الفضلة

بين نحو النص ونحو الجملة

تأليف الدكتور
محمود الهواوشه

الرنيم

الفضلة

بين نحو النص ونحو الجملة

دار الرنيم للنشر والتوزيع
عمان - العبدلي - عمارة جوهرة القدس - طابق M
Tel. : + 962 6 4652030 - Fax : + 962 6 4652050 - Mobile : + 962 78 6651 564
E-mail : daralraneem@gmail.com

الرنيم

9789957872137

الفضلة بين نحو النص ونحو الجملة

الدكتور محمود الهواوشه

الفضلة
بين نحو النص ونحو الجملة

الطبعة الأولى

٢٠١٧م ــ ١٤٣٧هـ

المملكة الأردنية الهاشمية

□رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

□(٢٠١٦/١/٣٧٤)

٤١٥

الهواوشه، محمود سليمان

الفضلة بين نحو النص ونحو الجملة- محمود سليمان الهواوشه_

عمان: دار الرنيم للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦.

(٤٣٨) ص

ر.إ: (٢٠١٦/١/٣٧٤).

الواصفات:/ اللغة العربية/ / قواعد اللغة /

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-8721-3-7 (ردمك)

الرنيم

الفضلة
بين نحو النص ونحو الجملة

محمود الهواوشه

الرنيم

الطبعة الأولى

٢٠١٧م ـ ١٤٣٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى القامات الشامخة التي مضت على درب الشهادة لنحيا بكرامة.

إلى القابضين على جمر الحرية تنزف جراحهم ماء الحياة.

إلى الأم الثكلى إلى الطفل الذي فقد حنان الأبوة على يد الطغاة.

إلى من يرى المستقبل لهذه الأمة.

أهدي هذا الجهد

محمود الهواوشه

فهرست المحتوى

فهرست المحتوى.. ٧

ثبت الرموز ١٥

المقدمة ١٧

التمهيد

١- ١ الكلمة ٢٧

١- ٢ القول والكلام ٢٩

١- ٣ العامل والنصية ٣٦

١-٣-١ العامل في النحو العربي ٣٧

١-٣-٢ العامل عند المحدثين.. ٤٤

١-٣- ٣ عامل القصد إليه ٤٦

١-٣-٤ العامل في النحو الغربي ٤٨

١-٣-٥ الخلاصة.. ٥٢

الفصل الأول

٢- الجملة ٥٣

٢-١ الإسناد ٥٣

٢-١-١ الإسناد عند النحاة القدامى.. ٥٣

٢-١-٢ الإسناد عند البلاغيين ٥٧

٢-١-٣ الإسناد عند المحدثين.. ٦٠

٢-٢ الجملة ٦٣

٢-٢-١ مصطلح الجملة أولية استخدام ٦٤

٢-٢-٢ الجملة لغة ٦٥
٢-٢-٣ الجملة عند قدامى النحاة ٦٦
٢-٢-٤ الجملة عند المحدثين ٨٣
٢-٢-٥ الجملة عند البلاغيين ٩١
٢-٢-٦ أنواع الجملة ٩٤
٢-٢-٦-١ أنواع الجملة عند النحاة القدامى ٩٤
٢-٢-٦-٢ أنواع الجملة عند المحدثين ٩٨
٢-٢-٦-٣ نظرات لسانية غربية في الجملة ١١٠
٢-٢-٦-٤ الجملة عند تشومسكي ١١٦
٢-٢-٦-٤-١ مراحل الجملة عند تشومسكي ١١٧
٢-٢-٦-٤-٢ الجملة النواة عند تشومسكي ١٢٠
٢-٢-٦-٤-٣ بنية الجملة في المنهج الوصفي ١٢٢
٢-٢-٧ جملة النص ١٢٥
٢-٢-٨ السياق والجملة ١٢٧
٢-٢-٨-١ السياق وتوجيه الإعراب ١٣٦
٢-٢-٩ الخلط بين الجملة والكلام والقول ١٣٨
٢-٢-١٠ الخلاصة ١٤٣

الفصل الثاني

٣- النص ١٤٥
٣-١ مقدمة ١٤٥
٣-٢ تعريفات للنص ١٤٧
٣-٣ مفهوم النص ١٥٣

٣-٣-١ الجرجاني ومفهوم النص ١٥٧
٣-٤ بنية النص........ ١٦٠
٣-٥ علاقة النص بالجملة ١٦٥
٣-٦ جملة النص (البنية الصغرى)........ ١٧٢
٣-٧ نحو الجملة في نظر نحاة النص........ ١٧٩
٣-٨ معايير نحو النص ١٨٣
٣-٩ التفريق بين الجملة والنص........ ١٩٠
٣-١٠ أمن اللبس في نحو النص ٢٠٥
٣-١١ أنواع النص ٢٠٧
٣-١٢ الخلاصة ٢١٤

الفصل الثالث

٤- الفضلة ٢١٥
٤-١ الفضلة........ ٢١٥
٤-٢ مسميات الفضلة........ ٢١٦
٤-٣ نصب الفضلة........ ٢١٩
٤-٤ الفضلة عند النحاة........ ٢٢٠
٤-٥ الفضلة عند البلاغيين........ ٢٢٦
٤-٦-١ القيد........ ٢٢٩
٤-٧ الفضلة عند المحدثين من العرب ٢٣٠
٤-٨ الفضلة عند اللسانيين الغربيين........ ٢٤٢
٤-٩ الفضلة ركن في الجملة ٢٤٦
٤-٩-١ الجملة الفعلية ٢٤٦

٤-٩-٢ الجملة الاسمية ٢٤٨
٤-٩-٣ شبه الجملة ٢٥٠
٤-١٠ شبه الجملة والتعليق ٢٥١
٤-١٠-١ ما لا يقتضي التعلق ٢٥٨
٤-١١ الفضلة والتوسعة في الجملة ٢٦٣
٤-١٢ طول الفضلة في الجملة ٢٦٧
٤-١٣ أثر الفضلة في رسم خطة النص والجملة ٢٦٨
٤-١٤ الفضلة وفكرة الأصل ٢٧٢
٤-١٥ الفضلة والوظائف النحوية ٢٧٣
٤-١٦ العلاقة الدلالية بين الفعل والفضلة ٢٧٥
٤-١٧ الاستغناء ٢٧٦
٤-١٨ التتابع النصي ودور الفضلات ٢٧٧
٤-١٩ الفضلة مركز في التوليد والتحويل ٢٨٠
٤-٢٠ الفضلة وانفتاح الجملة على النص ٢٨٥
٤-٢١ الافتقار ٢٨٨
٤-٢١-١ الافتقار والفضلة ٢٨٨
٤-٢١-٢ الافتقار بين العمدة والفضلة ٢٩٣
٤-٢١-٣ الافتقار بين النص والجملة ٢٩٥
٤-٢١-٤ الافتقار يوجب التقدير ٢٩٦
٤-٢١-٥ الافتقار والرتبة ٢٩٧
٤-٢١-٦ افتقار المتلازمين للرابط ٢٩٨

٤-٢٢ النبر والفضلة ٢٩٩
٤-٢٣ الحذف ٣٠٠
٤-٢٣-١ حذف الفضلة.. ٣٠٠
٤-٢٣-٢ الحذف المطلق إسقاط للتركيب ٣٠١
٤-٢٣-٣ حذف الفعل بدلالة الفضلة سياقي ٣٠٥
٤-٢٤ التقديم والتأخير.. ٣١٠
٤-٢٥ الرتبة في الفضلة.. ٣١١
٤-٢٦ استثناءات شبه الجملة من الشرط النحوي ٣١٥
٤-٢٧ الدلالة في القواعد التوليدية والتحويلية ٣١٧
٤-٢٧-١ الفضلة وتوليد الجمل.. ٣١٨
٤-٢٧-٢ الفضلة والجملة التحويلية.. ٣٢١
٤-٢٧-٢-١ التركيب.. ٣٢٢
٤-٢٧-٢-٢ الزيادة.. ٣٢٣
٤-٢٧-٢-٣ الحذف ٣٢٤
٤-٢٧-٢-٤ التحويل بالاستبدال.. ٣٢٥
٤-٢٧-٢-٥ علامات الإعراب ٣٢٦
٤-٢٧-٢-٦ التنغيم ٣٢٨
٤-٢٨ الفضلة وعناصر الاتساق.. ٣٢٩
٤-٢٨-١ الإحالة ٣٣١
٤-٢٨-٢ الحذف.. ٣٣٢
٤-٢٩ الفضلات والأدوار النصية ٣٣٤

٤-٢٩-١ المفعول المطلق ٣٣٤
٤-٢٩-٢ المفعول لأجله ٣٣٦
٤-٢٩-٣ المفعول معه ٣٣٧
٤-٢٩-٤ ظروف المكان والزمان (المفعول فيه)........................ ٣٣٨
٤-٢٩-٥ المفعول به.. ٣٤٣
٤-٢٩-٦ التمييز ٣٤٧
٤-٢٩-٧ الحال ٣٥٠
٤-٢٩-٧-١ حذف الفعل بدلالة الحال ٣٥٢
٤-٢٩-٨ الإضافة.. ٣٥٢
٤-٢٩-١ الحذف في الإضافة بين نحو الجملة والمفهوم النصي ٣٥٤
٤-٢٩-٩ الاستثناء.. ٣٥٦
٤-٢٩-١٠ الجار والمجرور.. ٣٦٠
٤-٢٩-١٠-١ حرف الجر.. ٣٦٠
٤-٢٩-١٠-٢ تعدد معاني حروف الجر........................ ٣٦٠
٤-٢٩-١٠-٣ الترتيب.. ٣٦٠
٤-٢٩-١٠-٤ إضمار الجار.. ٣٦١
٤-٢٩-١٠-٥ أهمية حرف الجر ٣٦١
٤-٢٩-١٠-٦ تسمية شبه الجملة ٣٦١
٤-٢٩-١٠-٧ محل المجرور ٣٦٢
٤-٢٩-١٠-٨ تنوع الجار والمجرور مع الفعل والدور النصي ٣٦٢
٤-٢٩-١٠-٩ حروف الجر والتعلق النصي........................ ٣٦٣

٤-٢٩-١٠-١٠ حروف الجر والإفضاء إلى المعنى........ ٣٦٥
٤-٢٩-١٠-١١ حذف حروف الجر ٣٦٦
٤-٣٠ التوابع: ٣٦٨
٤-٣٠-١ النعت........ ٣٦٨
٤-٣٠-٢ التوكيد ٣٧٠
٤-٢٣٠-٣ البدل........ ٣٧١
٤-٣٠-٤ العطف ٣٧٣
٤-٣٠-٤-١ عطف المتعدد........ ٣٧٤
٤-٣٠-٤-٢ عطف الجمل المتباعدة ٣٧٥
٤-٣١ مصطلح الموجهات........ ٣٧٧
٤-٣١-١ التوجيه أصل في الجمل ٣٨٠
٤-١٠-١-١ الجمل غير المستقلة بالأصالة ٣٨٠
٤-٣١-١-٢ الجمل غير المستقلة لأمر عارض........ ٣٨٢
٤-٣١-١-٣ الجمل غير المستقلة صناعة ٣٨٥
٤-٣٢ الفضلة تجاوز لحد الجملة........ ٣٨٦
٤-٣٣ ظاهرة التعدد تجاوز لحد الجملة........ ٣٩١
٤-٣٣-١ تعدد الفضلة ٣٩١
٤-٣٣-٢ تعدد القراءة والإعراب........ ٣٩٢
٤-٣٣-٣ الاشتراك في الفضلات وتجاوز حدود الجملة ٣٩٣
٤-٣٤ الفضلة وانسجام النص ٣٩٤
٤-٣٥ السمات النصية في الفضلة........ ٣٩٧

٤-٣٥-١ المقصدية ٣٩٧
٤-٣٥-٢ الإعلامية ٣٩٨
٤-٣٥-٣ حرية الموقع وثبات الحركة الإعرابية ٣٩٨
٤-٣٥-٤ أداة ربط وركن تركيب ٣٩٩
٤-٣٦ الخلاصة ٤٠١
٥- الخاتمة ٤٠٣
٦- المصادر والمراجع ٤١٧

ثبت الرموز

ج = جملة

م س = مركب اسمي

م ف = مركب فعلي

مو = المُوجِّهات (الفضلة)

ن = نص

ج ن = جملة نصية

ك = بنية كبرى

ع = العُمدة

م ن = موضوع نصي

م = مسند

م أ = مسند إليه

خ = الخبر

ج ص = جملة نص صغرى

ج ك = جملة كبرى.

≠ = رمز إغلاق الجملة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

راودتني فكرة البحث في الفضلة أثناء كتابة بحث الماجستير بما أثاره شبه الجملة في الآية الأولى من آيات المراودة. وكان البحث نصيا فثار في خلدي أثر الفضلة في الجملة والنص تماسكا وانسجاما، وأطلقت عليه حينئذ مصطلح المُوجِّه، وترتّب على ذلك بيان موقع الفضلة في الجملة والنص، وكانت أسئلة في إطار التصور لدور الفضلة في النحوين: نحو النص ونحو الجملة ومنها:

- هل تقوم الجملة على مستوى العمدة بالوظيفة النحوية الدلالية والتداولية دون الفضلة؟
- هل يمكن للجملة أن تكوّن بنية نصية دون الفضلة؟
- هل تعمل عناصر الربط اللغوي في الجملة والنص دون الفضلة؟
- هل الفضلة من الزيادة التي يستغنى عنها أم من التفضُّل؟
- هل معيار الإفادة وحسن السكوت يتحقق دون الفضلات؟
- ما هي أركان الجملة الأساسية؟ أهي المسند والمسند إليه فقط؟ أم إن الفضلة ركن أساسي قار في أصل تركيب الجملة؟
- هل نحو النص مغاير لنحو الجملة في نظرته إلى الفضلة؟
- ما علاقة نحو الجملة بنحو النص؟

هذه أسئلة حاولت الإجابة عنها. وعند البحث عن أنواع الفضلة كان الرأي يستقر على أنها المفاعيل الخمسة: المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول به والمفعول لأجله والمفعول معه، والحال والتمييز وشبه الجملة والاستثناء. وهناك من اجتهد فجعل ما جاوز الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر فضلة، ولسعة البحث في الفضلات فقد قُصر الكتاب على ما استقر عليه الرأي في بطون الكتب.

وفي رحلة البحث في الموضوع لم أجد دراسات تبحث في أثر الفضلة في الجملة والنص في حدود ما اطلعت عليه، وهناك دراسات عن المنصوبات تجمعها من بطون الكتب، وكأن الاسم قد دفع بالبعد عن دراسة الفضلة خشية الخوض في ما لا يفيد فينعكس الاسم على دارس الموضوع.

واستقريت من بطون أمهات الكتب ما استطعت، من مثل: كتاب سيبويه والمقتضب فالخصائص وشرح الكافية، والشروح على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب، وهو جدير بالتمعن، والأصول في النحو، وهمع الهوامع والكشاف، ودلائل الإعجاز وغيرِها حتى نافت عن السبعين، وما يزيد من المراجع. فجمعت ما اعتقدت أن له علاقة بالموضوع، وصنفته اجتهادا، آملا بوضع الفضلة في مكانه المناسب، فهو ناحية الدلالة والتداول في اللغة، وما كانت اللغة إلا ناحية التداول، فالخبر غاية، والمبتدأ عماد له، والفعل والفاعل عمدة، وما جاوز العمدة كثير يحتاج البحث فيه من الجانب النصي إلى الأبحاث والدراسات، إذا جاز القول: إن النحو العربي نحو نص لا نحو جملة. وإذا قلنا: إن النحو العربي هو في الأصل نحو نص، فيجب أن نرفع القداسة عن العمدة، والامتهان عن الفضلة. فقد نُظر إلى الفضلة من جانب الاستغناء والدونية في بناء الجملة العربية، إلا من قليل لم يفصِّل في دوره، فيذكره عابرا، ما يلبث أن يعيده سافلا، فيسمه بالهامشية والذيل.

وبعد البحث تبين لي فضل الفضلة، فوجدت نفسي مدافعا عنه في محكمة اللغة، **والكتاب مكون من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.**

أما التمهيد فعن الكلمة والكلام والقول، والعامل؛ أما الكلمة ففيها أبحاث وكتب لا يتسع المقام لها، فأودعت منها البحث ما اعتقدت أنه يخدمُ الموضوع بإيجاز شديد، وكذا القول في الكلام والقول، وتقف قضية الإسناد محورا في الكلام والقول، فعرضت بعضا مما قيل عنه وحللت بعضا منه، مؤيدا ومحجما وفي ثالثة حاولت الاجتهاد، وحللت بعض الأقوال التي فيها ما يقال من تباين واتفاق، وأبرزها رأي لابن جني في تفسير ما يرد بعد الفعل (قال) عند سيبويه، فكان التفسير ليّا لأعناق المفاهيم لتتناسب مع مفهوم الجملة القائم على المسند والمسند إليه، ليُخرج القول من الإفادة ويثبته للجملة، وخالف ذلك ابن هشام وابن عقيل، وعرضت لرأي ابن مالك عن الكلمة والكلام والكلم والقول وقد أوجز وحدد المفاهيم بدقة. فرادف النص في يومنا معنى القول عند ابن مالك وزاد سابقا عصرنا بمفهوم الكلمة النص.

واستوجب الحديث عن الفضلة وخروجه عن سيطرة العمدة الحديثَ عن العامل، فالذي يعمل الرفع والنصب والجر والجزم هو من أنتج تراكيب اللغة، وليست اللغة نفسها. فالشيء لا يعمل في نفسه، ولا بد من عامل تمشيا مع سنن الكون، فكل حدث له مُحدِث. والتحليل النظري عند النحاة يمنح المتكلم دور الفاعلية ولكن عند التحليل النحوي التطبيقي نجد القول بالعوامل اللفظية والمعنوية.

وينتج عن تحرير الجملة من العامل اللفظي وإسناده للمتكلم عامل النصب بالقصد، فالمنصوبات نصبت بالقصد إليها؛ لأنها مقصد تداولي بحد ذاتها.

والقول بإلغاء العامل ليس أمرا جديدا، فقد قال به ابن جني، وجعل المتكلم العامل الحقيقي، وما دونه فهو من الشرح والتفسير، وجاء من بعده من قال بإلغاء العوامل حتى وصل الأمر إلى ابن مضاء واشتهر بإلغائه.

وعلى إلغاء العامل تكون الفضلة ركنا في الجملة وموجِّها ومحررا للجملة من الانغلاق على نفسها، ويترتب على إلغاء العوامل اللفظية والمعنوية خروج الفضلة عن سيطرة الفعل بما يسمح للجملة بالامتداد النصي.

أما الفصل الأول: ففيه الحديث عن الإسناد والجملة انطلاقا من آراء نحاة العربية والبلاغيين واللسانيات الغربية - في حدود ما اطلعت، وهذا تنويه يَنسحب على موضوعات الكتاب- وكان للزمخشري رأي فريد في الإسناد، ظاهره مع الإفادة في الإسناد المجرد، وباطنه أن الإسناد إذا جرد للإسناد فهو كمن ينعق بصوت، وقريب منه رأي للجرجاني في الجانب النظري ولكنه في التطبيق أسند الإفادة للعمدة، ولعل ذلك يحتاج إلى بحث في نظرية النظم بين النظرية والتطبيق النحوي النصي. أما ابن هشام فقد كان له رأي واضح في العمدة والفضلة، فالفضلة بعد تمام الجملة، ولا يستغنى عنه، والرضيّ خصّ الجملة بالإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أو، لا، وخص الكلام بالإسناد والقصد، فكل جملة كلام ولا ينعكس.

وفي هذا الفصل حديث عن أركان الجملة، ورسمت على ما للفضلة من مكانة في الجملة، فجعلت الجملة على ركنين أساسين وهما العمدة والفضلة على أن الفضلة موجّه نصي في الجملة لا متمّم أو تكملة أو من الزيادة واللواحق.

وهناك عرض لمفهوم الجملة عند اللسانيين الغربيين فيما اطلعت، ولم يتجاوز ما قاله نحاة العربية، فقُصرت على العمدة وزيد الفضلة عنه، فتشومسكي

(chomsky) لم يزد على أن جعل الفضلات من التوسعة في الجملة، ولم يعطها بعدا نصيا، ولم يجاوز مقولة (Bloomfield) بلومفيلد في أن الجملة أكبر مقولة لغوية على خصوص المدلول لا عمومه.

وفي الكتاب تقسيم لأنواع الجملة نصيا من واقع أثر الفضلة فيها، فهناك جملة النص والجملة النص، والكلمة النص، وفي كلمة (العدل) دلالة جامعة يكتب فيها المجلدات، وفي جملة: العلم نور. نص كبير، وفي جملة النظافة من الإيمان نص موجه إلى ناحية الإيمان.

أما الفصل الثاني من الكتاب: فهو عن النص، وفيه مقارنة بين النحوين: نحو النص ونحو الجملة في ما خصّ الفضلة، فعُرض مفهوم النص أولا ثم بناؤه، وهو في ذلك يوافق مقولة: أول الفكرة آخر العمل. ففكرة النص تقع في النفس دفعة واحدة وبناؤه يبدأ من اللبنة الأولى جملة النص، وعُرض باختصار لمفهوم النص عند الجرجاني.

وناقش الكتاب بناء النص وأنواعه، وصنفه على ثلاثة أنواع: منجز وعرفي ومفترض، والثالث منها يدخل فيه كثير من توجيهات الجملة في النحو العربي. فالجملة التي لم يذكر لها سياق نصي هي على افتراض ذلك، وأكثر من بنى على ذلك صاحب الكتاب، سيبويه، فيكثر من قوله: إذا أردت أو إذا شئت، أو كأنه قال. وما شابه ذلك في توجيه الإعراب.

وفي الفصل معايير للنص والفروق بين النص والجملة، وعُرضت مكانة الجملة في النص وخاصة ما قاله المحدثون، وليس فيه ما يخالف نظرة نحاة الجملة في الفضلة.

وبعد البحث تمت أعادة نسبة البنية الصغرى إلى الجملة الصغرى والكبرى

عند ابن هشام اعتمادا على أثر الفضلة في توجيه العمدة.

كما جاء الفصل على معايير للنص عند لسانيين غربيين، وناقشها مقارنة مع سمات الجملة، وفنّد فيها ما عارض وما وافق نحو الجملة، فلم أجد فرقا يدعو لفصل النحوين بعضهما عن بعض، وكان الفضلة رادم الهوة بين النحوين. فنحو الجملة نحو للنص، والأصل في النحو أنه نحو نص.

وأما الفصل الثالث من الكتاب فقد خصص للفضلة؛ من القول في نصبها، وسببه خفة النصب على اللسان مواءمة لكثرة المنصوبات في الاستعمال اللغوي، وهذا دليل على نصيتها، وأن موقعها في الجملة ركن قارّ، فكيف نكثر من اللفظ بزائد عن الفائدة، إلا إذا كانت العرب لا تحسن غير الهذر، ومحال ذلك فالتنزيل الكريم لا يتحدى إلا عظيما.

وهناك عرض لموقف بعض النحاة والبلاغيين القدامى من الفضلة، فكانوا على السواء يقدّمون العمدة أصلا لا يستغنى عنه وهو موضع الإفادة ويؤخرون الفضلة على الاستغناء عنه، ويتبعونه للعمدة، غير أن البلاغيين وسموه بالقيد على العمدة، وهذه نظرة تخالف النحاة، فالتقييد يقع على العمدة وليس لأجله، فأخذ مكانة تداولية استقلالية فلم يعد مكملا أو متمما أو زيادة كما هو في عرف النحاة، يستجلبه العمدة ويستغني عنه كعلاقة السيد بالمسود، وكأني بهم قد اسقطوا نظام القبيلة على الجملة، غير أن مصطلح القيد يظل قاصرا عن بيان مكانة الفضلة، ويغلق نهاية الجملة.

أما النحاة المحدثون فقالوا بقول القدامى؛ فالفضلة من الزيادة ويستغنى عنه، ولكنه في المعنى مهم، ومن أشار منهم إلى مكانة الفضلة وأهميته في الجملة عاد ووضعه بدرجة تقل عن العمدة، فهو من الوظائف الهامشية واللواحق، وأكثر

منصف لها في ما اطلعت عليه من المحدثين الدكتور تمام حسان، أذ وصف المنصوبات بالمخصصات ومحددات لجهة الإسناد، ولكن التخصيص والتحديد في إطار الجملة، وهذا شبيه بالقيد عند البلاغيين

وأما اللسانيون الغربيون فلم يزيدوا على ما قاله نحاة العرب، فالعناصر غير الإسنادية تتمحور حول موضوع الجملة، وأبعد وصف له عند تشومسكي (chomsky) في المرحلة الموسعة من بناء الجملة؛ بأنه توسعة في حدود الجملة، فلم يأخذ مكانته في النص. وعرض الكتاب لمسميات الفضلة.

وناقش الكتاب موقع الفضلة في الجملة الفعلية والاسمية بما ورد عند بعض قدامى النحاة، وأشهر من عُرض رأيه: سيبويه وابن جني والمبرد والرضي وابن هشام والزمخشري وابن يعيش والسيوطي وابن عقيل، وهناك آخرون . أما سيبويه فقد قال: بأن الفعل اللازم يتعدى إلى الحدث والزمان والمكان واسميهما وإن لم تذكر، فلا يخلو منها فعل، وهي في الفعل المتعدي لا تحتاج إلى دليل، وأما ابن جني في المحتسب فقد جعلها عامل تماسك في أغلب الجمل ومن دونها تصبح واهية، وابن هشام جعله ركنا ثالثا قارا يأتي بعد تمام الجملة؛ المسند والمسند إليه وليس مما يستغنى عنه، والجملة من دونه لا معنى لها فسمى جواب الشرط من دون فعل الشرط جملة، وكذا القسم؛ والجملة عنده مسند ومسند إليه فقط، وهي مما لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

وفي الكتاب أمثلة على مركزية الفضلة في الجملة، وبناء على آراء النحاة ومركزية الفضلة في الجملة، فقد أعدت توصيف بناء الجملة ثنائيا، ركن العمدة وركن الفضلة على التفضُّل والتوجيه لا البقية والزيادة، فالعمدة عمود بناء الجملة، ولا غنى عنه وهو المسند والمسند إليه ، وأطلقت على الركن الثاني للجملة اسم

الموجِّهات، تناسبا مع ما يقوم به من توجيه للعمدة، ووضع الجملة في السياق، ودوره في انفتاح الجملة على الدلالة الجامعة مما يسمح بنمو النص وعمل أدوات الربط وعناصر الاتساق في اللغة. فإذا رفعنا الفضلة من الجملة تعطلت الخاصية السياقية للتركيب، وتعطل مبدأ الإفادة وحسن السكوت، وتعطّلت أدوات اللغة عن الربط والتماسك وضاع الانسجام.

وأعدتُ رسم أشكال الجملة بناء على ثنائية التركيب، ووجَّهتُ مبدأ التعليق فشبه الجملة مُوجِّه للمتعلَّق، ولا يحل مكانه سواء في ذلك الجملة الاسمية والفعلية، فكل جملة يجب أن يتوافر فيها ركنان وثلاثة عناصر، أما الركنان فهما العمدة والمُوجِّه وأما العناصر فهي: المسند والمسند إليه والفضلة موجِّها.

وتعرض الكتاب لموضوع الافتقار، فالفضلة مُوجِّه للعمدة وأول التركيب بحاجة لثانيه مفتقر إليه وليس العكس، وعلى ذلك فالمبتدأ يحتاج إلى الخبر؛ لأن الخبر غاية وإن تأخر، والفعل يحتاج الفاعل، وهما بحاجة للفضلة؛ إما لبيان السبب أو لكف الإبهام أو لبيان الحال أو لتعيين الزمان والمكان، والمستثنى منه بحاجة للمستثنى، وليس الثاني في حاجة الأول، وما القول بحاجة الثاني للأول إلا من تفضيل العمدة. فالموصول بحاجة للصلة والمفسَّر بحاجة للمفسِّر. فجملة الصلة مثلا تكتفي بذاتها بينما الموصول لا يبين معناه إلا بالصلة. فالجمل التي لا محل لها من الإعراب قائمة بدلالتها وهي أصل الجمل، أما الجمل التي لها محل من الإعراب فهي المفتقر لها.

ومبدأ افتقار الأول للثاني يلغي العوامل اللفظية، ومبدأ التوجيه في الفضلة كذلك، فليس من الأفعال ما يستحوذ على توابع خاصة به من الفضلات يستجلبها عند النطق به، بل إنه يخضع لتوجيهها.

وفي الافتقار تم عرض موضوع افتقار الجملة لنصها، عدا افتقار العمدة للفضلة، وهو افتقار متأصل بحكم الإفادة وحسن السكوت، والتلازم بعض الافتقار؛ فهو أدخل في التركيب، وكلاهما محكوم بالإفادة. ومبدأ الافتقار دلالي يوجب التقدير للركن المحذوف من الجملة.

وعرض الكتاب لرتبة الفضلة مقارنة بالعمدة، وكلاهما فيه رتبة محفوظة وغير محفوظة، وحرية الرتبة في الفضلة أكثر بعلة الكثرة والتداول، فخفت عنه قيود النحو.

أما موضوع التوسّع فقد رُبط بالفعل، ولم يجاوزه، وهو على خلاف طبيعة الفضلة في الجملة. فالتوسع وظيفة في الجملة وخارجها. فكلما زدت شيئا من الفضلة كان المعنى غير ما كان، وفي الوقت ذاته تتضح النصية في الجملة. فالفضلات عوامل انفتاح للجملة على السياق، وليست نقاط غلق للجملة.

وفي موضوع الحذف، نوقشت قضية الحذف على الإسقاط أخذا برأي ابن مضاء قياسا. فإسقاط المنصوبات إسقاط للناصب، فالحذف على تقدير المحذوف إضمارا لا استغناء عنه، اعتمادا على الإفادة ، فإسقاط الفضلات تعني إسقاط العمدة، لعدم جني الفائدة من العمدة على التجريد من الفضلات خارج السياق. وفي السياق يساوى بين الفضلة والعمدة في الحذف.

وعرض البحث لمعايير النص وأثر الفضلة في إنجازها، فكانت سمات الفضلة له لا عليه.

وهناك عرض مختصر لأدوار نصيّة للفضلة في حدود قضية البحث، عارضا بعض الأقوال تدليلا على موقعها بين النص والجملة، ولم أكثر ابتعادا عن تكرار ما ورد في ثنايا الكتاب، ومع ذلك فرض التكرار نفسه كعلاقة نصية.

وتم عرض موضوع التوليد والتحويل ومكان الفضلة في أصل التوليد، فالجملة كما قال الجرجاني تقع دفعة واحدة في النفس، والجملة لا تولد في البنية العميقة من دون الفضلة، بل إنه مقصد التوليد، والتحويل يجري متزامنا مع التوليد غير أنك تقدم وتؤخر في عناصر الجملة حسب الأهمية، وذاك في العمدة والفضلة، ويكثر في الفضلة للغاية التداولية، ومرونة حركته في الجملة، وتخففه من كثرة القيود النحوية.

وتم طرق موضوع تجاوز حدود الجملة بظاهرة تعدد الفضلات في الجملة، واشتراك أكثر من عمدة بفضلة واحدة، وتعدد أوجه الإعراب والانسجام النصي، وأوضح سمة للتجاوز في الفضلة أنها ركن في الجملة في موقع التوجيه.

وعرض الكتاب للفضلات كموجهات على اختصار؛ لأن البحث قام بالفكرة في ثناياه. وأثبت في الخاتمة أهم النتائج على اختصار، يُرجع إليها في ثنايا الكتاب على التفصيل.

١- التمهيد

١.١ الكلمة

القول في الكلمة طويل نأخذ منه بإيجاز ما يفيد في موضوع البحث. ومنه أن «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف»[١]. وقد وقف سيبويه عند ماهية الكلمة المفردة دون أن يعرفها[٢] وكذلك فعل المبرّد، بعد تقسيمها إلى الاسم والفعل والحرف. وقال ابن الحاجب: «الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد»[٣].

وهي عند جون ليونز «وحدات معجمية، وهي التعابير التي نتوقع أن نجدها مدرجة في المعجم. فهي تمثّل وحدات مفردات اللغة»[٤] والوحدات المعجمية هي التي تتكون من بين أعضائها التعابير المعجمية التي تتركب عن طريق القواعد النحوية للغة[٥]؛ فالكلمة لبنة البناء في الجملة، ويقول المسدّي عن دراسات النحاة

---

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٢٣.

(٢) خليل، د.حلمي، الكلمة- دراسة لغوية معجمية، ط٢، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص٦٦.

(٣) الأسترابادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م ج١، ص١٩.

(٤) جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة (د.عباس صادق الوهاب)، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عامة) العراق، بغداد، ١٩٨٧م، ص٤٤.

(٥) المرجع نفسه، ص٤٤.

العرب بأنها «منطلقة من المفردات وراجعة إليها»[1].

ومن معاني الكلمة التي اعترض عليها السيوطي أن: «الكلمة، لغةً، تطلق على الجمل المفيدة، وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين وهو من أمراضها التي لا دواء لها» ويرى أفضل حد للكلمة أنها: «قول مفرد مستقل وكذا منوي معه»[2]. وقال صاحب اللّسان: «الكلمة: تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مُؤلَّفة من جماعةِ حروفٍ ذاتِ معنىً، وتقعُ على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرِها»[3].

ونحن هنا أمام مصطلح للنص من نوع جديد، وهو (الكلمة النص) وهناك النص المنجز بجميع عناصره، ويتكون من الجمل والبنى النصية العديدة، ومن تعريف الكلمة أنها «مجموعة من الوحدات الصوتية المؤلفة بطريقة معينة لكي ترمز للأشياء الحسية والأفكار المجرّدة»[4]. فقد تطوّر مفهومها من الوحدات الصوتية إلى التعبير عن الأفكار. فالكلمة تحمل طاقة انفجارية توليدية كبيرة في الدلالة الجامعة، وهذا مفهوم أكبر بكثير من (الجملة النص)؛ لأن الكلمة النص مطلقة من مُوجِّهات

---

(١) المسدي، عبد السلام وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصيفة،الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨٥، ص١٧.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٢٢.

(٣) ابن منظور، جمال الدين محمَّد بن مكرم، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، مادة كلم.

(٤) جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢م، ص١٩. وانظر فضل، صلاح،١٩٩٦م، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط١، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ص١٩٤.

الجملة، أما جملة النص فمقيدة بالتوجيه. «فالأخص ما زاد قيدا والأعم ما زاد فردا»[1].

والكلمة ليست دائما بدلالة المعنى المعجمي المفرد فقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[3] فالكلمة السواء، تحمل معنى كبيرا جامعا وضحته الجمل التي بعدها على تكثيف في المعاني قابل للتوسّع في البناء النصي.

٢ـ١ القول والكلام

اختلف اللغويون في مفهوم القول والكلام. فمنهم من جعل القول أعم والكلام أخصّ، ومنهم من قال بالفائدة المطلقة من الكلام والقول، ومنهم من خصَّ القول بالفائدة التي تشمل الكلام، ومنهم من جعل الفائدة في الجملة وأنكرها على القول، وبين هذا وذاك ضاعت الفضلة ركنا يمكن أن يسهم في إيضاح الحدود. فلم تذكر لأنها من نافلة القول والتركيب، ومن الذين قدموا الكلام على القول ابن جني خاصا الكلام بما يفيد ويحسن السكوت عليه، ويجمع بينه وبين الجملة؛

---

(١) هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، مؤسسة الخانجي بمصر،١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م، ص١٨.

(٢) سورة آل عمران، آية، ٦٤.

(٣) سورة طه، آية، ١٢٩.

فيقول: «فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[1] «وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذِل به اللسان تامّاً كان أو ناقصا؛ فالتامّ هو المفيد أعني الجملة، وما كان في معناها من نحو: صهٍ وإيهٍ. والناقص ما كان بضدّ ذلك نحو: زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك. إذا كانت الزمانية لا الحَدَثيّة»[2] وابن جني يجمع للجملة معنى الكلام والقول مما يجعل القول في أحد الأبعاد جملة مفيدة لا مذل فيه، ويبعد عن الجملة صفة عدم الإفادة، ثم يعقب موضحا مفهوم القول وما يجري عليه، فيقول: «القول على الاعتقادات والآراء، وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك ونحو ذلك؛ أي يعتقد ما كانا يريانه ويقولان به، «لا أنه يحكي لفظهما عينه من غير تغيير لشيء من حروفه، ألا ترى أنك لو سألت رجلاً عن علّة رفع زيد من نحو قولنا: زيد قام أخوه. فقال لك: ارتفع بالابتداء، لقلت: هذا قول البصريين... أي هذا رأي هؤلاء وهذا اعتقاد هؤلاء، ولا تقول: كلام البصريين، ولا كلام الكوفيين، إلا أن تضع الكلام موضع القول متجوّزاً بذلك... لأنك إنما تريد اعتقادهم، لا نفس حروفهم، ... »[3] وهذا التعليل فحواه أن القول يُعبر به عن معاني كلية، بغض النظر عن اللفظ المعبر به، ولا يكون التعبير عن ذلك بجملة واحدة توضيحا وتبيانا وإن سميته بكلمة واحدة (قولا) كما في القاعدة النحوية أو المصطلحات، كقولنا: (الإسناد)؛ فهو مفهوم واسع يطرق بجمل لغوية كثيرة، فكيف يكون القول صنو الجملة أو الكلام؟ وكيف يستخدم لفظ القول للتعبير عن الآراء والمعتقدات والأفكار إن كان بمفهوم الجملة الإسنادية

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان(٣٢٢ - ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م ج١، ص١٧.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٧.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٧.

عند النحاة أو أقل؟ ويتابع مضيّقا مفهوم القول فيقول: «ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا القرآن كلام اللّه ولا يقال القرآن قول اللّه ... فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامّة مفيدة، وعدل به عن (القول) الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة وآراء معتقدة، ويستدل بقول سيبويه: وأعلم أنّ (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنّما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولا»(١).

وما استدل به ابن جني من قول سيبويه صحيح في النقل، ولكن ليس هذا موضعه. فسيبويه يقرر أن ما بعد القول يكون كلاما لا قولا؛ لأن الكلام بعض القول، ولم يتحدث سيبويه عن الجملة نصا. ويقول ابن جني: إن سيبويه قد فرق بين الكلام والقول بقوله: «ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق. فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك. إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما»(٢)، وهو تفريق صحيح من حيث الفصل بين المصطلحات، ولكن ليس لوضع القول دون الكلام؛ لأن سيبويه أتبع قائلا: «لأنه يَحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ ولا تدخل قلت، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس»(٣) فهو يوضح أن (قلت) يأتي بعدها كلام، ويجوز أن تقول: (زيدٌ منطلقٌ) مستقلة، ويعود فارقا القول عن الكلام، وأن القول في مضمونه أعم من الكلام فيقول: «وتقول: قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس»(٤)، فهل يمكن أن نسقط (قال) وتبقى الجملة على هذه الصياغة، نحو: زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس. فالوجه

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٨. وانظر سيبويه، الكتاب، ج١،ص١٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٧.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٧. وانظر سيبويه، الكتاب، ج١،ص١٢٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٢٢.

الجائز هو: عمرو خير الناس. ونسقط التوكيد (إن) لانتفاء الحاجة للتوكيد لخروج الكلام من سياق القول الخاص بموضع ما إلى سياق الجملة النصية في مدلول آخر.

وأما استدلاله على أن الناس اجمعوا على أن القرآن كلام الله ولم يقولوا قول الله، فنحن من قبل نقول: قال تعالى. ثم إن الله قد وصف كلام النبي (ﷺ) بالقول، وأنه لا ينطق عن الهوى ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾[1]، والوصف هنا للمعتقدات وليس للألفاظ.

وأما الوصف للتنزيل الكريم بالكلام فعلى أن ما في القرآن الكريم كلام، والكلام ما أفاد في جله وجزئه. فالكل قول، وهو ما يعرف عند علماء التفسير بنص القرآن الكريم، والجزء هو كل جملة تامة المعنى، والتمام لا يصح إلا بجملة تامة والفضلة ركن فيه، كما أوضح ابن هشام، ولا يصح الاستغناء عن الفضلة، ومن دونه يكون أغلب الكلام واهنا على رأي ابن جني[2].

ويمضي في توضيح الفرق بين الكلام والقول، ومن هذا التوضيح يطرح مفهوم الكلمة التي تمثل نصا من غير قصد، قائلا: «إنّ القول لا يستحقّ هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا وإن لم تكن كلاماً»[3] فينكر على القول أن يكون كلاما؛ لأن القول عنده مثل الكلمة، ومن الكلمات ما يفيد معنى القول، ويشبّه القول بأسلوب الشرط وحاجة فعل الشرط للجواب حتى يتم المعنى أو جملة القسم فيقول: «ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولا وإن لم يكن كلاماً فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد. كلاما. فإن قلت شارطاً: إن قام زيد. فزدت عليه (إن)، رجع

---

(١) سورة الحاقة، آية ٤٠، ٤١.

(٢) انظر ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، ود.عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ج١ ص١٥٠.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩.

بالزيادة إلى النقصان، فصار قولا لا كلاما: ألا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم حلفت بالله»(١)، ويقارب ما بين مفهوم الآراء والاعتقادات والقول من حيث الخفاء وعدم الوضوح والنقصان، واعتبار تسمية الاعتقاد والرأي قولا من التجوز وتسمية الشيء بغيره «فأما تجوّزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال، فلمّا كانت لا تظهر إلا بالقول سّميت قولا إذ كانت سبباً له، وكان القول دليلاً عليها كما يسمّى الشيء باسم غيره إذا كان ملابساً له»(٢) وهو يقيس معادلة دلالية محضة على معادلة تركيبية في الشرط، فالاعتقادات والآراء جانب دلالي محض، والشرط جانب تركيبي، فلا يتم معنى التركيب الشرطي إلا بتركيب الجواب، والقول جانب دلالي تركيبي يقوم على مجموعة من التراكيب الكلامية أو الجمل النصية، أو الكلمة النص، وبين القياسين فرق لا يقاس عليه، ويقرر أن «كل كلام قول وليس كل قول كلاماً» وهو يقلب المعادلة؛ إذ القول أعم من الكلام وهذا ما قال به ابن مالك:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقِم ... واسمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الكَلِم
واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عمّْ ... وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّْ(٣)

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٩.

(٣) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٦٩٨ : ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، ج١، ص١٣، ١٤.

فالقول عمّ ما سبق على اعتبار أن (عمَّ) فعل، وعلى التفضيل بمعنى (أعمّ) كخير وشر[1] والصبّان يقول: «القول وهو على الصحيح لفظ دال على معنى عم الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس»[2].

ومجمل رأي ابن جني في القول «إن الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمذلان به، وهو بضد السكوت»[3] ويقول في موضع آخر: «وثبت أنّ القول عندها (أي العرب) أوسع من الكلام تصرّفا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأى لا لفظ وجَرْس»[4].

أما علاقة القول باللفظ فإن: «كل قول هو لفظ لكنه لا ينعكس إذ ليس كل لفظ قولا»[5]، وكل قول مجموعة كلام إذ «العلاقة بين المفهومين تقوم على كون القول أوسع من الكلام بحيث يكون مشتملا عليه اشتمال الجنس للنوع»[6].

والرضيّ يرى أنّ: «القول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه مفيدا

(١) المصدر نفسه، ج١، ص١٤.

(٢) الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية العلامة الصبان« على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ج١، ص٣٩.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٥.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٢.

(٥) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية«تأسيس النحو« مج٢، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م، ص٦١٨.

(٦) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية «تأسيس النحو» مج٢، ص٦١٩.

كان أو لا، لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ، واشتهر الكلام في المركب من جزأين فصاعدا، ولفظ القول يقع على الكلام التام وعلى الكلمة الواحدة»(١).

وابن عقيل يقول عن الكلام من ناحية: «هو في اللغة اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد.»(٢) أما من ناحية النحو؛ «فالكلام المصطلح عليه عند النحاة: عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»(٣).

وملخّص الآراء في (القول) عند النحاة أنّهم «يرون فيه مفهوما دالا على المفيد وغير المفيد من الكلام، فهو كلام ناقص يفتقر إلى تكملة معناه أو كلام تام لا يحتاج إلى غيره فيرادف عندئذ الكلام والجملة»(٤).

وأما الكلام عند دي سوسير (De Saussure) فهو الأداء اللغوي واللغة تعد مكتفية ذاتيا، كما أنها أساس التصنيف، وصاحب المكان الأول بين حقائق الكلام(٥).

وهاريس (Harris) يرى: «الكلام هو مقطع من التكلم الذي يقوم به شخص واحد حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قبل الشخص»(٦). ومعيار السكتة يحمل

---

(١) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢١.

(٢) شرح ابن عقيل، ج١، ص١٤.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٤.

(٤) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩١م، ١٩٩١م، ص٢٠.

(٥) انظر: فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص٣٠.

(٦) الأسدي، حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ٢٠٠٧- ١٤٢٨هـ - ط١، ص١٩٠.

الجانب الصوتي والدلالي والتركيبي والنحوي، وقد يسكت على العمدة بما لا يفيد.

والكلام عند تشومسكي(chomsky) مجموعة من الأصوات اللغوية المنطوقة، ينطق بها مجموعة من الأفراد بكيفية معينة، وليس من الضروري أن تكون متفقة مع قواعد اللغة وقوانينها وأنظمتها أو خاضعة لها، وإنما تخضع للموقف الذي يكون فيه المتكلم فيعبر عما في نفسه دون تأمل أو تبصر وهذا هو ميدان (Surface structure) (البنية السطحية)[1].

ومما سبق نجد الحديث في الكلام والقول عامّا لا تتضح فيه الحدود، وما كان من حد السكوت والإفادة فغير واضحين، أهما في حدود العمدة وحده أم في ما زاد عن ذلك، كأن تتبع عمدة أخرى، فالحدود مبهمة. واعتقد أن تجاوز الفضلة في تحديد الجملة والكلام قد أدى إلى غموض الحد.

٣ـ١ العامل والنصبية

العامل من مسلمات الكون، وإلغاؤه كليا يتناقض مع طبيعة الحياة، فلا يوجد معمول بلا عامل، ولا فكرة من دون مفكر، ولا يوجد نص شفوي أو مكتوب إلا وله منتج، فالشيء لا يفعل نفسه، وقصر النظر النحوي على الجملة وحدها في العاملية يجعل النحو خارج الفكر الإنساني. فاللغة والأداء اللغوي صورة الحضارة البشرية، وهي محكومة بصاحبها وسياقها، والكلام جانب عملي (أداء لغوي)، والعمل يقوم على الجانب النظري الأوسع من مجرد جملة، ونتاج الحضارة في أصله فكرة، وعلى ذلك فالجملة أداءً لغويا تنضبط لفكرة ما، وكل ذلك ينضبط بصاحب

---

(١) عمايرة، خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)، ط١، ٢٠٠٤، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص٢٩٤.

الفكرة، وهو يرفع وينصب ويقدم ويؤخر، ويقيم العمدة والفضلة. ولبيان أثر العامل في استقلال الفضلة عن تأثير العمدة، وفي نصية التركيب اللغوي نعرض للعامل بإيجاز.

١ـ٣ـ١ العامل في النحو العربي

سادت نظرية العامل اللفظي في النحو العربي فتركز البحث في حدود الجملة وأثر الفعل في الفاعل والفضلة، وفي الإطار نفسه أثر العامل المعنوي في المبتدأ والفعل، ولكنّا واجدون من قال بأثر المتكلم في العمل، وأولهم سيبويه. فتغيير الوظيفة النحوية في تركيب الجملة ليس رهنا بالفعل وإنما بالمتكلم، ومنه قوله: «وكذلك مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالح، إن شئت صيَّرته تفسيراً لنعتٍ وصار إعادتُك الرجلَ توكيداً، وإن شئت جعلتَه بدلاً كأنّه جوابٌ لمن قال: بأيّ رجل مررتَ؟ فتركتَ الأوّلَ واستَقبلتَ الرجلَ بالصفة، وإن شئت رفعتَ على قوله: فما هما؟»[1].

وابن جني أول من صرح بذلك فيقول: «ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيرِه، وإنما قالوا لفظيٌّ ومعنويٌّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[2]، ومن ذلك رأيه في حذف التمييز إذا علم من الحال نحو: عندي عشرون. واشتريت عشرين. وإنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠ هـ) كتاب سيبويه، ط١، تحقيق: (عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل، بيروت، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، ج١، ص٤٣١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ١١٠.

مدار الكلام[1].

فالعامل هو المتكلم، وأما علّة العلة «فهو تجوّز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة، فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة، ألا ترى أنه إذا قيل له فلِم ارتفع الفاعل قال: لإسنادِ الفعل إليهِ...»[2]، وهذا رأي يفتح البحث في النحو العربي خارج حدود الجملة، ويخرجنا من سيطرة الإسناد على الجملة، وتعلق الفضلات به وحده، لتكون موجها له لا تكميلا وزيادة.

وبناء على رأي ابن جني ومن تبعه فإن مقولة «لا يجتمع عاملان على معمول واحد»[3] تؤدّي بنا إلى رفض عمل المتكلم أو رفض عمل المكون اللفظي والمعنوي في الجملة كعامل الابتداء، أو نأخذ بطرح ابن جني من أن العمل هو للمتكلم وحده، وأما عمل الفعل رفعا ونصا وجرا وجزما فهو للشرح والتفسير والتتميم، ومن هنا يُسمح بإدخال الجملة في السياق النصي - وهي كذلك - ويخرج الفضلة من سيطرة العمدة فتفتح الجملة على النصية بدلا من الانغلاق على نفسها، أما الإصرار على العوامل اللفظية فيعني عزل الجملة عن سياقها واستقلالها تركيبا ودلالة وتداولا، وهذا ما يرفضه واقع اللغة التداولي، فالجملة بنت السياق، وطريقها إلى ذلك المكون الثالث في الجملة وهو الفضلة، فهي ذات بعد نصي كمُوجِّهات دلالية وتداولية، وكل الجمل من الناحية المنطقية موجهة بالفضلة إلى نص ما.

والرضيّ في شرحه يتابع رأي ابن جني فيقول: «ثم اعلم أن محدث هذه المعاني

---

(١) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص٣٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٧٣.

(٣) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص١٦٩.

في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر»[1]. وإن «فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب»[2].

وقبل ابن مضاء العلل الأول لأنه[3]. بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب[4]. ورفض ما بعدها من علل ثوان وثوالث لأن[5]. «العلل الثواني مستغنى عنها ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة»[6].

ومن آراء ابن مضاء في العامل قوله: «فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيد عمرا. أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) وذلك بين

---

(١) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٥٧.

(٣) المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٤م، ص١٥٣.

(٤) ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م، ص٧٨. وانظر المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص١٥٣.

(٥) المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص١٥٤.

(٦) ابن مَضَاء، الرد على النحاة، ص١٢٨.

الفساد»[1] والصواب عنده أن نقول: «كذا نطقت العرب به، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[2] «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[3]، فرفض ابن مضاء نصب المفعول بالفاعل أو بالفعل أو بكليهما[4]. وخص المتكلم بالعمل فقال: «ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب»[5] والإعراب عنده لم يوجد ليدل على عوامل معينة، وإنما جاء ليدل على معان في نفس المتكلم[6].

وابن خلدون يفرق بين العلم بقوانين الإعراب وبين العوامل فيقول: «فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو بكيفية العمل وليس هو نفس العمل»[7].

وعدم ذكر المفعول به للفعل المتعدي في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ

---

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص٦٩. وانظر عمايرة، خيل احمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه - ودوره في التحليل اللغوي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع١٩٨٧م ص٧٠. وانظر السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م،ص٨٦،٨٥.

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص١٢٧. وانظر السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص١٥١. وانظر المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية: ص١٠٠.

(٣) ابن مَضَاء، الرد على النحاة، ص٧٠. وانظر السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص٨٨.

(٤) انظر السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية،، ص١٦٤.

(٥) المرجع نفسه، ص١٢١.

(٦) انظر ابن مضاء، الرد على النحاة، ص٧٠.

(٧) ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاصي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣م، ص٣٤٧.

وَأَبْكَىٰ﴾[1]، هو قصد منتج النص، وليس بأثر العامل اللفظي (الفعل)، فما الذي يمنع الفعل المتعدي من أخذ مفعوله على الأصل الصرفي والنحوي لو كانت العوامل اللفظية هي المؤثر في التركيب الدلالي. والخليل بن أحمد يرى «أن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها»[2]، وقيام العلة في العقل غير قيامها في الألفاظ. فذاك أصل وهذا شكل.

ويرى الزجاجي أن: «العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار؛ لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث عنه، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ»[3]، ولم يأخذ الوراق بهذا الرأي[4]. والزجاجي: يقسم العلل ثلاثا:[5].

الأول: العلل التعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب. سمع بعضها ويقاس عليه، نحو: ذهب فهو ذاهب. فعرفنا اسم الفاعل. ومنها: إن زيدا قائم. فنصب (زيد) بإنّ، هكذا عُلمنا. ومنها : قام زيد. فرفع زيد لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه.

والثاني: العلل القياسية وهي التي تفيدنا في بيان حكمة العرب. فإن قيل لم نصب (زيد) بإنّ، قيل لأنها ضارعت الفعل المتعدي.

---

(١) سورة النجم، آية٤٣.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٨٤٩ - ٩١١ هـ، ١٤٤٥ - ١٥٠٥م) الاقتراح، تحقيق محمد بن فريد الشبراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة. ص١١٢.

(٣) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله ، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩، ط١، ص٢٦٤.

(٤) انظر المصدر نفسه، ص٢٦٤.

(٥) انظر السيوطي، الاقتراح، ص١١١، ١١٢.

والثالث: العلل الجدلية النظرية. كأن يقال من أي جهة شابهت (إن) الفعل، وبأي الأفعال شُبهت؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟. وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟... فكل شيء اعتل به جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

وعلى الأول تُناولُ الجمل منقطعة عن نصها بسبب الناحية التعليميَّة، وعزل الإسناد عن الفضلة، ويؤيد ذلك رأي ابن سنان الذي يقول: «فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأرادوا بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه مُحصل»(١)، والثاني قياس على المستعمل لا جدال فيه، وليست أثرا للعوامل اللفظية، أما الثالث فترف فكري في العلل الثواني والثوالث.

وصاحب الإنصاف في كلامه عن ترافع المبتدأ والخبر عند الكوفيين، لا يرى صحة في ذلك، قائلا: «إن ما ذكرتموه محال؛ لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال»(٢)، والمبرد يقول بعمل الخبر المقدم على تقدير (استقر) نحو: في الدار زيد، بينما يرى سيبويه أن العامل هو المبتدأ. والمبرد يرى أن شبه الجملة لا يعمل، ولا يكون عمدة، ونرى أن العمل تركز على العمدة، وأما الفضلة، فلم ينل الاهتمام، إما لأنه تابع للعمدة يجري عليه ما يجري على العمدة أو إنه خارج عن أثر العوامل، وبذلك يكون الفضلة قائما برأسه في الجملة.

---

(١) الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان (ت: ٤٦٦هـ)، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م، ص٣٨.

(٢) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر،دمشق، ج١، ص٤٨

ويرى الجرجاني أن العامل «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[1] وبين وجود طرف ثالث مؤثر في عملية الأداء اللغوي بعد أن يثبت وجوب وجود المسند والمسند إليه كطرفين رئيسيين في الجملة، فيقول «كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه، ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً، وبالكذب إن كان كذباً.... وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً الخبر»[2].

والقاضي عبد الجبار حاول الاستدلال على أن دلالة الكلام موجودة في ذاته قبل كل شيء، لأنه دليل على ما يتضمنه، ولولا ذلك لما صح أن تعرف فائدته؛ لأن ما يمنع من أن يصح كونه دليلا يمنع من أن يكون له معنى، وهو تعليل يفضي إلى أن اللغة موجودة في ذاتها، وإن حصر هويتها في نظام العلل التي يتصورها النحوي إنما هو ضرب من التعسّف عليها[3]، وهذا التعليل يؤدي إلى الإيجاد من العدم، ويتجاهل الأسباب والمسببات كما لو كانت اللغة هي الأول وصاحبها الثاني، ولو أننا وضعنا شريطا صوتيا في جهاز التسجيل وعطلنا مكونات البث فيه،

---

(١) الجرجاني، علي بن محمد بن علي (٧٤٠ – ٨١٦ هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٧٨.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت-٤٧١ أو ٤٧٤)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ص٥٢٨.

(٣) انظر المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨١ ط٢ ١٩٨٦م، ص٣٤٤.

وأمرنا الشريط بالبث لما حدث، وهكذا موقع اللغة من الإنسان، فلا وجود لها إذا لم يكن الإنسان بجهازه العقلي المزود بالقدرات والكفايات العقلية ومنها اللغوية.

فكل معمول له عامل، فنظرية العدم لا تثبت أمام المنطق حتى في تصورنا للكون. فكواكب ذات أبراج وأرض ذات فجاج لا تكون بنظامها الدقيق إلا بخالق مدبر. فالفاعل قبل الفعل، ولك أن تتصور في الخلق والخالق إلى ما لانهاية، إلا أنك تنتهي إلى وجود خالق، ولك أن توغل ما شئت في التفكر فنهاية القول سبحان الخالق.

فالعامل في الفعل وغيره هو المتكلم، وهو الذي وضع العلامات الإعرابية ليدلل على معانيه المقصود، وليس التجرد من العوامل عامل الابتداء في المبتدأ، وابن يعيش يرفض ذلك فيقول: «إن التعري لا يصح أن يكون سببا، ولا جزءا من السبب؛ وذلك أن العوامل توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا. إذ لابد للموجب من اختصاص يوجد ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة»[1].

١-٣-٢ العامل عند المحدثين

قال عبّاس حسن: «العامل هو: ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرها»[2].

---

(١) ابن يعيش شرح المفصل شرح وتعليق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، (د. ت)، ج٢، ص١١٧. وانظر العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٢٦، ١٢٧.

(٢) حسن، عباس (ت ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط١٥، ج١، ص٧٥.

ويرى إبراهيم مصطفى الحركات دلائل للمعاني لا أثر للعامل فيها[1]، وتمام حسان يعتمد على العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى فيها، ويرى أن فهم التعليق علة ووجه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد معاني الأبواب في السياق بواسطة القرائن على أفضل وجه وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لمعاني الوظيفية النحوية[2].

ويرفض تمّام حسان فكرة العامل، ويرى أنه كان «من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه»[3]، ويرى أن في الجملة عددا من القرائن تعمل على نقل المعنى الدلالي من المتكلم والسامع وتقع في ثلاثة أطر هي:

- القرائن المادية.
- القرائن العقلية.
- قرائن التعليق.

فإذا قلت: أتيت رغبة في لقائك أو كي ألقاك أو لألقاك. فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيدا بسبب هو قيد الغاية[4] وهنا نرى تمّام حسان يقيد الفعل بالفضلات ولا يقيد الفضلات بالفعل. ويميل تمّام إلى منح التركيب اللغوي دور العامل وصياغة المعاني فيقول: «فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع

---

(١) انظر مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م، ص ٤١، ٤٢.

(٢) انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، درا الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٣م، ص١٨٩.

(٣) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٥٨ص٥١.

(٤) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها،ص١٩٤، ١٩٦.

الاجتماعي للغة، فلو ترك لكل متكلم أن يرفع وينصب أو يجر كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب؛ لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة»[1].

والمخزومي ينفي أثر العوامل «وليس في النحو عامل»[2]، فليس ما يمنع من تقديم الفاعل، وامتناع تعدد الفعل مع الفاعل الواحد، وأما جعل النحو «درسا لغويا يخضع لاعتبارات لغوية محضة، لا مكان بينها لحكم العقل ولا لمنطق العقل»[3] لا يتوافق مع كون اللغة نتاج الفكر الإنساني، ويجعلها جامدة مسكوكة لا تواكب متغيرات العصر. إن لكل حادث مُحدِث؛ فاللغة بجميع مكوناتها من نتاج المتكلم، أحدثها وأحكم إنتاجها، فالمتكلم هو العامل في المعنى واللغة.

لقد تعلل النحاة للرفع والنصب والجر والجزم وغيره، ولهم أن يتعللوا، فاللغة العربية لغة محكمة ما وصلت إلى ما وصلتنا عليه إلا بعد إحكام وحركة تاريخية طويلة، قائمة على ذوق ووعي وحس إيقاعي مرهف، أدى إلى قيام أبنية لغوية إيقاعية تطلبت تعديلا على بعض الأبنية الأساسية وفقا لقواعدها الصوتية والصرفية[4].

١-٣-٢ عامل القصد إليه

عامل (القصد إليه) هو ما قصد إليه المتكلم، العامل الرئيسي والوحيد في

---

(١) حسان، د.تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية،ص٥١.

(٢) المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ص١٩٦، ١٩٧.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٢٩.

(٤) انظر الموسى، د. نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ١٩٨٠م، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ص٧٠-٧٣.

البناء اللغوي الذي قال به ابن جني وابن مضاء والرضي، ولكن الميزة في الطرح أن تكون المنصوبات أو ما وقع موقعها هي المقصود إليها، وليس العمدة والمبتدأ والفعل والفاعل على وجه الخصوص، مما يجعل الفضلات في مركز الدلالة في الجملة وبنائها.

وعامل (القصد إليه) عامل معنوي جديد ابتدعه ابن الطراوة[1]. وعنده أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث تمنح علامات إعرابية خاصة كالنصب مثلا من غير أن تكون هناك نية في سلكها في أسلوب معين. «فالعلامة الإعرابية في (سبحان الله) منبئة عن العظمة فوقع القصد إلى ذكر الكلمة مجردة عن التقييدات بالزمان أو الأحوال، ولذلك وجب نصبه، كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو: إياك، ونحو: ويل، وويحه»[2]، فيقول: «إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها وتسليط عامل لفظي عليها»[3]، «وذهب المتقدّمون من النّحاة إلى أنّه إذا اجتمع معرفتان بعد (كان) أو إحدى أخواتها؛ فإنْ كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى، ومشبّهة به، فالخبرُ ما تريد إثباته، نحو: كانت عُقُوبَتُك عَزلُك، وكان زيدٌ زهيراً، فالعزلة ثابتة، لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابتٌ، ولو قلت: كان عَزلُك عُقُوبَتُك، فهو مُعاقبٌ لا معزولٌ، ولو

---

(١) انظر البنا، محمد إبراهيم، أبو الحسين بن الطراوة وأثر في النحو، طبعة دار الاعتصام ١٩٩٠م، ص٧٤.

(٢) ابن حمزة، مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية)، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص١٨٤، ١٨٥. وانظر نعيم، مزيد إسماعيل و روفائيل مرجان، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (٤٣٨ - ٥٢٨ هـ)، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد ٢٧ العدد (٢)٢٠٠٥ م، ص٩.

(٣) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة،جدة، ١٤٠٤هـ -١٩٨٣م ص١٤٩.

قلت: كان زهيرٌ زيداً، ثَبَتَ التّشبيه لزهير بزيدٍ، وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها، والمخاطب يعرفهما، والنّسبة مجهولةٌ جعلْت أيّهما شئت الاسم، والآخر الخبر»[1].

ولو أخذنا بعامل (القصد إليه) تكون المنصوبات مقصود المتكلم، وهذا يعني أنها ذات موضع مهم في الكلام، وهي مبتغى المتكلم في بناء الجملة ووحداتها النصية، وبعبارة أخرى هي ألفاظ أو عبارات تتمتع بالمقصدية لدى المتكلم كما في معيار نحو النص.

١-٣-٤ العامل في النحو الغربي

من الآراء الغربية في العامل أن المؤثر في الجملة هو المتكلم لأن «المتكلم يعرف ما عليه أن يغيره في كل مجموعة، حتى ينتج أو يحقق التنوعات التي تناسب الوحدة المطلوبة، إذا غيّر الفكرة التي يريد التعبير عنها، فإنه سيحتاج إلى تناقضات أخرى ليبرز أو ليحقق قيمة أخرى»[2].

ومن النظرات الغربية في العامل ما يعرف بنظرية القدرة التركيبية للفعل، وهو منهج من مناهج علم اللغة البنائي. رفع قواعده دي سوسير(De Saussure) وقد أسسه في فرنسا تسنيير (Tesniere) عام ١٩٥٩م، والأساس المنهجي عنده أن الجملة حقا سلسلة من الكلمات أحادية البعد، وممتدة أفقيا، ولكنها تخفي وراءها معمارا داخليا متعدد الإبعاد يتمثل في علاقات التعلق النحوي. وأهم ما جاء به

---

(١) نعيم، د. مزيد إسماعيل وروفائيل مرجان، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد (٢٧) العدد (٢) ٢٠٠٥م، ص١٠. وانظر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٤٣٤.

(٢) فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ص٢٢٤، ٢٢٥.

تسنير (Tesniere) في هذا المنهج وأصبح أساسا لنظرية كاملة هو:

أولا: اعتبر الفعل المصروف محور الجملة، ومركز التركيب فيها، والمتحكم في عناصرها الأساسية، به يبدأ التحليل، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد مع الفعل في الجملة عددا ونوعا.

ثانيا: حدد العلاقة بين الفعل وبين سائر العناصر في الجملة، وقسمها بالقياس لعلاقتها بالفعل إلى قسمين:

- **عناصر أساسية**: مشتركة في الحدث، يتطلبها الفعل وتتعلق به مباشرة وأطلق عليها مصطلح (Aktanten) وهي ثلاثة: المسند إليه والمفعول المباشر، والمفعول غير المباشر[1]، وهو بذلك يضم المفعول غير المباشر إلى عناصر الجملة الأساسية كالمسند إليه، ويخرج منه الزوائد والفضلات.
- **عناصر ثانوية**: وهي عناصر لا تشترك في الحدث ولا تتعلق بالفعل ولكنها تبين أحوال الحدث وزمانه وجهته ويطلق عليها مصطلح (Circonstances)[2]، وهي إشارة خجولة لدور الفضلات في بناء الجملة التركيبي والدلالي.

ولم أعثر على ما يعتبر اهتماما من علماء الغرب بأثر العامل على الفضلة وبيان أهمية الفضلة على الرغم من أنهم أول من طلع علينا بفكرة النصية وهو عامل مهم فيها، ولكننا بالعودة إلى ما كتب نحاة العربية، نجدهم قد وضعوا أسسا نصية أوضح مما لدى علماء الغرب.

---

(١) انظر نحلة، د. محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١م، ص٦٣، ٦٤.

(٢) فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ص٦٤.

واعتبار العناصر الثانوية غير مشتركة بالحدث هو تركيز على دور الفعل فقط ولا يتعدى إلى النص، وتبقي العاملية عاملية الفعل، وليس النص أو منتج النص، مما يعني حصر الاهتمام بالجملة الإسنادية (العمدة) فقط. وأما الفضلات فمن نافلة القول.

وقسم تسنير (Tesniere) مكونات الجملة تقسيما آخر على أساس دلالي وهو:

القسم الأول: الكلمات الممتلئة أي الكلمات ذات القيمة الدلالية، وتشمل الفعل والظرف والاسم والوصف.

القسم الثاني: الكلمات الخالية وتشمل الروابط كالواو، أو، لكن، وأدوات التوصيل والنقل كحروف الجر وأدوات التعريف[(١)].

وفي اعتبار الظروف من الكلمات الممتلئة ما يخرجها عن كونها عناصر ثانوية كما في نظرية القدرة التركيبية للفعل، «وهذا التقسيم بنوعيه يجعل الصلة بين العلاقات التركيبية والدلالية غير واضحة»[(٢)].

وانعكست فكرة مركزية الفعل في تصور بيتوفي (Petofi) للعلاقة بين الجملة والنص، فقد استخلص فارقا جوهريا بين الجملة والنص «وهو ربط الجملة (على الأقل في صورتها الأساسية بفعل مستقل أساسي) يمكن أن تتبعه (بمفهوم نحو التبعية) عدة مواقع لعناصر ما، وعلى العكس من ذلك يضم النص – في العادة –

(١) نحلة، د. محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص٦٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٥.

عدة محمولات فعلية»[1]، وهذا فصل يقوم على الناحية التركيبية المستقلة فالجملة مستقلة عن النص بفعل التبعية للفعل فقط. فالجملة لها فعل مستقل تتبعه عدّة عناصر، على أنها عناصر مكملة أو متممة تغلق نهاية الجملة، ولا يصح أن يتشكل النص من الجمل ذات النهايات المغلقة، فقول بيتوفي petofi من الناحية التركيبية الشكلية للجملة صحيح، ولكن من الناحية التداولية اللغوية غير مترابط، وسبب ذلك النظرة إلى الفضلات كعناصر تابعة للفعل، وهذا مخالف لطبيعتها الدلالية التوجيهية في الجملة، إذ تقوم على فتح نهايات الجمل على النص، فتكون مع غيرها من الجمل النصية نصا واحدا.

ونتيجة لاعتماد العامل اللفظي في الإنجليزية مثلا، اعتماد العنصر الثابت في الجملة. فاللغة الانجليزية في بنائها تعتمد على موقع العنصر، وهو ثابت نسبيا، ومن أساليب دراستها هو التحليل إلى المكونات المباشرة فجملة « The boys visited Alis friend» تحلل إلى جزأين (The boys) وبقية الجملة، ثم تقسم (The boys) إلى الأداة (The) ويقسم الاسم إلى (boy) وعلامة الجمع (S)، أما القسم الثاني من الجملة فيقسم إلى الفعل (Visited)، ويقسم الفعل إلى الأساس First وعلامة الماضي (ed) أما (Ali,s friend)، فيقسم (Ali,s) إلى الأساس (Ali) وعلامة الإضافة (S)[2].

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص – المفاهيم والاتجاهات- مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط١، ١٩٩٧م، ص١٤١.

(٢) تشومسكي، نوم، البنى النحوية،،ترجمة د. يؤيل يوسف عزيز مراجعة: مجيد الماشطة، ط١، ١٩٨٧م، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، العراق، ص٧.

١ـ٣ـ٥ الخلاصة

تعرّض البحث في التمهيد لعدد من المفاهيم التي تعدّ مفاتيح تدور في ثناياه، ومنها الكلمة: وهي المادة المعجمية الأولية في بناء الجملة.

وطُرق موضوع الكلام والقول لتداخلهما مع مفهوم الجملة عند النحاة، ولأثر الفضلة في بيان الحد بين الكلام والقول من ناحية والجملة من ناحية أخرى.

وأما العامل فهو مرتبط بالعمدة من الناحية اللفظية والمعنوية، ومرتبط بالفضلة من حيث القصد، والعمدة والفضلة مكون الجملة، وإبعاد العوامل اللفظية والمعنوية من التأثير على الجملة بإعطاء العاملية للمتكلم أو منتج الملفوظ والمكتوب يسمح بإدخال الفضلة في تركيب الجملة ركنا قارا فيها، ويسمح بتعدي وتجاوز الجملة إلى نصها، فالبحث يقوم على دراسة الفضلة في تركيب الجملة، ودورها في الربط بين الجملة والنص.

الفصل الأول

٢- الجملة

١.٢ الإسناد

تتفق الأقوال في الجملة على وجوب وجود الركنيين الأساسين المسند والمسند إليه إظهارا أو إضمارا؛ لأنهما الحد الأدنى الذي تنعقد به أركان الجملة. ولا تقوم التراكيب النحوية من دونهما. وجُعل العمدة المستقل في الأداء اللغوي أساس الدلالة عند أغلب النحاة. ونال الإسناد اهتماما كبيرا حتى غلب ما سواه وإن ساواه في الأهمية. وحتى تستقيم الدراسة لا بد من ولوج بيت الإسناد وتفحص بعض أقوال النحاة فيه.

١.١.٢ الإسناد عند النحاة القدامى

يقول سيبويه في الإسناد: «وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا»[(١)]، فهو أساس في كل تركيب، ويستخدم ألفاظا عدّة يُعبر بها عن هذه العلاقة نحو: الإسناد، البناء، والشغل«[(٢)] والتفريغ[(٣)]، وهي ألفاظ مترادفة لمعنى واحد»[(٤)] وعن الابتداء يقول: «المُبْتدأ كُلُّ اسمٍ ابتُدِئ لِيُبْنَى عليه كَلامٌ، فالابْتِداءُ لا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١،ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٨٠.

(٣) انظر المصدر نفسه، ج١، ص٣٣، ٤٧.

(٤) السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج٣، ص١٣٦.

يَكُونُ إلا بمَبْنِيٍّ عَليه وهو الخَبَر، فالمبْتَدأ الأوَّل والمَبني ما بَعدَه عَليه. فهو مُسْنَد ومسنَد إليه»[1].

ويقول السيرافي شارحاً حديث سيبويه في المسند والمسند إليه: «وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه»[2]. ويقول ابن جني: «اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم»[3] ويقول: «ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به وانتسابه إليه وحدوثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه»[4].

وهذا ما قال به المبرد في باب المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه. فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره»[5].

وللزمخشري رأي فريد عن الإسناد في الجملة الاسمية، إذ يقول في تعريفه للمبتدأ والخبر: «هما الاسمان المجرّدان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق. والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي: كان وإن وحسبت وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعَّبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٢٦.

(٢) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د.رمضان عبد التواب ود.محمود فهمي حجازي، ود.محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٦٨،ج٢،ص٦٢

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي النحوي، اللمع في العربية، تحقيق، فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت ، ١٩٧٢م، ص٣١.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص٩٩.

(٥) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ، ج٤، ص١٢٦.

حقها أن ينعق بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»[1]، فالتجريد من أجل بيان الإسناد التركيبي المعرب بالرفع الخالي من العوامل، وليس لقصره على الإسناد المجرد غير المعقود والمركب لغاية، ولذلك نجده يفرق بين التجريد من أجل بيان الإسناد المعرب- فالإعراب للإبانة وفائدة التركيب- وبين التجريد المطلق في الإسناد؛ أي التجريد للتجريد كغاية تركيبية شكلية خالية من الإبانة، وبهذا لا يفيد دلالة، وبه يكون الإسناد في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة. فجملة: زيد منطلق. مجردة من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها، ذات معنى بالعقد والتركيب المقصود، ولا معنى لها على إطلاقها ما لم تقصد عقدا وتركيبا، فإذا وقع التجريد للإسناد مع العقد والتركيب حمل الغاية والقصد فأعرب وفهم، وإذا وقع التجريد لأجل التجريد من دون العقد والتركيب فَقَدَ القصد، فهو كصوت ينعق به، وبدخول العوامل على الإسناد يصبح مفيدا معقودا مركبا؛ لأن كل واحدة منها توجه الإسناد إلى دلالة خاصة نصية سياقية (تداولية) يفهمها السامع، فيحسن السكوت عليها.

وفي قوله العقد والتركيب، يبدو لنا مفهومان متلازمان يوضح كل منهما الأخر، وهما العقد والتركيب. والتركيب بعد العقد، أي تركيب لما عقدت عليه النية من معنى، وبه استحق الإعراب. وابن يعيش تناول التجريد للإسناد في المبتدأ والخبر كل واحد منهما على حدة خاصا المبتدأ[2]، والزمخشري لم يفصل بينهما، وفي موضع آخر يشرح ابن يعيش رأي الزمخشري بأن «الإسناد تركّب كلمة مع أخرى، تُنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرَّفك بقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى

(١) الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٣.

(٢) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٤.

أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالآخر على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة»[1]؛ فخصّ التعلق بالإفادة، ويُسوغ استعمال الإسناد عند الزمخشري عوضا عن الخبر بقوله: «ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قِبَل أن الإسناد أعمّ من الخبر»[2] وهذا تسويغ لا يتفق مع القول بالفائدة، وحصر ابن هشام الإسناد المجرد (المسند والمسند إليه) بالجملة، وجعل الكلام أخص من الجملة إذ يقول: «والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام»[3].

فالجملة عنده بمعنى التركيب الإسنادي المجرد (العمدة) غير المفيد، وهي تقع في كل تركيب نحوي، وهذا مفهوم العموم، ومثل بجملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وقال كل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام، والكلام أخص من الجملة، لأنه ما أفاد والفائدة خصوص في المعنى المقصود، بينما شيوع التركيب عموم .

وأبو حيّان يرى استقلال الإسناد بذاته: «والإسناد نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال»[4]، ويقول: «متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً»[5].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٠.

(٣) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط٦ تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م، ص٤٩٠. وانظر السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص١٤٨، ١٤٩.

(٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د.مصطفى احمد النماس، ط١، مطبعة النسر الذهبي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مج١، ص٤١١.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٤١٢.

وابن هشام يعرّف المسند بأنه «الذي تتم به مع المبتدأ فائدةٌ»[1]، وهو مفهوم دلالي، فهناك فرق بين الإسناد المجرد المحض (العمدة) وبين إسناد مفيد أو مسند تتم به الفائدة مع المبتدأ، فهنا نخرج من إطار المسند والمسند إليه المجردين للإسناد إلى مبدأ الإفادة . وهذا يعيدنا إلى مفهوم الابتداء عند سيبويه، فالمبْتدأ اسم، والغاية من الابتداء به أن يُبْنَى عليه كَلامٌ، وهو الخَبَر، فهو وسيلة غيره، فالمبْتَدأ عماد، والخبر غاية مقصودة.

٢.١.٢ الإسناد عند البلاغيين

الإسناد عمود الجملة العربية فلا يخلو منه أداء لغوي أو بلاغي على شكل من الأشكال، ويذكر الجرجاني مفهومه للإسناد قائلا: «ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه»[2]، وفي كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني: «الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، وهو أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أو لا، وفي عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه. وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء»[3]، وفي هذا التعريف ثلاثة توجيهات:

الأول: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر على عموم لا يفيد، والقول بالعموم غير المفيد نجده عند ابن هشام الأنصاري في حد الجملة. وهو تجريد الإسناد لأجل

---

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ -١٩٦٣م، ص١١٧.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٧

(٣) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، ص٤٣.

الإسناد عند الزمخشري[1].

الثاني: ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة، وهو الوجه الآخر للإسناد المعقود المركّب عند الزمخشري، وابن هشام لا يرى في الإسناد إفادة وحده. فما الفائدة من قولنا: جاء زيد. من دون سياق فمن هو زيد؟ وما المجيء؟

الثالث: أن الإسناد في اللغة هو إضافة الشيء إلى الشيء. ولا تكون الإضافة إلا بقصد الإفادة.

ويقول الزمخشري في حديثه عن الإسناد المجازي «فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها؟ قلت: هو من الإسناد المجازى، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبست التجارة بالمشترين»[2]، وللفعل عنده ملابسات «فالفعل يلابس الفاعل والمفعول به، والمصدر والزمان والمكان والمسبب له، فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل، ولذلك يكون إسناده إلى الفاعل أو إسناده إلى المفعول إذا بني له إسنادا حقيقيا، أما إسناده إلى غيرهما فهو إسناد مجازي»[3]، وهذه الملابسات ما دون الفاعل من الفضلات، لكنه جعلها على المجاز. وقد ذُكر تعريف الإسناد عند الزمخشري مع النحاة.

ويعرّف السكّاكي الإسناد بقوله: «والإسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى

---

(١) انظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٣.

(٢) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ، ج١، ص٧٠.

(٣) الزمخشري، (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج١، ص٥١.

مجراها على وجه يفيد السامع، كنحو: عرف زيد. ويسمى هذا جملة فعلية أو زيد عارف. أو زيد أبوه عارف. ويسمى هذا جملة اسمية»[١].

ونراه يُتبع الإسناد بشرط الحصول على الفائدة، وهو شرط أغلب النحاة وجل البلاغيين[٢]، ويقسم القزويني الإسناد إلى قسمين:

الأول: الإسناد الحقيقي فيقول: «أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر... فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة كما مر، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيا له»[٣]، ويربط الإسناد بالمتكلم مما يعطي الإسناد بعدا تداوليا، فلا تقف الجملة على (العمدة) فقط، فللمتكلم رسالة أو معنى يريد أن يُفْهمها للآخر، والإسناد المجرد لا يقوم بهذه الوظيفة التداولية، فنجده يقول: «إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر» وشرح الماهية بالملابسات للفعل، والفعل لها وليست هي له، والملابسات التي ذكرها هي من الفضلات في اللغة إلا الفاعل.

الثاني: الإسناد المجازي: هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بالتأويل، وهو ينقل عن الزمخشري «بأنّ للفعل ملابسات شتى، يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبّب له فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمّى استعارة؛ وذلك لمضاهاتها للفاعل في

---

(١) السكّاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٨٦.

(٢) شحود، حسن عبد الكريم، التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين مع تطبيق على سور من القران الكريم (رسالة دكتوراه)، ٢٠٠١-٢٠٠٢م، ص٨٦.

(٣) القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني (٦٦٦ - ٧٣٩ هـ) الإيضاح في علوم البلاغة، ، شرح وتعليق وتنقيح: الدكتور عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، ج١، ص٨٠، ٨١.

ملابسة الفعل»[1].

ويقيم الجرجاني معاني الكلام على الخبر والمخبر عنه، والأصل الأول هو الخبر؛ لأنه مقصد المتكلم فيقول: «اعلم أن معاني الكلام كلها، معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر... ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه»[2]، ويعود إلى هاجس التركيب فيقول «إذا قيل لك: ما فعل زيد؟ فقلت: خرج. هل يتصور أن يقع في خلدك من (خَرَجَ) معنى من دون أن تنوي فيه ضمير زيد. وهل تكون إن أنت زعمت أنك لم تنو ذلك إلا مخرجاً نفسك إلى الهذيان»[3].

٢-١-٣ الإسناد عند المحدثين

معظم الباحثين في مجال اللغة الذين تناولوا التركيب اللغوي تطرقوا إلى الإسناد، وقد ساروا به على نهج القدامى. فإبراهيم أنيس يؤكد أن الفصيلة السَّامية تكتفي بالمسند والمسند إليه[4]، ويرى أن الجملة القصيرة هي التي تكتفي بركنيها (المسند والمسند إليه)[5].

وسار تمّام حسان على نهج النحاة القدامى في النظر إلى عناصر الجملة فيقول: «للجملة عند النحاة ركنان: المسند والمسند إليه...وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو

(١) الزمخشري، الكشاف ج١، ص٥١.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٥٢٦، ٥٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٢٧.

(٤) انظر أنيس، إبراهيم ، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٨٥م، ص٢٧٦.

(٥) انظر المرجع نفسه، ص٢٧٧.

فضلة، يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة»[1]، وينظر إلى الإسناد كقرينة معنوية بعد الفهم تفيد في تحديد المعنى النحوي، ويعرفها بقوله «فعلاقة الإسناد مثلا هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، وتصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية، على أن الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل»[2]، وعبارة «وتصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية« بحاجة لمعرفة السبب في فهمها ونقلها من علاقة تركيب إلى علاقة تركيب دلالي وتداولي، وهذا ما سيأتي لاحقا. ويشير إلى ذلك من بعيد بتضافر القرائن ويقول «أما ما أهتمُّ له اهتماما كبيرا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا، وهي ظاهرة تضافر القرائن»[3]، والإسناد في الجملة الاسمية عنده وصف المسند بالمسند إليه، وهي علاقة بحاجة إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها[4]، فالإسناد وحده لا يكفي.

والمخزومي يعرّف علاقة الإسناد بأنها: «عملية تعمل على ربط المسند والمسند إليه»[5]. ويميز بين الجملة الاسمية والفعلية بناء على المسند، سواء تقدم أو تأخر، وعليه فالجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلا[6].

(١) حسان، تمام، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٣٠.

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩١، ١٩٢.

(٣) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٣.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص١٩٣.

(٥) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ط١، ١٩٦٤م، ص٣١.

(٦) انظر المرجع نفسه، ص٤٧.

وممن قال في الإسناد أحمد قدورة، وسار على خطا تمام حسان ومنهم أيضا عبد العزيز قلقيلة، ومحمد عبد المطلب وصابر أبو السعود، ويرى أن الفاعلية في الجملة هي فاعلية إسناد. فإذا أسند الفعل إلى الاسم صار المسند إليه فاعلا يستوي في هذا أنه فعل الفعل أم لم يفعله[(١)]، وهناك آخرون. وهذه نظرة تركيبية خالصة.

أما الوعر فيرى أن الإسناد يتكوّن من ثلاثة أركان: المسند والمسند إليه والفضلة، والأول والثاني أساسيان، وهذه الأركان الثلاثة تربط بينها علاقة الإسناد كمستوى لساني... تحكم من خلال مستوى أعلى يدعى الكلام[(٢)]، ويرى: أن مفهوم المسند والمسند إليه والفضلة تمثّل حجر الأساس في النظرية اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات، تدعى الإسناد[(٣)].

وبهذا التحديد تكون الجملة بمعنى الكلام عند سيبويه، والرضيّ وابن هشام، وأما عملية الاقتصار على هذا الحد للجملة فهو شكلي ما لم يرتبط بسياق. فالجملة عند الوعر أكبر وحدة لغوية مع أنه يشير إلى ما هو أكبر من الجملة، ولكنه من باب تعدد الجمل.

وهنا علينا أن نميز بين المستوى اللساني التركيبي المحض، وبين اللساني الدلالي والتداولي، فالتركيبي يمكن التعامل معه على مستوى الجملة من حيث الوظائف النحوية نحو: سافر على جلوس بطنه. أما على المستوى التداولي السياقي والنصي فيستحيل ذلك؛ لأن النص يقوم على التداولية، ولا يمكن صياغة نص أو بعض نص

(١) انظر شحود، حسن عبد الكريم، التقديم والتأخير، ص٥٢، ٥٣ .

(٢) انظر المخزومي، د. مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٩٤.

(٣) انظر الوعر، د.مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧م، ص٣٢، ٤٧.

من تراكيب نحوية تخلو من المعنى المقصود، فالجملة الإسنادية من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر حتى تحكم بمستوى نحوي ذي وظائف نحوية دلالية لا بد من دخولها في الجانب التداولي أولا، وهنا يجب دخول العنصر الثالث في التركيب وهو الفضلة، فهو الموجه السياقي التداولي للجملة بالنسبة للمتلقي إظهارا أو تقديرا.

ويرى عمايرة «أن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه، فقام زيد. وزيد مجتهد. جملة»[1]. فما الفائدة التي يحسن السكوت عليها؟ وهو يفرق بين الجملة والكلام فيقول عن الكلام: «إن الكلام تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة، وأشمل، «وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب»[2]. فهل تركيب: قام زيد. جملة؟ وقام زيد إلى البيت. كلام؟ فما حد الجملة من الكلام. أهو تركيبي أم دلالي تحتل الفضلة فيه دورا بارزا؟ وابن جني يقول: «فإن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات. نعم، وما أكثر ما تُصْلِحُ الجمل وتتممها، ولولا مكانها لَوَهتْ فلم تستمسك. ألا تراك لو قلت: زيد قامت هند. لم تتم الجملة، فلو وصلت بها فضلة ما لَتَمَّتْ، وذلك كأن تقول: زيد قامت هند في داره، أو معه، أو بسببه، أو لتكرمه، أو فأكرمته، أو نحو ذلك، فصحت المسألة؛ لعود الضمير على المبتدأ من الجملة»[3].

٢ـ٢ الجملة

يوسم النحو العربي بأنه نحو جملة، عماده المسند والمسند إليه، وما دونهما فضلة يمكن الاستغناء عنه، وتحصل الفائدة التي يحسن السكوت عليها من دونه،

---

(١) عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص٧٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٧٨.

(٣) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١ ص١٥٠.

ويفرقون بين نحو الجملة ونحو النص، فما هي الجملة عند أهل اللغة؟ وهل اتفقوا على رأي موحد فيها؟ نجزم به أنها شكل تركيبي مستقل لا يمكنه التواصل مع السياق، وتحصل الإفادة بها مستقلة بذاتها وكأنها تعابير مسكوكة لا تبارح ذاتها.

وإذا كان الأمر غير ذلك فما جدوى إعادة تسمية أجزاء الجملة مسميات جديدة من مثل ما فعل المتوكل في تحليله لجملة: حضرت زينب أو حضر عمرو الاجتماع. فيرى أنها جملة مكونة من حمل نووي. أما جملة: جلست زينب على الأريكة. وحضر عمرو الاجتماع البارحة مع زملائه. فهي جملة حمل موسع، الفعل محمول، والفاعل مُنفذ وبقية العناصر هي أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات أو جهيَّة أي(المكان)[1]، والجملة مكونة من فعل وفاعل (مسند ومسند إليه) وفضلة، فما الجديد في المحمول أو المكان (الجهيَّة)؟

١.٢.٢ مصطلح الجملة أولية استخدام

لم يكن سيبويه يصرح بمفهوم الجملة وما ورد عنده هو مصطلح (الكلام)، حتى نرى المبرد أول من قال بمصطلح الجملة[2] في كتاب (المقتضب)[3]، غير أنه «يساويه بمصطلح الكلام»[4] نحو قوله: «ونظير ذلك قولك: إن تعطني أشكرك وإذن أدعو الله لك. كأنه قال: إذن أدعو الله لك. ثم عطف هذه الجملة على ما قبلها؛

---

(١) انظر المتوكل، احمد، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٧م، ص٧-١١.

(٢) انظر الأسدي حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص٢٦.

(٣) انظر المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٢٥.

(٤) السيد، عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، دار ومطبعة الحامد، عمان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص١٧.

لأن الذي قبلها كلامٌ مستغنٍ»[1]، وورد لفظ جملة عند سيبويه خمس مرات والسادس بلفظ (الجمل) على صيغة الجمع. وليس منها ما يحمل معنى الجملة المكونة من الإسناد المجرد (العمدة) أو العمدة والفضلة[2].

٢-٢-٢ الجملة لغة

أقرب ما جاء في اللسان لابن منظور من معاني الجملة -للاصطلاح النحوي قوله: «والجُمْلة واحدة الجُمَل والجُمْلة جَماعي الشيء وأجْمَل الشيءَ جَمَعه عن تفرقة وأجْمَل له الحساب كذلك، والجُمْلة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أجْمَلت له الحساب والكلام، قال الله تعالى: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾[3]، وقد أجْمَلت الحساب إذا رددته إلى الجُمْلة»[4]، ففيها معنى التمام والوحدة الواحدة، ولم تفرد بالإسناد المجرد أو الجملة المكونة من العمدة والفضلة.

ومجمل المعنى المستقى من الجانب الدلالي المعجمي للجمل أنها «تعني الشيء الجامع لأفراده الضام لهم»[5]. وجمع الشيء لأفراده أقرب البعيد مما يوافق مفهوم الجملة التامة المكونة من العناصر الثلاثة: المسند والمسند إليه والفضلة، أو المكونة من ركنين وفقا للتوصيف النصي للجملة وهما: العمدة (المسند والمسند إليه) والمُوجِّه (الفضلة)، على اعتبار أن لكل جملة نصا، وأن كل جملة لا بد لها من عمدة،

---

(١) المبرد، المقتضب، ج٢، ص١٢.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢١٧،ج٣، ص١١٩، ٢٠٨، ج٤، ص١٦، ١٦٧، ١٩٣.

(٣) سورة الفرقان، آية٣٢.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمل).

(٥) الأسدي، حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص٢٨.

وأن العمدة لا يُعرف له معنى أو وجه من المعنى إلا بالفضلة، وإلا كانت كمن يصوت في الهواء على رأي الزمخشري[1] أو تركيب كقولك: قام. وزيد قام. على رأي ابن هشام[2] وأما الرضي فقد فصل بين الكلام والجملة[3].

٢-٢-٣ الجملة عند قدامى النحاة

لم يذكر سيبويه الجملة وإنما ذكر مصطلح الكلام فيقول «واعلم أن (قلت)، إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولا، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، لأنه يَحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ ولا تدخل (قلت)، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس، وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: «وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك» ولولا ذلك لقال (أنَّ الله)»[4] وهو يتحدث هنا عن الفعل (قال) وما يليه، فما بعد الفعل (قال) هو كلام، والفعل (قال) هنا للحكاية، فالفعل مع ما بعده حكاية، «وإنما تحكي بعد قلت ما كان كلاماً لا قولاً وذلك أنه معلوم أنك لا تحكي بعد قلت إذا كنت تنحو نحو المعنى، إلا ما كان جملة مفيدة. فلا تقول: قال فلان: زيد. وتسكت، اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة»[5]، والحكاية قول أو موضوع نصي وسياقي كامل، أما الكلام فجزء الحكاية، وسيبويه كثيرا ما يربط الكلام بالسياق.

---

(١) انظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٣.

(٢) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٩٠.

(٣) انظر الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج١، ص٣٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١،ص١٢٢.

(٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٣٥٢

وابن جني يرى أن سيبويه كان يفرق بين الكلام والقول[1]، فالكلام عند سيبويه كما يقول ابن جني«ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلا بمعناه»[2] والكلام عند ابن جني هو «الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها» فالكلام عنده جمل وليس جملة واحدة[3]، ويقول جامعا بين الكلام والجملة: «ثبت أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجُمَل على اختلاف تركيبها»[4]، وفي قوله: «على اختلاف تراكيبها» اعتماد للناحية التركيبة وإن اشتمل الكثير من التراكيب على المعنى الذي يحسن السكوت عليه، والكلام عنده مرادف للجملة، فتراه يقول: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد المعنى وهو الذي يسميه النحاة الجمل»[5].

وأفضل من فَصَل في هذا الأمر ابن هشام، فشطر جملة الشرط أو القسم جملة لا تفيد معنى يحسن السكوت عليه، والشطران كلام مفيد، والقول أعم من ذلك.

أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) فيقول في مفهوم الجملة «ونقول: ظننتُ، أو قلت: زيدٌ منطلقٌ. إذا أعملت الآخر؛ لأن (قلت) إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة، نحو: الابتداء والخبر وما أشبه ذلك»[6]. ويقول: «إنما تحكى الجمل، نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض. وكذلك قرأت: الحمد لله رب العالمين،

(١) انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٩.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٩.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٢.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٧.

(٦) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٧٨.

ورأيت على خاتمه: الله أكبر»[١]، ويقول: «وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد. فهو بمنزلة قولك: القائم زيد»[٢]، ومثله ابن السراج (ت٣١٦هـ) إذ يقول: «والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه. وبكر قام أبوه. وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق»[٣]، وهو في الجملة الفعلية يمثل مدرجا المفعول به. وهو من الفضلات ولا يلتفت إلى مكانة الفضلة ركنا أساسيا في تكوين الجملة.

ونقف مع أقوال المبرد، ففي **القول الأول**: يقع بعد القول الحكاية، كجملة المبتدأ والخبر ونحوه من الفعل والفاعل، وهذا القول لا يفصل بين الفعل (قال) وما بعده، فلا يحسن السكوت على (قلت) إلا بما يرد بعده، والفعل: (قال) مكون من المسند والمسند إليه، ومع ذلك يجب أن نأتي بالمحكي بعده. وتركيب (قلت) جملة إسنادية من الفعل والفاعل، وجملة المبتدأ والخبر وما أشبهها جملة تركيب إسنادي، وهي مرتبطة دلاليا مع القول، فحسن السكوت هنا قام على ارتباط جملتين معا نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ.

وفي القول الثاني: بين سبب حكاية الجمل بعد الفعل: (قال)؛ لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض؛ أي لا يتضح المعنى بعد الفعل (قال) إلا بكلام آخر أو إيراد

---

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٣١٠.

(٢) المبرد، المقتضب، ج١، ص٨.

(٣) ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق، د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ج١، ص٦٤.

جملة أخرى، كجملة زيد منطلقٌ. وهذا توضيح دلالي وليس تركيبيا يقوم على أثر العوامل.

وأما القول الثالث: فتعليله لجملة (قام زيد) بأنها بمنزلة «القائم زيد» ففيه مساواة لها بالجملة الاسمية، ويشير إلى أن المسند والمسند إليه هنا يدلان على معنى نصي قيلت فيه هذه الجملة، فعلل ذلك بإدخال (ال) الموصولة، وكأن الكلام على نحو: الذي قام (هو) زيد. فأنت توضح للمتلقي من هو القائم (الذي قام)، وكأنه يشير إلى أكثر من واحد يمكن أن ينصرف الذهن إليه في عملية القيام. وذلك يخرج الجملة من الإبهام وضياع السياق، ويدخل الجملة في السياق المنطقي، فلا يعقل أن تقال جملة من دون سياق.

ومن أقوال المبرد نستنتج:

أولا: أن العمدة في جملة: (قلت) لا يحسن السكوت عليه وحده إلا بجملة أخرى؛ لأن فعل (قلت) له بعد سياقي.

ثانيا: أن الكلام يعمل بعضه في بعض، ويترابط ليتضح المعنى، فلا استقلال لجملة مكونة من العمدة لعدم حدوث الإفادة.

ثالثا: أن الجملة الفعلية من الفعل والفاعل حصرا حتى تفيد تؤول بأخرى قائمة فيها، فجملة (قام زيد) تفهم إذا أوّلت بقولك: القائم زيد. وبهذا التأويل يحسن السكوت على الجملة. إذ تجب بها الفائدة للمخاطب.

رابعا: أن كل جملة لها متكلم وسامع ومعنى مدرك.

ويعرّف الزجاجي (ت٣٤٠) الجملة بقوله «اعلم أن الجمل لا تغيرها

العوامل، وهي كل كلام عمل بعضه في بعض، وهي تُحكى على ألفاظها»[1]، فالجمل كلام، وحدود الكلام فيه أقوال، وهو ينفي أثر العوامل في تغيير الجملة، مؤكدا تعالق الجملة دلاليا فاتحا الباب أمام الخلاص من أثر العوامل.

أما السيرافي (ت٣٦٨) فيرى «أن كل جملة مفيدة معنى ما. وعلى ذلك موضوعها وقوله: «هذا باب علم ما الكلم» إلى آخر السطر جملة مفيدة معنى»[2]؛ فحد الجملة إفادة معنى ما، ولكن أهو مما يتحصل بالمسند والمسند إليه أم من مجموع الجملة؟ وأيهما يضع الجملة في سياقها الإسناد أم الفضلة؟

وابن فارس له تعريفان للكلام أو أنه نقل تعريفين قال: «زعم قوم أن الكلام ما سُمِع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد. وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان؛ لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى»[3]، وتمثيله بجملة: قام زيد. يجعل الكلام عنده بمعنى جملة الإسناد المجرد (العمدة).

وأما أبو علي الفارسي فيرى الجملة في ائتلاف الكلم فيقول «هذا باب: ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا»[4]، وأبو علي الفارسي في

(١) الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، اربد، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.ص٣٣٩.

(٢) السيرافي، أبو سعيد (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٥١.

(٣) ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضح حواشيه: احمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج١، ص٤٧.

(٤) الفارسي، أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧)، الإيضاح، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٧٢.

توضيحاته يرسم لنا حدود الجملة التي تقوم على المسند والمسند إليه، نحو: قام زيد وذهب عمروٌ. مما يدفع إلى التأشير على نوع آخر من الجمل وهي جملة الشرط والقسم، لافتقار جزئها الأول- وإن كان يتكون من العمدة- إلى جزء آخر وهو يتكون بدوره من العمدة. وعدم الإخبار عن الجمل يعني تمام معناها والاستغناء بذاتها، وهي كالمفرد، ففي اكتمال المعنى اكتمال للجملة، ونقص الدلالة نقص في التركيب، فما معنى عدم الإخبار عن الجمل؟ وجملة الشرط بحاجة لجملة الجواب، فهل فعل الشرط مستقل لا يخبر عنه، وهو لا يكتمل معناها إلا بالجواب،

ويأتي ابن جني (ت٣٩٢) ليقول: «وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل»(١)، ويؤكد معنى الإفادة والاستقلال بقوله: «وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل، ومن مدراج القول فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف»(٢)، ويقول في حديثه عن الإطالة والإيجاز: «والإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بدّ من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بدّ فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب»(٣)، والجملة عنده مكونة من مسند ومسند إليه كما في القول الأول، ومفيدة للمعنى، والفائدة عنده تجنى من الجمل، ولم يقل من

(١) ابن جني، اللمع في العربية، ص٢٧. وانظر ابن جني، أبو الفتح عثمان سر صناعة الإعراب، تحقيق، د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١٩٨٥،١م، ج١، ص٣٧٤.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٣١.

(٣) انظر المصدر نفسه، ج١، ص٣٠.

الجملة المفردة بل تجنى من مدارج القول. فالقول له مدارج، وبذلك يكون الكلام المفيد. فهناك جمل وقول وكلام تحصل منه الفائدة.

وفي قوله: «إن بين المفرد والجملة أشباها: منها وقوعُ الجملة موقعَ المفرد في الصفة والخبر والحال، فالصفة نحو: مررت برجل وجهُه حسن. والخبر نحو زيد قام أخوه. والحال كقولنا: مررت بزيد فرسه واقفة، ومنها أن بعض الجُمَل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد. وذلك في الشرط وجزائه والقسم وجوابه. فالشرط نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو. والقَسَم نحوُ قولك: أقسِمُ ليقومنّ زيد»[1]، وهنا نرى مفهوم الجملة أبعد من الإسناد المجرد (العمدة)، لكن المعالجة النحوية التطبيقية في حدود الجملة التركيبية، إلا إن إدراج مفهوم الجملة الشرطية وجملة القسم في إطار المعالجة النحوية التركيبية، يوسع باب الجملة ويعطيها بعدا نصيا؛ لأن هاتين الجملتين من حيث المعنى الدلالي والتداولي تضعان التركيب النحوي في إطار دلالة نصية محددة، فالشرط والقسم في جملة: إن قام زيد قام عمرو. وأقسِمُ ليقومنّ زيد. يضعان الجملة في سياق معين يتحدث عن قيام زيد وعمرو، بأسلوبين مختلفين، إلا إن هذا السياق ينقصه موجهات أخرى لبيان سبب القيام ووقته ونوعه و... ويقوم بهذا الدور النصي ما يعرف بالفضلات في اللغة ولو لم تذكر. وسيكون ارتباط الجملة بالأخرى ناقصا لا يحسن السكوت عليه إذا قصرنا مفهوم الجملة على العمدة فقط.

وابن يعيش (٦٤٣هـ) يرى الإسناد «أن تركَّب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى»[2]، وهذا التركيب إنما يحصل من جهة تعلق الكلمة بالأخرى بحيث

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٧٧، ١٧٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٢٠.

يصح الإخبار وتتم الفائدة. ويقول في موضع آخر مساويا الكلام بالجملة: «اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك، وقام بكر، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[1]، وهو في المثال الأول يغفل دور الإضافة التي تعود على سامع، ولا يكون الكلام ما بين متكلم وسامع إلا بموضوع ما. وفي الثاني يقصر التمثيل على العمدة الذي لا يفهم منه معنى محدد. وفي دخول حرف الجر على لفظ (معنى) فتكون (لمعناه) ما يفيد بأن هناك معنى مقصودا بذاته يفيده الكلام، وليس أي معنى، وحتى نفهم المعنى المقصود لا بد من ربطه بسياق نفهم به معنى الكلام (الجملة)، والسياق يكون حاضرا في الذهن، وحضوره في ذهن المتكلم لا يغني السامع عن ناقلات للمعنى الذهني، فالجملة تحتاج لموجهات نصية (الفضلات) حتى يستحضره السامع فهما أو تكون في سياق متعارف عليه بين المتكلم والسامع، تقدر فيه الفضلات.

أما السيرافي (ت٣٦٨) فيرى «أن كل جملة مفيدة معنى ما. وعلى ذلك موضوعها وقوله: «هذا باب علم ما الكلم» إلى آخر السطر جملة مفيدة معنى»[2]؛ فحد الجملة إفادة معنى ما، ولكن أهو مما يتحصل بالمسند والمسند إليه أم من مجموع الجملة؟ وأيهما يضع الجملة في سياقها الإسناد أم الفضلة؟

وابن فارس له تعريفان للكلام أو أنه نقل تعريفين قال: «زعم قوم أن الكلام ما سُمِع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد. وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان؛ لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٠. وانظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٨.

(٢) السيرافي، أبو سعيد (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٥١.

مؤلفة تدل على معنى»[1]، وتمثيله بجملة: قام زيد. يجعل الكلام عنده بمعنى جملة الإسناد المجرد (العمدة)

وفي الشق الأول من كلام ابن يعيش (لو قلت: إن تأتي... لا يكون كلاما حتى تأتي بالجملة الأخرى...) لفت النظر إلى أن ليس كل مسند ومسند إليه جملة يحسن السكوت عليها، فلا معنى لهذه الجملة إن لم تتبع بالجواب، وإن كانت جملة مكتملة من حيث عناصر الإسناد (العمدة). وكذا جملة: بلغني أن زيدا قائم. وهذا التوجيه نصي للكلام، يحقق الإعلامية والمقصدية، وهذا التعليل من ابن يعيش مأخوذ عن ابن جني، واستفاد منه ابن هشام الأنصاري، في التفريق بين الجملة والكلام، ففعل الشرط عنده جملة وليس كلاما، وجواب الشرط كذلك وهما معا كلام، لتمام الفائدة بالقصد

وأما تمثيله بالمبتدأ والخبر، فهو دليل آخر على أن معيار الجملة ليس باكتمال عنصري الإسناد، وإنما تمام المعنى السياقي، فأدخل ما يسميه ضميمة وهي جملة: (بلغني)، والضميمة التي تُتمّ الفائدة ويحسن السكوت بها على الجملة، هنا جملة كاملة العناصر: عمدة وفضلة، وليست فضلة خالصة، ولكنها حولت جملة أن واسمها وخبرها إلى مسند إليه وفضلة أخرى (قيام زيد) على التأويل بالمحل، ولو قلنا (قيام) من دون المضاف إليه (زيد) لما بان المعنى وحسن السكوت عليه.

وبين المصطلحين (الضميمية) و(العامل)[1] فرق، فالعامل له دلالة نحوية تركيبية، والضميمة ذات بعد دلالي تداولي؛ بمعنى ضم تركيب نحوي تداولي يسوغ

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضح حواشيه: احمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج١، ص٤٧.

فهم الجملة لدى السامع، ويوجهها إلى نص تفهم في إطاره، وهنا نرى تطورا نحويا في مفهوم الجملة المفيدة بحيث تكون ذات سياق نصي تنتسب إليه، ولا يعني ذلك انتفاء الحاجة إلى الضوابط النحوية للتركيب، فما قال به ابن جني هو توضيح وتعليل لما ترتب على أثر العامل الرئيسي وهو المتكلم كما أوضح ذلك.

والناظر في التعريفات السابقة يجدها تركز على الإفادة في الجملة في حدود المسند والمسند إليه. والرضي(٦٨٦هـ) في شرحه يفرّق بين الجملة والكلام فيقول: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو، لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته. فكل كلام جملة ولا ينعكس»(٢)، فالكلام بالتركيب الأصلي والقصد، والجملة بالتركيب قصدت أم لم تقصد. فالجملة أشمل من الكلام.

وأبو حيان (ت ٧٤٥) يرى: أنه متى حصل الإسناد كان الكلام. سواء أتمت الفائدة أم لم تتم، وسواء أكان الإسناد مقصوداً أم غير مقصود، ولو لم يستفد منه المخاطب شيئا، ولو كان محالا(٣)، وهو بذلك يعتمد الشكل اللغوي بعيدا عن التركيب النحوي الدلالي، ويبتعد عن مفهوم الجمل المترابطة، ويُخرج الجملة من سياقها ودلالتها.

وابن هشام (ت٧٦١هـ) يأتي برؤيا أوضح وأكثر دقة بعد أن أخذ مفهوم

---

(١) انظر المصدر نفسه ج٢، ص٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣١-٣٣.

(٣) انظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الغرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، ط١٤٠٤،١هـ - ١٩٨٤م، مطبعة النسر الذهبي، ج١ ، ص٤١٢،٤١١.

الجملة ينحو المنحنى الشكلي، فرأى الكلام أخص والجملة أعم، وممن أخذ بهذا الرأي من المحدثين عبد السلام هارون[1] «معتمدا على قول المناطقة: الأخص ما زاد قيدا والأعم ما زاد فردا»[2]، «وإنما كان الكلام أخص من الجملة لأنه مزيد فيه قيد الإفادة»[3].

ويشترط ابن هشام في الكلام الإفادة بخلاف الجملة، فجملة الشرط والجواب ليست بكلام لعدم الفائدة[4]، «والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام»[5] فالجملة عموم في التركيب والكلام خصوص في الدلالة. «فالكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه»[6].

ويرى ابن هشام «الجملة عبارة عن الفعل وفاعله نحو: قام زيد. والمبتدأ وخبره، نحو: زيد قائم. وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللص. وأقائم الزيدان. وكان زيد قائما. وظننته قائما»[7]، وهو يخالف من جمع بين مصطلح الجملة والكلام على اعتبار أنهما مترادفان[8]، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن

---

(١) انظر هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص١٨.

(٢) هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص١٨.

(٣) المرجع نفسه، ص١٨.

(٤) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٩٠.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩٠.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩٠. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص١٤.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩٠.

(٨) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩٠.

أن فرغ من حد الكلام قال: «ويسمى جملة»[١]، فالجملة عنده أعم من الكلام من ناحية التركيب، إذا الجملة قوامها الإسناد الذي لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه، وذلك في إطار الإسناد المجرد ما لم تدخله الفضلة، والإسناد المجرد عمود في التركيب اللغوي أفاد أم لم يفد. فالكلام قول تام مفيد يحسن السكوت عليه، والجملة وحدة إسنادية مجردة (عمدة)، لا تفيد. وجملة فعل الشرط تتكون من ركنين إسناديين، ولا تفيد معنى يحسن السكوت عليه نحو: (إن تدرس...). وإذا أضفنا الجواب: (تنجح) تم المعنى وحسن السكوت عليه، وهنا تصبح الجملة مكونة من طرفين إسناديين. فنخرج عن القاعدة المتعارف عليها بأن الجملة مكونة من مسند ومسند إليه واحد، وإذا لم نأخذ بذلك، فماذا نقول في جملة الشرط، إلا أن نفردها بنوع منفصل من الجمل، وهي جملة الشرط كما فعل الزمخشري[٢]، وهو فصل على أساس التركيب لا الإفادة.

وإذا نظرنا إلى جملة القسم (لعمرك لأفعلن) فإن الجملة من مبتدأ (لعمرك) وخبر محذوف تقديره (قسمي)، ولكن المعنى لا يكتمل ولا يحسن السكوت عليه إلا بذكر جملة جواب القسم، فتركيب القسم يتكون من جملتين اسمية وفعلية حتى يحسن السكوت عليه، وهنا يجب أن تضاف إلى أنواع الجمل الجديدة كما أضيفت جملة الشرط، إذا كان المعيار هو الإسناد المجرد (العمدة).

وإذا أخذنا بمفهوم الجملة عند ابن هشام فإنّا نتخلص من كثرة التقسيمات للجملة، فالجملة مسند ومسند إليه؛ إي ناحية تركيبية مجردة، والكلام المفيد لا يقف

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٥٥. وانظر ابن هشام، مغني اللبيب،٤٩٠ .

(٢) انظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٤.

على حدود تركيب العمدة فقط، فهو يتكون من جملة إسنادية مُوجَّهة بالفضلة فأكثر، فأي جملة إسنادية غير سياقية - حتى تكون مفيدة ويحسن السكوت عليها - لا بد لها من فضلات توجهها إلى سياقها، وهي العنصر الثالث في الجملة المفيدة، وهنا تصبح كلاما أو (جملة نصية)، وكل جملة إسنادية ذات سياق نصي هي موجهة بالفضلات إضمارا أو إظهارا، وفي الواقع التداولي كل الجمل الإسنادية موجهة بالفضلات، أما الجمل الأسلوبية كالشرط والقسم فهي بالإضافة لتضمنها الفضلة توجيها، فهي موجهة بالتركيب الأسلوبي السياقي، فالجملة الشرطية بطرفيها كلام، أو جملة نصية واحدة، وليست جملة إسناد مجرد. فالجزء الثاني كالفضلة في توجيه فعل الشرط إلى معناه المقصود.

والكلام له سياق، فسياق الشرط غير سياق القسم وغير الاستفهام، فالأساليب اللغوية والجمل المفتقرة كجملة الصلة والجملة التفسيرية هي من كلام مفيد. (جملة النص)، وإذا فصلنا جملة الشرط والقسم والموصول وصلته إلى قسمين، فكل قسم هو جملة غير مفيدة على رأي ابن هشام إذ يقول: «ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام»[1].

وبسبب الاختلاف على حدود الجملة والكلام، نرى الاختلاف في عدد الجمل بين النحاة في الآية الكريمة التي يقول فيها تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص٤١٩.

كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾[1]، يقول ابن هشام في ذلك: «أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثماني جمل إحداها ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وأربعة في حيز لو، وهي: آمنوا، واتقوا، وفتحنا، والمركبة من أن وصلتها مع (ثبت) مقدرا أو مع (ثابت) مقدرا على الخلاف في أنها فعلية أو أسمية، والسادسة ﴿وَلَـٰكِن كَذَّبُواْ﴾ والسابعة ﴿فَأَخَذْنَـٰهُم﴾ والثامنة ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾... وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعد ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعد (لو) وما في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قَدَّر: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا. أو اسمية إن قَدَّر: ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان. ويعد ﴿وَلَـٰكِن كَذَّبُواْ﴾ جملة، و﴿فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ كله جملة، وهذا هو التحقيق. ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وتلك لا تكون إلا كلاما تاما»[2].

ومن يرى حدود الجملة في الإسناد فقط، فإنه يكثر من التقسيم، ومن يراها في اكتمال المعنى المفيد الذي يحسن السكوت عليه، فإنه يجعلها في نوعين: فعلية واسمية.

(١) سورة الأعراف، آية: ٩٥ -٩٧.

(٢) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص٤٢٠.

وتقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، ينظر إلى الجملة كوحدة لغوية دلالية تداولية وليست تركيبية، يتكون منها الكلام أو القول أو النص، فمتى قصّرت الجملة الإسنادية التامة (جملة النص أو الكلام) - وهي المكونة من مسند ومسند إليه وفضلة- عن أداء المعنى وضوحا، أدخل عليها إسناد آخر كما في الجمل الأسلوبية: كالشرطية وجملة القسم. فيكون الإسناد الثاني كالفضلة في توجيه الجملة إلى سياقها.

وابن هشام تجاوز مفهوم الجملة الإسنادية المجردة إلى الجملة النصية، تحت مفهوم الكلام، وهو ما يحسن السكوت عليه، سواء تكوّن من جملة إسنادية مفضلة أو من أكثر من جملة، فالكلام ما عبر عن معنى نصي جزئي تام، وتمامه لا يكون دون الفضلة.

وفي قطر الندى، الكلام هو «عبارة عن اللفظ المفيد، ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أو ما هو في قوة ذلك فالأول نحو: رجل و فرس، والثاني كالضمير المستتر في نحو: اضرب واذهب. المقدرة بقولك: أنت، ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به، فنحو: قام زيد، كلام لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت: زيد قائم. مثلا، فليس بكلام، لأنه وإن صح الاكتفاء به، لكنه ليس بلفظ»[(1)]، فقد ضاق حد الكلام والمثال، فالجملة الاسمية (زيد قائم) ليست بكلام لأنها ليست بلفظ، مع أنها مكونة من العمدة كجملة: قام زيد. وذكر من صور الكلام جملة الشرط بطرفيها والقسم والفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[(2)].

---

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٤٣، ٤٤.

(٢) انظر المصدر نفسه، ص٤٣، ٤٤.

والكلام هو «قول مفيد مقصود... والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه»[1]. فأخرج منه ما كان من الأقوال غير مفيد مفرداً نحو (زيد) أو مركبا نحو: إنْ قامَ زيدٌ.[2] ونحن هنا أمام فهم للكلام واسع فليس الكلام بمفرد ولا جملة إسناد مقطوعة عن تمام المعنى كالشرطية، إلا أن الحد لم يفصح عن حدود ما يعد كلاما مفيدا من الناحية التركيبية، أهو في حدود كلمة أو جملة أو مجموعة من الجمل أو فكرة ما. فقد تركه مفتوحا على الإفادة بلا حد تركيبي.

وينقل السيوطي عن الشيخ محب الدين ناظر الجيش أنه يفهم من كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة، ويرى أن إطلاق الجملة على الشرط أو الجواب أو الصلة إنما هو إطلاق مجازي؛ لأن كلا منهما جملة من قبل «فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين، نظرا إلى أنهم كانوا كذلك»[3]، وعلى هذا فزيادة أداة الشرط على الجملة الإسنادية لا يفقدها صفة الأصل عنده، فهي على سبيل المجاز، «والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»[4].

إن تعريف الجملة الذي يقول: إنها كل كلام يفيد معنى تاما، ينطبق على الكلمة التي تمثل نصا نحو (العدل، الحكمة، الخلق...) إلى مجموعة كلمات مفضلة، إلى الخطبة، وهو حد عام.

---

(١) ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٩، ١٠.

(٣) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٥٦.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م، ج١، ص٣٥.

ومن التعريفات السابقة يتضح:

أن لا فرق واضحا بين الجملة والكلام إلا ما ورد عند ابن هشام، أذ ميز الجملة في حدود التركيب الشكلي، والكلام مناط الإفادة والقصد. وهذا الحد يخرج الجملة من الإطار النصي الذي يمكن أن تُفهم به، ويُخرِج مفهوم الإسناد المجرد من الدائرة الدلالية النحوية، ويقصر الجملة على المفهوم الشكلي للتركيب، لكن إصرار أغلب علماء النحو على حد الإسناد المجرد للجملة المفيدة يدفع إلى البحث عن سبب هذا الإصرار، فجملة: قام زيد. جملة مفيدة، فكيف ذلك؟ إلا إن سيبويه كان قبلا قد حل هذه المعضلة، بضرورة وجود نوع من الفضلة في الجملة كحد أدنى ضمنا وإن لم تُذكر[1]، وسيأتي التوضيح في فصل الفضلة. فالفضلة ركن أساسي في تركيب الجملة وتقود العمدة إلى الإفادة؛ لأنها تخرج الإسناد من التيه الدلالي والسياقي، وتنقله من حالة الانقطاع النصي، فتوجهه إلى نص ما.

جل التعريفات ركزت على مبدأ الإفادة إلا ما كان من تعريف ابن هشام الذي لا يشترط الإفادة في الجملة، وركز على الناحية التركيبية المجردة. أما أبو حيان فقد جمع للإسناد معنى الجملة أفاد أم لم يفد.

ومن ناحية البناء الأساسي للجمل، فالإسناد عمود البناء الشكلي للجملة يُدّل عليه ولا يَدُل على شيء في حدّه الأصلي كمسند ومسند إليه (العمدة) مجرداً من عناصر التركيب الدلالي الأخرى كالفضلة والتوابع، والزيادات بعمومها. أو السياق.

الإسناد المجرد (العمدة) عنصر مفتقر للسياق النصي كافتقار الجار لمجروره، والموصول لصلته، والفعل لفاعله، وهذا مدار الفائدة في الحدّ، فالإسناد المجرد يفتقر

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

للفضلة؛ لأنها توجه العمدة دلاليا، فالإعراب فرع المعنى. ولا معنى للإسناد يفهم ويحاوره العقل للإبانة عن معناه إلا بالفضلة مظهرا أو مقدرا في سياق منجز أو مفترض أو عرفي.

ومن الافتقار الذي ذكر عند النحاة القدامى ما كان من افتقار الشرط إلى الجواب، والقسم إلى جواب. فالشرط والقسم في جزئه الأول من ناحية الإسناد (العمدة) تركيب كامل من المسند والمسند إليه، إلا أنه لا يفيد، ويطلب الجواب على مستوى الجملة. وجعل بعض النحاة جملة الشرط نوعا من أنواع الجمل لاعتمادهم الإسناد فقط في مفهوم الجملة.

الجملة من حيث الشكل مسند ومسند إليه (العمدة)، ومن حيث المضمون لا بد من الإفادة، ومن هنا يثور الصراع بين النحاة الذين يقدمون التركيب على المضمون، فأيهما تقوم به الجملة، بالتركيب أم بالمضمون؟ وكثيرا ما غلب التركيب المضمون.

علاقة الإسناد من المسند والمسند إليه لا تخلو منها جملة.

الفضلة في الجملة ليست مدار اهتمام النحاة عند معالجة الجملة.

٢-٢-٤ الجملة عند المحدثين

تنقسم آراء اللغويين المحدثين في الجملة إلى قسمين: قسم يسير على نهج النحاة القدامى وقسم حاول أن يرسم طريقا جديدة للجملة ويقدم شيئا جديدا.

ومن الذين حاولوا تقديم شيء في الدراسات اللغوية في مجال الجملة إبراهيم أنيس الذي يعرّف الجملة بقوله «الجملة في أقصر صورها، هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر،

فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: (زيد). فقد نطق المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة»[1]، ثم أتبع متسائلا. أين هو الكلام المستقل بالفهم الذي لا نستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية، ورأى أن شرط الكلام لئلا يكون لغوا، هو حصول الفائدة وتمامها[2]، وقسم الجملة إلى: اسمية وفعلية وفقا للبساطة والتركيب:[3].

١- الجملة البسيطة وهي نوعان:

أ- **مجردة أو أساسية:** وهي التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر.

ب- **موسّعة:** وهي التي يضاف إلى ركنيها الأساسين عنصر أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد عناصرها.

٢- الجملة المركّبة: وهي نوعان: تركيب إفرادي، وتركيب تعدد. فالأول بين جملتين إحداهما مرتبطة بالأخرى أو متفرعة منها، والثانية بين أكثر من جملتين عن طريق الربط أو التفريع أو هما معا.

وهذا التصنيف يغفل دور الفضلات في تمام المعنى المفيد للسامع، وفيه إغفال للنصية أو السياق الذي كوّنت فيه الجملة، فالجملة المجردة لا تكون جملة مفيدة للسامع على الإطلاق خارج السياق، ولا ترتبط جملة بأخرى من دون الفضلة، ولا تعمل الروابط بين الجمل.

وقريبا من نسق أنيس جاء كلام نحلة؛ إذ يقسم الجملة من حيث التمام

(١) إبراهيم أنيس من أسرار اللغة، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٢٧٦.

والنقص إلى[1]:

١- **الجملة التامة:** وهي التي يذكر فيها ركنا الإسناد معا.

٢- **الجملة الناقصة:** وهي التي يحذف فيها أحد ركني الإسناد بقرينة أو يستتر.

وهو تقسيم يُغفل الفضلة، والجملة على ذلك هي العمدة فقط، وهي وحدة مستقلة بذاتها لا تحتاج لسياقها النصي، وهذا يتنافى مع الإنتاج الأدبي واللغوي الحضاري لهذه اللغة، فالعرب ليسوا شعوبا بدائية تحفظ جملا بسيطة بمعان بسيطة مسكوكة لتعبر بها عن حاجات بسيطة، فأفضل ما وصلنا عن العرب اللغة ممثلة بالشعر العربي، وجاء القرآن الكريم متحديا لها، وفي هذا التحدي تعظيم وتكريم، ولا تحدي إلا في عظيم.

والمنصف عاشور لم يخرج عن حد الإسناد فالجملة البسيطة عنده تتكون من الإسناد مستغنية بنفسها وهي اسمية وفعلية[2].

وفي تعريف الجملة عند المخزومي يقول: «والجملة في أقصر صورها أقل قدر من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها»[3].

وهو بذلك ينقل تعريف إبراهيم أنيس، ويضيف إليه معدلا بقوله: «وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها« وفكرة عدم الاحتواء لا تعني حذف أو إضمار أحد أركان الإسناد كما هو مفهوم من الدرس النحوي العربي، بل تعنى

---

(١) انظر نحلة د.محمود احمد ، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص٢٤.

(٢) انظر المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص٣٤.

(٣) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٣.

الخلو وهذا ما لا يصح، فالعمدة عمود الجملة، إلا أنه تابَعَ في كتابه وأكد على علاقة الإسناد، وأن أحد طرفي الإسناد قد يحذف لغاية ما.

ويقول المخزومي عن الجملة «هي الوحدة الكلامية الصغرى، وإن لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم، وكان حظها من عناية النحاة قليلا جدا»(١).

ومفهوم الوحدة الكلامية الصغرى المفهمة المفصحة عن سياقها، مفهوم جدير بالدراسة، ويتوافق مع مفهوم النصية، فالنص يتكون من بنى صغرى (جملة نصية)، وكل بنية تكشف عن سياقها النصي، ونجد ابن هشام في المغني يقسم الجملة إلى صغرى وكبرى، ويمثل للجملة الصغرى بقوله: غلامه منطلق. وهي مكونة من مسند ومسند إليه، مع ضمير عائد على سابق، وفي عودة الضمير إحالة على عنصر إشاري معروف، مما يضع الجملة في سياق نصي مدرك لدى السامع، ويمثل للكبرى بقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾(٢) «إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضا ثلاثة مبتدآت»(٣).

ويأتي المخزومي بمفهوم آخر للجملة، إذ يقول هي«المركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة»(٤)، وهذا التوصيف للجملة لا يصح في جميع الجمل، ويصح في الجمل التي تحمل فكرة تامة ذات دلالة جامعة، يمكن أن تتفجر لها المعاني النصية، وتتوالد في أحضانها جمل نصية كثيرة لتفيها معناها، وهذا النوع من الجمل يمثل نصا كاملا، ويمكن أن يسمى (الجملة النص) وهذا النوع يُتمثل له ببعض جمل القرآن

---

(١) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٧.

(٢) سورة الكهف، آية: ٣٨.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٩٧.

(٤) المخزومي، مهدي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٧.

الكريم، والحديث الشريف والحكم والأمثال ذات الدلالة الجامعة. فالجملة التي تحمل فكرة تامة ليست هي الجملة ذات المعنى الجزئي في النص (جملة النص).

ويتحدث المخزومي عن المفردة وائتلافها مع غيرها فيقول:«من حيث هي مؤلَّفةٌ مع غيرها؛ أي من حيث كونها مسندا ومسند إليه، ومن حيث كونها منسوبا إليها نسبة لا تعبر عن فكرة تامة، ولا يصح الاكتفاء بها أو السكوت عليها وهي النسبة التي يسميها النحاة بالإضافة»[1].

وهنا نجده يجمع أكثر من مصطلح، فالمفردة مع الأخرى من ناحية الإسناد، والمفردة المضافة، نافيا صلاحيتها لإفادة المعنى والسكوت عليها. وهذا النوع من التركيب يخرج عن النصية، كما خرج عن مفهوم الجملة المفيدة، وهو من اللغو على ما أفهمه من رأي السكاكي في حد اللغو في الجملة[2]، وكونها لا تعبر عن فكرة تامة لا يعني أنها ليست جزءا من نص، فالإضافة تُدْخِل جملة الإسناد المجرد في النصية.

لقد مر مفهوم الجملة عند المخزومي بأطوار: منها ما كان في طور المفهوم القديم عند النحاة، ومنها التطور في المضمون الدلالي أي؛ (الوحدة الكلامية الصغرى)، ثم الجملة ذات الفكرة التامة.

ويرى المخزومي أن تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية عند النحاة «تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي»[3]، ويعرّف الجملة الفعلية بأنها «ما كان المسند فيها فعلا سواء تقدم المسند إليه أم تأخر، تغيرت صور الفعل فيها أم لم تتغير»[4]، وعليه

(١) المرجع نفسه، ص٣٧.

(٢) انظر السكّاكي، مفتاح العلوم، ص١٧٠.

(٣) د. المخزومي، مهدي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٤٧.

لا يرى أن جملة: البدر طلع. جملة اسمية، ولا يرى فرقا بينها وبين جملة: طلع البدر. «والجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند والمسند إليه اتصافا متجددا»[1]، و«أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند والمسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد أو بعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند اسما»[2]، وهو يرفض الجملة الظرفية التي وردت عند ابن هشام، ويرى أنها فعلية إذا اعتُمد الظرف، وهو الأجدر بها، واسمية إذا لم يعتمد[3]، ويرفض جملة النداء فهي ليست بجملة، ولا تعدو كونها أداة تنبيه[4]، وكذلك يرفض جملة الشرط، وجملة الجواب، ويرى أنهما يصدران عن فكرة تامة أو وحدة كلامية[5]، والأخير رأي ينطبق على العمدة والفضلة معا، فكلاهما يصدر عن معنى جزئي واحد في حدود النص وليس فكرة تامة.

والمخزومي قسم الجملة على أساس الإسناد، باعتبار المسند لا المسند إليه، كما فعل النحاة القدامى، وعلل ذلك بقوله إن «أهمية الخبر أو الحديث إنما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة»[6]، وهذا يذكرنا بالمبني والمبني عليه عند سيبويه. فالمبتدأ عماد والخبر غاية مقصودة.

(١) المرجع نفسه، ص٤١.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٦.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٥.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص٥٢، ٥٣.

(٥) انظر المخزومي، مهدي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٥٦، ٥٧.

(٦) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، ط٣، بيروت، ١٩٨٥م، ص٨٦. وانظر السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٦٢. وسيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٢٦.

ومن الذين قسموا الجملة على أساس العامل عبد الرحمن أيوب، الذي قسم الجملة إلى إسنادية وغير إسنادية، والإسنادية: هي الجملة الفعلية والاسمية، وأما غير الإسنادية فهي جملة بئس، ونعم، وجملة التعجب. وهذه الجمل عنده «لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»[(١)]. ويرى أنها من الجمل العربية الإسنادية (ذات الركن الواحد) منطلقا من عملية الحذف لأحد ركني الجملة.

ويرى الوعر أن مفهوم المسند والمسند إليه والفضلة يمثل حجر الأساس في النظرية اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات، تدعى الإسناد[(٢)]، وبهذا التحديد تكون الجملة بمعنى الكلام عند سيبويه.

ويركز عبد المطلب في مفهوم الجملة على الإفادة، فيرى أنها: «تتكون من مجموعة متآلفة من المفردات التي تكوّن في النهاية معنى مفيدا، وهذا المعنى تكوّن أساسا في صورة لدى المتكلم، وهو بدوره يسعى لكي ينقله في أجمل صياغة حسب الأساليب الإبداعية إلى هذا المتلقي»[(٣)]، وتآلف المفردات معنى طُرق عند الجرجاني في النظم، وعند غيره، وكذلك معنى الإفادة.

وقريب من ذلك مفهوم الجملة عند حسين جمعة إذ يقول: «فالجملة تتشكل وفق مفهوم الإسناد المفيد لمعنى، فإذا تم بالمسند والمسند إليه تمت الجملة، وقد يستدعي أحدهما أو كلاهما كلاما آخر لإتمام المعنى، يقال له الفضلة، وربما يحتاج

---

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت، ص١٥٩.

(٢) انظر الوعر، مازن ،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٣٢.

(٣) عبد المطلب، محمد ، البلاغة الأسلوبية، الشركة العالمية للنشر لونجمان، ط١، ١٩٩٤م، ص٢٩٠.

ذلك كله إلى أدوات الربط»[1]، فإذا لم يُفد معنى تاما مكتفيا بنفسه فلا يسمى كلاما[2]، ولكن لا تجد القطع بدور الفضلة كعنصر أساسي في الجملة.

وفي إطار الحديث عن الجملة عند بومعزة يرد مفهوم الوحدة الإسنادية، وهي إن لم تكن حاكمة ولا محكومة اعتبرت مرادفة للجملة البسيطة المستقلة[3]، ولا تخلو جملة من إحدى هاتين الصفتين، فإما أن تكون بذاتها نصا، فتُحكم الجمل المتولدة لها لبيان مضمونها، وإما أن تكون جملة نص محكومة للدلالة الجامعة وسبيل حكمها الموجهات النصية (الفضلات). ويسمي بومعزة هذا النوع من الجمل الوحدة الإسنادية، ولا تسمى جملة لارتباطها بما قبلها أو ما بعدها[4]، والوحدة الإسنادية عنده قسمان:

الوحدة الإسنادية البسيطة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾[5]، والوحدة الإسنادية المركبة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ﴾[6]، والنوعان وردا في النحو القديم، فالأول عند سيبويه في حكاية الكلام بعد الفعل قال[7]. والثاني عند ابن هشام[1] في مناقشة عدد الجمل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا

---

(١) جمعة، حسين، في جمالية الكلمة، ص٥٣، ٥٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٥٣.

(٣) بو معزة، رابح، التحويل في النحو العربي، مفهومة – أنواعه – صوره، ٢٠٠٨م، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا دمشق، ص٣٤.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٤.

(٥) سورة طه، آية: ١٨ .

(٦) سورة البقرة، آية: ٦٩.

(٧) انظر سيبويه، الكتاب، ج١،ص١٢٢.

مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ ... أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾[2]، وفي حديثه عن الجملة الصغرى والكبرى.

وعمايرة يعرف الجملة بأنها «الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه. وهذه تعد الجملة التوليدية أو النواة وتقع في إطارين كبيرين: الاسمية والفعلية»[3].

٢-٢-٥ الجملة عند البلاغيين

لم يخرج الجرجاني (٤٠٠- ٤٧١هـ) في مفهومه للجملة عن مفهوم النحاة الذين يرون الجملة مسندا ومسندا إليه، وبهما يتم القصد المفهم للسامع[4]، والجملة عنده بمعنى الكلام من مسند ومسند إليه: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ. يسمى كلاما، ويسمى جملة»[5].

ويرى النظم والتعلق للمعاني وليس للألفاظ مع النزول عند أحكام النحو، «ذاك لأنه ليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض؛ تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق ببعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق، ويعلم كذلك ضرورة

---

(١) انظر ابن هشام، مغنى اللبيب، ص٤٩٧.

(٢) سورة الأعراف، آية٩٥ -٩٧.

(٣) عمايرة، خيل احمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص٢٦، ٨٥.

(٤) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٧.

(٥) الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١)، الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي حيدر، دار الكتب العلمية، دمشق، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ص٤٠.

إذا فكر أن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها. ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتهما لم نتصور؟»[1]، ويجعل التعالق للمعنى في حدود الأحكام النحوية، وليس الألفاظ «ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي أن لا يختلف حالها في الائتلاف، وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا، لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ»[2].

أما الزمخشري فقد حد الجملة بالإسناد. حيث يقول: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذاك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد. وانطلق بكر. وتسمى الجملة»[3]، وهو يركز على (العمدة) المسند والمسند إليه. ولا يلتفت إلى مكانة الإضافة في بناء الجملة وهي من الفضلة.

وأما السكّاكي (ت. ٦٢٦) فيقول أثناء حديثه عن أنواع الخبر الابتدائي: «من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرّغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب»[4]، فالجملة عنده كما هي عند النحاة مسند ومسند إليه على وجوب الإفادة، وأورد ذلك في حديثه عن الخبر الابتدائي الخالي من المؤكدات، وقد وسم الإفادة بأنها مقابل اللاغية، واللاغية هنا غير موضحة، ولكن مفهوم الكلام بعدها؛ أن الكلام يفهمه السامع

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٤٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٦

(٣) الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، ، ص٢٣.

(٤) السكّاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص١٧٠.

ويفيده، فأقل حد من الجملة مرتبط بسامع يفهمه، فكلا الطرفين المتكلم والسامع على علم بنص ما يعلقان عليه الفهم، وإلا أصبح الإسناد كلاما لغوا لاغيا، لا فائدة منه، كأن نقول لخالي الذهن الجاهل بزيد وعمله: عاد زيد. فمن زيد؟ وبمَ عاد؟ ومتى ذهب وبأي حال أو صفة؟ فهذا كلام لاغٍ إن لم يستند إلى سياق مقامي أو نص منجز أو مفترض أو عرفي، وعندها يقدِّر السامع التوابع والفضلات الضمنية في الجملة فيعرف أنه (عاد فائزاً بعمل ما) أو أي تقدير آخر، فالفضلة تدخل التركيب في السياق.

والخطيب القزويني (٦٦٦-٧٣٩هـ) يلمح إلى مفهوم الجملة كما هي عند النحاة فيقول: «فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وإذا لم يكن الكلام مركبا من الألفاظ فلا يسمى بليغا، وإنما يسمى فصيحا، إذا توافرت فيه شروط الفصاحة»[(١)].

ويرتبط الكلام عند القزويني بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي وليس الإسناد، فيقول: «إن المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره السكاكي هو الكلام لا الإسناد»[(٢)]، ويأخذ بمقولة الجرجاني بأنه «متى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى وضعها؛ لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد

(١) القزويني، شرح التلخيص في علوم البلاغة، شرح محمد هاشم دويري، منشورات دار الحكمة، دمشق، ط١٣٩٠،١هـ -١٩٧٠م، ص١٤.

(٢) القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة، ط٢، ج١، ص٩١، ٩٢.

المتكلم، فلا يصير (ضرب) خبراً عن زيد بوضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له»[1]، فعلماء البلاغة يركزون على الإفادة في مفهوم الجملة. نحو قوله تعالى: «يوما يجعل الولدان شيبا» فقد نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه، كقولهم نهاره صائم»[2].

٢-٢-٦ أنواع الجملة

٢-٢-٦-١ أنواع الجملة عند النحاة القدامى

ليس موضوع البحث في أنواع الكلام والجملة، لكن لدور الفضلة في التقسيم، وإغفال هذا الدور ما يدفع إلى النظر في الموضوع على اختصار.

فقد قسم سيبويه الكلام من حيث دلالته ومطابقته للواقع إلى خمسة أنواع فيقول: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن، فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وأمَّا المحال، فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره، فتقولَ: أتيتك غداً، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب، فقولك حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح، فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو، قولك: قد زيداً رأيت، وكي زَيدٌ يأتيك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ»[3].

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص٣٠٠. وانظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج١، ص٨٨.

(٢) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج١، ص٩٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١،ص٢٦،٢٥.

فتقسيم سيبويه مبني على الجانب التركيبي الدلالي في أربعة منها، أما الخامس وهو المحال الكذب، فالحكم فيه دلالي محض، هذا من ناحية، ومن أخرى، فكل الجمل مفضلة؛ أي دخلها نوع من الفضلات، فلم يمثل لتقسيمه بجمل إسناد مجرد، وهذا يعني أن الجملة عنده ذات طابع سياقي، وإن أصدر الأحكام على الطابع الخاص بكل جملة معتمدا على السمات التركيبية.

الجملة العربية عند النحاة نوعان: اسمية وفعلية حتى جاء الزمخشري وجعلها أربعة أنواعا «فعلية واسمية وشرطية وظرفية»[1]، وأول نوعين يقومان على المسند والمسند إليه في حدود تعريف الزمخشري للجملة، أما الجملة الشرطية، فإنها تتكون من طرفين، وكل طرف يقوم على إسناد كامل. وهنا خرجت جملة الشرط عن تركيب الجملة الاسمية والفعلية، وعلّة ذلك هو عدم اكتمال المعنى، ففعل الشرط يطلب جوابا حتى يتم المعنى للجملة.

ولكن إذا عرفنا أن الزمخشري (٥٣٨هـ) يقيم حد الجملة الإسنادية الاسمية والفعلية على المسند والمسند إليه (العمدة) فإن هذا التقسيم يضع جملة الشرط في قياس واحد مع الجملة الفعلية، فقد اعتُمدت العمدة حدا في الجملة الاسمية والفعلية، وهي بصيغتها المجردة لا تفي المعنى المقصود منها على الظاهر، فلا يعرف لها حال أو ظرف أو مفعولية، ولا تمييز، ومع ذلك استقلت عند النحاة - ومنهم الزمخشري- بنوع، وجزء الشرط الأول مكون من عمدة: مسند ومسند إليه، ولا يفي بالمعنى إظهارا وإضمارا، وجملة: درس زيد. مجردة من الفضلات إظهارا وإضمارا لا غنى فيها للسامع، مثل جملة الشرط في جزئها الأول: (إن يدرس زيد...) وكلتا الجملتين مكون من مسند ومسند إليه، إلا إن الشرط تتضح فيه

(١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٤.

الحاجة الأسلوبية إلى مكمل تركيبي دلالي، وجملة: درس زيد. محوجة ضمنا للفضلة، فزيد ماذا درس، وأين، ومتى، ولم الإخبار عنه؟ وما موجب هذا التركيب سياقيا؟ فتصبح جملة (زيد درس) أو (درس زيد) عديمة المعنى وضرب من بلاهة المتكلم إذا لم توجه بفضلة أو سياق. فعندما يقيم السامع لها سياقا، فإنها تعقل، ويحسن السكوت عليها. والجملة متصلة بسياق أو منفصلة تحتاج الفضلة إظهارا أو تقديرا، وجملة الشرط حتى تُعقل لا بد لها من جواب، والجواب صنو الفضلة في الجملة الفعلية والاسمية، فالجواب يوضح معنى الشرط، وبه يعرف لفعل الشرط وجهة تداولية سياقية، فالجواب عنصر دلالي تركيبي، وفعل الشرط وجوابه في معنى جملة واحدة، فجواب الشرط متمم تركيبي للمعنى على التوجيه، والفضلة كذلك، فالتشابه قائم بينهما من الناحية الدلالية، وفي التركيب جملة الجواب ركن أساسي لبيان المعنى المقصود، والفضلة كذلك، فما الموجب لفصل جملة الشرط بنوع مستقل من أنواع الجمل عن الجملة الفعلية. فإن وجب في جملة الشرط والقسم فتجب للفضلة كنوع مستقل.

وجاء ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) وقسّم الجملة إلى ثلاثة أنواع اسمية وفعلية وظرفية. وشرط في الظرفية التي صدرها ظرف أو جار ومجرور أن يقدَّر المرفوع بعدهما فاعلا بالظرف[1]، وهو يرى أن إضافة الزمخشري لجملة الشرط أمر غير صحيح؛ لأنه يمكن إرجاعها إلى الفعلية.

وإذا اعترض ابن هشام على الزمخشري لعلة الابتداء بالفعل، فإن ارتفاع ما بعد الظرف بالظرف يجعل الجملة الظرفية إما اسمية أو فعلية، فإن الارتفاع لما بعد

(١) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص٣٧٦.

الظرف على تقدير فعل مضمر تتعلق به شبه الجملة يجعل الجملة فعلية، وإن كان التقدير لاسم مضمر تتعلق به شبه الجملة فهي جملة اسمية[1].

فنظام التعليق يعيد الجملة إلى الاسمية أو الفعلية، وإلغاؤه يفقد المعاني دقتها ووضوحها بل معناها، فقولنا: في الدار زيد. لا تفهم له طبيعة ولا سبب وجود. وإذا قلنا: يستقر زيد. من دون شبه الجملة فلا يعرف للاستقرار وضع، فشبه الجملة تُوَجِّه الإسناد، ولا تغني عن طرف من أطراف العمدة أو تسد عنه، فالفضلة عنصر تركيبي قارٌّ في كل تركيب مفيد، والعمدة لا يستغني عن الفضلة ومنها (شبه الجملة).

وتقدير المتعلِق والمتعلَق به في الجملة محكوم للسياق لا الفعل أو العوامل النحوية، وسيأتي بيانه في التعليق، فنظام التعليق ذو بعد نصي.

إن التقسيم الثنائي لنوعي الجملة: الاسمي والفعلي، وجيه؛ لأن وصف الأنواع على الأصل أولى من وصفها بالفرع. وليس في رد البناء اللغوي إلى تركيبين أو تركيب واحد ما يعيب ويصعب الفهم، فكل أمر جامع له فروعه يحلل إليها، وهذا جانب قوة لا ضعف في أي لغة، فلسنا بحاجة إلى تقسيمات كثيرة في اللغة كما فعل تمام حسان أو مصطفى إبراهيم مثلا، فهي لا تقوم على أسس منطقية بقدر ما هي تقسيم لتسهيل الدرس والتحليل، وتؤدي إلى تجزئة الفهم اللغوي بدلا من الانطلاق من أصل واحد وبنية واحدة ثم التفرع إلى الجزيئات المتعالقة في إطار نظام شامل متكامل للغة، فلغتنا مترابطة لها نظام دقيق يستوعب أي مستجد عليها، والأصل في تقسيمها كما ذكر ابن عقيل ضربان إذ يقول: «... وهي في الحقيقة

---

(١) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢١٠.

ضربان فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في الحقيقة، مركبة من جملتين فعليتين: الشرط: فعل وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر»[1].

٢-٢-٦-٢ أنواع الجملة عند المحدثين

في إطار تقسيم النحاة المحدثين للجملة، يذكر تمام حسان جملة ثالثة غير الاسمية والفعلية، وسماها (الجملة الوصفية). ويرى أنها أصلية كما في «أقائم المؤمنون للصلاة» وتكون فرعية نحو «رأيت إماما قائما تابعوه للصلاة»[2]، ويذكر نوعا آخر يسميه الجمل التأثيرية نحو«لا! يا سلام!»[3].

والتراكيب الكلامية عند النحاة القدامى أربعة: تركيب اسمي، وفعلي، وشرطي وظرفي، مع أن القاعدة السائدة هي التقسيم الثنائي، إلا ما ذكره بعض النحاة كما فعل الزمخشري في التقسيم الرباعي، والتقسيم الثلاثي عند ابن هشام. ويبدو أن الوعر يتابع التقسيم الثنائي إذ يقول: «وهكذا فإن اللغة العربية تتألف من تركيبين أساسيين هما: التركيب الاسمي، والتركيب الفعلي، مع وجود الضوابط التي تحكم هذين التركيبين»[4]. ويأخذ بتقسيم ابن هشام: الجملة الكبرى والجملة الصغرى[5]. وممن أخذ بالتقسيم الثنائي عمايرة فيقول: «والجملة إما توليدية اسمية أو توليدية فعلية؛ لأن العبرة بصدر الأصل»[6]، ويأخذ أحمد قدور بالتقسيم الثنائي للجملة، ويرى فرقاً بين جملة: جاء زيد. و زيد جاء. على خلاف ما رأينا عند

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٨.

(٢) انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٣.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٢٢٨.

(٤) الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٢٧.

(٥) انظر المرجع نفسه ص٥٣.

(٦) عمايرة، د. خليل احمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص٨٥ و٢٦.

المخزومي. وللجملة تقسيم آخر عنده، إذ يقسمها إلى بسيطة ومعقدة. بناء على بساطة الأفكار وتعقيدها(١)، وهذا التقسيم نراه عند محمود فهمي حجازي، إذ يرجع البساطة والتعقيد إلى بساطة الأفكار وتعقيدها(٢)، وهذا التقسيم دلالي لا يقتصر على الإسناد مما يفتح المجال أمام عبور حد الجملة، ويعطي الفضلة دورها في التركيب النحوي، ويأخذ الفاسي الفهري بالتقسيم الثنائي للجملة(٣)، ومن الذين قالوا بالتقسيم الثنائي للجملة العربية زين الخويسكي وقسم الجملة الفعلية إلى(٤):

١- **الجملة الفعلية البسيطة:** وتتكون من المسند والمسند إليه.

٢- **الجملة الفعلية الموسّعة:** وتكون بإضافة عنصر لغوي جديد على الجملة البسيطة.

وهو في النوع الأول تقسيم تركيبي لا يفيد، وفي الثاني يقوم على مبدأ التوسع في الجملة، ومن الذين ساروا على هذه القسمة: طالب الزّوبعيُّ، وعبد العزيز عتيق، وجعفر دك الباب، وصلاح الدين الزعبلاوي(٥)، وللجملة عند الزناد نوعان نوعان من الناحية النظرية:

---

(١) انظر قدور، محمد احمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، ص١٤٧.

(٢) انظر حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص١٤٧.

(٣) انظر الفاسي الفهري، عبد القادر، البناء الموازي- نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠م، ص٦٥.

(٤) انظر الخويسكي، زين، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة- دراسة تطبيقية على شعر المتنبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٨م، ص١.

(٥) انظر شحود، حسن عبد الكريم، التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين، ص٤٧، ٤٨.

جملة نظام: «وهو شكل الجملة المجرد الذي يوّلد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما»[1].

جملة نصية: «وهي الجملة المنجزة فعلا في المقام... وتتعدد الجمل في المقام الواحد وعلى لسان شخص واحد نظريا إلى ما لا نهاية له»[2].

والتقسيم إلى جملة نظام ونص فيه تفريق بين طبيعتين لغويتين على مستوى اللغة الواحدة، واللغة سواء أكانت اصطلاحية أم توقيفية هي نتاج المجتمع أو حاجته، يعبر بها عن أغراضه إلا إذا كانت هناك لغة ظاهر ولغة باطن، فجملة النظام هي ذاتها جملة النص كما سيأتي توضيحه.

وفي عدم حصر الجمل في المقام الواحد، يبدو أن مفهوم النص غير منحصر بحد، إذ يظل الشخص ينتج جملا لا نهاية لها، فأين هو النص المفتوح على هذه الشاكلة؟ إلا إذا كان كاتبه هو خالق الكون المطلع على السر وما يخفى، فينضب المداد قبل أن تنضب الكلمات.

وإذا سلمنا بارتباط الجملة أي جملة بسياق نصي، فهل هناك ما دون الجملة كجملة نصية، والجملة وما فوقها[3] في حدود الإفادة وحسن السكوت، فإذا تلفظ المتكلم بما دون الجملة وفهم عنه نص ما، فما دواعي هذا الفهم؟ نحو: (خيرا) للرد على سؤال يستخبر عن الحال، وما الفرق بين جملة النظام هنا وجملة النص؟ وإذا قلنا: زيد غلام. فمن أين أتى الإفهام لمن ليس أمامه إلا هذه الجملة الإسنادية المجردة، وكيف يعرف نصها أو يستدل على السياق؟ وهل هي جملة نظام؟ والنظام

---

(١) الزناد، الأزهر، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٦.

كل متكامل بعضه يدل على بعض.

ويُتبع الزناد مفرقا بين النحوين «بأن نحو النص ينظر في البنية النصية المتوفرة في النص الذي دون الجملة، ويساويها ويتجاوزها، وينظر نحو الجملة في بنية الجملة»[1]، وقد يتداخل النص مع الجملة فتكون الجملة نصا، مما يجعل الجملة هي الشكل الوحيد في الكلام، وكل النصوص تعود إليها، سواء ذكر المتكلم عناصر الجملة المشتملة على نص ذكرا صريحا أو لم يذكر[2]، ويضيف قائلا «وإن سلمنا بهذا فإنه لا يحل المشكل، إذ تبقى أشكال توليد الجملة قاصرة عن توليد أشكال النصوص، وتبقى أشكال تحليل الجملة (بمعنى فهمها في مستوى الذهن) قاصرة عن تحليل النصوص، واندراج الجملة أو الجمل في النص مطَّرد ضروري؛ لأنها مكوناته المباشرة، أما اندراج النص في الجملة فهو ممكن، ثم إن العلاقات بين مكونات الجملة تختلف من حيث النوع والمدى والاتجاه عن العلاقات بين مكونات النص، ولذلك يختلف فهم الجملة عن فهم النص وإن كانا متكاملين»[3].

ويختم بقوله «وبالوقوف على ضرورة تجاوز هذا المأزق، نظرا إلى قصور وسائل نحو الجمل، اندفع البحث بطبيعته إلى النظر بالمنهج والرؤية التي قام عليها نحو الجملة، فاهتدى إلى ما سميناه قبل هذا بالبنية النصية»[4].

فالجملة مكون أساسي للنص ولكن فهمها يُقصِّر عن فهم النص. فكيف يكون الفصل بين الشيء ومكونه، والقواعد المنطقية تقوم على تماسك الأجزاء في

(١) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص١٩.

(٢) انظر الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص١٩.

(٣) المرجع نفسه، ص١٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٠.

العنصر الواحد، فأول البناء لبنة وقد ينهار البناء بانهيار جزء منه، (فسنمار) نال عقابا لفكرة البناء على مرتكز واحد، والموجودات تقوم من أصغر المكونات، فالجزء أساس الكل في الوجود، وإن كانت فكرة الوجود تبدأ من الكل، فالذي يبني قصرا يبدأ بالفكرة الكلية ثم يعمد إلى البدء من أصغر أجزائه.

فالإصرار على فكرة الفصل بين الشيء وجزئه لا تقوم على أساس منطقي، وفكرة الفصل بين النص والجملة كذلك، وإذا صح الوصل فإن الجملة أساس النص، وإذا كانت فكرة وجود الجزء لا ينظر فيها بعيدا عن الكل فإن الجزء أساس الكل، ومن هنا فلا وجود لقواعد الجملة بتفصيلاتها منفصلة عن القواعد النصية الكلية.

فالعلاقة بين الجملة والنص علاقة عضوية، والجملة في تفصيلاتها الدقيقة عند النحاة جاءت لتحقيق البنية الكلية للنص، وكل تفصيل فيها يقود إلى مفهوم النصية أو إلى أي مسمى بهذا المفهوم. فالجملة تخضع للفهم والتداول والتقعيد بما يخدم البنية الكلية للنص، فهي جمل نصية، ونحو الجملة هو نحو النص، والحلقة المفقودة ما بين نحو النص ونحو الجملة تكمن في إغفال دور الفضلة في بنية الجملة، وقصر دورها على التتميم والتكميل والتقييد والتوسعة والزيادة، وهي في واقع الحال جسر الوصل بين الجملة والنص. وهي عنصر انفتاح للجملة على النص لا انغلاق.

ويرى ميشال زكريا السكوت حدا للجملة إذ «تعرف الجملة في إطار الألسنية كوحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدها»(١)، كما حدها

---

(١) انظر زكريا، د. ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٢٤. وانظر السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٧١.

Lyons ليونز[1]، وهو ما قال به نحاة العرب ومنهم ابن هشام، لكن حدود السكوت عند ابن هشام ليس في الجملة بل في الكلام. وفي الرأيين تطابق من حيث المضمون، فالسكوت على مفيد لا يكون إلا على جملة تامة الأركان مكونة من المسند والمسند إليه والفضلة.

ويرى ميشال أن قاعدة كتابة الجملة في اللغة العربية على النحو التالي:

جملة ←—— ركن إسنادي + ركن التكملة.

(فركن الإسناد يحتوي على الركن الفعلي، وركن التكملة يحتوي على الجار والمجرور غير المرتبطين بالفعل)[2]، ويفرق بين الجار والمجرور المرتبط بالفعل وغير المرتبط، فالمرتبط من الركن الإسنادي، في حين أن الجار والمجرور غير المرتبط بالفعل من ركن التكملة[3]، فالجملة مكونة من ركنين: إسنادي وتكملة، ويمكن توسيع الركن الإسنادي كالتالي:

ركن إسناد ←—— ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي

وهذا النوع لا يوجد إلا في اللغة العربية[4]. ورَسْم المشجر للركن الإسنادي الموسع كالتالي:

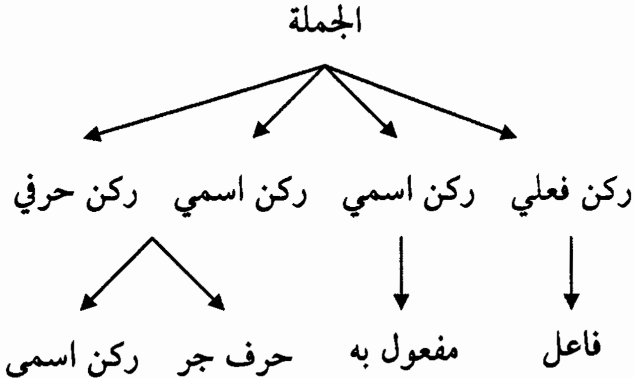
---

(١) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص٥٤.

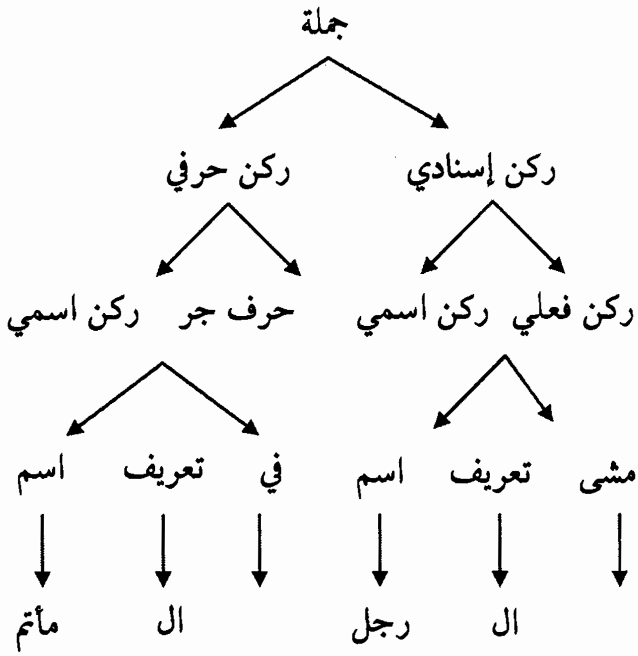
(٢) انظر زكريا، د. ميشال ،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص٤٤.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٤٣.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص٤٣.

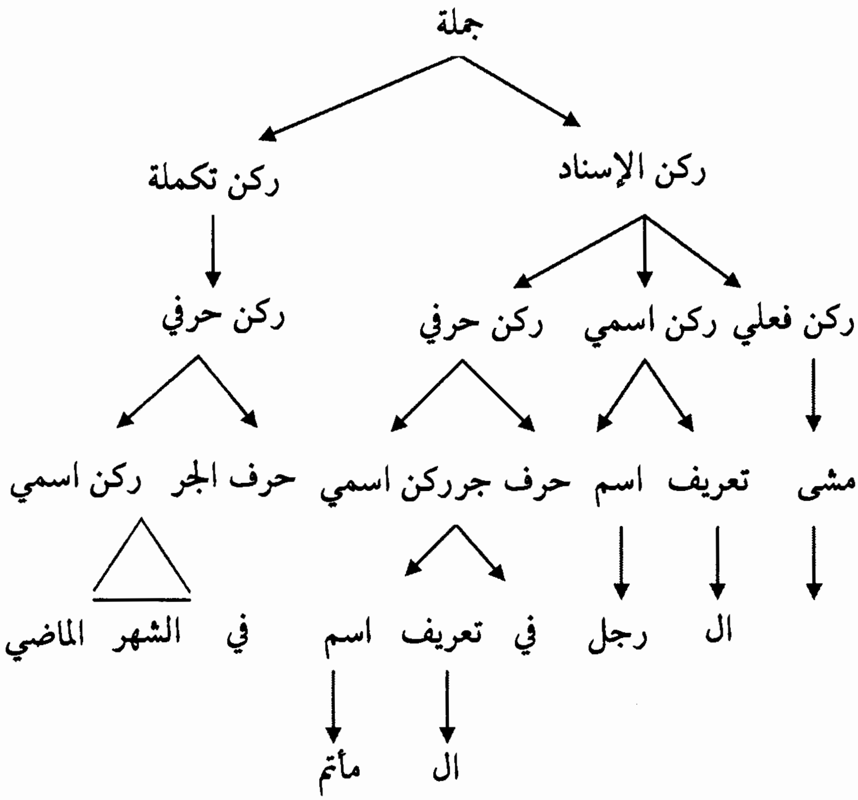


ويضرب لنا مثلا جملة: مشى الرجل في المأتم في الشهر الماضي. ويمكن أجراء التحويل فيها على النحو التالي: المأتم مشى الرجل فيه في الشهر الماضي. حيث جرى التحويل في المجرور (المأتم) وهو تركيب مقبول في قواعد العربية، فالجار والمجرور هنا مرتبط بالفعل، وهو ركن حرفي وليس تكملة، وتمثيل الركن الإسنادي كالتالي[1]:



(١) انظر ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ص٥١، ٥٢.

وإذا أردنا إجراء التحويل في الجار والمجرور: (في الشهر الماضي) على نحو: الشهر الماضي مشى الرجل في المأتم فيه. فالركن الحرفي (في الشهر الماضي) قائم خارج نطاق ركن الإسناد، لكون التركيب الحاصل غير ممكن في العربية، فهو ركن تكملة ومشجر على النحو التالي(1):



(1) انظر زكريا، د. ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص52، 53.

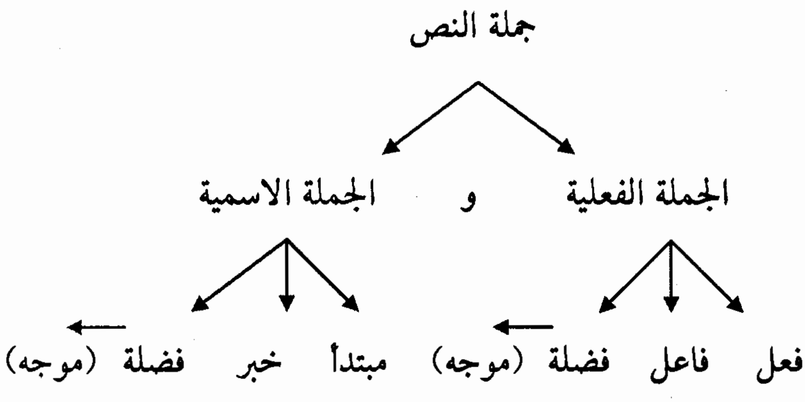
فمتى صح إجراء التحويل ولم يختل المعنى والتركيب كان الركن الحرفي تابعا للفعل، وإذا امتنع التحويل فالركن الحرفي يعرف بركن التكملة، وقد أسهب في الأمثلة، وتوصيف ميشال زكريا محكوم بفكرة العامل داخل حدود الجملة، التي تمنع الجملة من الامتداد النصي، والنظر إلى الفضلة على أنها ركن حرفي في حال الارتباط بالفعل من جهة، وفي الصورة الثانية هي ركن تكملة غير مقيد بالفعل فهي الجزء الثاني من الجملة، وهذا التفسير للفضلة في حدود فكرة الجملة المستقلة المنقطعة عن السياق يفقدها بعدها النصي، ويدخل التعقيد في التحليل النحوي. ولكنها محاولة تسمح بإعادة توصيف الجملة.

وفي توصيف الفضلة: (في الشهر الماضي) بأنه ركن خارج عن الفعل ومرتبط بعموم الجملة تحرير له من العامل داخل الجملة، وكل شيء في الوجود له عامل، وهذا يدفع للبحث عن العامل حتى تفهم الدلالة وتكتمل الدائرة، ولا يكون هذا الجزء من عبثية الاستعمال، فالفعل ليس عاملا فيه، والجملة إذن تتحدث عن مأتم في المطلق، فلم قُيد بالفضلة (شبه الجملة)؟ لأن المقصود التداولي متعلق بحدث في زمن معين، فقامت الفضلة بنقل الجملة إلى الزمن الماضي المحدد، والذي قيد الجملة بهذا الزمن هو المتكلم العامل الرئيسي، فالجملة جزء من حدث وقع سابقا، وكل جزء ينتمي لكل، والتكملة التي قال بها ميشال وأخرجه من الركن الإسنادي ليكون جزءا آخر في الجملة منفصلا وغير مرتبط بالإسناد، لا معنى له عند هذا الحد من التوجيه، فالإسناد وحده بعيدا عن سياق ما لا يقيم معنى يحسن السكوت عليه، والتكملة كذلك، فلا بد من دور دلالي للتكملة تقوم به مع الإسناد غير دور الإكمال تركيبا ودلالة في نطاق الجملة - ولا يكون تركيب مفيد من دون الناحية الدلالية - وهذا الدور هو التوجيه للإسناد، وبهذا يتكامل الإسناد مع ما يسميه

التكملة توجيها وليس تكميلا، فالفضلة على التوجيه علامة امتداد نصي للجملة، تسمح بإدراك المقصد من الإسناد، وتفتح الجملة على السياق لتحدث الانسجام والتواصل النصي وليست لإغلاق نهاية الجملة كمكمل أو متمم وليست من الزيادة أو الفضلة التي يمكن الاستغناء عنها؛ لأن الجمل المفيدة ذات طبيعة نصية، وبناء على دور الفضلة التوجيهي في الجملة، يكون توصيف تركيب الجملة على النحو التالي:

الجملة = العمدة (مسند ومسند إليه)+ المُوجِّه (الفضلة)

وتنقسم هذه البنية بناء على رأس التركيب إلى نوعين رئيسيين هما: الجملة الفعلية والجملة الاسمية. وتشجير الجملة التامة (جملة النص) كالتالي:



والتفضيل يكون إظهارا أو إضمارا وكذا العمدة

ومن ميزات جملة النص أنها:

مفيدة يحسن السكوت عليها.

ذات بعد سياقي، مرتبطة بنص منجز أو مفترض أو عرفي

تتضمن (الفضلات) الموجهات إظهارا أو إضمارا

تسمح بعمل أدوات الربط والتعالق مع الجمل الأخرى.

ذات ارتباطات نحوية نصية متعددة قريبة وبعيدة.

أمّا الجملة غير النصية (التركيب الشكلي أو جملة النظام) فهي:

مكون تركيبي شكلي.

منقطعة عن النصية

تخلو من الموجهات (الفضلات)

لا تسمح بعمل أدوات الربط والاتساق ولا تتعالق مع غيرها من الجمل.

ويمكن تقسيم الجملة بناء على نصيتها إلى:

١- جملة نص صغرى. وهي على ثلاثة أنواع:

أ- عمدة ظاهر وفضلة مقدر. نحو: قام زيد. و زيد قام. فتقدر الفضلات وفقا للنص المنجز أو المفترض أو العرفي. وهي تنتمي إلى نص ما، ووسيلة ذلك الموجهات النصية (الفضلات). وإن لم تذكر فهي منوية.

ب- فضلة ظاهر وعمدة مقدر. نحو: إلى العمل. إجابة عن سؤال: أين ذهب زيد.

ج- عمدة وفضلة ظاهرين. أي جملة نصية صغرى غير مركبة الإسناد وموجهة بالفضلات الظاهرة، نحو: قام زيد إلى منزله. وزيد عندك. أي زيد (مستقر أو استقر) عندك.

٢- جملة نص كبرى. وفيها أكثر من إسناد (عمدة) وفضلة ظاهر أو مقدر. فهي مكونة من أكثر من جملة صغرى كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟

يَكۡسِبُونَ ﴾[1] ونحو: جاء زيد يبحث عن عمل. ونحو: «زيد أبوه غلامه منطلق. فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير»[2].

وهذا التقسيم من حيث المضمون لم يأتِ بجديد، إلا أننا قد وضعنا الفضلة مساويا للعمدة انطلاقا من الموقع النصي للجملة، إذ الجمل بطبيعة تكوينها نصية، فاللغة العربية إبداع متكامل كالأرض مثلا، خلقها تعالى، نكشف من أسرارها، وليس لنا أن نخلقها.

ويمكن تقسيم الجملة أنواعا من حيث الشكل والمعنى على النحو التالي:

أ- **جملة النص:** وهي جملة النظام التركيبي النحوي الدلالي والتداولي، التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وتفصيلها فيما سبق. وتتكون من العمدة والفضلة.

ب- **الجملة غير النصية وهي على نوعين:**

١- **جملة نظام تركيبي:** وهي جملة تركيب شكلي تخلو من المعنى المفيد، وهي على نوعين:

أ- **تركيب ناقص:** وهو ما اقتصر على العمدة ولا تقدير فيها، نحو: نام حجر. على الحقيقة. وفي الجملة الاسمية. نحو: زيد قام.

ب- **تركيب تام:** وهو ما تكوّن من المسند والمسند إليه والفضلة ويخلو من المعنى الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها نحو: «أبحر الإسكندرية من سعد اليوم إلى باريس»[3] أو هرم الماء ظهرا. على الحقيقة.

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٩٦.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٩٧.

(٣) زكريا، د. ميشال ،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ص٩.

والإسناد المجرد (العمدة) لا يشكل جملة مفيدة ما لم يقرن بفضلة أو سياق، فالجملة العربية تتكون من العمدة + الفضلة (المُوجِّه). وهذا في اعتقادي هو شكل الجملة العربية مذ كانت.

٢-٢-٦-٣ نظرات لسانية غربية في الجملة

هنا نجد من السهولة تصنيف القول في الجملة إلى دلالي وشكلي، فالتداخل بين الصنفين بسيط غير ما هو عند نحاة العرب الذين عالجوا الجملة من الناحية الشكلية والمعنى السياقي حاضر في أذهانهم وإن لم يبدوه ممنهجا. وقبل ذكر بعض من آرائهم في الجملة أثبت هذا الرأي عند جون ليونز Lyons إذ يقول: «تُعرف الجمل على أنها سليمة التركيب نحويا، فليس هناك ما يسمى بجملة غير نحوية»[(١)]. وهو رأي يشمل التركيب والدلالة، وغير ذلك ليس بجملة نَحْوٍ، بل من صنف آخر.

أ- الناحية الدلالية

للجملة تعريفات كثيرة أربت على ثلاثمائة تعريف[(٢)] دلالي وتركيبي، ومن أقدمها مما يقوم على الدلالة تعريف ديونسيوس ثراكس Dionysios Thrax عالم الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد، إذ يقول: «الجملة نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة»[(٣)]. و«المقصود بالفكرة التامة الاكتمال المنطقي للخبر»[(٤)].

والخبر هنا لا يقف على حد الإسناد المجرد، لأن الفكرة التامة دلالة جامعة، ولا تؤديها جملة واحدة ما لم تكن الجملة نصا جامعا، يقود إلى توليد الجمل النصية،

---

(١) جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص١١٢.

(٢) انظر نحلة، د. محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٢.

(٣) نحلة، د. محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٣.

(٤) المرجع نفسه، ص١٣.

والخبر المنطقي في حدود الجملة المفيدة ليس فكرة تامة، وإنما معنى سياقي جزئي في النص.

والجملة عند فندريس مصطلح فكري مكتسب، فهي «الصورة التي أعطاها الفكر وفقا للعوائد المكتسبة»[١]، ويعرّف الجملة: «بالصيغة التي تعبر عن الصورة اللفظية، والتي تدرك بواسطة الأصوات... و(هي عنصر مطاط) وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة (تعال، لا، وأسفاه، صه) كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه»[٢]، «فكل جملة تشتمل على نوعين من العناصر:

أولا: التعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثل أفكارا.

ثانيا: الإشارة إلى بعض العلاقات التي بين هذه الأفكار فإذا قلت (الحصان يجري) ففي ذهني فكرة الحصان وفكرة الجري، وقد جمعت بين الاثنين في هذا الإثبات الذي هو (الحصان يجري)... »[٣] فمن دون فكرة لا تستقيم هذه الجملة للفهم.

وأما يسبرسن (O. Jespersen) فقد عرف الجملة «بأنها قول بشري تام ومستقل»[٤] والتمام يمكن فهمه على أنه المعنى الجزئي للجملة الواحدة، ولكن أن تستقل على التمام فهذا يجعل الجملة كيانا ذاتيا لا ارتباط له بغيره، إذ تقوم الجملة

---

(١) فندريس، جوزف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ص١٠٢. وانظر أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة،ص٤٢، ٢٦٠.

(٢) فندريس، اللغة، ص١٠١.

(٣) عبد اللطيف، د. محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت، ١٩٨٣م، ص٤٦-٤٥. وانظر فندريس، اللغة، ، ص١٠٤، ١٠٥.

(٤) نحلة، د.محمود احمد ، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٣.

برأسها، ونحن هنا أمام الجملة التي تكون نصا كاملا، وهي قليلة بالقياس إلى الاستعمال اللغوي العام. لذلك قد نتأول لها بالجملة النصية بمعنى الكلام عند قدامى علماء النحو العربي.

أما (سيمون بوتر) فقد عنى بالجملة وحدة الكلام الصغرى، فيقول: «الجملة هي الوحدة الأساسية للكلام، وقد تعرف بأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد، كما أن الكلمة تعرف بأنها الحد الأدنى من الصيغة الحرة»[١]، وهذا التعريف يشمل العمدة والفضلة، وأكثر من جملة إسنادية مفضلة. فالجملة في النص كاللفظة في الجملة.

ويقول ايفنش: إن «الجملة عبارة عن فكرة تامة»[٢]، وفيها معنى النص الكامل، وهي ليست أغلب جمل اللغة.

ب- الناحية الشكلية

من اللسانيين الغربيين الذين قالوا في الجملة دي سوسير (De Saussure) فإنه يشير إلى «أن الجملة هي النمط الرئيسي من أنماط التضام (syntagma)، والتضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية، التي يتلو بعضها بعضا، وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة الكلمات أيضا وفي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة- المشتقات- أجزاء الجملة- الجملة كلها). وعنده يمكن أن تكون وحدة النظام اللغويlangue»[٣] فالجملة مفهوم يقوم على البناء أو الوحدة النحوية التركيبية، فالشكل اللغوي يأخذ المقام

---

(١) عبد اللطيف، د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٢٥.

(٢) دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٨م، عالم الكتب، القاهرة، ص٨٨.

(٣) نحلة، د. محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٤.

الأول عند دي سوسير (De Saussure). وعند هاريس الكلام: «كل امتداد للنطق من جهة شخص واحد، يسبقه ويعقبه صمت من جهة الشخص نفسه»(١).

وأما بلومفيلد (bloomfield) فيقول: إن «الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل من طريق أي تركيب نحوي- في شكل لغوي أكبر منه، وضرب مثلا لذلك»:

How are you? It's a fine days □

Are you going to play tennis this after noon? □

وعقب على ذلك بقوله: «إن ما يمكن أن ينشأ من الربط العملي بين هذه الأشكال الثلاثة لا يتحقق في إطار نحوي يُدخلها في شكل لغوي أكبر، إن هذا الكلام يتكون من ثلاث جمل»(٢)، فهو يتمسك بفكرة استقلال الجملة عن الأخرى وإن كانت في سياق واحد، وكأنه يقيم وجهة نظره على التركيب دون الأخذ بالمعنى وارتباطات الجملة الدلالية في أقل مستوى لها، واتصالها مع غيرها، مما ينتج عنه جملة نصية واحدة مكونة من أكثر من جملة إسنادية، مرورا بالبنى الكبرى وصولا إلى البنية الكلية. فالجملة عنده «الصيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها»(٣)؛ وهي «أكبر مركب مستقل» فهي «صيغة لغوية ليست جزءا من صيغة أكبر منها»(٤)، وهي «صيغة لغوية ذات موضع مطلق وليست ذات موضع مدمج»(٥)، والجملة عنده أكبر الوحدات اللغوية ولم يتعرض للنص (Text) كمفهوم الجملة(٦).

---

(١) الموسى، د. نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٤٠.

(٢) نحلة، د.محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٤، ١٥.

(٣) السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٦٠.

(٤) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب (تأسيس النحو) ص٣٧.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٣٥.

(٦) انظر المرجع نفسه، ص٣٦. ٣٧.

وبرجشتراسر يرى «الجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية»[١].

فهناك اتفاق مع بعض نحاتنا القدامى في تقسيم الجملة، ويقول بعد ذلك: «ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية مثال ذلك: النداء، فإن: يا حسن. ليس بجملة، ولا قسما من جملة، وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا»[٢].

فالتعريف الأول يؤكد على أن الجملة مكونة من مسند ومسند إليه، وفي الثاني يخرج صيغة النداء من تعريف الجملة، ولكن إحساسه يشعره بأنها مستقلة قائمة بنفسها. وهو بذلك يبتعد كثيرا عن مفهوم النص، وتعالق الكلام والسياق، فالنداء جملة مفيدة لها متكلم وسامع مدعو ومع ذلك ليست جملة.

أما هرينجر، فيعرف الجملة بأنها «أصغر قول مستقل»[٣]، والقول مختلف في معناه عند النحاة.

وبوجراند (Beaugrande) يرى أن: «الجملة بحسب القواعد لا تمثل إلا تركيبا، يمكن في إطاره تخطيط الوحدات الدلالية والتداولية، غير أن بعض اللسانيين يعدون

---

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ص٨١ . وانظر عبد اللطيف، د.محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص٤٨.

(٢) انظر برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص٨١.

(٣) نحلة د.محمود احمد ، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٦.

الجملة تركيبا لا بد أن توجد به هذه الوحدات»[١]، وعن جاردنر وجولدمان وآيسلر الجملة «تتابع من عناصر القول ينتهي لسكتة»[٢]، وهي «نمط تركيبي ذو مكونات شكلية خاصة» عند هاريس (Harris)، ك. فريز، تشومسكي (chomsky)[٣].

وهارفج (Harweg) ينظر للجملة من الناحية الشكلية فيقول: «وهكذا بدا النص كأنه توال تشكيلي (تتابع بنائي) لوحدات لغوية من خلال تسلسل ضميري غير منفصل في مستوى الجملة»[٤].

وأما بيتوفي (petofi) فيقول: «فلا شك أن الجملة هو المقولة الأساسية في النظرية اللغوية، غير أن الوحدة الأساسية للاتصال ليست الجملة بل النص»[٥]، فوجود الجملة تركيبا مشروط بالنصية، فالجملة للنص كاللفظة في الجملة تأخذ صفتها التداولية من التركيب السياقي.

وأما (Lyons) ليونز في حديثه عن القول فيرى أنه: «كل جزء من أجزاء الخطاب تلفظ به متكلم فرد وسكت عليه»[٦]، فقد ميّز بين القول والجملة، إذ «إننا عندما نستعمل اللغة لا ننتج جملا بل ننتج أقوالا وإن الجمل لا ينتجها المتكلم أبدا»[٧]، وهذا موافق لرأي ابن هشام في الجملة. وحدُّهُ في القول يوافق حد الكلام عند بعض نحاة العربية.

---

(١) دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص٨٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٨.

(٣) انظر المرجع نفسه ص٨٨.

(٤) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٥٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٨٥.

(٦) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب (تأسيس النحو) مج٢، ص٥٤.

(٧) المرجع نفسه، مج٢، ص٥٤.

وأما تعريف أصحاب معجم المعهد الأمريكي للجملة فهي «تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب آخر أوسع منه»[1]، فهو تعريف شكلي لا نصيب له من النصية، ويعزل الجملة عما قبلها وما بعدها.

٢-٢-٦-٤ الجملة عند تشومسكي

يرى تشومسكي (chomsky) «أن الجملة نقطة الانطلاق في التحليل اللغوي[2]»، وبناء على ما نادى به تشومسكي (chomsky) «فإن القواعد النحوية لأي لغة ينبغي أن تولّد جميع الجمل، والجمل فقط في هذه اللغة»[3]، فالتركيز على الجمل.

واللغة عنده «عبارة عن جميع الجمل التي تولدها هذه اللغة، وهذه الجمل إما أن تكون جملا محددة finite أو غير محددة infinite العدد»[4]، والجملة «كل سلسلة مكونة من مجموعة من الكلمات المتعاقبة، هي عبارة عن جملة مختلفة عن أي سلسلة أخرى شريطة أن تكون صحيحة البناء»[5]، ثم ينتهي إلى القول: «وأعتقد أنه لا مناص من القول: إن نظام القواعد مستقل عن المعنى»[6]، فالجملة تركيب لا يرتبط يرتبط بالدلالة عند تشومسكي (chomsky).

---

(١) السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٧١.

(٢) عمايرة، د.خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٢٩٤.

(٣) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق، دكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥، ص٨٨.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٤.

(٥) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص٩٩.

(٦) تشومسكي، نوم، البنى النحوية، ص٢٢.

٢-٢-٦-٤-١ مراحل الجملة عند تشومسكي

في عام ١٩٦٥ استطاع تشومسكي(chomsky) أن يقدم نظرية أكثر تماسكا، حيث صارت الأفكار الدلالية ذات الصلة بالتحليل النحوي أكثر وضوحا في ضوء العلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية[١]، إلا «أن نظرية تشومسكي كما أكد مرارا نظرية نحوية في الأساس، والجملة وحدتها الكبرى الأساسية»[٢]، مع أن أتباعه من مثل كيتس (Kuts) أكد على المعنى فيقول: «وأما المعنى فهو ما يجعل اللغة لغة، وليست جوانب اللغة كلها إلا جوانب المعنى، إذ تتجه الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية إلى الوظيفة الدلالية، وبهذا يتشكل فهم تام ودقيق للمعنى»[٣]، ومرت الجملة عند تشومسكي بثلاث مراحل:

الأولى: «مرحلة الحالة المحدودة (القاعدة المحدودة)؛ فتوليد الجملة عند تشومسكي في نظرية الحالة المحدود يقوم على السير في متوالية من الحالات؛ إذ «ينتج كلمة كلما انتقل من حالة إلى أخرى، حتى ينتهي في الحالة الأخيرة، فمتوالية الكلمات الناتجة نسميها (بالجملة)»[٤].

ونظرية «الحالة المحدودة تسير على الطريقة الرياضية، وتسمى في علم الرياضيات «بعمليات ماركوف ذات الحالة المحدودة»[٥]، فالمقدرة اللغوية تقوم على على إنتاج الجملة بكلمة تطلب الأخرى، والجمل على النحو الرياضي الآلي تُعنى بالدرجة الأولى بالتركيب، وليس المعنى».

---

(١) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٩٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٠.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٩٢.

(٤) تشومسكي، نوم ، البنى النحوية ، ص٢٦.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٧.

ويستنتج تشومسكي أن نظرية الحالة المحدودة بالطريقة الرياضية تمثل أبسط أنماط أنظمة القواعد التي تستطيع باستخدام كمية محدودة من الوسائل إنتاج عدد غير محدود من الجمل، وتؤدي إلى نهاية مغلقة، وإذا أردنا توليد لغات ذات حالة غير محدودة كالإنجليزية احتجنا إلى أساليب مختلفة جوهريا، وإلى مفهوم أكثر شمولا للمستوى اللغوي وهذا النمط مرفوض[1].

الثانية: بنية العبارة: أو قواعد تركيب أركان الجملة. وهذا المثال عند تشومسكي يعتمد على تحليل العبارة إلى المكونات المباشرة، وهذا النظام أكثر قدرة من نموذج الحالة المحدودة، ولكنه غير صالح لغرض الوصف اللغوي[2]، وقواعد تركيب أركان الجملة هي النموذج الثاني من نماذج النحو التوليدي «وهذه القواعد هي:

١- الجملة: ←المركب الاسمي+المركب الفعلي.	1- S ⟶ NP +VP
٢- المركب الاسمي: ← أداة التعريف + اسم.	2- PN⟶ T + N
٣- المركب الفعلي: ←الفعل+ المركب الاسمي.	3- VP⟶ verb +NP
٤- أداة التعريف: ← ال.	4- T ⟶ the
٥- الاسم ← (رجل، كرة ...).	5- N ⟶ Man.Ball
٦- الفعل ← (ضرب، أخذ...).	6- V⟶ hit, to took

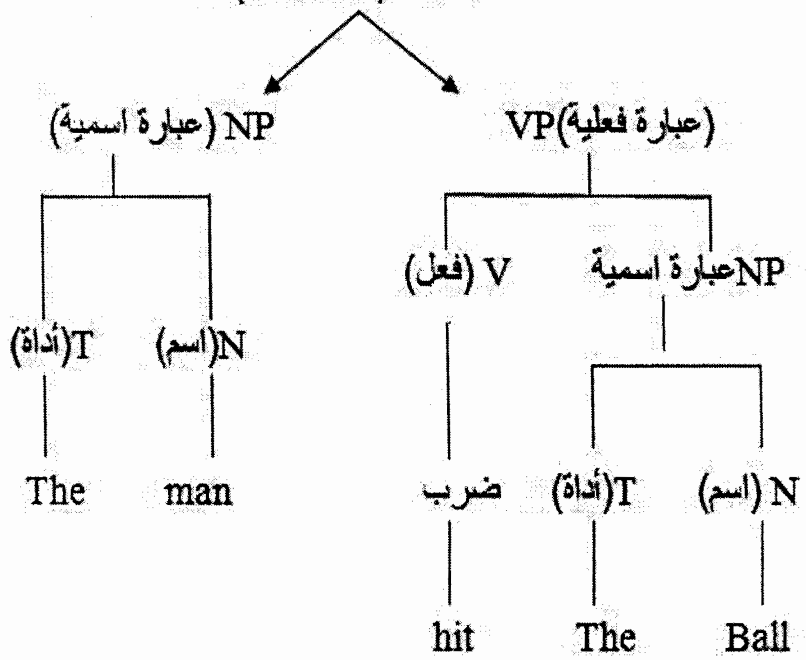
(١) انظر المرجع نفسه، ص٣٢، ٣٣.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٥.

«وهذه المجموعة لا تولد إلا جزءا ضئيلا من الجمل في اللغة الانجليزية وهي عبارة عن القواعد البسيطة في تركيب الجملة»[1]. وتقوم على الجملة وليس النص، ولا يوجد ما يشير إلى النص بين رموز هذه الجمل وتكوينها.

ويرى تشومسكي أن في كل جملة عددا من العناصر المكونة الرئيسة، وهي إن كانت في الجملة على شكل كلمات إلا إنها في حقيقة أمرها تمثل جوانب صرفية، وتحلل الجملة فيها على طريقة الشجرة أو إعادة الكتابة، وقد مثل لهذا النظام بتحليل جملة (The man hit The ball)

الجملة (sentence)[2]



---

(١) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص١٢١وص١٣٥- ١٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٦.

الثالثة: الطريقة التوليدية التحويلية

:(Grammar Transformational Generative)

وهي «النظرية العامة أو المرحلة الموسعة: وتهتم بتوضيح العلاقة بين مجموعة الجمل القواعدية ومجموعة الجمل الملحوظة»[(١)]، فهي تقوم على إنتاج الجمل من المقدرة اللغوية بما تمثله من قواعد لغوية بسيطة، تستطيع إنتاج جمل غير محدودة. أو هي الطريقة التحويلية، وتسمى المرحلة الموسعة، وتناول الفضلة كعناصر تداولية، إلا أنه لم يتعد في تحليله وتشجيره حدود الجملة الواحدة، وعلاقته بالفعل، فلم يأخذ عنده بعدا نصيا أكثر من كونه متعلقا أو تتمة كما هو عند كثير من النحاة العرب؛ لأن الجملة عنده أكبر وحدة لغوية، وذات استقلال تام.

ومن أبرز خصائص المرحلة أنها تحاول معالجة التداخل بين الجمل وكيفية ارتباط هذه الجمل بعضها ببعض في إطار جملي تحويلي واحد، ولذلك زاد تشومسكي في نظريته الموسعة عدد الرموز التي جاءت في الطريقة الثانية فاهتم بالعدد والزمن والأسماء والأفعال التامة والناقصة وغير ذلك.

٢-٤-٦-٢ الجملة النواة عند تشومسكي

ناقش تشومسكي الجملة في إطار ما يسمى بجملة النواة مع ما يطرأ عليها من تحويلات إلزامية[(٢)]، وأدخل عليها التوسيع، وليس التوصيل والترابط، فالجملة «النواة تتألف من جمل خبرية بسيطة مبنية للمعلوم (ربما عدد محدود من هذه الجمل)»[(٣)]، «وإن

(١) تشومسكي، نوم، البنى النحوية، ص١٠٥.

(٢) تشومسكي، نوم، البنى النحوية، ص٦١.

(٣) المرجع نفسه، ص٧٤.

الجمل الأخرى يمكن وضعها بأسلوب أبسط (بوصفها) التحويلات»[1].

والعلاقة بين مركز الجملة، وما يدخل عليها من زمان ومكان وحدث وسبب وكل ما عدا الإسناد، هي علاقة توسع لا تقود إلى الترابط النصي، ودورها في وصل الكلام إنما أقتصر على حدود العلاقة بمركز الجملة الواحدة، باعتبار ما عدا البنية الأساسية هي التكملة[2]، ومعنى ذلك أنه أقتصر على تحليل أدوار أجزاء الجملة داخلها، ولم يبين أثر الجزء في البناء النصي.

فاهتمامه منصب على الناحية الشكلية؛ إذ «يُفضل أن يصاغ علم القواعد على أنه دراسة قائمة بذاتها مستقلة عن علم الدلالة، فلا يمكن أن تشخص فكرة القواعدية بالشيء الذي له معنى»[3]، ويعوّل على إدخال التحويلات على الجملة النواة في تحديد بنية المكونات لجمل معينة عن طريق البحث في سلوكها أثناء إخضاعها لهذه التحويلات[4].

ولكن ينتهي كتاب (البنى النحوية) بالقول: «ومع ذلك فإننا نجد كثيرا من الصلات المهمة بين البنية النحوية والمعنى وهو أمر طبيعي... إن هذه الصلات يمكن أن تؤلف جزءا من مادة لنظرية لغوية أكثر شمولا، تهتم بالنحو وعلم الدلالة ونقاط التلاقي بينهما»[5]، ففي البداية عوّل على البنية القواعدية ودور المكون التحويلي الشكلي بمعزل عن المعنى، وختم عن العلاقة بين اللفظ والمعنى، حيث يعود إلى ما أفاض به علماء العربية، حتى دخل الأمر إلى الصراع الفكري الشعوبي، من تفضيل المعنى واللفظ، أحدهما على الآخر.

---

(١) المرجع نفسه، ص١٠٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٣ - ١١٠.

(٣) تشومسكي، نوم ، البنى النحوية، ص١٣٧.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص١٣٧.

(٥) المرجع نفسه، ص١٤٠.

وإذا قارنا بين مفهوم الجملة عند النحاة العرب ومفهوم التوسع عند تشومسكي، نجد أن التفكير النحوي العربي هو تفكير متقدم، ويخدم ما يتجهون إليه حديثا من نحو النص، فقد حد أغلب النحاة العرب الجملة بحد الفائدة التي يحسن السكوت عليها، وهذا الحد دلالي يتناسب مع كون الجملة جزءا من نص ما، وليست مستقلة برأسها، وإن قالوا بالاستقلال.

بينما مفهوم السلسة عند تشومسكي وأتباعه لا يتوافق مع ما يسعون إليه من النظرة النصية؛ فالبناء على شكل سلسلة ما هو إلا مكون تركيبي شكلي، والأشكال بعيدا عن الدلالة لا يمكن أن تشكل سلسلة جمل مفيدة أو نصا، وقد يقول قائل إن المقصود من الشكل هو المضمون، لكن التنظير العلمي ليس فيه تفسير نوايا، فالنحاة العرب قالوا بالفائدة التي يحسن السكوت عليها، وهو حد نصي، واعتمد أغلبهم الإسناد للإفادة، وهو حد جملة منقطعة عن النصية عند كثير منهم، وليس منهم سيبويه وابن هشام، والرضي في حدود من تم الاطلاع على إنتاجهم النحوي، وهذا حد لا يتناسب مع مقصدهم الأساسي، وهو خدمة نص القرآن الكريم. فإذا تأولنا لمثل مقولة تشومسكي، فالأولى أن نتأول لفكرة من هم أقرب للتأويل بحكم المقصد.

٢-٢-٦-٤-٣ بنية الجملة في المنهج الوصفي

المنهج الوصفي يقوم على وصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا مطّرحا المعنى والعوامل النفسية والاجتماعية، ويتبع لهذا المنهج مدرسة التحليل الشكلي، إذ تقوم على تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة.

ووضع أسس هذا المنهج بلومفليد Bloomfield (١٩٣٣م) الذي يرى الجملة بناء يقوم على طبقات وليست خطا أفقيا، ويقسم الجملة إلى مكونين، ثم يقسم كل

مكون إلى مكونين، حتى يصل إلى أصغر وحدة تحليلية، وهي المورفيم «morpheme»[1].

وهذا المنهج يقوم على التقسيم الأفقي والرأسي للمورفيمات، فالأفقي يقوم بين المورفيمات التي ترد معا في جملة واحدة، والرأسي يقوم بين المورفيمات التي يمكن أن يحل منها محل الآخر. إذ يرى: أن الجملة (ملفوظ أو تركيب) جاء مستقلا عما قبله وعما بعده استقلالا صناعيا تركيبا[2].

وعلى هذا الأساس فالجملة مكونة من عناصر ضرورية وهي العمدة والاسم الناسخ، وسماها العناصر الأصلية، ومكونات غير ضرورية وأطلق عليها اسم (متممات الإسناد أو توسعاته) وهي المفعولات والحال والتمييز والتوكيد. ويقول: إن معنى عنصر متمم أو توسعة لا يعني بالضرورة ما ليس له قيمة معنوية فقد يكون للتوسعة من حيث الإبلاغ قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية[3].

وفي هذا التحليل الشكلي، وتقسيم الأجزاء، وفصل الضروري وغير الضروري إضعاف لشبكة العلاقات اللغوية التي تعبر عما يدور في خلد الإنسان، إذ تقوم القوى العقلية المزودة بالمقدرة اللغوية أو الملكة كما يقول ابن خلدون بعمليات معقدة ودقيقة لإنتاج المعنى بوساطة اللغة وإمكانياتها، فتظهر البنية العميقة إلى السطح وحدة متكاملة، فعملية رسم الحدود الفاصلة وتقسيم المكون اللفظي بهذه الصفة يتنافى مع عملية الإبداع والإنتاج للجمل.

---

(١) السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٦٥.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٦٦.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٧٠.

فما عُدّ أساسا في البناء الشكلي للجملة هو ليس أساسا في بناء الجملة في مهدها. فالمعنى الذي تُرسم حدوده بالألفاظ أساس الاستدعاء للتركيب اللغوي، ويُشترك في ذلك البناء الإسناد والفضلة، وغالبا ما تُقدم الفضلة المعاني المقصودة وليس الإسناد (العمدة) وإن كانت الجملة لا تقوم إلا بالإسناد، فإن الإسناد لا يُستدعى إلا بالفضلة ولها، فهي قيد وموجه له.

أما المنهج الوصفي الوظيفي فيعتمد على المعنى في الدراسة والتحليل، و«اعتبرت النظريات التحويلية ثم التوليدية التحويلية الجملة راجعة إلى الشكل النظري التالي:

«ج---- < مركب اسمي + مركب فعلي»[1]. أي إن الأصل في الجملة هو المسند والمسند إليه (العمدة) هذا في نحو النص، وهو مثل تركيب نحو الجملة الذي ركز على العمدة في الجملة، وأسمى ما سواها بالفضلات أو الزوائد.

وهذا التحديد للجملة منبعه الناحية الشكلية وليست الدلالية أو ما يعرف بالنصي، فتوليد الجمل مقيد بالمعاني، فلا يتم إنتاج جملة من المتكلم أو كاتبها إلا في إطار نص منجز أو عرفي أو افتراضي، والإطار النصي يفرض على المنتج أن يكيّف جملته مع السياق النصي، فلا يمكن أن تولد الجملة على مستوى المسند والمسند إليه تحديدا؛ فهي بحاجة للفضلات أو الزوائد عموما لتحديد وجهتها النصية العامة أو الدلالية الخاصة. وهذه الحاجة تفرض تغيير الافتراض الأساسي لبناء الجملة فيكون البناء إظهارا وإضمارا على النحو التالي :

ج---- < عمدة (م س أو م ف) + مو . هذا على مستوى الجملة النصية البسيطة، أما الجملة النصية المركبة فتتكون من أكثر من جملة موجهة.

---

(١) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب (تأسيس النحو) مج٢، ص٢٣٠.

٢-٢-٧ جملة النص

إنّ مفهوم الجملة الكبرى عند ابن هشام يُعدّ تطورا في فهم البنية للجملة العربية، فبه تخرج من إطار الجملة ذات التركيب البسيط (الجملة الصغرى). والذي أملى ذلك التطور في الفهم كما أعتقد هو مفهوم الفائدة وحسن السكوت، فجملة إن واسمها وخبرها في قول الأخطل:

إن مــن يــدخل الكنيســة يومــا يلــقَ فيهــا، جــآذراً وظبــاءَ[1]

غير مكتملة الدلالة[2] ما لم تذكر الفضلة أو تنوى على التقدير المتعارف عليه، فالبيت بني لأجل المفعول به (جآذراً وظباءَ)، فلو قال: إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها. لوضع المتلقي في انتظار بيان المقصد. فلا بد من معرفة وجهة الفعل التداولية، والجار والمجرور إن لم يظهر لا بد من تقديره، فقد نلقى فيها أو عندها أو حولها أو بعيدا منها... وقد يلقى (جآذرا) تغادر أو تتلاعب أو ترد الماء على المنحى الحقيقي أو المجازي، أو يلقى أسُودا أو أناسا خاشعين، فالجملة الكبرى تتخطى الجملة الصغرى بالتضمين؛ فقد تتضمن جملتين أو أكثر، وفيها موجهات نصية مفردة وجملة وشبه جملة، ونوع الموجهات أو الفضلة فيها ليس لازمة محددة، ولكنها متحركة بالتداولية بما ينسجم مع الإطار النصي العام للجملة.

---

(١) الأخطل، شعر الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعه السكّري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر ، دمشق، سوريا، (د .ت) ص١٩٨. وانظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص٣٦. والبغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص٢١٩، ٤٦٢.

(٢) انظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٢٤.

فالفضلة الذي تدخل الجمل ليس من نافلة القول بل مُوجِّها لها، ونستدل به على العمدة، في حين لا يستدل بالعمدة على الفضلة خارج النص أو السياق، والسبب في ذلك أن مجال التركيب للعمدة في النص محدد بما سبق من النص، بينما الفضلة يُعدّ موجها للعمدة كونه مقصد دلالي، والتنوع الدلالي في النص يأتي من جانب الفضلة والزيادات بشكل عام أكثر مما يأتي من العمدة.

ومع هذا التطور في الفهم لطبيعة الجملة في اللغة العربية، إلا إن الأنظار النحوية الحديثة كنحو النص تسلط الأضواء على مفهوم النص ومكوناته، وتتحدث عن البنية الصغرى والكبرى والكلية، وهي مفاهيم متعلقة بقيم الترابط الدلالي التداولي، وابن هشام رسم حدود البنية الصغرى والكبرى على تفصيل أدق من البنية الصغرى، فقد وصف الجملة على مستويين: الجملة الصغرى والكبرى، بينما مفهوم البنية الصغرى حديثا لم يتطرق إلى التميز بينهما داخل البنية الصغرى، والى هذا الحد ينحصر مفهوم الجملة الكبرى والبنية النصية الصغرى في الجزء الأول من تركيب النص، وهو جملة النص الصغرى والكبرى.

وهناك مستوى أكبر من ذلك حيث تعمل الروابط اللغوية خارج جملة النص (البنية الصغرى)، وهو ما يعرف في نحو النص بالبنية الكبرى، وتتكون من أكثر من جملة نصية، سواء الصغرى أو الكبرى، فنمو الجملة يتوقف تركيبا عند حدود الجملة الكبرى، ويستمر في النمو دلاليا، ووسيلة هذا النمو الفضلات وأدوات الربط اللغوية، لتنشأ عندنا البنية الكبرى لا الجملة الكبرى، وهي الفكرة الفرعية داخل النص، ثم ينتج عنها أو عن مجموعة البنى الكبرى البنية الكلية التي تبرز الدلالة الجامعة إلى حيز الوجود. فالجملة الصغرى والكبرى هي أساس بناء النص ببنياته الثلاث: البنية الصغرى والكبرى والكلية.

والجملة الصغرى والكبرى عند ابن هشام تبنى على رأسين: اسمي وفعلي، والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه. وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلق. فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق. صغرى لا غير؛ لأنها خبر، وجملة: أبوه غلامه منطلق، كبرى، بناء على مفهوم الكلام. ونبه ابن هشام إلى أن الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه[1].

٢-٢-٨ السياق والجملة

الجملة في الاستعمال اللغوي (التداولية) لا تكون مستقلة منفصلة عن سياقها، فهي جزء من بنية كلية منظورة وغير منظورة، وتأخذ قيمتها التداولية من الدلالة الجامعة للبنية الكلية التي يمثلها النص، وتبرز قيمة أجزاء النص بالارتباط في بنية النص، فالأهمية متبادلة بين الجزء والكل[2].

والسياق اصطلاحا كما عبر عنه أولمان ستيفن هو «النظم اللفظي للكلمة وموقعها في ذلك النظم»[3]، وأشار هاليداي (Halliday) إلى أن المقام هو «البيئة التي تجعل الحياة تدب في النص؛ أي إننا نستطيع أن نحدد مفهوم المقام أنه الظروف أو

(١) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩٧.

(٢) انظر فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ص٢٢٢.

(٣) ستيفن، أولمان دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب ط٢ ١٩٦٩م، ص٥٥.

الملابسات ذات الصلة بكل ما هو خارج النص سواء كان لغويا أو غير لغوي مما يتصل بالحدث اللغوي أو النص موضوع البحث والدراسة»[١].

ومثل دي سوسير (De Saussure) برقعة الشطرنج للارتباط بالقيمة، فالحصان يأخذ دوره من ارتباطه بقيمة، وأصبح مُلكا لها[٢]، ومن رقعة الشطرنج يمكن أن نقول: إن المسند والمسند إليه هما ركنا الجملة الأساسية، ولكن ليسا الركنين الوحيدين في الأداء الدلالي الوظيفي أو التداولي في الجملة، فالملك عماد البقاء، لكنه لا يؤدي أدوارا عملية مهمة على رقعة الشطرنج، حيث تقوم بهذه الأدوار بقية حجارة الرقعة، وهذا ما تقوم به الفضلات في الجملة، فإذا كان الإسناد (العمدة) هو العنصر الأساسي في بناء الجملة كالملك رمز الصمود، فإن الجملة لا تفهم ولا تؤدي الدور الوظيفي في الحياة إلا بالفضلات (الموجهات)، وهذا جانب من التمثيل فيه مساواة إلى حد ما بين العمدة والفضلة، ولكن تمثيلا آخر يبرز أهمية الفضلة، فسقوط الحجارة (الحصان، والقلعة و...) من حول الملك يؤدي إلى سقوطه، وسقوط الفضلات من الجملة يؤدي إلى سقوط العمدة في الاستعمال اللغوي.

---

(١) خليل، د. عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين- دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٧م، ص٨٢. وانظر بشر، د. كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف بمصر ط٢ ١٩٧١م ص٦١. والسعران، د. محمود، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، الأسكندرية دار المعارف، ١٩٦٢م، ص ٣٣٨. والراجحي، د. عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة ١٩٧٩م، ص١٦٦. وحسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٦.

(٢) انظر فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ص١٩٣.

وجانب آخر من المقارنة، وهو أن سقوط الملك في لعبة الشطرنج يعني سقوط بقية الحجارة، وانتهاء اللعبة، وكذا العمدة في الجملة، إلا أنه في الجملة قد يحذف شكلا وتبقى الجملة قائمة بالفضلات، فعندما نقول: (أكلاً، حمدا، بخير،...) فالعمدة يفهم ويقدر وإن لم يظهر، فالتقدير: (أكلت أكلا، وحمدت حمدا، وصحتي بخير)، وهذا التمثيل يكون في نطاق سياقي منجز أو مفترض أو عرفي، كما أخذ الحصان قيمته من خلال رقعة الشطرنج، ولكنه من دون هذا السياق يكون قطعة إما للزينة وإما للتجارة وإما وسيلة تعليمية...، فالسياق يحدد قيمة التراكيب النحوية. ولعبة الشطرنج هي القيمة الكبرى، والمعنى العام الجامع الذي تنضوي تحته عناصر اللعبة، فهناك إطار عام وله تفصيلات، وكذلك الجملة، لها إطار عام تنضوي تحته أو دلالة جامعة تتحكم بالبناء النحوي للجملة بجميع عناصرها: المسند والمسند إليه والفضلة. والفضلات توجه جملة النص إلى خدمة الدلالة الجامعة، اعتمادا على روابط تماسك لفظية ومعنوية.

فالوحدات المفردة على أهميتها ودورها إلا أن دراستها تكون من خلال قيمتها التداولية «فالقيمة لها الأهمية الرئيسية الأولى»[1]، وجملة النص قيمة جزئية من القيمة الكبرى (الدلالة الجامعة)، «ومن الصعب أن نرى كيف يكون المعنى معتمدا على القيمة ويبقى متميزا عنها»[2]، فسلسلة التراكيب من جملة النص إلى الدلالة الجامعة من وجهة نظر دي سوسير (De Saussure) مترابطة.

وممن نظر إلى أثر السياق على الجانب الوظيفي في الجملة ماثيوس فيقول: «والمقصود بالمنظور الوظيفي للجملة هو ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء

(١) المرجع نفسه، ص١٩٤.

(٢) فرديناند دي سوسي، فصول في علم اللغة العام، ص١٩٩.

السياق الفعلي»[1]، ومنهم فيرث (J.Firth) زعيم مدرسة لندن الاجتماعية، وهو ممن تأثروا بمدرسة براغ وعرف عنه ما يسمى (سياق الحال)، ويقسم السياق إلى قسمين رئيسين هما:

أولا: السياق اللغوي: وهو السياق الذي يحدد معاني المفردات؛ لأن المعجم لا يعطي المعنى تحديدا. والسياق اللغوي الوظيفي «يعتمد على عناصر لغوية في النص من ذكر جملة سابقة أو لاحقة أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة أو في الجملة نفسها، يحوّل مدلول عنصر آخر إلى غير المعروف له»[2].

ثانيا: السياق غير اللغوي: وهو ما أطلق عليه العرب (المقام) وهو سياق الحال (Context of situalion) عند فيرث (J.Firth)[3] «ومعظم صور البحث اللغوي الحديث منذ مدرسة براغ يمكن أن تسلك في هذا المنحنى (الوظيفي) من جهة أنها تنظر إلى العلاقات بين الكلم ضمن دائرة أوسع من دائرة الكلم نفسها تستوعب السياق الذي هي جزء منه»[4] والسياق متسع، فيرى هاليداي (Halliday) أن يقيد أو يحد بما له صلة، وهذا التحديد السياقي يكون في: الحقل والتوجهات والنمط[5].

(١) الأسدي د. حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٩٣.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٩٣.

(٤) الموسى، د. نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٨٤.

(٥) انظر الأسدي د. حسن عبد الغني جواد ، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٩٦- ١٩٧ .

والدرس اللغوي العربي منذ نشأته اعتمد السياق في بناء قواعد اللغة العربية، وعلى رأس من تبنى ذلك سيبويه، وتنقسم النصوص الخاصة بالسياق والمحتوى الدلالي عند سيبويه إلى ضربين[١]:

الأول: النصوص التي تحكي وقائع حدثت بالفعل، وقام الرواة بنقلها كما وقعت مع بعض ملابساتها اللغوية وغير اللغوية، وتبرز هذه النصوص مفهوم السياق بمعناه العام، فهي تصور ولادة الجملة في بيئتها اللغوية وغير اللغوية ومنها نصوص الأمثال، وبعض ما اختار من التركيبات من غيره[٢]. ومن نصوص هذا الضرب قول سيبويه «حدثنا أبو الخطاب: أنه سمع بعض العرب، وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيان بأبي ...»[٣]. وفسره سيبويه بقوله: «كأنه حَذِر أن يلام فقال: لُم الصبيان»[٤]. ومنها ما جعل نفسه راويا: «وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ، كأنّه يقول أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه، ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأً ليُبْنَى عليه»[٥].

ومنه «حدّثنا بعضُ العرب أنّ رجلاً من بني أَسَدٍ قال يومَ جَبَلَةَ: واستَقبله بَعِيرٌ أَعْوَرُ فتَطَيَّرَ منه فقال: يا بني أسد أَعْوَرَ وذا نابٍ، فلْم يُرد أن يَسترشدهم ليُخبروه عن عَوَرِه وصحّته، ولكنه نَبَّهَهم كأنه قال أتَستقبلون أَعْوَرَ وذا ناب»[٦].

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٩٢- ١٩٤ .

(٢) انظر الأسدي د. حسن عبد الغني جواد ، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٩٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٥.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣٠.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٣٤٣.

الثاني: النصوص التي تتناول التركيب من خلال وضعه في سياق اختياري، إذ يُرجع فيه إلى مقدرة اللغوي في التحليل ويستند النحوي في تحديد أطراف من هذا السياق وجوانبه إلى ما يمكن أن تمده الجملة من دلالات وظيفية لمكوناته[1].

ومن نصوص هذا الضرب - وهي الأكثر استعمالا عند سيبويه - ما قاله في تناوله لقولهم: مرحبا وأهلا. فقد قال: «وزعم الخليل - رحمه الله - حين مثّله إنّه بمنزلة رَجُلٍ رأيتَه قد سدَّد سهمه فقلتَ: القِرطاسَ أي أصَبتَ القرطاسَ؛ أي أنت عندي ممن سيُصِيبُه، وإن أثْبتَ سهمَه قلت: القرطاسَ، أي قد استَحقَّ وقوعَه بالقرطاس، فإنّما رأيتَ رجلاً قاصدا إلى مكانٍ أو طالبا أمرًا، فقلتَ: مَرْحَباً وأَهْلاً؛ أي أدركتَ ذلك وأصبتَ فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه وكأنّه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأهِلَتْ كما كان الحَذَرَ بَدَلا من احْذَرْ...»[2]. ومنه في قولهم أقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب، قال: «وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبّهه فكأنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائما. وأتَقْعد قاعدا. ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل»[3].

ونلحظ من الضربين السابقين أن سيبويه كان يقيم وزنا للنص عند وضع جمله، فالضرب الأول يبين فيه عن النص الذي ورد فيه المثال النحوي، ذاكرا ملابساته اللغوية وغير اللغوية. ويمكن أن نسميه النص العرفي؛ أي الذي له سياق متعارف عليه عند المتكلم والمتلقي. وفي الثاني: يفترض للجملة نصا في سياق ما، وهو النص المفترض. وهذا يدل على أن النظرة إلى الجملة عند سيبويه تقوم على

---

(١) انظر الأسدي، حسن عبد الغني جواد ، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٩٧ .

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩٥. وانظر ص٢٥٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤٠، ٣٤١.

السياق، ولا تقوم على عزل الجملة وانقطاعها، فالجملة في حقيقة الاستعمال اللغوي تقع في نص ذهني مفترض، وإلا ما ساغ طرح المثال النحوي وتعليله وتوجيهه، فالإعراب فرع المعنى، ولذا نجد الاختلافات النحوية في التوجيه؛ لأن الجمل ليست مسكوكات جامدة، حتى إننا لا نجد اختلافا حول العبارات المسكوكة بين المدارس النحوية، وإنما يكون في التوجيه لها.

ومن اعتماد سيبويه على الفهم المبنى على السياق النصي وربط الجمل بما يحيط بها من ملابسات وظروف قوله: «وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا، كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو، ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت، فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا»(١). ومنه قوله: «ولا يجوز زيدٌ عمرا إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيداً إذا أردتَ لِيَضْرِب زيدٌ عمراً وأنت تخاطِبُني؛ فإنّما تريد أنْ أُبْلِغَه أنا عنك أنّك قد أمرتَه أن يَضْرِبْ زيدٌ عمراً وزيدٌ وعمروٌ غائبانِ فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ، وكذلك لا يجوز زيدا ، وأنت تريد أن أُبْلِغَه أنا عنك أن يَضْرِبَ زيداً؛ لأنك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظنَّ السامعُ الشاهدُ إذا قلت زيداً أنك تأْمُرُه هو بزيد فكرهوا الالتباس»(٢)، فسيبويه ينظر إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ وفي موقف آخر بأنها صواب، وهذه الجملة لو اكتفى بالنظرة الشكلية إليها كجملة نحوية فهي

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨٠، ٨١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥٤، ٢٥٥.

جائزة، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها، فمقياس اللغة عنده يستمد من معطيات السياق الداخلي للبناء اللغوي ومن معطيات السياق الاجتماعي[1]. ويسوق نهاد الموسى «أمثلة صحيحة لمن ينظر فيها نظرة شكلية داخليّة، ولكنها عند مَن يَحْتَكِم إلى (السياق) قد تصحّ وقد لا تصحّ وذلك وفقا للموقف الخارجي وعناصره» ومن ذلك (زيدا) بنصب (زيدا) مفعولا لفعل محذوف، مثل «كلِّم» فلا يجوز إذا لم يتقدم ما يدل على «كلِّم» ولم يكن إنسانا مستعدا لكلام. وقد يجوز إذا تقدم ما يدل على «كلِّم» وكان إنسان مستعدا للكلام... وقال زيد. لا تصح هذه الجملة إذا كان زيد هو المخاطب»[2].

وعن المبرد قوله في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير «وذلك قولك: أقياماً وقد قعد الناس. لم تقل هذا سائلاً، ولكن قلته موبخاً منكراً لما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضمر إذا دل عليه دالٌّ؛ كما أن الاسم لا يضمر حتى يذكر»[3]، وقوله: «وذلك قولك: أقائماً يا فلان وقد قعد الناس، وذلك أنه رآه في حال قيام، فوبخه بذلك. فالتقدير: أتثبت قائماً وقد قعد الناس، وليس يخبر عن قيامٍ منقضٍ، ولا عن قيام تستأنفه ... فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل»[4].

---

(١) انظر العوادي، د.اسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه- دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد للنشر والتوزيع ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص١٧٤، ١٧٥.

(٢) الموسى، د. نهاد، الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م، ص١٣٩-١٤١. وانظر الفصل الربع من الكتاب، منزلة السياق في نظرية النحو العربي.

(٣) المبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٦٤.

فالنحو العربي القديم بني منذ نشأته على ربط اللغة بمحيطها الخارجي والداخلي، ومراعاة الظروف والأحوال الملابسة للمقال، حتى يتسنى للنحوي بناء قاعدته على أصول عقلية منطقية سليمة لا تنافي طبيعة المقدرة البشرية في إنتاج الكلام؛ ولأن الإعراب فرع المعنى فلا بد من أخذ السياق بأنواعه بعين الاعتبار عند التقعيد النحوي.

وذكر الشاطبي (ت – ٧٩٠هـ) عن سيبويه في مناسبة السياق فقال: «وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[(١)].

فسيبويه ينظر إلى ملابسات السياق الخارجية والداخلية، ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة لأصول النحو طلبا للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفية ومناهج التوسع أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير[(٢)].

ويكثر سيبويه من الألفاظ الدالة على مراعاة المقام والحال، والمتكلم كعامل، من مثل: إن شئت، كأنك قلت، إذا أردت، وغيرها من الألفاظ الدالة على مراعاة النص والمقام، فقد وردت عبارة (كأنك قلت) مائة وثلاثا وثمانين مرة[(٣)]، وعبارة

---

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت : ٧٩٠هـ)، الموافقات، المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج٥، ص٥٤.

(٢) انظر نظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ص٨٨.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٤، ٤٠، ٥٥... ج٢، ص١٧، ١٩، ٢٢. ج٣، ص١٢، ١٥، ١٧، ج٤، ص١٢٥، ١٣٦، ٢٢٥... .

(إذا أردت) وردت مائة وثلاث عشرة مرة[١]، وعبارة (إن شئت) وردت سبعا وستين مرة[٢].

٢-٢-٨-١ السياق وتوجيه الإعراب

توجيه الإعراب في الجملة لا يرتبط بالإسناد وأثره وإنما بمقصد المتكلم، والسياق يكشف المقصد من خلال النص المنجز أو العرفي، وإن لم يتحقق لجأ النحوي إلى النص المفترض، إذ يقول: «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا»[٣]، فالإعراب فرع المعنى ومن التوجيه في الفضلة اعتمادا على فهم المعنى ما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[٤] حيث توقف إعرابها على معناها، فإذا كانت بمعنى الميت الذي لم يترك والدا ولا ولدا كان إعرابها في هذه الحالة خبرا أو حالا، وإن كانت بمعنى القرابة فهي مفعول لأجله[٥].

ونجد السياق عند سيبويه حاضرا، فيقول تحت عنوان «هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك إذا رأيتَ رجلاً متوجّها

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٤، ٣٧، ٥٦... ج٢، ص١٩، ٢٩، ٣٠ ... ج٣، ص٢٢، ٢٤، ٣٢،... ج٤، ص٥٥، ٥٨، ٦٤... .

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٤، ٣٧، ٦٩... ج٢، ص١٨، ٦٢، ٧١ ... ج٣، ص٧، ١٣، ٣٢،... ج٤، ص٥٥، ١٩١، ٢٠٩... .

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٨٤

(٤) سورة النساء، آية: ١٢.

(٥) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٨٥ وانظر خليل، د. عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص٧٧

وجْهَةَ الحاجّ قاصدا في هيئة الحاجّ فقلت: مَكّةَ ورَبَّ الكعبة، حيث زَكِنتَ أنّه يريد مكّةَ، كأنّك قلت: يريد مكّةَ واللهِ. ويجوز أن تقول: مكّةَ واللهِ على قولك: أرادَ مكّةَ واللهِ. كأنّك أخبرتَ بهذه الصفّةِ عنه أنّه كان فيها أمسِ فقلتَ: مكة واللهِ؛ أي أراد مكّةَ إذ ذاك... ولو رأيت ناساً يَنظرون الهِلالَ وأنت منهم بَعيدٌ فكبَّروا لقلتَ الهلالَ وربِّ الكعبةِ أي أبصروا الهلالَ»[1].

وقد اعتمد سيبويه في تقدير المحذوف على السياق المدرك من هيئة المتوجهة ووجهته، وقد ارتكز على عنصرين من عناصر السياق: الوجهة التي يقصدها أو يمم نحوها هذا المتوجه، وما يرتديه من ملابس الحاج، ومن ثم فقد نصب على هذا التقدير[2]، فتوجيه الإعراب دليل على البعد النصي أو السياقي بعمومه.

فسياق الحال وظروف المقام لها أثر في تحديد المعنى، فتركب (يا سلام) حين يصدر عن أحد المعلقين الرياضيين إثر إعجابه بلعبة متقنة غير معناه عندما يقال في موقف استغراب ودهشة أو إنكار.

والذي يقوم بإيضاح سياق الحال في التركيب النحوي المنفصل عن نصه ليس العلاقات أو الوظائف النحوية على مستوى العمدة في الجملة، وإنما الفضلات، إذ تقوم بوضع الجملة الإسنادية في سياق الحال أو المقام، وتكشف لنا عن طبيعة هذا السياق، وبمقدار تعدد الفضلات في الجملة الإسنادية يكون الوضوح الدلالي السياقي. فما مرّ من أمثلة سياقية سابقة كانت ترتكز على الفضلة في إيضاح سياقها

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥٧.

(٢) انظر خليل، د. عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين- دراسة لغوية نحوية دلالية، ص١٣٥ .

وإدراك المحذوف، ويقع الحذف للعمدة ويبقى الفضلة دليلا عليه، ومبينا للوجهة السياقية للجملة.

٢-٢-٩ الخلط بين الجملة والكلام والقول

أدى غياب الفضلة عن البناء التركيبي في الجملة إلى الخلط بينها وبين الكلام والقول، وهذا الخلط قائم كما بدا من الحديث في موضوع الجملة، فهي ذات عناصر ومفهوم غير محدد، فابن جني ساوى بينها[١]. والعكبري ساوى بين الجملة والكلام؛ إذ يقول: «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة»[٢]، وابن يعيش جعل الكلام جنسا عاما، والجملة جزء منه، فيقول: «إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها»[٣]، ومن المحدثين الذين خلطوا بين المصطلحين عباس حسن إذ يساوي بين الجملة والكلام «فالكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد»[٤].

وهناك أقوال ترد في موضوعات البحث عن الجملة والكلام والقول، واختصارا للموضوع سأعرض رأي ابن مالك في ثلاثتها، ولنا في قوله غنى عن العناء إذ يقول:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

(١) انظر ابن جني، الخصائص، تحقيق ج١، ص١٧و ٣٧.

(٢) العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م، ص٣١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٢١.

(٤) انظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج١، ص١٥.

وَاحِـــدُهُ كَلِمَـــةٌ، والقَـــوْلُ عَـــمْ   وَكِلْمَـــةٌ بِهَـــا كَـــلاَمٌ قَـــدْ يُـــؤَمْ[1]

فالكلام ما أفاد، ثم استأنف معددا أنواع الكلم، وتابع ذاكرا مفرده (واحده كلمة)، ولم يشترط الإفادة في الكلمة كما في بداية النظم عن الكلام، فالضمير في لفظ (واحده) يعود على الكلم، والكلم هنا أطلق ليدل على مجموعة مصطلحات (اسم وفعل ثم حرف) ولم يقصد بالكلم تحديدا ما أفاد وما لم يفد، بقدر ما هو تقسيم لنوع الكلم - والكلم يشمل ما يفيد وما لا يفيد - والقول عمّ ما سبق، على أنها فعل أو أعم من ذلك على أن (عمّ) اسم تفضيل، كمثل خير وشر من دون ألف أفعل[2]، وفي توجيه ابن عقيل لمعنى (قد يؤم) يقول: «(قد) حرف تقليل ... (ومعنى) يؤم: يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا «كلمة الإخلاص و(قالوا) كلمة التوحيد» وأرادوا بذينك قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلَـا كُـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلاَ اللهَ بَاَطِـلُ   وَكُـــلُّ نَعِـــيمٍ لاَ مَحَاَلَـــةَ زائـــلُ»[3]

وعلى هذا التوجيه قد تكون الكلمة في قليل من استعمالها التداولي دلالة جامعة، ويكون لفظ (كلام) جزءا من مكونها النحوي، فنحن أمام الكلمة بمعنى النص الكامل على قلة.

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٣، ١٤.

(٢) انظر المصدر نفسه، ج١، ص١٣.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٤، ١٥.

والقول عم أو أعم من الكلام والكلم والكلمة، وفي ذلك يقول الصبّان: «والقول وهو على الصحيح لفظ دال على معنى عم الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس»[1].

وقد وردت هذه المصطلحات في أول كلام ابن مالك قبل القول، ثم أتبع مستدركا ورب كلمة قد يؤم كلام بها، في حين أن الكلام من عموم ما شمله مفهوم القول. أما الجملة فلم تذكر هنا كما لم تذكر عند سيبويه.

وبالعودة إلى نظم ابن مالك فالكلام أوسع دلالة من الكلمة، وهو ما أفاد، وله مقصد، ففعل الأمر(استقم) كلام موجه لمخاطب، وله سياقه وأركانه، وفعل الأمر (استقم) يكون على استقامة متعارف عليها بين المتكلم والمتلقي؛ أي استقم على أمر الله. مثلا، أو أي أمر آخر؛ فهي جملة مكوّنة في الأساس من عمدة ظاهرة وفضلة مقدرة، أما الجملة الإسنادية المجرّدة فتركيب نحوي مكوّن من المسند والمسند إليه (العمدة) فقط ، فالكلام جملة وليس الجملة بكلام كما ذكر ابن هشام في المغني.

والقول أعم من الكلام، وهذا ضابط دلالي لحدود الكلام، بأنه لا يرقى إلى حدود القول، وبما أن الكلام متضمن في القول، والكلام مفيد؛ فكل كلام مفيد جزء من القول.

والكلام مقترن بالفائدة، ولا تجنى الفائدة من الألفاظ المفردة، وإنما من الجمل التامة، وابن جني يقول: «الكلام إنما للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما من الجمل ومدارج القول»[2] على عموم مفهوم الكلمة لا خصوصها،

---

(١) الصبّان، محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك، ج١، ص٣٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٣١.

والقول مكون من مجموع الكلام، فالكلام من القول، ويجب أن يحمل الكلام تركيبا ودلالة ما يسمح له بالاتصال والترابط مع مثله، ليتشكل القول.

ونجد الخلط بين الجملة والكلام والقول عند اللسانيين الغربيين، إذ يقول برجشتراسر: «أكثر الكلام جمل، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل، فالجملة فعلية»[(١)].

ويرى جملة النداء «(يا حسن) ليس بجملة، ولا قسما من جملة، وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى غيره، مُظهَرا كان أو مقدرا، بخلاف مثل قول: «أمس» جوابا عن السؤال (متى جئت) فإن تقديره: جئت أمس. فأمس وأمثالها جمل ناقصة، والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة»[(٢)]، وبرجشتراسر في كتابه التطور النحوي للغة العربية، تناول بناء الجملة التامة المستقلة كما تناولها أكثر المتأخرين عن سيبويه[(٣)].

ومن الخلط تفريق (Lyons) ليونز بين الجملة والقول قائلا «ويتفق الذين يميزون بين الجمل والأقوال - بشكل عام- على أن الأولى بخلاف الثانية كيانات تجريدية مستقلة عن السياق أي: إنها لا ترتبط بزمان معين أو بمكان معين؛ فهي وحدات في النظام اللغوي الذي تنتمي إليه»[(٤)] فيعزل الجملة عن السياق ويصنفها كوحدات في النظام، وإذا كان الأمر كذلك فكيف «يقع معنى الجملة في مجال علم

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٨١.

(٣) انظر المرجع نفسه ص١٢٤-٢٠١.

(٤) ليونز، جون، اللغة وعلم اللغة، ط١، دار النهضة العربية، الكويت، ١٩٨١م، ص٢٢٦.

الدلالة»[1] والبناء الدلالي لا يكون إلا بالناحية التداولية. وعزل الجملة قال به ابن هشام مع إخراجها عن الإفادة.

ويقر ليونز (Lyons) في السياق نفسه بوجود الجملة المرتبطة بالسياق، إلا أنه لا يربط الجملة بزمان ومكان معينين، وهي غير مستقلة استقلالا سياقيا تاما. وهذا الغموض في التفسير بسبب التردد ما بين التحليل التركيبي للجملة والدلالي والتداولي، فاعتماد الجانب التركيبي في الجملة المقتصر على العمدة يخرجه عن السياق، ولكن في حال اعتماد الجانب الدلالي والتداولي المكون من العمدة والفضلة والإقرار بوجود عنصري الزمان والمكان في الجملة الاسمية والفعلية، والحدث في الجملة الفعلية من ناحية ثانية، فإن الجملة سياقية، فلا تخلو جملة من عنصر الزمان والمكان والحدث كما قرر سيبويه وإن لم تذكر، وعدم إدراك هذا المبدأ في الجملة يخرجها فعليا من السياق، وإنكار هذا المبدأ يؤدي إلى إنكار وجود الجملة النحوية ذات البعد التداولي، إلا إذا كانت جملة مجنون يهذي بما لا يدري وأصوات يُنعق بها على رأي الزمخشري.

فعزل الجملة في كيانات تجريدية مستقلة عن السياق ناتج عن إغفال عنصر الفضلة في التركيب النحوي، فأي جملة مفضلة لا بد لها من سياق، وإغفال الفضلة في الجملة يدفع إلى الخلط بين القول والكلام والجملة.

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٣٢، ٢٣٣.

٢-٢-١٠ الخلاصة

تعددت الآراء في مفهوم الجملة عند النحاة القدامى، وكذلك عند النحاة المحدثين من عرب وغربيين من حيث الشكل التركيبي؛ فمنهم من قصرها على العمدة (المسند والمسند إليه) ومنهم من أدخل الفضلة في التركيب. ومن ناحية الدلالة منهم من حدها بالإفادة ومنهم من جعلها بما أفاد وما لم يفد.

وعرضت في البحث آراء النحاة موافقا ومرجحا وموجها، وكان عرضي لمختلف الآراء لبيان الاختلاف في ضابط الحد تمهيدا للخروج بالجملة من حدها التركيبي إلى الدلالي بما يسمح بدخول الفضلة في تركيب الجملة وبناء النص، وأعدت تقسيم الجملة لتتركب من ركنين أساسيين وهما العمدة والمُوجِّه (الفضلة).

الفصل الثاني

٣- النص

١.٣ مقدمة

تشكل علم لغة النص تدريجيا في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من سبعينيات القرن العشرين[١]. وقد أخذت اتجاهات هذا العلم أشكالا عدة .... فنجد مثلا اتجاها يعتمد على رصيد علم اللغة الوصفي ... ونجد اتجاها آخر يستند إلى رصيد علم اللغة الوظيفي، وثالثا يقوم على رصيد علم اللغة التركيبي أو البنائي، ورابعا على رصيد علم اللغة التحويلي التوليدي وغير ذلك[٢].

وأيا كان الاتجاه لا يعدو كونه بحثا في المنجز اللغوي، وأي منجز لغوي هو نص، والنص ماثل في الدراسات اللغوية، وإن اختلفت طريقة التناول؛ لأن اللغة سبيل التعبير عن حاجات الإنسان المتنوعة وكل حاجة نص.

ونجد من يوسع «مفهوم النص توسيعا كبيرا كما هو الحال عند كالماير (kallmeyer) وآخرين؛ فالنص عندهم هو مجموعة الإشارات النصية التي ترد في تفاعل اتصالي»[٣]، وهو بذلك يشمل لغة الإشارة والجسد وكل إشارة غير لغوية

(١) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢. وانظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمه وعلق عليه ومهد له د. سعيد حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق، مصر، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٤م، ص٣. وانظر زنيد، عثمان أبو زنيد، نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، اربد، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص٣١، ٣٢.

(٢) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢.

(٣) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٧.

تؤدي وظيفة اتصالية؛ فالمكون النصي ليس لغة الحروف المكتوبة أو المنطوقة فقط، حتى التفاعل النفسي بين المشاركين في موقف ما، يدخل ضمن لغة النص. ولحصر الدراسة وتناول مفاصل الموضوع وتحديد أطره ومعالمه ستكون المعالجة في المكتوب.

إلى منتصف الستينيات ظل ينظر إلى الجملة على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، وهي أكبر وحدة يمكن تعيينها، متاحة للوصف اللغوي، إذ يركز بلومفيلد (Bloomfield) على الجملة فيرى أن: «الجمل شكل لغوي مستقل لا يتضمنه أي تركيب نحوي أكبر منه»[(١)]، ثم بدأ الحديث عن ربط بين الجملة والنص ليتسع الموضوع ويترابط، وفي هذا المضمون يقول هاريس (Harris) عن الجملة: «أن لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة. بل في نص مترابط بدءا من المنطوق المكون من كلمة واحدة حتى المؤلف المكون من عشرة مجلدات، ومن الحوار الفردي حتى المناظرة العامة»[(٢)]، «ولذا ينبغي ألا تحلل الجمل إلا في سياق نصوص دائما باعتبارها أجزاء من خطاب شامل»[(٣)].

فعلم لغة الجملة جزء من علم لغة النص، وإن تم التركيز على الجملة؛ لأن معالجة الجملة يؤدي إلى معالجة مقتضيات النص. ولذلك نلتفت دائما إلى نظرية النظم عند الجرجاني، لأنّها عبّرت عن واقع مسكوت عنه ومتعارف عليه ضمنا. وربما هي من مهد لاعتبار البلاغة السابقة التاريخية لعلم النص[(٤)].

وإذا نظرنا إلى الجانب النحوي وأخذنا الابتداء بالمعرفة مثلا، فإنه دليل على أن

---

(١) المرجع نفسه، ص١٦.

(٢) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص ، ص١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص١٧.

(٤) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٦.

الجملة العربية نصيّة، فلا يُبتدأ بنكرة؛ لأن الكلام نصي سياقي بين متكلم وسامع.

٢ـ٣ تعريفات للنص

للنص تعريفات كثيرة ليست مجالا للحصر بقدر ما هي للتمهيد، ومنها ما قامت على الناحية الدلالية، وأخرى على الشكل، وثالثة على الجمع بينهما.

فمن الأولى يقول هاليداي (Halliday)، ورقية حسن: «إن النص في إطار أفضل نظرة هو وحدة دلالية ليس وحدة الشكل، بل وحدة المعنى»[١]، «وكما أكد فان دايك (Van Dijk) أن تصور البنية الكبرى لا يؤدي إلى تصور التماسك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسك الجزئي بين الجمل والمتواليات الجملية أيضا»[٢]، وتقوم عملية تحديد كليات النصوص وتبعية عناصره بعضها لبعض، والتماسك النصي أولا على «فهم بنية الأساس الدلالية للنصوص»[٣]. والنص هو «القول اللغوي المكتفي بذاته المكتمل في الدلالة»[٤]. إذ ينصب الاهتمام على المضمون أولا، وشميت (S.J.Schmidt) حد النص بأنه «جزء حدد موضوعيا (محوريا) من خلال حدث اتصالي ذي وظيفة اتصالية إنجازية»[٥]، وبرينكر Brinker يجعل المضمون على شكل قضايا، فالنص «كم منظم من القضايا التي تترابط من خلال علاقات منطقية- دلالية استنادا إلى الأساس الموضوعي للنص»[٦]، والخطابي من الدارسين العرب الذين قدموا المعنى

(١) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٣٣.

(٢) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٤٤.

(٣) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٣٢.

(٤) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٠٣، ١٠٤.

(٥) المرجع نفسه، ص١٠٨.

(٦) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٤٣.

على التركيب النحوي فيقول «وكون النص عبارة عن متتالية من الجمل، فإنه وحدة دلالية وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص»[1]، ويقول: «النص ليس وحدة (a Unit) بنيويّة كالجملة أو ما يشبهها وكذا ليس علاقة بنيويّة»[2] وأخيرا «فقد تسأل عن تلك الكيفية التي تحتم أن يبدأ توليد نص ما من فكرة أساسية ما، تتطور بصورة تدريجية إلى معان تفصيلية، تنبسط أو تمتد إلى أبعاد نصية جزئية بطول الجمل»[3].

وأما التعريفات ذات المنحى الشكلي فمنها: تعريف جون ليونز (Lyons) فيقول: «يمكننا أن نتصور النصوص على أنها تعاقب من الوحدات الكلامية»[4]. ونقل جنت(Genot) عن بيتوفي (Petofi) أن النص «هو وحدة لغوية متكونة من أكثر من جملة»[5] وهاريس (Harris) حدد النص«بأنه الموضوع الحقيقي لأوجه الوصف اللغوي»[6]. وجريماس: اعتبر «النصوص كليات متجاوزة حد الجملة»[7]. الجملة»[7]. ولجريماس يرجع مصطلح (تجاوز الجملة). وايزنبرج Isenberg: يعرف النصوص

«بأنها تتابع متماسك من الجمل»[8] وهارفج (Harweg) يقول: «هكذا بدا النص

---

(١) خطابي ، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب ، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت والدار البيضاء، ص١٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٨٢.

(٤) جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص٢٦.

(٥) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب (تأسيس النحو) مج٢، ص٨٣.

(٦) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، ص١٨.

(٧) المرجع نفسه، ص١٩.

(٨) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢١.

كأنه توال تشكيلي (تتابع بنائي) لوحدات لغوية من خلال تسلسل ضميري غير منفصل في مستوى الجملة»[1]. «فالنص علامة كبيرة ذات وجهين: وجه الدال ووجه المدلول»[2].

والنموذج النصي البنائي «قام بدءا من دي سوسير (De Saussure) على فكرة الأنظمة التي يجمعها نظام كلي، إذ اللغة نظام من العلامات، وهي أيضا نظام من القيم وهي نظام العلاقات الداخلية والخارجية»[3]، وهارتمان (Hartmann): يعرف يعرف النص بأنه «أي قطعة ما ذات دلالة وذات وظيفة، وبالتالي هي قطعة مثمرة من الكلام»[4]، فاللغة المستعملة هي الموضوع. وهو علامة لغوية أصلية تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي وإمكانية تعدد تفسير العلاقة النصية[5]، والنص متتالية من الكلمات تكوّن ملفوظا منجزا[6].

أما فاينريش (H.weinrich): فحدّه بأنه «تكوين حتمي يحدد بعضه بعضا إذ تستلزم عناصره بعضها بعضا لفهم الكل»[7]، فالنص وحدة واحدة يفهم من داخله داخله كوحدة لغوية[8]، وبرنيكر(Brinker) «يذهب إلى أن النص تتابع مترابط من

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٥٣.

(٢) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص١٢.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٨٨.

(٤) المرجع نفسه، ص١٠٢. وانظر زيد، عثمان، نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، ص١١-٢٠.

(٥) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٠٨.

(٦) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٨٢.

(٧) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٠٨.

(٨) انظر المرجع نفسه، ص١٠١.

الجمل»[1] فالجملة وحدة مستقلة نسبيا بوصفها جزءا صغيرا ترمز إلى النص[2]، و«النص تتابع متماسك من علامات لغوية أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل (لا تحتضنها) تحت أية وحدة لغوية أخرى أشمل»[3]، فالنص أكبر وحدة لغوية مخالفا رأي (Bloomfield) بلومفيلد بأن الجملة أكبر وحدة في التحليل والوصف[4]، والوصف[4]، وكلاهما اعتمد الجانب اللغوي على حساب المعنى. وبرينكر (Brinker) في جعله النص أكبر وحدة لغوية بدا مشيرا إلى كيفية تكوين هذه الوحدة من علامات أو مركبات، وهذا التوصيف يشمل الجملة بأوسع مفهوم لها، إلا أن هذا التوصيف لا يوضح حد النص، ومتى يتوقف أو ينتهي، فالتماسك الذي أشار إليه في إطار لغوي، واللغة صورة المعنى، ولذلك نجده يستدرك دور الجانب الدلالي في تماسك النص فيقول عن النص«إنه مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات القضوية تترابط بعضها مع بعض على أساس محوري- موضوعي - أو جملة أساس من خلال علاقات منطقية دلالية»[5]، ويُتبع التماسك الدلالي عنصر التماسك التداولي، فيفهم النص على أنه «ربط أفقي أو متدرج لأحداث كلامية، وعلى أنه حدث كلامي معقد أيضا»[6]، ويمكن أن يطلق على ملفوظات شديدة التنوع مستعملة في مقامات شديدة التنوع هي أيضا، ويمكن أن تصدر عن متكلم واحد أو أكثر من متكلم[7] «والنص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض. هذه

---

(١) المرجع نفسه، ص١٠٣.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٩.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص١٠٩.

(٥) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٠٩، ١١٠.

(٦) المرجع نفسه، ص١١٠.

(٧) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٨٣.

هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كلٍ واحدٍ»[1]، والنص له مفهومات متعددة: منه ما يقوم على تعدد أجزاء الملفوظ ومنه ما يقوم على اعتبار كل ملفوظ مهما كان حجمه نصا من اللفظة إلى الجملة لإمكانية تحليل المركب أو المركبات إلى وحدات أصغر، ومنه ما يقوم على أن النص كل الوحدات اللغوية ذات التواصلية الواضحة التي تحكمها جملة من المبادئ منها: الانسجام (Coherence)، والتماسك (Cohesion) والإخبارية[2]؛ «فالنص يحتوي على الجملة وما يفوقها وما هو دونها»[3].

ومن تعريفات النوع الثالث التي تجمع مابين الدلالة والشكل: تعريف سابير (E.Sapir) الذي يرى أن الوحدة اللغوية لا تتحدد بناء على جوهرها؛ أي المادة التي تتكون منها، بل الوظيفة التي تؤديها، ويستخلص ذلك من حده للجملة «بأنها التعبير اللغوي الذي يعبر عن قضية ما»[4]، وهو يجمع بين الشكل والدلالة إلا أنه أنه يرى: «أن همّ اللغة الأول هو التركيبات الشكلية»[5].

وأما فيرث (J.Firth) فيميز بين السياق اللغوي الفعلي وسياق الموقف، وكلاهما يحكمه الاستعمال، ويضبط حركة الكلمات، فهو يعطي العناية للعناصر البلاغية والتداولية إلى جانب العناصر اللغوية في تحديد المعنى[6].

ويرى (اجريكولا): أن بنية النص متدرجة بشكل هرمي حيث تشكل أجزاء

---

(١) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص١٢.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٥.

(٣) المرجع نفسه، ص١٦.

(٤) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٣.

(٦) انظر المرجع نفسه، ص٢٥.

النص الرئيسية المهمة (العناصر الأساسية للنص) مجموعات حول (نواة) النص موضوع النص[١]، «وتشترك كل المداخل في أن أبنية السطح تعد صيغ تحقيق لأبنية الأساس الدلالية»[٢]. والنصوص عند (سوينسكي): «إبداعات لغوية يستعيدها واقع معين أو وجهة نظر فعلية معينة، ويجب أن تدرك في إطار هذه الخاصية على أنها أبنية للمعنى»[٣].

وترى كرستيفا (J. Kristiva) أن النص أكثر من مجرد خطاب أو قول إذ إنه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتد بها على أساس أنها ظاهرة عبر لغوية؛ بمعنى أنها مكونة بفضل اللغة، لكنها غير قابلة للانحصار في مقولاتها، وبهذه الطريقة فإن النص (جهاز عبر لغوي)، يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العلاقات بين الكلمات التواصلية... فالنص نتيجة لذلك عمليه إنتاجية[٤].

ويرى رولان بارت (R.J.Barthes) أن النص «نشاط وإنتاج وأنه قوة متحولة تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها .... يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم...وتكتمل فيه خريطة التعدد الدلالي»[٥]، ولوتمان (L.Lotman) وجد أن النص يعتمد على مكونات[٦]:

التعبير: أي إن النص لا بد له أن يكون تحقيقا وتجسيدا ماديا.

---

(١) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٤٦.

(٢) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٤٧.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٠٥.

(٤) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص ، ص١١٢.

(٥) المرجع نفسه ، ص١١٣.

(٦) انظر المرجع نفسه، ص١١٦، ١١٧.

التحديد: فالنص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة كأن يكون (قصة) أو (وثيقة) أو (قصيدة).

الخاصية البنيوية: أي إن النص لا يمثل مجرد متوالية من مجموعة علامات.

وليس هذا إلا بعض ما قيل في حدود النص، ونراها إما دلالية أو تركيبية أو من كلا النوعين، وما يعنينا هنا هو موقع الجملة في النص، والفضلة بالذات، وبما أن النص وحدة دلالية واحدة في ثوب تركيبي لغويp فإن لكل مكون لغوي دوره الأساسي في هذا البناء.

٣-٣ مفهوم النص

علم لغة النص هو علم لغة المعنى كما يرى كوزريو (Coseriu)، فلكل نص معنى مهما كان نوع النص :شعرا أم نثرا أو غير ذلك[١]، ويُعَبَّر له بالكلام على رأي علي بن محمد الجرجاني: «فعبارة النص هي النظم المعنوي المسوق له الكلام، سميت عبارة؛ لأن المستدل يعبر من النظم إلى المعنى، والمتكلم من المعنى إلى النظم فكانت هي موضع العبور»[٢].

والنص كل فكرة تامة جامعة، وإن داخلته مجموعة أفكار فرعية على مبدأ التناص، فليست نصوصا داخل النص، وإن كانت مشاريع نصوص؛ «فالنص ينتج معناه ... بحركة جدلية أو تفاعل مستمر بين أجزائه»[٣]، ابتداء من الجملة إلى أن تكتمل الدلالة الجامعة، على شكل بنية كلية؛ فالنص كالبحيرة مهما تعددت مصادر

---

(١) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص ، ص٦٢.

(٢) الجرجاني، علي بن محمد ،التعريفات، ص١٨٩.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٧٥.

الينابيع التي تصب فيها، فإنها تشكل مكونا واحدا بعد أن تمتزج في جسم واحد. والنص كالحضارة الواحدة وإن تعددت مصادر مقوماتها، فنبتت حضارة جديدة، تصهر الثقافات في بوتقة واحدة. ففكرة تجزئة النص إلى نصوص تفقده خصوصيته وجدته، وتبقي الفكر والحياة رهينة الماضي مما يوقف عجلة الحياة وتطورها.

والنصوص متنوعة تتسق مع السياق الثقافي العام، وتتصل بالتاريخ والقانون والدين والأدب، ولذلك تقترح كريستيفا دراسة الأشكال النصية ضمن منظومة الثقافة والتاريخ التي يتشكل منها وفيها النص[1].

والنص صور ذهنية كلية بداية، وليست أجزاء صغيرة يتم جمع بعضها إلى بعض كجمع الكلمة إلى الأخرى، بل هي أشمل، فهي تمثل بنية دلالية جامعة في بناء كلي أو بنية دلالية كبرى فرعية في البناء الكلي، ويكون المعنى الذي تؤديه جملة النص لبنته الأولى في التعبير، والجملة بهذا الوصف نصية، وموقعها في النص موقع الكلمة في الجملة؛ إذ تُضم اللفظة المفردة إلى الأخرى لضرورة سياقية، لتشكل جملة نصية يحسن السكوت عليها، سكوتا يحمل في طياته عوامل الاتصال مع الدلالة الجامعة، أو جزء الدلالة فيما هو أكبر من الجملة، وهو البنية الكبرى، ويمثلها في الشكل التعبيري اللفظي النصي ما يعرف بالفقرة في التقسيم الشكلي التقليدي

---

(١) العموش، خلود، الخطاب القرآني- دراسة في العلاقة بين النص والسياق (مثل من سورة البقرة)، عالم الكتب الحديث، الأردن، اربد، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٢٠. انظر كريستيفا، (جوليا) علم النص، ترجمة فريد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ١٩٩٧م، ص٢٩.

للموضوع. وتدور البنية الكبرى في إطار البنية الكلية للنص، فيتحصل النص بالدلالة الجامعة؛ وهي عند فان دايك (Van Dijk) البنية العليا[1].

ويتم ربط الجمل باعتبار المضامين القضوية من خلال علاقات متداخلة من مثل «وصل، عطف، سببية، شرطية تعاقبية، اعتراضية، ختامية، زمنية، مقارنة استدراكية، إضرابية، وهناك علاقات قضوية متداخلة خاصة بالنص نحو: معللة، موضحة، مخصصة، مؤكدة، مصوبة علاقات السؤال والإجابة»[2].

والنص فكرة عامة تأخذ أبعادا في الذهن البشري، فيبدأ بإنتاج المعاني الجزئية باستخدام اللفظ والتركيب المناسبين على تخير في ذلك؛ فالمعنى في النفس أولا واللفظ في النطق أولا[3]، فقد وجدت الطفل الذي لا يعرف النطق بعد يفرح ويحزن ويخاف «فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكراً في نظم الألفاظ، ... فباطل من الظن، ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه. وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافاً وأحوالاً»[4].

والنص وفقا لرأي (Berrendonner) «لا يمكن تمثيله في ذاته ولذاته، ولا يمكن أن تجعل له بنية فيضية، فانسجامه ليس رهين نسقه الداخلي الذي ينتظم مكوناته فحسب، إنما هو كذلك رهين جملة المعاني الحاصلة في ذهن منشئه أو متقبّله»[5]،

---

(١) انظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٤٣.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٣٩، ٤٠.

(٣) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٥٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٥) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص١١٢.

وبناء على أصل نشأة النص فهو «لا يتكون من جمل، إنما ينجز بجمل ويشفّر بالجمل»[1]، وهو «شكل مغلق له بداية ونهاية»[2] يتميز بوقوعه في الاتصال[3].

فنظم الألفاظ في الجملة النحوية ليس للألفاظ إلا بقدر موائمة اللفظة للأخرى لأن «الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة... ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك، وتوحشك في موضع آخر»[4].

أما تحليل المكونات النصية فهذا ما يخدم النص، ويكشف عن السعة والمرونة والانفتاح على الآخر والسماح للحاضر بالاستفادة من السابق في ضوء مفهوم التناص، فالتناص ليس النصية. فلا نستطيع أن نقول: إن النص مكون من نصوص ونعزلها عنه، كما قال الزناد عن قاعدة النص المركب: بأن «قاعدة النص المركب من نص رئيسي فيه نص فرعي أو أكثر»[5]، لكن النص مكون من بنى نصية كبرى وصغرى أو لنقل مقومات دلالية متعددة، تندمج معا في البنية الكلية حتى تكتمل الدلالة الجامعة.

والبنية الكلية قد تكون بنية واحد أو عدة بنى كبرى، تقل وتكثر بناء على طبيعة فكرة النص، وكل ذلك ينضبط لصاحب الفكرة (المنتج) فقد تتوسع الفكرة النصية عند منتج وتضيق عند آخر.

---

(١) المرجع نفسه، مج٢، ص١٤٤.

(٢) مرتاض، عبد الملك ،النص الأدبي من أين وإلى أين، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م، ص١٨.

(٣) انظر دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ص٧٢.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٦.

(٥) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص٣٦.

والبنية الصغرى هي الجمل النصية، أصغر أجزاء البنية الكبرى المفيدة للمتلقي. فالنص يتكون شكلا على النحو التالي:

ن = ج ن. (ن = نص) و (ج ن= جملة نص)

أو ن = ج ص + ج ك ...← ك. (ج ص = جملة نص صغرى) و (ج ك = جملة كبرى. (ك = بنية كبرى)

أو ن = ك + ك + ك +.... (#) له نهاية.

والنص عند المفسرين والأصوليين «ضرب من ضروب القول والكلام وليس القول أو الكلام ذاته، وبالتالي فإن المتكلم في نظرهم، متكلم ينشئ كلاما أو قولا، والكلام لا يخلو من معنى والمعنى يكون نصا أو لا يكون نصا، والنص عند المحدثين هو نتيجة كل عملية كلام فلا وجود لمتكلم يتكلم دون أن ينتج نصا»[1].

١.٣.٣ الجرجاني ومفهوم النص

ورد للجرجاني حديث غير مباشر في قضية النص، فلم يُعْنَ علماء اللغة الأقدمون بمفهوم النص كعلم مستقل[2]، وكلام الجرجاني عن المعنى يأتي دفعة واحد، وتتحد أجزاء الكلام له، ويدخل بعضها في بعض، وأن الجملة توضع وضعا واحدا في النفس، وهي إشارة دقيقة إلى الجملة التامة المفيدة المنسجمة مع البناء العام للنص في بنيتها العميقة، فهي كاللبنة في البناء، والعامل يتخير لها موضعا، فهو منتج النص وعامله الوحيد «بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب

(١) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص١٩٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١٩٤.

المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم»[1]، والجمل على هذه الشاكلة لا حصر لها وبصور شتى، وذكر مثالا لذلك جملة الشرط، وشبه بناء المعاني على صورة المكتوب بالبناء[2].

وشَبَّهَ نظم الألفاظ بعضها إلى بعض بنظم الدر في سلك واحد، والنظم مستوى فني عال يقوم على المعنى واللفظ مختارين، فقال: «ما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب إلا بمعناه أو بمتون ألفاظه، دون نظمه وتأليفه، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعاً، وحتى تجد إلى التخير سبيلاً»[3]، وليس النظم مبنيا على الصواب النحوي فقط، «فإن قلت: أفليس هو كلاماً قد اطرد على الصواب، وسلم من العيب؟ أما يكون في كثرة الصواب فضيلة؟ قيل: أما والصواب كما ترى، فلا. لأنا لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن، وزيغ الإعراب. فنعتد بمثل هذا الصواب. وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم»[4]، فميزة النظم للفظ والمعنى معا، فقال: «ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»[5]. وهذا ما تحدث به علماء النص من كون النص دلالة جامعة، أو فكرة أو تصورا ذهنيا، ويبنى من جمل نحوية، بل إنه

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٨٧.

(٢) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٨.

(٥) المصدر نفسه، ص٨٧.

غاص في تكوين النص فنيا، وركز على القيمة الفنية في اجتماع اللفظ والمعنى. وكانت النتيجة نظرية النظم

ومع أن المعنى في النفس أولا، واللفظ في النطق أولا[1]، ومع أنه باطل أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وليس مما يعقل أن تكون مفكراً في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافاً وأحوالاً[2]، إلا أن النظم عنده «أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله»[3].

والجرجاني في جانب التنظير متقدم في مسألة النصية، ويعمد إلى تحليل الخطاب وجماليات التركيب، ولكنه يحصر نفسه في إطار الجملة في جانب التطبيق، فقد قصر القصد في المعنى على التركيب الإسنادي المجرد فقال: «وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد، لتعلمه معنى خرج في اللغة، ومعنى زيد، كيف، ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف، ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، والاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً. وكنت لو قلت: خرج ولم تأت باسم، و قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: زيد. ولم تأت بفعل، ولا اسم آخر

(١) انظر المصدر نفسه، ص٥٢.

(٢) انظر المصدر نفسه، ص٥٢.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٨١.

ولم تضمره في نفسك كان ذلك، وصوتاً تصوته سواء»[1]. ويقوم النص عند الجرجاني على النحو التالي:

أولا: المعنى. ينشأ أولا في النفس الإنسانية «وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً الخبر»[2].

ثانيا: الجمل. وهي رديف الكلام التام المعنى المقصود «واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً». وتوّج التزاوج بين اللفظ والمعنى بميلاد نظرية النظم؛ فالنظم يقوم على المعنى الدقيق اللطيف المبدع واللغة بأساليبها وخصائص نحوها معا، وأما رأيه في المعنى واللفظ كل على حدة، فالمعنى أولا.

٣ـ٤ بنية النص

النص وحدة واحدة بجميع أجزائه، ينشأ من الدلالة الجامعة (فكرة النص) ويبنى من الجملة إلى الجمل، وقد يكون بجملة نصية واحدة، تحتوي على طاقة انفجارية توليدية من المعاني الفرعية وعمليات التناص.

ويكون النص على شكل دوائر دلالية متداخلة تؤول إلى الدائرة الكبرى (البنية الكلية)، وبناء على وعي الدلالة الجامعة للنص، يمكن إقامة العلاقات النصية. «فقد أكد فان دايك (Van Dijk) أن تصور البنية الكبرى لا يؤدي إلى

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٢٦، ٥٢٧.

(٢) المصدر نفسه ص٥٢٨.

تصور التماسك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسك الجزئي بين الجمل والمتواليات الجملية أيضا»[1]. وتقوم عملية تحديد كليات النصوص وتبعية عناصره بعضها لبعض، والتماسك النصي على «فهم البنية الأساس الدلالية للنصوص»[2].

ويرى بوجراند (Beaugrande) الترابط المفهومي لصيغة عامة أعمق من الترابط الرصفي، والترابط التخطيطي أعمق من الترابط المفهومي»[3]، إلا أن التخطيط الإجرائي لتنشيط العمليات الاتصالية والإدراكية لا يتقدم على التكوين المفهومي، فبعد التكون المفهومي يتم التعمق بالتخطيط، وهو ما ينتج عنه توالد الأفكار أو توليدها بما ينسجم مع فكرة النص؛ فالمفهوم هو مركز الضبط ومنه «يبدأ تنشيط محتوى المفهوم»[4]. «ويمكن وصف المفهوم بأنه كتلة من التعليمات الموجهة إلى العمليات الإدراكية والاتصالية»[5]. «ويتكون من شبكات مختلفة الاستعمال وهي شبكات مكونة من حالات معلومية»[6]. بينما الأداء اللغوي يتكون من شبكة «عُقَد» و«وصلات» نحوية.

ويرى أجريكولا: أن بنية النص متدرجة بشكل هرمي حيث تشكل أجزاء النص الرئيسية المهمة (العناصر الأساسية للنص) مجموعات حول (نواة) النص

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٤٤.

(٢) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٣٢.

(٣) دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ص١٨١.

(٤) المرجع نفسه، ص١٨٣.

(٥) المرجع نفسه، ص١٨٣.

(٦) المرجع نفسه، ص١٨٤.

موضوع النص[1]. «وتشترك كل المداخل في أن أبنية السطح تعد صيغ تحقيق لأبنية الأساس الدلالية»[2]. وهذه الأبنية الدلالية تدور في فلك الدلالة الجامعة، وسماها جيراد جينت (جامع النص)[3] وهي فكرة ذهنية تتحقق لغويا[4] على شكل بنية كلية مكونة من «مجموعة من العلاقات التي تربط العناصر ببعضها ... وترتيب العناصر المعدة لتشكيل الكل»[5].

فنظرية النص على هذا التسلسل تشمل نحو الجملة، وقواعد نحو الجملة تشكل نحو النص. فهي نفسها، وعلى مستويات متداخلة. ومن التداخل أو التماثل في مستويات النص عند فان دايك وكينتش[6]:

١- مستوى القضايا النووية بوصفها وحدات أساسية دلالية.

٢- مستوى القضايا المركبة.

٣- مستوى التماسك الداخلي (الخاص).

٤- مستوى البنية الكبرى.

٥- مستوى البنية العليا.

---

(١) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٧.

(٣) العموش، خلود، الخطاب القرآني- دراسة في العلاقة بين النص والسياق (مثل من سورة البقرة)، ص٢١. وانظر اندريه جاك ديشين استيعاب النصوص وتأليفها، ط١، ترجمة هيثم لمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١م، ص١٥.

(٤) انظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص١٤٢.

(٥) كراكبي، د. محمد، بنية الجملة دلالاتها البلاغية، في الأدب الكبير لابن المقفع دراسة تركيبية تطبيقية، تطبيقية، عالم الكتب الحديث، الأردن، اربد، ٢٠٠٨م، ط١، ص٨.

(٦) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص،ص١٣٤.

فجملة النص مستوى قضوي نووي، وجزء من البنية الكلية للنص، وهذا يعني أن القضايا المركبة والتماسك الداخلي والبنية الكبرى، هي ما بين الجملة والنص كبنية كلية شكلية. وإذا أخذنا المرتكزات الأساسية للنحو الوظيفي النصي عند المتوكل، نجد الوحدة بين نحو النص والجملة فيما يلي[1]:

١- إن التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية لا يتم عن طريق جمل منفردة وإنما يتم بواسطة نصوص كاملة.

٢- إن النص ليس أي سلسلة اعتباطية من الجمل المرصوفة بعضها جانب بعض، وإنما هو مجموعة من الجمل (البسيطة أو المركبة) تشكل وحدة تواصلية وتربط بينها قوانين الاتساق.

٣- وإن البنية الداخلية للجملة يحددها النص الذي ترد فيه، وهو ما يجعل مشروع نحو الجملة المنفردة مشروعا صعب التحقيق، إذا لم يكن مستحيلا على الإطلاق[2].

وبناء على هذه المرتكزات تكون الجملة جزءا من نص، وحتى تتحقق الدائرية والتسلسلية في بناء النص، ابتداء من الجملة إلى أن يتصور النص، لا بد من تصور بناء الجملة المفتوحة على نصها، والفضلة وسيلتها الأولى، حتى لا يكون رصف الجمل اعتباطيا لا معنى له؛ فالجملة لا تعرف نصها وتنتظم فيه إلا بالفضلات، لأنها ذات طبيعة دلالية وتداولية.

---

(١) المتوكل، أحمد، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٩٧، ٩٨.

(٢) انظر المتوكل، أحمد، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص٩٧، ٩٨.

ولكون الجملة والنص على ارتباط لا ينفصلان، فإن العلاقة بينهما سُلَّمِيَّة صعودا وهبوطا، والنص على ذلك بناء شكلي وآخر دلالي على النحو التالي:

أولا: البناء الدلالي، ويكون على الترتيب:

دلالة جامعة: وهي الفكرة الرئيسية، تتولد لها الأفكار الفرعية وتتمحور حولها.

دلالة فرعية: وهي أفكار فرعية داخل الفكرة الرئيسية (الدلالة الجامعة) ولا ترقى إلى الدلالة الجامعة في إطار نصها، وإذا أفردت قد تشكل نصا. وتعرف بالبنية الكبرى (الفقرة).

دلالة جزئية. وهي أجزاء المعنى النصي الذي تمثله جملة النص (البنية الصغرى).

أما المعنى المعجمي للألفاظ: فعلى نوعين:

- **معنى معجمي نصي:** نحو الكون، الحياة، الموت، فهي ألفاظ ذات معان دلالية انفجارية توليدية تستدعي كثيرا من الأفكار في إطارها، فهي ألفاظ نصية؛ لأن النص أو الخطاب (عالم ذهني) «بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم عند جونسون ليرد»[1].
- **معنى معجمي غير نصي:** (أولي) وهو مادة معجمية أولية لا تأخذ دورا نصيا بمفرد لفظها، ما لم تنتظم في بناء جملة نصية، نحو زيد، شجرة، أخذ).

ثانيا: البناء الشكلي:

١- بنية صغرى (جملة نص صغرى أو كبرى)

٢- بنية كبرى: مجموعة جمل نصية ذات فكرة نصية فرعية (فقرة).

---

(١) المرجع نفسه، ص٣١.

٣- بنية الموضوع النصي. بعض النصوص يتكون من أكثر من موضع ضمن الدلالة الجامعة الواحدة، وكل المواضيع بينها روابط لفظية ومعنوية، والقرآن الكريم مثل لذلك. «... وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو: «وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ»(١)، وجوابه «مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ»(٢) (٣).

٤- البنية الكلية: الشكل الناظم للدلالة الجامعة بكل تفرعاتها.

وبناء على أن الشكل تَبَعٌ للمعاني، وأن كل جملة مفيدة هي جملة نص، وبناء على أن العامل هو المتكلم كما ذهب ابن مضاء ومن قبله ابن هشام والرضي، وابن جني، فإن النصوص تولد قبل الجمل، فمنتج النص (المتكلم) عندما يتكلم أو يكتب فإنه يستند إلى فكرة تامة، تكون بقصد، ونتيجة لتفكر، فتُولَد مقيدة أو لمع الخاطر من دون قصد حرة غير مقيدة، وهذا يترتب عليه أن:

- جملة العنوان جملة نصية انفجارية الدلالة (توليدية) وهي تعد جملة نص تام بحد ذاتها.
- الجملة الافتتاحية جملة نصية توليدية تحويلية على المستوى التداولي، وتتعالق مع ما يليها من جمل دلاليا بروابط اللغة المتنوعة. وترتبط بالعنوان معنويا.

---

(١) سورة الحجر، آية: ٦.

(٢) سورة القلم، آية: ٢.

(٣) ابن هشام، معنى اللبيب، ص٣٢٨. وانظر السيوطي، ، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، ص٥٠١.

- الجمل التي تلي الجملة الافتتاحية، وما يليها، تأتي متساوقة من حيث المعنى مع الدلالة الجامعة، وغالبا ما يمثلها جملة العنوان في النص المكتوب؛ فهي مرتبطة معه ارتباطا معنويا.
- الجملة الصغرى والكبرى في النص مرتبطتان بالبنية الكلية للنص، بروابط لغوية وعناصر اتساق نصية قريبة وبعيدة داخل النص، ومقامية خارجه.

٣-٥ علاقة النص بالجملة

معالجة الجملة على حدة لا يعني التفريق بين نحو النص ونحو الجملة، كما يرى دعاة نحو النص؛ أن التحليل النصي يتميز عن تحليل الجملة بأن التحليل النحوي للجملة «يبدأ باجتزاء الجمل وعزلها تقريبا عن سياقها في النص أو الخطاب ويصبح السلوك اللغوي مجرد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة .... أما النص فليس إلا سلسلة من الجمل كل منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها وهو مجرد حاصل للجمل أو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله»[(١)].

فحسن السكوت على الجملة بحصول الفائدة معيار لنحو الجملة على اختلاف في تحديد مفهوم حسن السكوت، ولعل ما قال به ابن جني وابن هشام، هو أفضلها، وهو مطابق لما هو في نحو النص، بعد أن أعطوا الفضلة مكانا في التركيب على تفاوت بينهم؛ فالفضلات في الجمل دلائل على انتماء الجملة للنص، ومن دونها لا تعالج الجمل نصيا. وإذا نظرنا في المعايير التي وضعها (جورنسك)

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٥٣.

كشروط لنصية الجمل المتجاوزة للجملة[1] نجدها متحققة في جمل النحو العربي، إذا اعتمدنا الفضلة ركنا أساسيا موجها للجملة.

أما كون الجملة التي يحسن السكوت عليها ذات إطار سياق نصي، فهذا ما يقرره سيبويه عندما يتحدث عن الامتداد السياقي للجملة حيث يقوم بتوضيح سياق الجملة لفهم معناها وتوجيهها النحوي «وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك، لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا. وهو زيد منطلقا. كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت. فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك. كان حسنا»[2].

وأما كون الجملة التي يحسن السكوت عليها في نحو النص هي البنية الصغرى؛ أي تتكون من أكثر من جملة تؤدي معنى نصيا موحدا، فإن ابن هشام قد أوضح ذلك في مناقشته لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا﴾[3]، فحدود الإفادة وحسن السكوت ليس التركيب النحوي بل وحدة المعنى المفيد في أول صورة يتكون عليها.

فالفصل بين نحو الجملة ونحو النص والدعوة لإعادة النظر في نحو الجملة لتوهم عدم مقدرته على معالجة قضايا نصية ليس له ما يسنده في نحونا العربي، فإن كان «نحو النص لا يقر للجملة بالاستقلال – (وهذه العبارة إقرار بنصية الجملة

(١) انظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٣٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨٠.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٩٦.

خلافا لما يفهم من السياق اللاحق)- وهو مبدأ أساسي يؤدي حتما إلى أن نحو الجملة غير كاف لوصف تتابعات كبرى متجاوزة للجملة وظواهر تتعلق ببنية النص ككل»[1]، فإن نحو الجملة قد عالج القضية النصية سلفا، بغض النظر عن الاجتهادات، فقد جاء الاهتمام بالنحو العربي لفهم نص القرآن الكريم، واكتناه أسراره، وهو المرجع الأول للنحو العربي؛ الموسوم بنحو الجملة.

فالنحو العربي لم يترك بعدا إلا عالجه، ولكن الأنحاء الغربية ربما لا زالت تبحث عن ذاتها لحديث عهدها إذا ما قورنت بعمر اللغات والتأصيل لها، عدا عن كون اللغة العربية تتمتع بخاصية الاشتقاق كمحور أساسي في النماء والتطور، بالإضافة إلى خاصية الإلصاق والنحت، فلها وسائل متعددة، وسلسة مقومات متقدمة من وسائل البقاء والنمو إذا ما قورنت مع اللغات الإلصاقية، فلا إشكالية لدينا مع النص والنصية، فنحو العربية ليس بنحو جملة بمفهومها المنغلق المنقطع عن التواصل بين الجمل وتكوين النص. إنه نحو اللغة بكل أشكالها، ولا أرى أن ننعته بنحو الجملة إلا إذا كان من باب تسمية الكل بالجزء انسجاما مع آلية الدرس والتحليل في كل شيء، فالنظرة التصورية كلية والتحليلية جزئية.

والجملة العربية من الناحية التركيبية والدلالية والتداولية سياقية نصية، وهكذا عالجها سيبويه، وجاء من بعده من نظر إليها من الناحية التركيبية، وآخرون جمعوا ما بين الرؤيتين، واعتمدوا مبدأ الإفادة وحسن السكوت، فجملة النحو العربي سياقية نصية، وسبيل الإفادة وحسن السكوت في الجملة المستقلة هو الفضلة، مما يسمح للروابط اللغوية بالعمل داخل جملة النص وخارجها بين الجملة والأخرى،

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٥٤.

كمكون من مكونات البنية الكبرى، وبين البنية والأخرى، وعليه تكون الفضلة من التفضّل على الشيء وليس من الزيادة التي يصح الاستغناء عنها.

فالبنية الصغرى بناء على مبدأ الإفادة المتحصل بالفضلة تبدأ بجملة النص الصغرى فالكبرى؛ لأن الجملة الصغرى المفضلة جملة نص، وليس البنية الصغرى باجتماع أكثر من جملة وارتباط الجملة بجملة لاحقة وسابقة تحديدا.

ويقول هاريس (Harris) عن علاقة الجملة بالنص: «أن لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة، بل في نص مترابط بدءا من المنطوق المكون من كلمة واحدة حتى المؤلف المكون من عشرة مجلدات، ومن الحوار الفردي حتى المناظرة العامة»[١] «ولذا ينبغي ألا تحلل الجمل إلا في سياق نصوص دائما باعتبارها أجزاء من خطاب شامل»[٢]. فالجملة «بنية تجريدية كامنة تمثل منطق النص»[٣].

وفاينريش (H.weinrich) لا ينظر إلى الجملة باعتبارها جزءا مستقلا مفيدا يمكن عزله عن بقية الأجزاء المكونة لكلية النص بل هي جزء مكمّل في حقيقة الأمر[٤]، والنص عنده تكوين حتمي، أجزاؤه ثابتة، بمعنى أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، تتابع الجمل وفق نظام، وتسهم كل جملة في فهم ما تليها كما تسهم المتقدمة في فهم المتأخرة، فلا يتحقق المعنى من خلال معنى الأجزاء فحسب، بل من خلال معاني الأجزاء وتآزرها في بنية كلية[٥]. محاولا تجاوز حدود الجملة، ومن

(١) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص١٧.

(٢) المرجع نفسه ص١٧.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٢٤.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص١٩١.

(٥) انظر المرجع نفسه، ص١٩٢.

الصعب تجاوز الجملة إلى النص بتجاهل الجملة ونحوها، إذ يعمد فاينريش (H.weinrich) إلى تجزئة النص لدراسة ظواهر نصية كثيرة ما أمكن مرتبطة بالفعل ارتباطا مباشرا أو غير مباشر ويعزف عن تعليل تميز الفعل وأسس نحو التبعية تعليلا لغويا، إلا أنه نظر في قيمة العلامات النحوية على أنها موجهة للإبلاغ (الاتصال)[١].

وبهذا يتضح أن فاينريش (H.weinrich) يراعى النحو وعلاماته ويعدها أساسا جوهريا في التحليل[٢]، ويقيم طريقته في تجزئة النص على الثنائية أي الارتباط بين مكونين، وقد يكون الارتباط بين مكون في الجملة الأولى مع مُكَوِّن في الجملة الخامسة أو الثلاثين[٣].

ومن الملاحظ أن كل من قال بتجاوز حد الجملة، بدأ من الجملة مركزا على أدوات الربط بين الجمل والبنية الصغرى التي تتكون من أكثر من جملة، فقد أكد فان دايك (Van Dijk) ضرورة دراسة العناصر الإحالية ضمن النحو النصي، وكذلك قيود الوصل والفصل باعتبارها الخطوة الأولى على طريق علم لغة النص[٤]، وليس في ذلك من جديد بالنسبة لنحو الجملة.

وينطلق فان دايك (Van Dijk) من النص في التحليل لأن «الأبنية النصية لا يمكن أن تتولد أساسا من خلال نحو جملة فقط، بل على النقيض من ذلك؛ لأن نحو

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٧٩.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٩٧.

(٣) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢٠١.

(٤) انظر المرجع نفسه،ص٢٢٣، ٢٢٤.

الجملة جزء من نحو النص (+GsCGt)[1] وهو تحليل دلالي بالدرجة الأولى، ولكن المعالجة اللغوية عنده تقر بأن الجملة جزء من النص، وإذا أراد أي محلل أن يتعامل مع نص ما، فإنه سيبدأ من الجزء مسترشدا بالكل، فالعملية التوليدية للنص والجمل، والعملية التحليلية قائمة على التداخل، فعملية الفصل بين ما هو نصي وجملي عملية غير ممكنة، والممكن الوحيد هو أن النحو العربي واحد مع اختلاف وجهات النظر في التحليل والربط وتحديد البعد النصي لكل جزء.

فعلاقة الجملة بالنص علاقة الجزء بالكل؛ فالنص يبدأ من دلالة جامعة، ثم تتوالد له الجمل، ويحلل النص من ناحيتين: التركيب الدلالي. والتركيب اللغوي.

أما التركيب الدلالي: فيبدأ بفعل عامل النصية الرئيسي منتج النص من الدلالة الجامعة أو الفكرة الرئيسية. (من الكل إلى الجزء) على شكل هرمي رأسه الدلالة الجامعة، ثم يبدأ أثر العامل في النص بتوليد بنى دلالية كبرى تفكيكية تابعة للدلالة الجامعة، وهي بنى دلالية تمثل الأفكار الفرعية على الفكرة الجامعة وتأتي في منتصف الهرم إذا كان النص يتكون من أكثر من بنية كبرى، أما إن كان النص يتكون من بنية دلالية واحدة ليس لها امتدادات فهرم البناء الدلالي يتكون من جزأين: الدلالة الجامعة وجملة النص- وهو توليد مقيد وحر، يظهر للواقع الاستعمالي ببنى دلالية صغرى (جملة النص) وهي أسفل قاعدة الهرم، وتنسجم مع المعطيات الأولية الواضحة في الدلالة الجامعة، ويمثل عنوان النص في الغالب الجامع للدلالة، ويقوم منتج النص بتفكيك هذه الدلالات، وخلال هذا التفكيك وإعادة التركيب، تتوارد بنى صغرى دلالية حرة التوليد إبداعية جديدة، تكون متماهية مع النص مبتكرة أو بالتناص.

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٢٦.

أما التركيب اللغوي: فيبدأ من الأسفل من الجزء إلى الكل على شكل هرم مقلوب قاعدته العريضة إلى الأعلى، يبدأ من الجملة النصية بجميع مكوناتها بما يحسن السكوت عليها، فالجملة وحدة البناء الأولى للنص. وتمثل الجملة معنى جزئيا في معاني البنية النصية الجامعة، ومجموع الجمل المترابطة تكوّن البنية الكبرى وهي المكون الثاني في الهرم، والبنية إلى الأخرى تُكوّن البنية الكلية للنص وهي المكون الثالث في بنية الهرم النصي. وعلى هذا نجد أن من مقومات النص وشروطه عند (Bertinetto)[1]: أن تكون الجمل منسجمة من حيث الموضوع، وأن تكون ذات وظيفة تواصلية.

والجملة يحدد بنيتها منتج النص بفكرته الجامعة، واختيار الفعل أو الاسم أو الفضلات (الموجهات) محكوم بالعامل النصي، والعامل النصي من بعد محكوم بعامل النصية، وبناء على أن فكرة النص (الدلالة الجامعة) تحدد عناصر الجملة النصية. فالإسناد والفضلات بعمومها، محكومة بالسياق النصي.

وبما أن النص وحدة واحدة يَقوم على الترابط الدلالي والتوليد الحر والمقيد، فكل جزء منه مرتبط ومتعلق بالآخر، وتتلون الأسماء والأفعال بالصبغة الرئيسية للنص، لا تنحرف عنها، وكل عنصر من عناصر التركيب اللفظي يخدم هذه الوحدة سواء على مستوى العمدة أو الفضلة، وخاصة الفضلة، ففرق بين أن أقول: همست في أذن الورد. وبين: همست إلى بندقيتي. بعيدا عن الإمكانية المجازية المغرقة.

فالنص وعاء جامع، والجملة أبعاضه، وهي وحدة الاتصال الأولى في النص؛ فأول معنى مفيد يصل المتلقي ويشد انتباهه جملة، ولا فصل بين الجملة والنص كما

---

(١) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مج٢، ص١٠٤.

في قول بيتوفي (petofi): «فلا شك أن الجملة هي المقولة الأساسية في النظرية اللغوية غير أن الوحدة الأساسية للاتصال ليست الجملة بل النص»[1]، فوجود الجملة النحوية مشروط بالنصية، وهذا محور بحوث الجملة والسياق؛ فالجملة تأخذ صفتها التداولية من النص، كاللفظة في الجملة، تأخذ صفتها التداولية من موقعها السياقي في الجملة.

٣-٦ جملة النص (البنية الصغرى)

الجملة عند نحاة النص بنية صغرى على أن تتجاور مع جمل أخرى سابقة ولاحقة، وهي في رأيهم أبنية صغرى، تتجاور في التحليل مع أبنية النص الكبرى، وترتبط بنوع من التماسك مع أبنية النص الداخلية أو الخارجية[2]. وتوصف الوحدة الكلامية[3]، وقد تكون الوحدة الكلامية جملة أو عدة جمل وقد تكون قصيرة أو طويلة، وإذا أمكننا أن نحدد معنى معجميا، فإن تحديد معنى الوحدة الكلامية يتطلب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل السياقية[4] من متكلم وسامع وموقف وزمان ومكان وحدث، وغيرها مما يؤثر في التركيب النحوي.

وتبدو النظرة الشكلية، في تحديد البنية الصغرى، فهي تتجاور مع جمل أخرى، أي إخراج الجملة من حالة الانفراد إلى حالة التعالق مع غيرها، فما عدد الجمل

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢٨٥.

(٢) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٢٦.

(٣) انظر جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص٢٨. وانظر العموش، خلود، الخطاب القرآني- دراسة في العلاقة بين النص والسياق(مثل من سورة البقرة)، ص١٥.

(٤) انظر جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص٢٩. وانظر العموش، خلود، الخطاب القرآني، ص١٥.

المتعالقة لتكوين الجملة الصغرى؟ وما حدود الصغرى؟ فإذا قيل ليس العدد شرطا فليس شرطا أن تتجاور مع غيرها لتكون بنية صغرى.

وإذا كان شرطا، فمتى يحسن التوقف عن رصف الجمل بجانب بعضها حتى تكون بنية صغرى، ويحسن السكوت عليها، علما بأن نحو النص يقرر أن جملة قد تكون نصا، وشرط التجاور يجعل الجملة الصغرى بمكانة المفردة في نحو الجملة، حيث تأخذ المفردة دورها الدلالي والتداولي مع جملتها لا بمفردهما؛ أي إن الجملة المفردة في النص كاللفظة المفردة في جملة نحو الجملة، وكلاهما يؤدي معنى في الاستعمال، فما الذي يؤدي إلى رصف الجمل إلى بعضها في البنية الصغرى، وما الفيصل في أداء المعنى، هل هو حذف الإسناد؟ أم حذف الفضلة؟ أم إن البنية الصغرى فوق الجملة النحوية؟ سنفترض نصا يدور حول رجل أهدى إلى أمير، ونكتب بعض جملة، ونرى أثر إسقاط العمدة أو الفضلة على التركيب النحوي في الجملة والنص، واثر إسقاط البنية الصغرى من النص، وأخيرا مما تتكون البنية الصغرى.

ولنفترض النص التالي: (رحل زيد إلى الأمير حاملا رسالة شكر، وبعد مقام أمر الأمير له بفرس يركبها في طريق عودته، وحمّله السلام شاكرا إخلاص المرسل). وسنحذف العمدة من الجملة الثانية (أمر الأمير له بفرس) لتصبح (...له بفرس) فهل سقط المعنى؟ وهل نستطيع التأويل والتقدير؟ ربما نستطيع أن نقول: أمر له بفرس؛ لأن الفضلة ضيقت الخيارات وحددتها، والسياق ساعد في التقدير، ولو عدّلنا الفضلة على نحو: (... له فرسا) لقدرنا الفعل (أعطى، أهدى، قدم..). ولو أبقينا العمدة وحذفنا الفضلة على نحو:(أمر الأمير...) فأي فضلة نقدر : فقد نقدر: أمر الأمير له بهدية أو بمساعدة أو ببيت أو بفرس أو بناقة الخ، وكثيرا ما نستطيع

التقدير. وإذا استبدلنا بالفضلة أخرى، نحو (به) لاستوجب تغييرا في ما بعدها كأن نقول: أمر به أن يسجن. فالعمدة لا يحكم الفضلة بقدر ما يحكم الفضلة العمدة في خارج السياق النصي وداخله؛ لأنه مكون دلالي خارج عن تأثير العمدة، وإذا نظرنا إلى الجملة بأنها العمدة والفضلة معا، لوجدنا أنفسنا قادرين على فهم الوجهة النصية للجملة، فإذا كانت البنية الصغرى ذات معنى نصي جزئي، فالجملة النحوية العربية المعهودة بشقيها: العمدة والفضلة تؤدي هذا المعنى، فهي وحدة النص الأولى، وتشكل بنية صغرى معلومة الدلالة والتداول.

أما إذا أخذنا الجملة المركبة من أكثر من جملة تامة نحو: أمر الأمير له بفرس يركبها في طريق عودته. فإن المعنى والتقدير فيها يصبح أكثر تحديدا وحصرا بما يناسب السياق.

فتقدير العمدة أو الفضلة في السياق النصي ممكن، ومن غير سياق يُبهم الأمر ويتسع الاحتمال، ويقع في باب الاحتمالات المفتوحة على الظنية. وفي حال التقدير للفضلة تقع الجملة في السياق النصي الافتراضي إن لم تكن في المنجز أو العرفي، فالجملة التامة (جملة النص)هي بنية النص الأولى، وليس مجموعة الجمل المسماة بالبنية الصغرى. والسبب في إبعاد الجملة المفردة من البنية النصية الصغرى، هو النظر إلى الجملة على أنها ما تحصل من المسند والمسند إليه فقط.

وإذا قارنا بين أثر الحذف للعمدة والفضلة في جملة: أمر له بفرس. ونحن لا نعرف لها نصا، فإن أثر حذف العمدة على هوية الجملة نصيا بسيط إذا ما قورن مع حذف الفضلة، فالفضلة تحدد إلى حد كبير طبيعة الإسناد كعلاقة معنوية، بينما الإسناد لا يحدد طبيعة الفضلة المفترضة بدرجة تحديد الفضلة للعمدة.

وسنحذف بنية صغرى من النص السابق، ونرى أثر الحذف على المعنى، وتقدير المحذوف. ولنحذف البنية الصغرى التالية: (أمر الأمير له بفرس يركبها في طريق عودته) فسيكون الترتيب لجمل النص بعد الحذف هو: (رحل زيد إلى الأمير حاملا إليه رسالة، وبعد مقام حمّله الأمير السلام شاكرا إخلاص المرسل). فالكلام متسق منسجم وبقي البناء التركيبي يحتفظ بنصيته، والنص هنا يسمح لنا بتقدير المحذوف، وهو حذف نصي لجمل أحداث ما بين الوصول والعودة، وإذا قارنا بين حذف البنية الصغرى في نحو النص وبين حذف الفضلة أو الإسناد في نحو الجملة وجدنا أن الحذف في نحو الجملة له أثر بيّن يسقط المعنى، بينما حذف بنية صغرى كاملة من النص لم يحدث خللا يسقط التركيب أو الدلالة. وكذلك إذا حذفنا جملة من البنية الصغرى في جملة: أمر الأمير له بفرس يركبها في طريق عودته. لتصبح: أمر له بفرس.

فشرط اجتماع أكثر من جملة في بنية النص الصغرى على أنها المكون الأول في بنية النص لا فائدة منه، وليس حدا للبنية الصغرى، لأن الجملة النحوية من العمدة والفضلة تؤدي المعنى الجزئي في النص، ويُعرف نصها، وهذا دليل على أن الجملة التي عالجها نحو الجملة هي البنية الأساسية في النص. على أن هناك جملا لا تستقيم إلا باجتماع أكثر من إسناد نحو: بلغني أن زيدا قائم. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[1]، وهذا النوع على التأويل بالمفرد.

ولذلك عندما درس النحاة القدامى الجملة ولم يعالجوا جمل النص بكليته، كان بدافع من أن مدارسة الجملة ومعالجتها هي معالجة للنص كتحصيل حاصل.

---

(١) سورة النساء، آية: ٤٣.

فالفصل بين الجملة والنص لا أساس له من الصحة؛ لأن علم النحو وعلوم العربية بكليتها نشأت لخدمة نص القرآن الكريم. وهو نص متكامل الدلالة، فقد جاء بفكرة الإسلام الجامعة، ويفسر بعضه بعضا ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[١]، وهو مترابط متماسك في بنائه اللغوي.

فالوحدة الأساسية للنص هي جملة النص التامة (عمدة وفضلة)، وهي بنية صغرى ما لم يتطلب المعنى أكثر من تركيب إسنادي ليتم المعنى الذي يحسن السكوت عليه، فالمعيار في بناء الجملة الإفادة، ودليله حسن السكوت عليها.

وتفسير الجملة الواحدة أو فهمها هو فهم وإدراك لمضمون النص نسبيا، لأن «مفهوم النص تتحدد خصائصه بفكرة التفسير النسبي؛ أي تفسير بعض أجزائه بالنسبة إلى مجموعها المنتظم كليا»[٢]، وقال برينكر (Brinker) بالاستقلال النسبي[٣]، وأما فكرة الانتظام فهي على مستوى النص المنجز، أما النص المفترض أو العرفي فالانتظام الكلي فيه تقديري.

وتتمثل حركة الانتقال من الجزء إلى الكل في النص بالتكيف الدلالي للأجزاء في ضوء الدلالة الجامعة التي تنتضمها البنية الكلية للنص. وتنطلق هذه الخاصية من اعتبار الجملة جزءا من النص، وليست وحدة مستقلة بذاتها.

---

(١) سورة المائدة، آية: ٣.

(٢) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٣٠.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٠٣.

ودرسلر R.Dressler ينظر إلى مبدأ الاكتمال والنقصان على أن الجمل المفردة في النص ليست تامة، وليست مستقلة، وأطلق على النص مصطلح (المنغلق على ذاته)[1]. وعلى ذلك فأي جملة ذات هوية نصية، وتتحدد هويتها بارتباطها بالنص من خلال عوامل الربط والاتساق كأدوات، والفضلة كموجه دلالي تركيبي في الجملة، فالنص الذي يتحدث عن السفارة تقول فيه: ذهب زيد سفيرا لبلاده. وإذا استخدمنا التركيب الإسنادي (العمدة) نَفسَهَ في موضوع عمل زراعي نقول: ذهب زيد عاملا إلى حقله.

فالجملة التي يحسن السكوت عليها هي ذات امتداد نصي، لاحتوائها على الفضلة، وهي وحدة النص الأولى، وتساوي البنية الصغرى، وقد تتكون من جملة أو أكثر، وكل بنية صغرى تمتد أفقيا لترتبط بجملة أو مجموعة جمل دلالة جزئية في النص، فتشكل وحدة دلالية أو أكثر داخل النص، وهي البنى الكبرى، وتتعالق هذه البنية مع غيرها بوساطة عناصر اتساق لغوية. وبتعالقها نصل إلى اكتمال الدلالة الجامعة، وهي فكرة النص الأساسية، بعد أن تفجرت وتوالدت لها الجمل النصية، وتجمعت على شكل وحدات دلالية (فقرات) أو بنى كبرى، فأساس النصية عند فان دايك (Van Dijk) «الطبيعة الدلالية»[2]، وتتعالق هذه الوحدات لتشكل جسم النص وهو البنية الكلية.

والبنية الصغرى هي الجملة الصغرى والكبرى عند ابن هشام، نواتها المسند والمسند إليه والفضلة، وقد تتكون من أكثر من نواة إسنادية والمعنى واحد، والجامع لها فضلة نحو: (يشرح المدرس الدرس بطبشورة يكتب بها على اللوح) ولا تصح

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٠٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٤.

من دون عناصرها الثلاثة: مسند ومسند إليه وفضلة. والمحور الدلالي الذي تجتمع فيه الجملة هو شبه جملة (بطبشورة)

ومن دور الفضلة في جملة النص كبنية صغرى اعتمادا على السياق ما جاء في المغني: «ألا ماء، فإذا قيل: ألا ماء. كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء»[1]، فالمعول عليه في بناء الجملة والنص هو الناحية الدلالية لأن «ما يجمع بين اللغات الطبيعية على اختلافها كامن في الدلالة والتداول، أكثر مما هو كامن في الصرف والتركيب. وعلى أساس هذا المرتكز درج باحثو نظرية النحو الوظيفي على اعتبار أن البنية التحتية (أي التمثيل الدلالي – التداولي) هي ما يشكل نقطة التلاقي، لا بين مختلف اللغات فحسب بل كذلك بين مختلف أقسام الخطاب وأنماطه»[2]، وللفضلة جانب كبير في التداولية سيأتي بيانه.

وفي تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى عند ابن هشام بداية لتغيير النظرة لوحدة التركيب الأولى في اللغة العربية، وفي تقسيم الجملة الكبرى إلى «إلى ذات وجه وذات وجهين» أيضا دليل على الجملة النصية التي تعرف بالبنية الصغرى. و«ذات الوجهين هي اسمية الصدر، فعلية العجز، نحو: زيد يقوم أبوه، كذا قالوا، وينبغي أن يُزاد عكس ذلك في نحو ظننت زيدا أبوه قائم»[3]، «وذات الوجه نحو: «زيد أبوه قائم. ومثله على ما قدمنا نحو: ظننت زيدا يقوم أبوه»[4]، وكل تركيب

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٩٩.

(٢) المتوكل، أحمد، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص٩١.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٤٩٩.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٥٠٠.

من ذوات الوجه أو الوجهين هو جملة نصية مكونة من نواتين نصيتين من ناحية التركيب الشكلي، وهي ذات معنى واحد.

٧-٣ نحو الجملة في نظر نحاة النص

إن ما قيل عن الفضلة في نحو الجملة عند النحاة العرب من أنها الجزء الذي يستغنى عنه في بناء الجملة، وأن الجملة تقوم بالإسناد وحده، ويحسن السكوت عليه، مستدركين بأنه لا يعني كلامهم أن الفضلة غير مهمة، بل لها أهمية دلالية في الجملة، مع أن جل قولهم يضع الفضلة موضع الزيادة. كل ذلك قيل مثله عن الجملة ونحوها عند نحاة النص، وإن بصيغة أخرى، فنحو الجملة نحو قاصر عن التعامل مع القضايا الدلالية الكبرى، ويجب البحث عن بديل له، والبديل نحو النص، ويستدركون بأن نحو الجملة مهم، وجزء من نحو النص كما يرى فان دايك(Van Dijk) قائلا: «إن نحو الجملة GS يشكل جزءا (كمّا) غير قليل من نحو النص Gr»[(١)]، ونحو الجملة قدم «تحليلات جزئية مهمة لبعض الجوانب الخاصة بالعلاقات بين أجزاء الجملة والمتواليات الجملية، وشروط الفصل والوصل ومعاني الأساليب وأشكال السياقات والدلالات الخاصة، وغير ذلك من الظواهر التي يختص بها نحو الجملة، ويُكمل قائلا: ورأوا (علماء نحو النص) أن كثيرا من الظواهر التركيبية لم تفسر في إطار نحو الجملة تفسيرا كافيا مقنعا، وأنه ربما تغيرت الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون تلك الوحدة هي النص»[(٢)].

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٣٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٤.

ويرى فان دايك (Van Dijk) أن مهمة نحو النص هي صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح، ومن تزويدنا بوصف للأبنية ... بحيث تمكن مستخدم اللغة من إنتاج عدد لا نهائي من النصوص[1]، فانتقل من حدود إنتاج الجمل إلى إنتاج النص، فاصلا بين الجملة والنص، تاركا الطبيعة المنطقية في إنتاج النصوص وعلاقة الجملة بالنص، ويضع النص في بؤرة المقدرة الفعلية على الإنتاج والأداء الكلامي، لا الجملة منطلقا من البعد الدلالي في إنتاج النص، لا البعد اللغوي الذي يرتكز عليه تشومسكي في إنتاج الجمل.

والقول بالدلالة النصية على مستوى التصور المنطقي لأصل الوجود منطقي، فأصل كل شيء فكرة، والكل يبنى من الجزء، والجمل أجزاء النص، وهي توالد أو توليد منبثق عن النص، كمن شبه النص بالمجرة التي تنفجر فتنبثق عنها الجمل، وهو تمثيل للفكرة الذهنية تنبثق عنها المعاني الفرعية والجزئية. أما البناء فيبدأ من الجزء. والأصل أن نبني النصوص من الجمل، فالبناء فكرة في رأس صاحبه، وإذا أراد البدء بالعمل بدأ من الأساسات إلى أن يكتمل البناء صرحا. فيكون تشبيه بناء النص بالمجرة تدور حولها الأجرام بنظام متسق، فتجتمع له الجمل وتنتظم فيه جسما واحدا، وقد سبق إلى ذلك الجرجاني عندما شبه النظم بالبناء، وهنا نكون قد أخذنا بتكوين النص من حيث الشكل، فأول التكون جملة، فالمرء ينتج الجمل ليصل إلى مبتغاه، ولا تنفك طريقة عن الأخرى.

ويرى بيتوفي petofi أن الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي، وكذا درسلر[2]، وهذه النظرة للجملة والنص نابعة من صعوبة تحديد مفهوم

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٢٥، ١٣٦.

(٢) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٣٨.

الجملة، فهل هي شكل مستقل أم متصل ببعد سياقي، وهذا الاختلاف حاضر في النحو العربي القديم، فمنهم من اكتفى بالإسناد المجرد (العمدة) لبناء الجملة، وهم بذلك يقطعون الجملة عن السياق النصي، وعن المعقول العقلي، ومنهم من أضاف الفضلة للإسناد في تكوين الجملة مثل: سيبويه وابن جني، وابن هشام جعلها جزءا من نظام الجملة، وسيبويه كثيرا ما يوجه الجمل بناء على السياق المنجز أو المفترض أو العرفي (المنوي)، فالجدل النحوي الحديث ليس إلا صورة من الماضي، وقد جنح إلى تفضيل نحو النص، وسوينسكي يرى صعوبة الفصل بين الجملة والنص ما لم يتشبث المرء بتعريف معين للجملة[1]، ومن آرائهم في الجملة والكلمة[2]:

- أن الكلمة والجملة على الرغم من أهميتها في التحليل اللغوي، إلا إنهما لا يعطيان صورة كاملة للأحداث اللغوية، ولذا تم اللجوء إلى النص باعتباره حدثا تواصليا مركبا ذي بنية مكتفية بنفسها.
- أن الكلمات التي نرى ونسمع ترتبط فيما بينهما داخل السلسة الكلامية طبقا للاعتمادات النحوية المقررة.

وانطلاقا من نحو النص وتفرده «فقد عني علم اللغة النصي في دراسته لنحو النص بظواهر تركيبية نصية مختلفة منها: علاقات التماسك النحوي النصي، وأبنية التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج (على حد قول نحاة النص) عن إطار الجملة المفردة،

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٣٩.

(٢) انظر خليل، د. عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص٣٤٠ .

ولا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية»[1] وليس فيها ما شذ عن معالجات نحو الجملة. لأن «النصوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساسا، وإن نحو النص تبعا لذلك يجب أن يكون نموذج الإطار لوصف النصوص، وأنه يمكن أن نستدل بقواعد بناء الجملة المعروفة على قواعد بناء النص أو أن تستكمل بها على الأقل»[2].

فاستقلال نحو النص عن نحو الجملة في العربية تدحضها تعليلات سيبويه النحوية بافتراض السياق للجمل، فكل جملة هي جزء من نص، وقواعد بناء الجملة لا تتنافى مع ما استنتج من قواعد نصية كلية كالاتساق والانسجام (التماسك) والمقصدية والإعلامية وغيرها في النحو العربي؛ لأنه نحو لغة نضجت واستقرت على أكمل ما يكون، وتمت باستقراء واقع اللغة، أما الأنحاء الغربية فمنها ما لا يزال يبحث عن هويته.

ومن هنا فإن ما هو بحاجة لدراسة وتوضيح هو بيان علاقة التكامل والتواصل بين النص والجملة، بحيث تكون قواعد الجملة أساسا للوصف النصي. فالتفريق بين مكونات الجسم الواحد غير منطقي، فالجمل النحوية ذات معانٍ دلالية وتداولية، تقود إلى النصية، ومن هنا علق الجرجاني النظم على معاني النحو.

٣-٨ معايير نحو النص

وضع نحاة النص معايير لبناء النص وحدة واحدة متماسكة لتشكل أساسا للقواعد النصية، وهي كما وردت عند درسلر Dressler وبوجراند Beaugrande

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٣٥، ١٣٤.

(٢) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢٩.

عندما عرف النص: بأنه «حدث اتصالي تتحقق نصيته إذا اجتمعت له سبعة معايير وهي: الترابط والتماسك، والمقصدية، والمقبولية، والإخبارية، والموقفية، والتناص»[1].

الأول: الربط النحوي: ويعني كيفية ربط مكونات النص السطحي، أي الكلمات، فهو ربط بين علامات لغوية، ويرتكز على أوجه التبعية النحوية.

الثاني: التماسك الدلالي: وهو الوظائف التي تتشكل من خلالها مكونات عالم النص، وهو نتيجة عمليات إدراكية لمستخدم النص.

الثالث: المقصدية: موقف منتج النص لبناء نص مترابط ومتماسك، حتى تثبت بذلك معرفة أو يتوصل إلى هدف مرسوم في خطة معينة.

الرابع: المقبولية: موقف المتلقي بتوقع نص مترابط متماسك.

الخامس: الإبلاغية: مدى توقع عناصر النص المقدمة أو عدم توقعها أو معرفتها أو عدم معرفتها أو غموضها. غير أن مقدار الإبلاغية هو ما يوجه اهتمام السامع، فإذا كانت درجة الإبلاغية ضئيلة فإنها تؤدي إلى الملل، وإذا كانت عالية فإنها تؤدي إلى التحول عن النص، ولذلك يشكل القدر المناسب من الإبلاغية في النص مكونا نصيا جوهريا ويكون بمقدار التواصلية.

السادس: الموقفية: مجموعة العوامل التي تجعل نصا ما ذا ارتباط وثيق بالموقف الاتصالي، لذلك لا يوجد نص من دون ارتباط بالموقف، لأن معنى النص واستعماله يتحدّد من خلال الموقف.

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٤٦. وانظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٥١.

السابع: التناص: علاقة النص بنصوص أخرى وبصياغتها، بوصفها عناصر النوع.

وهذه المعايير في أي منها لا ترتبط بالإسناد المجرد وحده، بل تحتاج إلى الفضلات (الموجهات) ولو في أقل الحدود، وقد تقدر الفضلة في الجملة ولا يستغنى عنها في حال وقوع الجملة الإسنادية (العمدة) في سياق نصي منجز أو عرفي، أو إذا كان التعريف للمبتدأ بال التعريف. والإسناد والفضلة مقدرين في أي جملة لا غنى عنهما. وهي معايير لا تتنافى مع دور الجملة في السياق والاستقلال بحيث تكون الفضلة ركنا في بناء الجملة.

ومعايير ايزنبرج (Isenberg) للنص لا تتجاوز المعايير السابقة[١]، ووضع (جورنسك) شروط النصية في الجمل المتجاوزة للجملة[٢] وهي:

أولا: اتساق سياق الإحالة إلى الموضوع ذاته. (الإضمار، اختيار الأداة، علاقات الإحالة الأمامية، والإحالة الخلفية).

ثانيا: اتساق الشكل المعجمي: التتابع المترابط للوحدات المعجمية الجوهرية في النص والمترابطة بعضها ببعض، من خلال التكرير البسيط، وإعادة الذكر، وكذلك أشكال متعددة في التنوع المعجمي.

ثالثا: اتساق منظور الإفادة الاتصالي، وتحديد التقسيم إلى موضوع ومحمول في الجمل المفردة من خلال محيط النص.

---

(١) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٥١

(٢) المرجع نفسه، ص٣٠.

رابعا: اتساق البناء الزمني، التتابع المترابط للترتيب الزمني بين الموضوعات المؤسسة لنص ما.

خامسا: اتساق وجهة النظر الجامعة: حقيقة إمكان فهم جمل ليست مرتبطة بعضها ببعض من الناحية الشكلية- برغم ذلك- على أنها نصوص مترابطة (موضوع علوي).

ففي الشرط الأول لا تعمل عناصر الاتساق إلا بما توفره الفضلة من وجهة دلالية تداولية للجملة، وفي الشرط الثالث الفضلة تشكل عصب المحمول، والرابع يتحقق بزمن المسند المتحصل في كل فعل، وبالظروف الدالة على الزمن المخصص، والشرط الأخير تحققه الفضلات بتوجيه المعنى الجزئي في الجملة ليخدم الدلالة الجامعة التي انبثقت عنها جملة النص. وهي شروط تحققها الجملة.

ولا يختلف نحو النص عن نحو الجملة في عناصره، فنحو الجملة يقوم على روابط حصرها ابن هشام في (مغني اللبيب) في أحد عشر موضعا وهي(١):

الأول: جملة الخبر.

الثاني: جملة الصفة، ولا يربطها إلا الضمير.

الثالث: جملة الصلة، ولا يربطها غالباً إلا الضمير.

الرابع: جملة الحال، ورابطها إما الواو، أو الضمير، أو كلاهما.

الخامس: المُفَسِّرة لعامل الاسم المشتغل عنه: نحو: (زيدا ضربته).

---

(١) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ص٦٥٣ - ٦٦٢. وانظر السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص١٤٨، ١٤٩.

السادس والسابع: بدل البعض من كل وبدل الاشتمال ولا يربطهما إلا الضمير نحو: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2].

الثامن: معمول الصّفة المشبهة، ولا يربطه أيضا إلا الضمير.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه إلا الضمير نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا﴾[3].

العاشر: العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما إما بعاطف، كما في: (قام وقعد أخوك)، أو عَمِل أولهما في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾[4].

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد المعنوي، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو: (جاء زيد نفسه)، وجميع ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدرا.

وحصر ابن هشام روابط الجملة الخبرية في: الضمير وهو الأصل، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وإعادة المبتدأ بمعناه، وعموم يشمل المبتدأ، والعطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منها أو بالعكس، والعطف بالواو، وشرط بأن يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، و«ال» النائبة عن

---

(١) سورة المائدة، آية: ٧١ .

(٢) سورة البقرة، آية: ٢١٧.

(٣) سورة المائدة، آية: ١١٥.

(٤) سورة الجن، آية: ٤.

الضمير، وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى[١].

ومن عناصر الاتساق الإحالية (ال) التعريف فهي رابط نصي عند نحاة النص، وقد طرقت عن الجرجاني في حديثه عن قوله تعالى ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[٢]، يقول في ال التعريف «واعلم أن في الآية الأولى شيئاً آخر من جنس النظم، وهو تعريف الرأس بالألف واللام، وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة، وهو أحد ما أوجب المزية. ولو قيل: واشتعل رأسي. فصرح بالإضافة لذهب بعض الحسن فاعرفه»[٣]، فدخول (ال التعريف) على المبتدأ سد مسد فضلة أو تابع: كالإضافة أو التخصيص بالوصف وما ماثله. وبدخول ال التعريف يعرف للكلام وجه يؤخذ به ويبنى عليه. فتجعل المبتدأ عمادا يوصف بالخبر، وهي تستخدم لمعهود بين طرفين.

ونحو النص له عناصر اتساقية ذات استعمال تداولي في نحو الجملة وهي: الإحالة، أسماء الإشارة،المقارنة، الوصل، الاتساق المعجمي (التكرير، التضام) الحذف، الاستبدال، وعند النظر إلى الجانب الوظيفي والدلالي والتداولي لهذه العناصر نجد أنها ذاتها العناصر النحوية للجملة.

ونجد من نحاة النص الغربيين من لا يفصل في بناء النص بين الجملة والنص؛ فقد عرف ايزنبرج Isenberg ١٩٧٦الوظيفية الاتصالية بأنها: «مجموع خواص الجملة المهمة لبناء النص، التي لا يمكن اختصارها في البنية الدلالية والمعجمية والنحوية والمورفونولوجيا»[٤]، ومن قواعد الربط النصي التي لا تخالف قواعد

---

(١) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٤٧-٦٥٢.

(٢) سورة مريم، آية: ٤.

(٣) الجرجاني ،دلائل الإعجاز، ص١٠٢.

(٤) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٥١.

الربط في الجملة:

قاعدة الربط في النصوص: «إذا توفر في أي نص جملتان أو أكثر ارتبطت الواحدة منهما بالأخرى ارتباطا بأداة أو بغير أداة »[١].

قاعدة الربط البياني: «كل جملتين متتاليتين في النص ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطا مباشرا بغير أداة»[٢].

قاعدة الربط الخلافي (الأداة): «كل جملتين متتاليتين في النص ثانيتهما تخالف الأولى ترتبطان بأداة ربط»[٣].

ومن أهم مبادئ النظر الوظيفية الأساسية لنحو الخطاب الوظيفي[٤]. التي لا تفرق بين مكونات اللغة:

أولا: أن للغات الطبيعة وظيفةً أصلا، هي وظيفة التواصل وما عداها فوظائف فرعية.

ثانيا: ليست بنية اللغات الطبيعية مستقلة عن وظيفتها التواصلية.

ثالثا: تربط بين اللغة الطبيعية ووظيفتها التواصلية علاقة تبعية حيث تحدد الوظيفة خصائص البنية.

ومن أوجه الاتفاق بين الخواص الكلية للجمل والنصوص[٥]:

---

(١) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٩.

(٣) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص٢٩.

(٤) انظر المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا لحو الخطاب الوظيفي، ص٥.

(٥) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢٠

أولا: لا يمكن تحديد عدد نهائي من جهة الكم للجمل أو النصوص في كل لغة على حدة.

ثانيا: تُعد كل من الجمل والنصوص ناقلات للموضوعات ومصوغة صياغة زمنية.

ثالثا: كلتا الوحدتين لهما في حد ذاتهما طابع بنيوي، ويتكونان من عناصر لكل منهما علاقة بالآخر.

رابعا: يمكن أن تأتلف الجمل والنصوص على أساس نماذج معينة في أقسام، وتقوم هذه الأقسام بوظيفة نماذج لإنتاج الوحدات المذكورة وتلقيها.

ومما هو مشترك بين نحو النص ونحو الجملة التضام والاتساق[1]، وهو مقتطف من مقولة تمام حسان: «والصفة الأولى تتناول اللفظ، على حين تتناول الثانية المعنى، فالتضام علاقة تشمل أمورا مثل: الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول وهلم جرا، والاتساق علاقة بين المتضامين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر، فلا وجه لجملة فعلية مثل: فهم الحجر. ولا لجملة اسمية مثل: السماء تحتنا. فذلك غير مقبول في الظروف العادية لاستعمال اللغة، وقد يكون مقبولا في المواقف غير المعتادة كإرادة السخرية»[2].

إن الإقرار باشتراك نحو النص ونحو الجملة بصفتي التضام والاتساق؛ وهما علاقتان كبيرتان في اللغة - إقرار ولو جزئي بنصية نحو الجملة.

---

(١) انظر مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات ، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص٢١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٢١٧.

فالعناصر التي يتضمنها التضام متحصلة في نحو الجملة، وكذلك عناصر الاتساق، وكلها تنتظم في السلاسل التركيبية النصية للغة، حتى الجمل غير المقبولة في الاستعمال النحوي المنطقي، هي منطقية من الناحية البلاغية.

وعلينا أن نبحث عن مواطن النصية لنبين خطأ مقولة أن النحو العربي نحو جملة لا يتعدى حدودها، لا لمجاراة الأنحاء الأخرى، وليس من قبيل تقليد المغلوب للغالب، فلا يعقل أن تكون لنا نصوص خالدة، ومجد إنساني مدون، وليس لدينا نحوٌ يقوم بالإرث الحضاري الكبير.

إن ما قام به نحاة العربية هو توصيف لما هو كائن، وما اهتمامهم بالجملة إلا على اعتبار الجملة جزءا من نص، وهذا ما يبدو من معالجات سيبويه ومن جاء بعده من مثل ابن جني والرضي وابن هشام وغيرهم، وإن توهم بعض من تأخر أن الجملة كيان مغلق، إلا أنه وهم لا يستقيم مع واقع الاستعمال اللغوي والعناصر اللغوية من حيث الربط والاتساق.

ولا يعقل أن العربي يقول جملا لا علاقة بينها، إلا إذا سلمنا بأن العربي من عالم آخر يعتمد لغة الإشارة، وحتى هذه لغة نص في حال التداول، ولكن التصور الأسوأ أن نتصور العربي مأفونا يلقي أصواتا مبعثرة وهذا ما لم يحدث.

٩ـ٣ التفريق بين الجملة والنص

نظرا لأن الجملة لبنة النص الأولى، وأن كل جملة ذات بعد نصي، وبناء على الخواص المشتركة للجملة والنص فلا فروق جوهرية بين نحو النص ونحو الجملة. وإذا تفحصنا الفروق التي وضعها بوجراند (Beaugrande) بين النص والجملة، لا

نجد فيها ما يفصل بين النحوين وهي[1]:

أولا: النص نظام فعال (actual System) على حين نجد الجمل عناصر في نظام افتراضي (Virtual system).

ثانيا: الجملة كيان قواعدي (Grammatical) خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب، أما النص فحقه أن يعرّف تبعا للمعايير الكاملة للنصية (Textualtty).

ثالثا: إن قيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص يمكن أن يتم التغلب عليها (Overildin be) بواسطة الاهتمام بتحضيرات تعتمد على سياق الموقف (Contet-pepen bent motiva).

رابعا: التمييز بين ما يطابق القواعد (Grammatical) وما لا يطابقها تمييز تقابلي ثنائي (Binary-opposition).عندما يكون ثمة قواعد دقيقة وكاملة تضبط الجمل.

خامسا: النص تجلّ لعمل (Action) إنساني يَنوِي به (Intends) شخص أن ينتج نصا ويوجه (Instructs) السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة... وليست الجمل عملا، وبهذا كانت ذات أثر محدود في المواقف الإنسانية، لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفية بناء العلاقات النحوية فحسب.

سادسا: النص توالٍ (Progression) من الحالات، والتي بعدها.

سابعا: إن الأعراف الاجتماعية (Conventions Social) تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل؛ الوعي الاجتماعي والوسم الاجتماعي.

ثامنا: العوامل النفسية (Psychological Factors) أوثق علاقة بالنص منها

---

(١) دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص٩١- ٩٣.

بالجمل... فالجملة من حيث الصياغة الذهنية شكل استكشافي (heuristic...) أما حدود الجملة فيتم تعيينها فيما بعد في أثناء إنتاج النص، ثم يستغنى عنها في المراحل الأولى.

تاسعا: إن النصوص تشير إلى (Presupposes) نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل.

فإن صح وجود نص من دون جمل، وإن لم تقم قواعد الجملة بمقتضيات نحو النص فهي فروق صحيحة، وقد تصح إن كان الإنسان يعبر عن متطلبات حياته بعبارات نصية كلية مسكوكة. وليس مما سبق ما يصح، فيفرّق بين نحو النص ونحو الجملة، فهي فروق ما بين الجزء والكل، فافتراض النص نص، والجمل أبعاض النص؛ لأن النصوص لا تقوم من دون معان وجمل، والفرق الثاني لا يتوافق مع التقعيد في العربية، فقد أقيمت القواعد العربية على الاستقراء النصي، وما شذ افترض له نص أو تصور عقلي، وبقية الفروق لا تخرج عن هذا التوجيه. فهي تحليل لبنية النص بما فيها الجملة، ومن الفروق بين الجملة كمكون جزئي في بناء النص والنص كبنية كلية في إطار علاقة الجزء بالكل إضافة إلى ما سبق ما يلي:

- النص إبداع بطرفيه الفكرة (الدلالة الجامعة) والشكل اللغوي، لكن الفكرة أكثر دفعا باتجاه قوة النص وترابطه والإبداع فيه، ولا إبداع في الجملة مضمونا وشكلا من دون فكرة خلاقة، فالفكرة العظيمة لدى المنتج مُلهم للأسلوب المتميز، فيما خصّ البشر، وتنزّه الله تعالى عن المقارنة.

- يمكن بناء الجملة على مستوى التركيب الشكلي دون دلالة؛ أي صحة المبنى دون صحة المعنى. وهذه خارج حدود البحث اللغوي لخروجها من التداول.

- أما النص فصحة المعنى فيه شرط لصحة مبناه. والجملة ذات المعنى أول بناء النص.
- النص عماده فكرة رئيسية تامة (دلالة جامعة)، تتوالد لها الأفكار الفرعية حتى يتم لدى منتجه، أما الجملة فتعبير لفظي عن معنى جزئي محكوم بالفكرة الرئيسية أو الفرعية إلا ما كان من جوامع الكلم المعبر عن الفكرة بتمامها.
- النص فكرة واحدة، ويضم بداخله موضوعا أو أكثر، كما يضم أفكارا فرعية عديدة، منها ما يصلح أن يكون نصا، إذا عولج باستقلال. وقد تكون الجملة ذات مدلول يصلح للنصية الكاملة ضمن بنية النص الكبرى وخارجه.
- النص ينوى في الذهن أولا، يظهر كله كنص منجز أو بعضه كنص عرفي. أما الجملة المنفصلة عن نصها فشكل يجب أن يظهر بتمامه ليعرف نصه المفترض.
- النص يتكون من جمل نصية فقط. أما الجملة فتكون نصية وغير نصية، والجملة غير النصية على نوعين: جملة تركيب إسنادي (عمدة) مجردة من الفضلات، مقطوعة عن السياق نحو: (قام زيد)، و(زيد قام)، وجملة تركيب إسنادي مفضل شكلا عديم الدلالة؛ أي تدخل الفضلة ركنا في التركيب، نحو: (هرول الماء قاعدا في نفسه)، وهي غير الجملة ذات البعد البلاغي.
- ضرورة توفر المقصدية والصدق الحقيقي أو الفني لتكوين النص، أما الجملة فيمكن بناؤها شكلا من دون ذلك.

ومن النظرة النصية في النحو العربي التي تلغي الفروق بين نحو النص ونحو الجملة، وتدل على أن معالجة الجملة معالجة للنص، ما قاله ابن جني: «وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل، ومن إدراج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل

من حال الوقف»[1]، ويقول في حديثه عن الإطالة والإيجاز «والإطالة والإيجاز جميعاً، إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بدّ من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بدّ فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب[2]، والفائدة عنده تجنى من الجمل، ولم يقل من الجملة المفردة بل تجنى من إدراج القول. فهناك جمل وقول وكلام تحصل منه الفائدة.

إلا أن النظرة إلى النحو العربي القديم على أنه نحو جملة مستقلة عن النص أو الخطاب، عمادها وإفادتها في العمدة، قد أدى إلى القول بتمييز نحو الخطاب عن النحو المعياري بسمات اجتهادية لا مسلمات منها:

أولا: نحو الخطاب يفصل بين التداول والدلالة، ويضطلع برصدهما قالبان مستقلان وإن ترابطا، لتصبح البنية التحتية للعبارة اللغوية بنيتين اثنتين (لا بنية واحدة كما هو الشأن في النموذج المعيار) تحددان في مستويين اثنين: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي»[3].

وإن الفصل بين التداول والدلالة لا يتفق مع علاقة التلازم بين اللفظ والمعنى، وهو من حيث النتيجة تصور منهجي لطبيعة بناء لغوي بدائي يصلح في مستوى التخاطب غير البشري، فهو شكل لغوي غير ما نعرفه الآن. ولا يصح أن يبنى على هذا الافتراض دراسة لغوية، فالانفصال بين الدلالة والتداول يعني انعدام اللغة البشرية. ولا تقع الفضلة في جملة إلا لغاية تداولية.

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٣١.

(٢) انظر المصدر نفسه، ج١، ص٣٠.

(٣) المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص٨.

وعدم ثبات الخروج عن النموذج المعياري في اللغة العربية الذي يمثل الدلالة والتداول في مستوى الجملة الواحدة، جانب ايجابي، فبنية اللغة العربية تقوم على أنظمة متكاملة مؤداها دلالي وتداولي، على سعة وحرية في الاستعمال اللغوي المنضبط، ومنه مفهوم الانزياح المرتبط بخيط الحياة مع الدلالة المعجمية أصل بناء الجملة. تماما كالعلاقة الأسرية فمهما علا وبعد النسب، فإنك واجد عند فحص الجينات ارتباطا وتواصلا بين السلالات.

فعملية الفصل بين التداول والدلالة وإيجاد بنيتين لا بنية واحدة لا تتوافق مع معطيات اللغة العربية التماسكية بداية من الحرف جوار الحرف الآخر ضمن قواعد صوتية ضابطة لرصف الحروف، إلى الناحية الصرفية الاشتقاقية القائمة على الأصول الواحدة إلى الجانب النحوي القائم على المعنى إلى الجانب المعجمي الذي ترسخ عبر زمن طويل من التوافق والاصطلاح أو التوقيف.

إن القول بالفصل مجاراة لما ظهر من الدراسات اللغوية الغربية التركيبية الشكلية، في إطار البحث عن الهوية والتجذير. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الوهم بأن اللغة العربية تقوم على مفهوم استقلال الجملة استقلالا تاما في كل ركن من أركانها، فباتت الدراسات اللغوية في أغلبها بعد سيبويه تعالج الجملة، وتركز على العمدة في الجملة، وكأنهم تأثروا بطبيعة المجتمع القبلي وسيادة الفرد (شيخ القبيلة) فهم يهتمون بالعمدة، ويبالغون في أهميته، ويضعون ما سواه في إطار الفضلات أو المكملات أو الزوائد عموما.

وهذا الفهم لطبيعة اللغة أدى إلى مجاراة الغرب، ومحاولة إيجاد فكر لغوي يتماشى مع ما جاءت به نظريات الغرب، ونحن شغلنا بإثبات ما جاؤوا به في لغتنا وجودا أو محاولة لإسقاطه عليها، وأغفلنا الفوارق بين لغتنا ولغاتهم، ولم نصدق أن

لغتنا لغة متكاملة في قواعدها وفي نتاجها، فالهدف من اللغة هو التواصل، والتواصل البشري لا يكون بلفظة واحدة أو مجموعة ألفاظ تقف عند حدود الجملة الواحدة.

وربما شكلت النظرة النحوية للعمدة في بناء الجملة على أنه محور تركيبي دلالي ومقصد البناء والدلالة، وأن الفضلة تابع للعمدة في البناء النحوي من الناحية التركيبية والدلالية - حصرا لمفهوم الجملة وتقوقعها على نفسها، ووصف النحو العربي بأنه نحو جملة، وهو وصف مناف لقيام أي لغة، ومناف لطبيعة بناء اللغة العربية بالذات، فالفضلات ليست تابعا للإسناد بقدر ما هي مفاصل دلالية وموجهات نصية، فهي موجه للعمدة، وليست مكملا أو تتمة، وأفضل وصف من وصف القدامى للفضلة، هو وصف البلاغيين لها بالقيد، فهي تقيد المعنى في الجملة، ولكن هذا الوصف يبقى في إطار الجملة.

إن الجملة في النحو العربي نصية بطبيعة الوظيفة التي تقوم بها، وما جاء من معالجات لغوية للجملة، هو على هذا الأساس وإن لم يذكر بلفظه.

ثانيا: ليست الوحدة الدنيا للخطاب الجملة، وإنما هي«الفعل الخطابي الذي يمكن أن يطابق مفردة أو مركبا اسميا أو جملة أو نصا كاملا»[1].

وهنا يؤكد المتوكل استقلال الجملة وانفصالها عن السياق، ويرى أن الجسيم الذي يشكل حجر الزاوية في النص هو(الفعل الخطابي) ويحدث القطيعة ما بين الدلالة والتداول في الجملة ويعزلها عن النصية، ويغفل ما لأدوات اللغة من دور في تماسك وتواصل الدلالة في الجمل النصية، ولو لم تكن الجملة ذات طبيعة نصية لما كانت الحاجة إلى أدوات التماسك والترابط اللغوية.

---

(١) المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص٩

وترك الفعل الخطابي يتنقل ما بين المفردة إلى الجملة التي تشكل نصا لا يفيد الدراسات اللغوية، فوضع الحدود من دقة البحث ووضوح الرؤيا، فهناك كلمة تشكل نصا وجملة تشكل نصا فما الفرق بين الجملة والنص على أساس مفهوم الفعل الخطابي؟ وما موقع الجملة في التخاطب؟ وهل من خطاب بلا جملة؟

وفي التركيز على فعل الخطاب إغفال للجانب الشكلي في اللغة، وتركيز على الجانب الدلالي فقط، فالوحدة الدنيا (فعل خطابي)، فإذا كان المعنى هو الأساس في النظم، وعليه تقوم عملية التقديم والتأخير وكل الأساليب اللغوية، إلا أن الوعاء الناقل له هو الشكل اللغوي، ونحن لا نعرف المضمون إلا بالشكل اللغوي، ولذا نتعامل مع جسم لغوي له مفاصله، وكل مفصل له روابطه مع الآخر حتى تكتمل الدلالة النصية، فالجملة هي الوحدة الأولى للنص، والفعل الخطابي كيان دلالي، وقد نأخذ به إن كان بمعنى جملة النص، وهي الوحدة الأولى في بناء النص، وهنا لا مسوغ لظهور مفهوم الفعل الخطابي، ولكن توصيفه للفعل الخطابي بأنه يطابق «مفردة أو مركبا اسميا أو جملة أو نصا كاملا»[1] يجعله مفهوما خاصا يطابق الجملة ويخالفها.

إن إلغاء دور الجملة بمفهومها التقليدي لا يعني تقدما في الدرس اللغوي، لأنها واقع حاصل به نتعامل، ولا نستطيع تجاوزها، ولو كانت الجملة أكبر وأصغر مكون تركيبي نتعامل معه لكانت كل الجمل وحدات دلالية جامعة، ولا حاجة بنا إلى نظم المطولات وكتابة الأبحاث، ولكن الجملة جزء من كيان أكبر هو النص أو الخطاب، وهي تقوم على علاقات مع جمل أخرى، فعندما نضم الكلمة إلى الأخرى لسبب دلالي؛ فإننا نحصل على النظم الذي قال به الجرجاني من الناحية النظرية،

(١) المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، ص٩

وكذا الجملة إلى الجملة، وتقوم على نفس مبدأ ضم الكلمة إلى الأخرى تبعا للقواعد الصرفية والصوتية والنحوية والمعجمية، فالجملة ترتبط بالأخرى بالتداولية، وتنتمي إلى بنية صغرى (الجملة الصغرى والكبرى) ثم بنية كبرى فالكلية على أساس من الدلالة الجامعة اعتماد على عناصر ترابط وتماسك لغوية، كالضمائر فيما يعرف بالإحالات ومنها الإحالات بالأسماء الموصولة واسم الإشارة وال التعريف، وكذلك بالحذف والاستبدال والاتساق المعجمي.

إن القول بالفعل الخطابي كوحدة دنيا للخطاب يعني إيجاد كيان لغوي خاص في كل مرة (مسكوكات)، بناء على الفصل بين التداول والدلالة، وهذا أمر مستحيل وضياع للفكرة والفكر.

ويرى المتوكل أن جملة: عادت هند. فعل خطابي ذو مستوى علاقي[1]، وهو بذلك يعود إلى مفهوم الجملة، ولكن مواكبة للحداثة وخروجا من نحو الجملة ربما جاءت هذه التسميات، فهو في السمة الثالثة التالية الفارقة بين النحوين يعيدنا إلى مفهوم الجملة العربية في أول عهدها بشكل واضح.

ثالثا: حين يتضمن الخطاب أكثر من فعل خطابي واحد، كما هو الشأن في (المحادثة أو النص السردي مثلا) تقوم بين الأفعال الخطابية المتواردة فيه إحدى علاقتين: علاقة تكافؤ أو علاقة تبعية، فنكون أمام فعلين خطابين (نوويين) أو فعل خطابي وفعل خطابي تابع، ولا تسند إلى الفعلين الخطابيين النوويين أية وظيفة، وقد يأخذ الفعل الخطابي التابع وظيفة علاقية من قبيل(العلة) أو (التوجيه) أو (التصحيح) أو (الوصف) نحو: اكتمل العدد فهل نفتتح الجلسة[2]، فنرى الفعل

(١) المرجع نفسه، ص٩.

(٢) انظر المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ص٩.

الخطابي بمعنى البنية الصغرى، وهي جزء من الخطاب، وقد يتكون من أكثر من فعل خطابي. ولكنه أشار إلى عدم إسناد أية وظيفة إلى الفعلين الخطابيين النوويين، ثم اتبع قائلا: وقد يأخذ الفعل الخطابي التابع وظيفة علاقية.

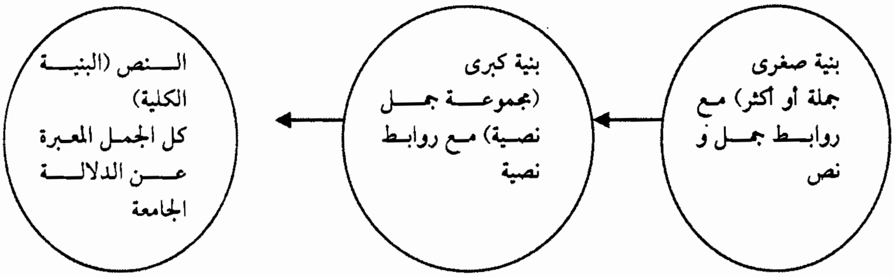
فمتى يصح ألا يأخذ الفعل الخطابي وظيفة علاقية؟ وإذا كان (الفعل الخطابي) جزءا من نص خطابي، فهل هناك جملة إسنادية (فعل خطابي نووي) لا يقوم بوظيفة نصية؟ أم إن الجملة الإسنادية (فعل الخطاب النووي) غير المعلق أقل وضوحا في أداء الدور التداولي من الجملة الإسنادية الموجهة (الفعل الخطابي التابع). فما من جملة إلا وهي ذات فعل خطابي وظيفي علاقي في إطار السياق، ولكنها أقل وضوحا في البعد النصي مقارنة مع الجملة الإسنادية الموجهة بالفضلات عموما، فالأولى تركز على مضمون الإسناد فقط، وبعلاقات نصية محددة كالحدث والزمان والمكان. أما الثانية فهي تركز على الإسناد وعلاقته المعنوية واللفظية مع الجمل النصية الأخرى على مستوى البنية الصغرى والكبرى اعتمادا على عناصر الاتساق النصية والروابط داخل الجملة.

رابعا: تتحقق الأفعال الخطابية وعلاقات الاستقلال أو التبعية التي تقوم بينها داخل الخطاب الواحد بوسائل صورية سطحية تطريزية (تنغيمية على الخصوص) وحرفية- تركيبية (كالأدوات والضمائر والحالات الإعرابية واللواحق الفعلية مثلا)[(١)].

وهذه الوسائل هي الروابط في جسم البناء النصي، وهي ذاتها في نحو الجملة، وهنا يمكن تمثيل البناء النصي على النحو التالي:

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٠.



ومن الفروق التي قيل بها لتمييز نحو الجملة عن نحو النص ما يلي[1]:

أولا: إن النمطين يختلفان باعتبار خاصية الاطراد، إذ يعترف نحو النص بالمؤشرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النص ليدل بها على لفتة ذهنية، أو ليثير بها المتلقي. وهذه ليست حكرا على النص، فالبلاغة العربية أساس علم النص، يقول فان دايك (Van Dijk) «إن البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النص»[2].

ثانيا: يختلف النمطان باعتبار المعيارية. فنحو النص أبعد ما يكون منه؛ لأنه نحو تطبيقي غير نظري فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضرا ومعرَّضا لتطبيق النحو عليه، مستخرجا من مادته[3].

وهذا الفرق لا يخالف قواعد العربية، فنحو العربية ما وضع من فراغ، فقد كان نتيجة لاستقراء ما هو كائن في عصور الاحتجاج، وصالح لما يكون من بعد بفضل مرونة قواعد اللغة العربية. وفي ما قدمه مصلوح من توضيح تأثر بالأنحاء

---

(١) انظر مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص٢١٦، ٢١٧..

(٢) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٦.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٢١٧.

الغربية التي ما زالت تبحث عن ذاتها، فتصنع القواعد من واقع النصوص المنشأة جديدا. فقد استقر للغتنا ما لم يستقر لهم بعد. ولها من الوسائل التي تعمل على تطورها ضمن ثوابت لغوية قياسية، كالاشتقاق، والنحت واللصق والاقتراض وغيره.

ثالثا: النمطان يختلفان باعتبار الإطلاق؛ لأن نحو النص لا يطبّق على كلام قبل أن يصاغ هذا الكلام، ولا في أثناء صياغته[1].

والناظر لهذا الوصف يعتقد أن قواعد اللغة في أي لغة في تجدد مستمر وسريع، فما انطبق على نص لا يمكن أن ينطبق على آخر، وهذا محال، فاللغات قارة صعبة التبدل، وتحتاج إلى قرون وعوامل تبدل اجتماعية يكون منها الاندثار الحضاري للأمة صاحبة اللغة. وإذا كان المقصود من نحو النص السمات الأسلوبية، فهي متنوعة متغيرة إلا أنها منضبطة إلى قواعد أسلوبية عامة وخاصة، وما يطرأ من تطورلا ينبو عن أساليب اللغة. فما الجديد في أسلوب الانزياح مقارنة مع الأساليب البلاغية الدقيقة. غير أن الانزياح يتناول عام الأسلوب، بينما البلاغة تتابع أدق التفصيلات في البيان. وأمر آخر أن هذا النمط ممكن في اللغة التي لم تتجدّر وليس لها من الوسائل ما يسمح لها بمواكبة المستجد عليها.

رابعا: أما اختلاف النمطين باعتبار اقتصار أولهما على معالجة العلاقات في داخل الجملة دون الثاني، فهو أمر أبلج وضوحا من أن يستدل له أو عليه[2].

وهذه الفرق لا يمثل واقعا، فالنصوص التي صاغتها الحضارة العربية

(١) انظر مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص٢١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٢١٧.

الإسلامية في شتى المجالات الحياتية، قد كتبت باللغة العربية، واستوعبتها وما عجزت عن الإبداع فيها حتى يومنا هذا، فماذا نقول فيها؟ وكيف استطاعت العناصر اللغوية صوتيا ومعجميا ونحويا وصرفيا ودلاليا أن تقدم لنا هذه النصوص، لولا أنها تمتاز بالخاصية النصية. وهذا ما تم مناقشة كثير من جوانبه في البحث خاصة دور الفضلة في انفتاح الجملة على السياق.

ومن الخصائص التي اعتبرت مائزة لنحو النص عن نحو الجملة، ويختص بها نحو النص ولا تعني نحو الجملة في شيء[(١)]:

القصد: فإذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي، فليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه وكلام السكران والمكره والناسي والمخطئ[(٢)].

وهذه ليست من صفات نحو الجملة، فإذا كانت الجملة هي المستقلة تركيبا ودلالة فإنها ستكون على أدق من النص في البعد عن الحشو ولغو الكلام، فحتى لا يضيع المعنى الذي لا يتاح إلا بجملة فإن صاحبها حريص على ملئها بجميل ودقيق المعنى، ويترك الحشو واللغو إلى النص الذي يتسع لذلك.

ولكن الحال ليس كذلك، فالجملة جزء من التركيب السياقي الذي يحمل في طياته جزء المعنى النصي، وعليه فالجملة مدار مقصدية جزئية كما النص مقصدية كلية.

وأوضح مظهر لمقصدية الجملة هو ما تمثله الفضلات، فهي موجه للجملة بحيث تعرف نصها، والفضلات كما يرى ابن هشام جزء ثالث من الجملة لا يستغنى عنه، وابن جني يقول: «فإن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات.

---

(١) المرجع نفسه، ص٢١٨.

(٢) انظر مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص٢١٨.

نعم، وما أكثر ما تُصْلِحُ الجمل وتتممها، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك؛ ألا تراك لو قلت: زيد قامت هند. لم تتم الجملة؟ فلو وصلت بها فضلة ما لَتَمّتْ؛ وذلك كأن تقول: زيد قامت هند في داره، أو معه، أو بسببه، أو لتكرمه، أو فأكرمته، أو نحو ذلك، فصحت المسألة؛ لعود الضمير على المبتدأ من الجملة»[1]، يعني أنها تمسك الجملة مع الأخرى على أساس دلالي تداولي، فتركيب: زيد قامت هند في داره... تم بالفضلة وتواصلت بسببه جملتان في إطار الجملة الكبرى (البنية الصغرى)، ومن ناحية أخرى اتضح السياق النصي لهذه الجملة بتوجيه من الفضلة.

التناص: وهو علاقة تقوم بين أجزاء النص كما تقوم بين النص والنص كعلاقة السؤال بالجواب وعلاقة التلخيص بالنص الملخص.... وعلاقة المحتمل بما يحدد معنا، وهذه العلاقة الأخيرة هي المقصود بعبارة القرآن يفسر بعضه بعضا»[2] فكيف يتحقق التناص؟ إن لم يكن بالجمل المتعالقة وكيف يفسر القرآن بعضه بعضا؟ إن لم تحمل الجمل من المعاني النصية التي تؤهلها أن تفسر غيرها. وحتى يحدث تناص وتفضي الجملة إلى الأخرى لا بد من جسر للعبور، وهي الفضلات، وأدوات الربط والاتساق اللغوية اللفظية والمعنوية تعمل على تماسك الجمل والنص بسبب من الفضلة.

رعاية الموقف: ومثالها عدم جواز الكلام في أثناء الصلاة إلا بقراءة الفاتحة، ومنه امتناع أن يعزي أحدنا الآخر وهو يبتسم[3]، والجملة لا تفارق هذا الوصف، فتقول في الزواج: بارك الله لك. ولا تقولها في العزاء.

---

(١) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص١٤٩.

(٢) مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص٢١٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٢١٨.

الإعلامية: و«معناه أن يكون للنص محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة هذا النص»[1]، وهذه الخاصية كما يقول تمام حسان تخرج الشعر الحديث من الإعلامية لأنه «لا يتمتع بصفتي التضام والاتساق لا على مستوى نحو الجملة ولا على مستوى نحو النص»[2]، وهي نظرة خاصة في مفهوم النص ليس لها ما يسوغها، فإذا كان الشعر الحديث يخلو من فكرة جامعة فحتما لا يوجد ترابط، ولا إعلامية لا على مستوى الجملة ولا النص، ولكن المتفحص لهذا الشعر يجد فيه الروابط وعناصر الاتساق المترتبة على معنى جامع يتحصل من مجموع النص المتحصل من تعالق الجمل نحويا ودلاليا وتداوليا.

القبول: وهو تحديد المعنى دون الخضوع للتردد وذلك بتسخير التناص والموقفية والإعلامية وغيرها من عناصر النصية خلافا لنحو الجملة الذي يساوي في بعض الجمل بين الاحتمالات على طريقة احتمال الوجوه الإعرابية، فالنص يقوم على القبول مقابل مطابقة القاعدة في الجملة[3] إذ القبول محصلة إعمال النصية وليس معيارا بذاته[4]، والقبول يتصل بتحديد موقف المتلقي من الكلام ومدى تقبله لسلسة الأحداث الكلامية على أنها نص قابل لأن يوصف بالسبك والحبك، وأن له نوعا من الجدوى بالنسبة للمتلقي[5].

والاحتمالية في الجملة النصية على رأي بوجراند (Beaugrande) تزيد من

---

(١) المرجع نفسه، ص٢١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٢١٩.

(٣) مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص٢٣٥.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٣٤.

(٥) المرجع نفسه، ص٢١٩.

الإعلامية في النص، فالإعلامية تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال(١)، والنص حمال أوجه، وخاصة في حال اعتماد مبدأ موت المؤلف، وإعادة إنتاج النص من جديد. ووضوح الإعلامية وكثرتها في النص، تؤدي إلى الانصراف عن النص، كما أن الغموض يؤدي إلى ذلك، والإعلامية في الجملة حاضرة، فكل ما زاد عن العمدة من الإعلامية، وهي إما بالإيجاز أو المساواة وتصل إلى الإطناب.

وبعد عرض هذه الخصائص باختصار، أجد أن مفهوم النص ما زال غير ناضج. إلا إن المناقشات في طيات الكتاب تفصح عن نصية الجملة من مثل التلازم وعلاقة التخصيص في المنصوبات(٢).

فالنص وحدة كلية، وجملة النص أصغر جزء مكون له، ولا نستطيع أن نبني نصا لا أساس له، فلا فرق بين نحو النص ونحو الجملة، وخاصة في لغتنا التي نضجت أسسها واستوعبت أعظم نص في الدنيا، ولو من الناحية اللغوية بجميع مستوياتها عدا المضمون، وأنا المسلم المؤمن بذلك، ولكن لا أفرض قناعتي على الآخر. وحتى تتضح نصية الجملة وكونها جزءا من نسيج النص، فإن المعالجات المختلفة في البحث ستوضح ذلك.

٣-١٠ أمن اللبس في نحو النص

يوضح مصلوح قضية أمن اللبس ناقلا وجهة نظر تمام حسان، وهي أن النص آمنٌ من اللبس بخلاف الجملة(٣)، وهذه وجهة نظر تنطبق على الجملة والنص لأن

---

(١) انظر دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص١٠٤.

(٢) انظر حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٩.

(٣) انظر مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، ص٢٢٤.

النص يفسر بعضه بعضا ونجد من الجمل في النص ما يحمل وجها أو أكثر من وجه في المعنى، ويترتب عليه أوجه في الإعراب، فما السبب في ذلك؟ أهو المكون النحوي بحد ذاته أم إنه مقصد المؤلف، أم لاستغلاق المعنى على السامع؟ وقد يكون هذا وذاك، إلا أنه ليس من الجانب النحوي، فاللغة طوع أمر المؤلف وفيها من وسائل الإيضاح ما يمنع اللبس، وهذا يقودنا إلى العامل في الجملة والنص وهو واحد، فمنتج النص منتج الجملة، وعلى مقصده وبيانه يقع اللبس والإبانة والحذف والزيادة، فليس للفعل في الجملة والنص أثر على اللبس.

وقد يكون اللبس لغرض دلالي وتوسعة المعنى أو إعطاء المتلقي دورا في الفهم والتحليل والتطوير، أو لقصور في فهم المتلقي، ففي القرآن الكريم آيات متشابهات، وفيه ما لم نفهمه على الوجه الصحيح حتى أتى حين من الدهر، فكشفت عنه التطورات العلمية، فاللبس بمفهومه الايجابي خاصية إبداعية، تقود إلى إعمال الفكر، وهي من مواطن النقد الحديث بصورة ما.

ويستدرك مصلوح بأن فكرة صلاحية النص لإعرابين من أمن اللبس، قائلا: «لكن تلك المقومات لا ينبغي أن تنتج حكما يقول بأن نحو النص في تمسكه بفكرة الاتساق وضرورة وضوح المعنى وعدم قبول تعدد الاحتمالات يرفض فكرة صلاحية النص لإعرابين؛ لأن في ذلك اعترافا باللبس»[(١)]، فما الفرق في ذلك عن الجملة التي تحتمل وجها إعرابيا أو أكثر؟

واستدرك مرة ثانية قائلا: «ولا ينبغي أن يحمل هذا الكلام على أن أمن اللبس لا مكان له البتة... وعدم قبول تعدد الاحتمالات»[(٢)].

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٣٨.

ويجب التوقف في ما اسند إلى نحو النص من تمسكه بالاتساق وضرورة وضوح المعنى، فتعدد تفاسير القرآن الكريم والاجتهاد فيه، وهو تعدد ليس فيه من قبيل الإلباس المعيب، بل هو حاصل اجتهادات بشرية لا تخالف معلوما بالضرورة[1].

ويقرّب بين النص والجملة فيقول: «إن الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول هي من مظاهر التضام على مستوى الجملة، والحاجة إليها في نحو النص ثابتة بيقين»[2].

فإذا كان الجزء يحمل صفات الكل كالمَوْلود يحمل صفات أبويه الوراثية، فإن سمات الجملة من افتقار واختصاص وتلازم وغيره هي من سمات النص، وبما أن الكل لا يكون إلا بالجزء كالبناء أوله لبنة، فإن النص لا يقوم إلا بالجملة، وتأخذ سماته وتندمج فيه. فلا معنى لفصل الجملة عن النص لاستحالة قيام النص دون الجملة، ولا جملة ذات فائدة يحسن السكوت عليها بلا نص.

والعلاقات داخل النص بين الجملة والأخرى وبين البنى الكبرى تعتمد على ما توفره الجملة من قابلية للاتساق وانسجام بعناصر الربط والاتساق، وهما محكومان للدلالة الجامعة؛ فالشكل اللغوي ذو المقصدية لا يكون إلا بالمعنى، ولا تجد نصا إلا بمعنى، وهات غير ذلك إن استطعت.

٣ـ١١ أنواع النص

النص وحدة متكاملة منجزة إنجازا كليا أو جزئيا، ومن الجزئية الافتراض النصي، ولأن الفضلة عنصر توجيه في الجمل؛ فإن لها دورا في تحديد أنواع

---

(١) مصلوح، د.سعد عبد العزيز، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص٢٣٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٣١.

النصوص، والنصوص بناء على عنصر الفضلة على ثلاثة أنواع: المنجز والعرفي والمفترض.

أولا: النص المنجز: وهو الدلالة الجامعة المنجزة كتابة ومشافهة بجمع عناصرها اللغوية دون اختصار، ما لم يكن فنا في موضعه أو حاجة دلالية. وهو ما بين أيدينا من نصوص أدبية وقانونية وسياسية ودينية وغيرها.

ثانيا: النص المفترض: كل جملة تامة مفيدة يحسن السكوت عليها، هي بنت نص، وهي جمل مفضلة، وإن خلت من الفضلة فيقدر فيها، لتأخذ مكانها من النص، فلا جمل ذات معنى يتم تداولها إلا وفيها فضلة، تذكر أو تقدر، وسيبويه في توجيه إعراب الجمل كثيرا ما يقدر للجمل نصها، فيقول: كأنك قلت أو أردت أن تقول أو إن شئت قلت وغيرها من العبارات التي تضع الجملة في نص مفترض، ليستقيم التعليل النحوي، وهو توجيه ينسجم مع طبيعة العقل البشري باعتبار الإنسان كائنا عاقلا لا ينطق كلاما لا معنى له، وكل كلام مفيد يرتبط بنص منجز أو مفترض أو عرفي (منوي)، والعامل الدال على النصية في الجمل المفردة ما تعلق بها من الزيادات وطبيعة النبر، فقولنا «يا سلام» بالتعجب تدل على موقف يستنكر أو يتضجر منه أو يسخر منه. وأسماه تمام حسان الجمل التأثيرية[1].

ومن عوامل تحديد نوعية النص المفترض الفضلات (الموجهات) فجملة: ذهب زيد إلى المدرسة. غير جملة: ذهب زيد إلى المتجر. فالأولى نص متعلق بالدراسة والثانية متعلقة بالشراء، والفعل واحد ولكن المُوجِّه - وهو شبه جملة الجار والمجرور - حدد طبيعة النص المفترض، وجملة: حمل زيد الكتاب. غير جملة:

---

(١) انظر حسان د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٨.

حمل زيد البندقية. وجملة: باب المنزل مفتوح غير جملة: باب المدرسة مفتوح. فكل جملة تعرف نصها بالفضلة، وجملة: عاد ظافرا بالعلم غير جملة: عاد ظافرا بالمال. وجملة: أعجبني زيد شجاعة. غير جملة: أعجبني زيد دراسة. وهكذا يأخذ الفضلة العمدة إلى النص. وللنص المفترض نوعان:

الأول: النص أحادي الجملة: ويتكون من جملة واحدة، وتحمل دلالة جامعة، يمكن أن تتولد لها الجمل النصية. ومنها: النظافة من الإيمان، الفقر كفر، وهي جمل موجَّهةٌ. ويضع الزناد لمثل هذا النوع قاعدة النص البسيط: «فيتكون النص البسيط من جملة واحدة أو أكثر»(1)، وهو بسيط في التركيب واسع المعنى. وهذا النوع عليه مآخذ وهي(2):

- اتخاذه حجة ودليلا على انعدام بنية متميزة للنص، وفقدان الشرعية في اعتبار النص من الوحدات اللغوية.
- عدم الحاجة إلى ما يتجاوز الجملة للوقوف على الدلالة والمعنى والإحالة، فالاقتصار على جملة واحدة دون الحاجة لغيرها لوضوح الدلالة قد يقوم دليلا على عدم الحاجة في تأويل الجملة إلى ما يتجاوزها.

وهي انتقادات تنطلق من الاعتماد على الشكل في بناء النص، وتتجاهل الدلالة أصل النص؛ إذ «يمكن لعبارة مفردة أن تنشط مفاهيم متنوعة بحسب استعمالها فيقال عندئذ: إن هذه العبارة لها معان متعددة»(3)، ويرى المتوكل: «أن الخطاب كل ملفوظ مكتوب يشكل في حد ذاته وحدة تواصلية، ... بقطع النظر عن

---

(1) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص31.

(2) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مج2، ص84.

(3) دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ص184.

كونه نصا أو جملة أو مركبا اسميا أو كلمة مفردة»[1]، وهي مآخذ نابعة من التفريق بين نحو الجملة ونحو النص، مما يدلل على أنه تفريق ليس في موضعه.

الثاني: الكلمة النص: هناك كلمات في اللغة تحمل دلالة جامعة أوسع من جملة النص، ويمكن أن نبني منها نصا واسعا منجزا. وتعد كلمات أمهات وهي أكثر تشعبا من بناتها[2] ولكنها محدودة في اللغة بالمقارنة النسبية، ومنها: الكون، الحياة، القدر، الإيمان، الكفر، وغيرها. وهي كلمات مطلقة غير مقيدة ولا مُوجَّهة إلا بالتعريف. ونجد عند ابن مالك ما يدل على الكلمة التي تعد نصا فيقول:

واحـــدهُ كلمـــةٌ والقـــولُ عـــمّ   وكلـــمةٌ بهـــا كـــلامٌ قـــد يُـــؤَم[3]

وفي توجيه ابن عقيل لمعنى (قد يؤم) يقول: «(قد) حرف تقليل ... (ومعنى) يؤم: يقصد، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا «كلمة الإخلاص و(قالوا) كلمة التوحيد» وأرادوا بذينك قولنا: «لا إله إلا الله».

وعلى هذا التوجيه تكون الكلمة دلالة جامعة، ويكون مضمون لفظ (كلام) جزءا من مكونها النحوي والدلالي، فنحن أمام الكلمة بمعنى النص الكامل على قلة.

ثالثا: النص العرفي: وهو ما عُرف موضوعه، وظهرت بعض جمله كلية أو

---

(١) المتوكل، أحمد، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص١٠٢.

(٢) انظر مفتاح، د. محمد، دينامية النص (تنظير وإنجاز)، ط٣، المركز الثقافي العربي، الرباط، ٢٠٠٦م، ص٢٢.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٣، ١٤.

جزئية. ومنه:

أولا: المحادثة، إذ يتم التواصل بين طرفين أو أكثر ببعض جمل النص، كلية وجزئية، وتشكل نصا واضحا مفهوما بين الطرفين، لمعرفة المتحادثين المسبقة بمضمون فكرة المحادثة. «فالمحادثة نتيجة نشاط لغوي بين مشاركين اثنين في الفعل على الأقل (شركاء التفاعل)»(1)، وعن (فارن تشتماير) المحادثة: «واقعة التواصل الأساسية في التواصل المباشر»(2).

وحتى يؤدي النص العُرفي (المحادثة) وظيفة نصية اتصالية لا بد له من الاعتماد على الموجِّهات النصية (الفضلات)، فالتفاعل بين طرفين لا يفهم من أحدهما وإن كانت فكرة النص واضحة بينهما ما لم يوجه الإسناد بالفضلات، ولا فائدة يحسن السكوت عليها في حال أطلق المتكلم جملا تقتصر على الإسناد، بينما يحسن السكوت على الفضلات. كأن تقول في موضوع شراء سيارة: قال زيد، نلتقي غدا بإذن الله،.. فرد خالد: عند المدخل في تمام الثامنة صباحا، لا تنسَ الموعد، والمبلغ... في جيبي، إذن على بركة الله. فلو رفعنا الموجهات (الفضلات) من بناء المحادثة لما فهم شيء من النص العرفي. فأغلب المنطوق في النص العرفي من الفضلات. لأن المهم عند المتحادثين فهم مضمون النص وقضيته الأساسية، «ولذلك لا يعد تمام السبك ولا كمال الحبك شرطين أساسين لفهم النص... بل الأسس المنظمة، مثل (الكفاية) (حد أدنى من جهة المشاركين في التفاعل)، والقدرة على التأثير (الفعالية) (حد أقصى من التأثير حسب توجيه الهدف) و(المناسبة)

---

(1) انظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢١٧. انظر دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ص٤٩١.

(2) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢١٩.

(اتفاق النص مع البنية المختصة للشروط)»[1]، فالمحادثة لا تعتمد تمام جمل التركيب النحوي لتمام المعنى المسبق.

ومن التعليل النحوي المعتمد على معرفة السياق بين الطرفين المتحادثين حديث المبرد عن المبتدأ «فالابتداء نحو قولك: زيد. فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيد، ولكنت قائلاً له: رجل يقال له زيد، فلما كان يعرف زيدا، ويجهل ما تخبره به عنه، أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً»[2]، ومنه حديث سيبويه في السياق نفسه[3]، وفي هذا ربط للجملة بسياق ما، متعارف عليه بين المتكلم والسامع، وتقدير لموجهات لم تذكر لعلم السامع بها. فمدار حديث المبرد ككثير من علماء اللغة الأوائل كان النص جاهزا في أذهانهم وهم يعالجون موضع الكلام والجملة، وما جاء على خلاف ذلك فقد وقع في الوهن.

والمحادثة يمكن أن تحدد وظائفها الأساسية على النحو التالي[4]:

١- المحادثة جزء بارز في الأنشطة التي تكون أساس عملنا الاجتماعي. فالمحادثة هي إنتاج تفاعلي يجدد فيه شركاء المحادثة أنشطتهم اليومية، باعتبارها أنشطة من نمط معين ثم توضح بشكل متبادل.

٢- تنفذ الأنشطة اللازمة لتكوين المحادثة على نحو منظم.

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٩١.

(٢) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٢٦.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٨.

(٤) انظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٨٣.

٣- لا يتحدد أو يقدم مفهوم الأنشطة الحوارية من خلال قيود خارجية أو معايير بل (تبرزه) أنشطة شركاء التفاعل أنفسهم.

ثانيا: الجمل ذات السياق المسبق: إذ يعرف سياقها التداولي الخارجي والداخلي مسبقا، ومنها الأمثال والحكم، ومن مراعاة السياق عند سيبويه في الأمثال: «مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بَيثْرِبِ. كأنه قال واعَدْتَنى مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه، ولكنه ترك واعدتنى استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ، واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك»[(١)]، ومن ذلك ما قال ابن جني «وسمعنا بعضهم يدعو على غَنَم رَجُل فقال: اللهم ضَبُعا وذئبا، فقلنا له: ما أردت فقال أردتُ اللهمّ أجمع فيها ضبُعا وذئبا، كلّهم يفسّر ما يَنوي»[(٢)]، ونلاحظ أن المحذوف من التركيب هنا هو العمدة، وأدت الفضلة المعنى المقصود وبان بها النص. وقوله: كلّهم يفسّر ما ينوى. يعنى المعنى أو النص الذي يُراد من استخدام المثل له. «فجمل النص القائمة بذاتها، وبقايا الجمل وتعابير ثابتة كلها تعتبر نصا بالنسبة لسياق وحداتها الكلامية بغض النظر عن استخدامها ضمن امتداد أوسع من النص أم لا»[(٣)].

ومعرفة السياق أو ملابسات الحديث لازمة لفهم المقصد، وجون ليونز يرى أن السامع لا يمكن أن يُفهم المتكلم ما لم تكن لديه معرفة سابقة بملابسات الحديث، ولا يمكن فهم أي نص بمعزل عن محيطه الخارجي، ومواقف الحديث التواصلية[(٤)]، فالتركيب (الظاهر) يرد إلى التركيب (المقدر) وفقا لمعطيات المعنى في المواضعات

---

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج١، ص٢٧٢ .

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٥٥

(٣) جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص٢٢١.

(٤) انظر دي سوسير، فرديناند، علم اللغة، ص٣٩. وانظر العوادي، د.اسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه ص٤٤.

المتعارفة»[1]، وأما دي سوسير (De Saussure) فيستبعد الموقف الخارجي المحيط باللغة ويكتفي بدراسة نظام اللغة الداخلي[2].

وسواء أخذنا بمبدأ السياق الاجتماعي العام للغة أو السياق النصي فقط، فإن الفضلة حاضرة على كلا الوجهين وبها تعرف وجهة الإسناد المجرد، ويعرف النص.

٣ـ١٢ الخلاصة

في هذا الفصل عُرض مفهوم النص وبنيته تركيبا ودلالة، ومفهوم البنية الصغرى والكبرى في نحو النص مقارنة مع ما ورد عند ابن هشام في مفهوم الجملة الصغرى والكبرى، وتم توجيه القول فيهما في الجملة والنص، وعُرضت المعايير النصية ومدى موافقتها لخصائص الجملة، وإلغاء الفوارق بين نحو النص ونحو الجملة.

وفي الفصل تقسيم لأنواع النص وفقا لمكانة الفضلة في بناء الجملة والنص، ووفقا للتوجيهات النحوية في نحو الجملة، ووفقا للطاقة الكامنة في الكلمة والجملة.

---

(١) الموسى، د. نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٧٨

(٢) انظر العوادي، د.اسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص٤٤.

الفصل الثالث

٤- الفضلة

٤.١ الفضلة

الفضلة في اللغة ونحوها من الزيادة عند أهل اللغة، وليس لها من الفضل أو التفضّل نصيب عندهم، ونال الإسناد جل الاهتمام، فكان موضع الإفادة وحسن السكوت النحوي، ووسم الفضلة بمسميات لا تدل على مكانته في التركيب النحوي، وتقلل من شأنه وإن علا، وأكثر إنصافا له أن يقولوا: ولا يعني الاستغناء عنه عدم الإفادة، ويلحقون: ومن دونه تحصل الفائدة، وكان لهذا التجاهل أثر على نحو اللغة، فوصف بنحو الجملة، والجملة عند أغلب النحاة هي المسند والمسند إليه، ومن تجاهل الفضلة حصل التفريق بين نحو النص ونحو الجملة.

وفي هذا الفصل سنلقي الضوء على دوره الرابط بين نحو النص ونحو الجملة، وبيان أثره في جسر الهوة بينهما.

والفضلة موضوع البحث ما ورد به تحديد عند نحاة اللغة، فابن جني يقول «ألا ترى أن الفَضَلات كثيرة كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء»(١)، ويقول الرضيّ: النصب علامة الفضلات في الأصل، «فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، والمستثنى»(٢)، وأما سائر المنصوبات فعمد، شبهت بالفضلات(٣)، وهو قول بحاجة لبحث مستقل وهي «اسم

(١) ابن جني، ج١، ص١٩٧، وانظر المبرد، المقتضب، ج٣، ص١١٦.

(٢) الأستراباذي شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٩٥. وانظر ابن جني، ج١، ص١٩٧

(٣) الأستراباذي شرح الرضي على الكافية ج١، ص٢٩٥

(إن) واسم (لا) (التبرئة) و(خبر) ما (الحجازية) وخبر كان وأخواتها»[1]، ومن الفضلات الجار والمجرور لقول الرضي «وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر»[2]، ويقول في موضع آخر: «... وأغلبه أن يكون من الفضلات، كالظرف والجار والمجرور والحال»[3]، وفي شرح ابن عقيل يقول: «تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال وبقي التمييز»[4]، فالفضلات موضوع البحث هي: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال والتمييز والجار والمجرور.

٢.٤ مسميات الفضلة

في اللغة (فضل): الفَضْل والفَضِيلة معروف ضدُّ النَّقْص والنَّقِيصة والجمع فُضُول، ورجل فَضَّال ومُفَضَّل كثير الفَضْل، والفَضِيلة الدَّرَجة الرفيعة في الفَضْل، ورجل مِفْضال كثير الفَضْل والخير والمعروف، وامرأة مِفْضالة على قومها إذا كانت ذات فَضْل سَمْحة، ويقال فَضَلَ فلان على فلان إذا غلب عليه وفَضَلْت الرجل غلبته، والفَضْل والفَضْلة البقيَّة من الشيء، والفَضْلة بمعنى الزيادة، وفَضَلات الماء بقاياه،

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٩٥.

(٢) الأستراباذي شرح الرضي على الكافية ج١، ص٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٠٦.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٨٦.

والعرب تقول لبقيَّة الماء في المَزادة فَضْلة، ولبَقيَّة الشراب في الإناء فَضْلة، والمِفْضَل والمِفْضَلة بكسر الميم الثوب الذي تتفضَّل فيه المرأة والفَضْلة اسم للخمر[1].

وأطلق النحاة والبلاغيون على ما سوى المسند والمسند إليه في الجملة عدّة مسميات، وكان أولها الفضلة بمعنى الزيادة التي يستغنى عنها في الجملة، وبعضهم استدرك بأن الاستغناء لا يعني عدم الفائدة. والمسميات التي أطلقت عليه هي:

الفضلة: بمعنى الزيادة على الإسناد المجرد: المسند والمسند إليه، وإمكانية الاستغناء عنها إذا لم يضر حذفها[2]، «كما سميت بالفضلة؛ لأنها زيدت على المسند والمسند إليه، وأضافت إليهما معنى جديدا»[3].

المتمم: «الفَضلةُ هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أحدَ رُكنَيها - أي ليس مُسنداً ولا مُسنداً إليه»[4]، وهي تسمية تفصح عن مكانته في حدود الجملة. وهي متمم للإسناد المجرد (العمدة).

---

(١) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة فضل. وانظر الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية ج٣٠، ص١٧٢ وانظر، أنيس، إبراهيم؛ وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، جزآن، القاهرة،١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، مادة فضل.

(٢) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٥٥.

(٣) جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) ص٦٨.

(٤) الغلاييني، الشيخ مصطفى، (١٣٠٣ - ١٣٦٤هـ = ١٨٨٦ - ١٩٤٤م)، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، لبنان، ط١٦، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ج١، ص٢٨.

التكملة: وهي التي تزداد على طرفي الجملة الأصلية؛ فتكسبها معنى جزئيًا جديدًا، قد يمكن الاستغناء عنه، منها: الحال، والتمييز، والمفعولات، والتوابع، وغيرها من سائر المكملات[1].

اللواحق: ما لحق بالإسناد. واللواحق من الوظائف الهامشية عند المتوكل[2].

الزيادة: وهو ما زاد على الإسناد وهي تسمية عامة تشمل الفضلة والمتمم والتكملة واللواحق[3].

القيد: قيل عن الفضلة قيد؛ لأنها قيدت المعنى[4]، وهو تقييد للمعنى في الفعل بأي من الزوائد. وهو أقرب إلى النصيّة في الاستخدام عند البلاغيين، ولكنه في حدود الجملة وانسجاما مع نظرية العامل، ولا يرسل المعنى في الجملة إلى بقية النص، فهو قيد على الإسناد في الجملة.

الملابسات: وهي ما لابس الفعل، والفضلات جزء من هذه التسمية «وللفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب، فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة ... وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيا له»[5].

المخصِّصات: سماها تمام حسان قرينة التخصيص وهي قيد على الإسناد تُخَصِّصه[6].

---

(١) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ج٣، ص٢.

(٢) انظر المتوكل، د.احمد، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص٢٢.

(٣) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ج٣، ص٢.

(٤) جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، ص٦٨.

(٥) الزمخشري، الكشاف ج١، ص٥١.

(٦) انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٤، ١٩٥.

٣.٤ نصب الفضلة

جاءت الحركات الإعرابية لتدل على المعاني والتفريق بين الوظائف النحوية، يقول ابن جني: «ولما كانت معاني المسمَّين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفاً أيضاً»[(١)]، والإعراب جاء ليدل على معان في نفس المتكلم»[(٢)]، «والإعرابُ إنّما دخل الكلامَ؛ ليفرّقَ بينَ الفاعلِ والمفعول، والمالكِ والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يَعْتَورُ الأسماء من المعاني»[(٣)]، وهو عند ابن جنّي: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّكَ إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه. وشكرَ سعيداً أبوه. علمْتَ برفعِ أحدهما ونصبِ الآخر، الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِهِ»[(٤)]، وعند السّكاكيّ مرتبطٌ في جميع جزئيّاته بالمعنى؛ إذ به توجّه توجّه المعاني وتعرف الدّلالات، وذلك بقوله: «إنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنىً، كما تشهد لذلك قوانينُ علمِ النّحْو»[(٥)].

والنصب علامة الفضلات في الأصل[(٦)] لجهة المعنى «وجعل النصب للفضلات، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ،

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٧. وسر صناعة الإعراب، ص٣١-٣٤

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص٧٠

(٣) الزّجّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق. د. مازن المبارك، ط٢، دار النّفائس، بيروت، ١٩٧٣م، ص٧٦.

(٤) ابن جنّيّ، الخصائص، ج١، ص٣٥.

(٥) السكّاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ص٢٥١. وانظر أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، الدكتور سامي عوض ـ ياسر محمّد مطرجي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٩) العدد١، ٢٠٠٧م، ص٩.

(٦) انظر الأسترابادي شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٩٥.

والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر»[1]، «وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها»[2] والكثرة تدل على كثرة التداول، فنصبت للخفة على اللسان.

واختلف في ناصب الفضلات ما بين الفعل مع الفاعل، وقيل هو الفاعل، وقال البصريون: العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضي للفضلات[3]، ونصب الفضلة ليس محمولا على المفعول، كما أن رفع المبتدأ والخبر ليس بمحمول على الفاعل «فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه، فترافع المبتدأ والخبر، إذن، كعمل كلمة الشرط والشرط، كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى: «أَيًّا مَا تَدْعُوا »[4]، فأداة الشرط متقدمة على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرة عنه عنه تأخر الفضلات عن العمد،... فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير أصلان في الرفع، كالفاعل، وليسا بمحمولين في الرفع عليه... وعلى التقرير المذكور: التمييز، والحال، والمستثنى الفضلة، أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه، كما هو مذهب النحاة»[5]، وهذا الاستدلال في النصب فيه مدخل لنفي العوامل. وأن الفضلة ركن أساسي في الجملة لا يتبع الفعل بل يوجهه.

٤.٤ الفضلة عند النحاة

تقوم الجملة عند النحاة العرب على علاقة الإسناد من المسند والمسند إليه، ولا يصح قيام الجملة من دونهما وما سواهما فضلة. ولم يُسم سيبويه ما زاد عن

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٦٣.

(٢)المصدر نفسه، ج١، ص٦٣.

(٣) انظر المصدر نفسه ج١، ص٦٣.

(٤) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

(٥) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٦٧.

الإسناد بالفضلة أو المتمم أو المكمل أو أي من هذه المسميات، وإنما كان يذكرها بوصفها فيقول: «هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنّه حالٌ صار فيه المذكور»(١)، «و هذا باب ما يكون من المَصادر مفعولا»(٢)، «وهذا باب الجَرّ، والجرُّ إنما يكون في كلّ اسمٍ مضافٍ إليه، واعلم أنّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا»(٣).

ويذكر المبرد (٢١٠ – ٢٨٦هـ) الفضلة فيقول: «... فيكون المفعول فيه فضلةً: كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك مما إذا ذَكَرْتَهُ زِدْتَ في الفائدة، وإذا حذفته لم تخلل بالكلام؛ لأنك بحذفه مستغنٍ؛ ألا ترى أنك تقول: قام زيد. فلولا الفاعل لم يستغن الفعل، ولولا الفعل لم يكن للاسم وحده معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر. فإذا قلت: ضرب عبد الله زيدا، فإن شئت قلت: ضرب عبد الله، فعرفتني أنه قد كان منه ضرب، فصار بمنزلة: قام عبد الله، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب، وأن قولك: قام لم يتعد فاعله، فإن قلت: ضرب عبد الله زيدا، أعلمتني من ذلك المفعول، وقد علمت أن ذلك الضرب لا بد من أن يكون في مكانٍ وزمان، فإن قلت: عندك أوضحت المكان، فإن قلت: يوم الجمعة بينت الوقت، وقد علمت أن لك حالاً، وللمفعول حال. فإن قلت: قائماً عرفتني الحال منك أو منه، فإن قلت: قاعداً أبنت عن حالك أو حاله. وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كثيراً وإما قليلاً، وإما شديداً، وإما يسيراً. فإن قلت: ضرباً شديداً،أو بينت فقلت: عشرين ضربةً، زدت في الفائدة. فإن قلت: لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب. فكل هذا زيادةٌ في الفوائد، وإن

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٤١٩.

حذفت استغنى الكلام، وليس الفاعل كذلك»[1].

فالفضلة عنده من الزيادة المستغنى عنها، وحذفها لا يُخل بالكلام، ولكن ذكرها يزيد في الفائدة. ويمضي ذاكرا الفائدة من الزيادة، ولكن لا يقف عند الفائدة الدلالية التي يجنيها السامع من الإسناد المجرد (العمدة) وما جدواها من الناحية التداولية، وهو بذلك يرى الكلام بمعنى الجملة القائمة على المسند والمسند إليه، التي يرى ابن هشام أنها لا تقدم فائدة يحسن السكوت عليها، فما الفائدة التي يجنيها المتلقي من جملة الإسناد (قام زيد). إن لم يكن بقصد الإخبار عن قيام زيد دون غيره، أو في مكان ما أو زمان أو حال وغيره. كما قال ابن جني في حديثه عن الفضلة التي سار في تعريفها على مفهوم المبرد فيقول معلقا على جملة: انطلق زيد. «وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عن انطلاقه دون غيره»[2].

فكلام ابن جني يكشف أن الفضلة حاضرة في المعنى، وإن لم تحضر في التركيب، فهو على ذلك يفترض الانطلاق لزيد في سياق يخص به زيداً دون غيره، ولو قُطعت الجملة عن السياق لاستوجب ذكر الفضلة للضرورة التداولية، فما فائدة هكذا جملة إن لم تكن مقصودة. والفضلة ناحية القصد، وهي سمة نصية في النصوص.

وابن جني (ت ٣٩٢هـ) يرى الفضلة زيادة فيقول: «وكذلك القول على المفعول، إنه إنما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة»[3]، ويصر على انتصاب المفعول به والتمييز؛ لأنهما فضلة وإن كان التمييز في مثل: (طبت به نفساً)

(١) المبرد، المقتضب، ج٣، ص١١٦.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٥.

فاعلا في المعنى[1]، فغلب على ابن جني جانب التركيب النحوي على الجانب الدلالي والتداولي، وبناء الجملة أو الكلام أو القول بناء عقلي دلالي وتداولي، أداته التركيب المنطوق أو المكتوب.

ويهوّن من شأن الفضلة لأنها من المنصوبات، فالرفع للعُمد، ولذلك يرتفع شأن المفعول به (زيدا) في جملة: ضربت زيداً. إن جاء نائبا للفاعل لأنه يُرفع على الإسناد، ويخرج من كونه فضلة، فيصبح ربَّ الجملة[2]، وهذا من باب النظرة للتركيب السطحي في الجملة، والارتكاز على الإسناد، أو ما يعرف بنحو الجملة. فأصل المعنى والتركيب في نائب الفاعل المفعولية، ولا يستغنى عنه في الفعل المتعدي إن لم يقصد الحذف لأمر بلاغي مع أمن اللبس، وإلا لضاع المعنى نحو: ضَرب زيد. فمن المضروب، أبشر أم حيوان، ويرى ابن جني في تخصيص الفضلة بالمفعول به أو الحال أو... «ضربا من الشرح، وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به، ألا ترى أن الفَضَلات كثيرة كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء، فلمّا قلت: ومفعول به ميَّزت أي الفضلات هو فاعرف ذلك وقِسْه»[3]، وهو بذلك يؤكد مكانة الفضلة من الناحية التداولية، ويرى ضرورة تحديد الفضلة في الجملة، فلا يجوز وضع أي فضلة في الجملة، فتكون مفعولا به، فهي مقصودة بحد ذاتها، وهذا القصد هو موضع النصية في الجملة، والفضلة موطنها. وفي العمدة قلة ومع ذلك تحسب له، وأما الكثرة في الفضلات فعليها. «ألا ترى أن الفَضَلات كثيرة».

---

(١) انظر المصدر نفسه، ج١، ص١٩٦.

(٢) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٦٤.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩٧.

ونرى ابن جني في المحتسب يجعل الفضلة محدداً لوجهة الكلام، وموضع الفائدة، عندما يوضح البدل في قراءة ابن مسعود في الآية (٢٨٤) من سورة البقرة، فيقول: «وإذا حصلت فائدة البيان لم تُبل أَمِنْ نفس المبدل كانت؟ أم مما اتصل به فضلةً عليه؟ أم من معطوف مضموم إليه؟ فإن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات. نعم، وما أكثر ما تُصْلِحُ الجمل وتتممها، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك. ألا تراك لو قلت: زيد قامت هند. لم تتم الجملة؟ فلو وصلت بها فضلة ما لتمت؛ وذلك كأن تقول : زيد قامت هند في داره، أو معه، أو بسببه، أو لتكرمه، أو فأكرمته، أو نحو ذلك، فصحت المسألة؛ لعود الضمير على المبتدأ من الجملة. وعليه قول كثير فيما أظن»[١]، فابن جني يقر بمكانة الفضلة في الجملة وقوله: (ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك) عبارة نصية في حق الفضلة، تقدمت على المقولات النصية الحديثة. فالجملة من دون الفضلة غير تامة، ولا تنتمي لنص ولا تتعالق مع جمل النص الأخرى. وابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) يرى ما سوى العمدة مما يستقل الكلام دونه ويستغنى عنه[٢].

وابن هشام يمنح الفضلة مكاناً دائما في تركيب الجملة «فالمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه»[٣]، ويقصد بالجملة المسند والمسند إليه. والتمام عنده تمام تركيب العمدة، وليس تمام الإفادة.

ومن هذه الأقوال نرى أن المقصود بالفضلة ما ليس بالمسند والمسند إليه، وهي ليست زيادة يستغنى عنها، كما أكد ابن هشام. وهي فضلة من ناحية التركيب

---

(١) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١ ص١٥٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٤.

(٣) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٢٣٥.

الشكلي للجملة عند النحاة لا الدلالة كما بدا من بعض ما ورد عند ابن جني في الخصائص. وفي المحتسب خاصة، فهي ذات فائدة، ولكنه وصفها بالمتمم.

وقول ابن جني بحاجة للوقوف فقوله: «وما أكثر ما تصلح الجمل وتتمّها» يقرّ فيه بأنها ذات أثر كبير في وضوح الجمل، وتمام معناها، وهي كثيرة كثرة شبه مطلقة في التعبير، بدليل قوله: «وإذا حصلت فائدة البيان لم تُبل أَمِنْ نفس المبدل كانت، أم مما اتصل به فضلةً عليه، أم من معطوف مضموم إليه؟» فهي من هذا أو ذاك.

وأما قوله: (ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك). فالوهن هو الضعف، والجمل التي تكتفي بالعمدة المنقطعة عن السياق النصي واهية ضعيفة من ناحية المعنى. فما معنى قولك: شرب رجل. أو طار طير. إن لم يكن ذا بعد نصي، أو داخلته الفضلة، وبغير ذلك تصبح ضربا من كلام لا يدري قائله ما يقصد.

أما قوله (تستمسك) فهي مفتاح هذا البحث، فالفضلات عامل انسجام نصي للجمل وهي التي تقود الكلام بعضه إلى بعض، وتمنح عوامل الربط والتماسك النصي فاعلية العمل. فجمل من مثل: قام زيد (إلى محرابه) ليبدأ (نهاره) (بعمل صالح) يتقرب (به إلى الله).... ماذا تعني لو جردناها من الفضلات دون الأخذ بالموقع الإعرابي فقلنا: قام زيد ليبدأ يتقرب.

فالفضلات عامل انسجام نصي، وطريق الاتساق والتماسك، ومن هذا المفهوم وغيره من الشذرات في النحو العربي، أرى أن العرب عندما عالجوا الجملة، كانوا يضعون في خلدهم الناحية النصية للجملة، وإن لم يصرحوا بها أو لم يبحثوها، وهذا الإغفال لجانب النصية على نية الوجود، دفعت بعضهم إلى التمسك بالعمدة كأساس في البناء وتمام المعنى، وحسن السكوت عليه، ولكن قدامى النحاة كسيبويه وابن جني وابن هشام والرضي ممن وردت لديهم إشارات نصية، كانوا يعالجون

الجملة من الناحية السياقية النصية، فسيبويه لم يذكر الجملة، وإنما ذكر الكلام والقول وفرق بينهما، وابن جني ذكر الإسناد (العمدة) وركز عليه وذكر الفضلة مبرزا أهميته خاصة في المحتسب، وابن هشام جعل الفضلة مما لا يستغنى عنه، وحدد موقعها التركيبي بعد المسند والمسند إليه (العمدة) في ترتيب الجملة. والزمخشري له رأي فريد في حدّ الجملة الاسمية بالإسناد، ويستنتج منه أن طرفا آخر لا بد منه في الجملة غير الاسناد، ولكن لم يذكره، وجمع بين الكلام والجملة في المفهوم، وأبو حيان في (ارتشاف الضرب) حدّ الجملة بالعمدة أفادت أم لم تفد.

وعلى الرغم مما قاله بعض النحاة في الفضلة، بأنها مما لا يستغنى عنه، وهي في التركيب بعد الإسناد تذكر، وبها تستمسك الجمل، فإن ذلك لا يعني أن القدماء اجمعوا على أهمية الفضلة، فجلهم أهملها. فسموها بما يدل على مكانتها عندهم.

٥.٤ الفضلة عند البلاغيين

لم تنل الفضلات حظا من الاهتمام عند البلاغين من ناحية التركيب، فهي في الجملة زيادة كما هي عند النحاة، مع أن علم البلاغة علم دلالة وتداول، والجملة فيه ذات سياق، وتقسيم الجملة إلى مقيدة وغير مقيدة عند البلاغيين هو تقسيم مماثل للتقسيم النحوي، غير تسمية الفضلة بالقيد، وفي الواقع التداولي للجملة لا وجود لجملة غير مقيدة، فكل جملة يحسن السكوت عليها لها معنى مفيد هي مقيدة على تعبير البلاغيين.

وعلم البلاغة علم المعنى، ولذلك يرى فان دايك (Van Dijk): «إن البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النص، إذا نحن أخذنا في الاعتبار توجهها العام المتمثل في وصف النصوص، وتحديد وظائفها المتعددة، لكننا نؤثر مصطلح علم النص؛

لأن كلمة بلاغة ترتبط حاليا بأشكال أسلوبية خاصة، كما كانت ترتبط بوظائف الاتصال العام ووسائل الإقناع»[١].

والفضلة من مواطن الإقناع وبيان المعنى، والعلوم اللغوية تعمل ضمن إطار المعنى والسياق والنص، والعربية خاصة؛ لأن علوم اللغة العربية قامت لأجل نص القرآن الكريم، وهي في الأصل نتاج مجتمع إنساني ينطق عن معان واعية.

وفي استعراض لبعض أقوال البلاغيين في الفضلة، نجد أنها عند الجرجاني (٤٠٠- ٤٧١) ليست من الزيادة ولا ضم المعنى إلى المعنى فيقول:«ومما ينبغي أن يحصل في هذا الباب أنهم قد أصلوا في المفعول وكل ما زاد على جزأي الجملة أن يكون زيادة في الفائدة وقد يخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزأي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة، وهو ما لا يعقل»[٢]، فدخول ما يعرف بالزيادة على جزأي الجملة عند الجرجاني ليس بزيادة على المعنى المتحصل بالإسناد، وهو الجملة، ولا «كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر»[٣]. فيرى اختلاف الزيادة في الجملة اختلافا في جهة المعنى «فإذا قلت: ضربت زيداً، كان المعنى غيره إذا قلت: ضربت، ولم تزد زيداً»[٤]، ويقف مطولا مع حذف المفعول به، وبيان الأغراض البلاغية في ذلك[٥]،

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٦.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٣٣.

(٤) المصدر نفسه ص٥٣٣.

(٥) انظر المصدر نفسه، ص١٥٤-١٧٠.

ويتعرض لحذف المضاف في أثناء حديثه عن المجاز[1].

والفضلة عند الزمخشري(٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) من ملابسات الفعل على المجاز، فأنّ «للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبب له، فإسناده إلى الفاعل حقيقة ، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل»[2]، وجعل الفاعل من الملابسات الحقيقية وما سواه على المجاز، وهي عند القزويني (٦٦٦- ٧٣٩) من ملابسات الفعل ناقلا عن الزمخشري[3].

وتعرف الفضلة لدى البلاغيين بمتعلقات الفعل. وهي رابع ثمانية من علم المعاني لدي الخطيب القزويني في الإيضاح[4]، والزيادة عند البلاغيين تتمثل في أمرين[5]:

الأول: أنهم استخدموا مصطلح (متعلقات الفعل) بدلا من مصطلح (الفضلة) الذي درج استخدامه عند النحاة حتى المراحل المتأخرة من تاريخ النحو.

الثاني: أنهم كانوا ينظرون إلى هذا الموضوع وغيره من جهة المعنى الذي يؤديه في التركيب.

ولم يُناقش دور الفضلة خارج حدود الجملة، وكأن الجملة تركيب نحوي دلالي مستقل عن المضمون العام الذي جاءت في إطاره.

---

(١) انظر حمدان، ابتسام احمد، الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني - دراسة دلالية تطبيقية معنوية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٢م، ص٢٨.

(٢) الزمخشري، الكشاف ج١، ص٥١.

(٣) انظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج١، ص٨٦ .

(٤) انظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج١، ص٥٥.

(٥) انظر شحود، حسن عبد الكريم، التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين، ص٣٧.
ص٣٧.

٤-٦-١ القيد

إذا أخذنا بمصطلح القيد دالا على الفضلات عند البلاغيين؛ نجد أنّ الفضلات تقوم بالتأثير على الفعل، وليس الفعل من يقيدها، لأنها تقيد المعنى المقصود من الفعل أو تخصص المعنى المقصود منه، فقولنا: كتب محمد الدرس صباحا. فإن الدرس تقييد لعملية الكتابة، والظرف (صباحا) تقييد للكتابة في وقت الصباح، وتقييد لزمن الفعل، وكذا القول في جميع الفضلات، فالفضلات كما يذكر ابن الطراوة[1]، لا تتأثر بالعوامل فلا تتأثر بالفعل؛ لأنها مقصد دلالي بحد ذاتها. فهي قيد على ما سواها. والعلامة الحادثة فيها من فعل المتكلم، وهي توافق اجتماعي فني.

ومصطلح القيد يعطي الفضلة مكانة في الجملة، إلا أنه لا يخرج الجملة عن مفهوم النحويين كثيرا، فالفضلات قيد على الفعل، تعمل على إغلاق نهاية الجملة من حيث التداولية، وعن الاتصال أو الترابط مع ما بعدها أو ما قبلها بالمجاورة أو أبعد من ذلك، فمصطلح القيد حرر الفضلة من التبعية للعوامل واعترف له بدور تداولي في حدود تركيب الجملة، لكنه قاصر عن مفهوم الامتداد النصي للجملة. ووصف الفضلة بالقيد والمتمم والتكملة والزيادة لا يناسب صفته الدلالية والتداولية، لأنه يحمل دلالة مقصودة تواصلية تخصيصية توجيهية، وانطلاقا من دور الفضلات في التوجيه والتخصيص السياقي فالفضلات على نوعين:

مُخَصِصَات، وهي التوابع نحو: ذهب زيد الطويل. فالصفة (الطويل) قيد خصص المسند إليه (الموصوف)، وقولنا: رأيت زيدا نفسه. فالتوكيد المعنوي (نفسه) تخصيص للمفعول به، وقولنا: قام الخليفة عمر بحق الخلافة. فعطف البيان (عمر) تخصيص للفاعل (الخليفة) وبيان له من الخلفاء، والعطف تخصيص وإشراك ما

---

(١) انظر عمايرة، د. خليل، في نحو اللغة وتركيبها، ص ١٤٩.

عطف بما عطف عليه. وقولنا: حضر الطلاب إلا طالبا. فالمستثنى قيد توجيه على المستثنى منه (الفاعل)، وهذه الأنواع تخصيص للمقيد موافقة للمطلب السياقي، وليس موافقة للجملة المستقلة المنقطعة عن السياق؛ لأن الجملة بنت نص وبحاجة لبيانه في ذاتها.

مُوَجِّهات، وهي تُوجِّه المسند والمسند إليه وتُوجِّه نوعها من الفضلات إلى السياق فقولنا: دافعت عن حياض الوطن. فالمضاف إليه (الوطن) وجه المضاف المجرور، وقولنا: جاء زيد راكبا. الحال توجيه (لمجيء زيد) أي حال زيد، وقولنا: طاب زيد نفسا. فالتمييز (نفسا) توجيه للعمدة؛ الفعل والفاعل، وفي قولنا: جاء زيد نهارا. فالظرف توجيه لزمن المجيء في الفعل وتخصيص، وقولنا: درست طلبا للعلم. فالمفعول لأجله (طلبا) توجيه للدراسة، وقولنا: سرت وشاطئ البحر توجيه للمسير بالمعية لا المشاركة، والبحر توجيه للسير وقصر له على البحر، وقولنا: الكتاب على الطاولة. توجيه لمكان وجود الكتاب. والخبر توجيه للمبتدأ.

فالفضلات مُوجِّهات وموضحات مخصصة للدلالة النصية والتداولية، وتُوجِّه الإسناد وغيره من أركان الجملة إلى النص.

٧-٤ الفضلة عند المحدثين من العرب

الفضلة عند النحاة القدامى راوحت ما بين الزيادة في بناء الجملة وهذا الأغلب، والركن في الجملة كما جاء عند ابن هشام، ولم يخرج تأثيرها الدلالي عن إطار الجملة، إلا ما ذكره ابن جني في المحتسب[(١)]، ولكنه حصرها في الجملة بتسميتها بالمتمم. والمحدثون لم يتجاوزوا ذلك في من تم استقراء آرائهم، فالوعر يرى أن كل

(١) انظر ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١ ص١٥٠.

المكونات في اللغة العربية التي ليست بالمسند ولا المسند إليه تعد فضلة[1]، ويقصد بالفضلة: «أنه ليس بجزء من الوحدة اللغوية التي ترتبط بالمسند والمسند إليه»[2]، والفضلة «تدخل التركيب العربي كركن إضافي يسهم في تحديد معنى التركيب العربي»[3].

ويقول المنصف عاشور: «إذا كانت الجملة الاسمية مبنية على الإسناد المطلق بين مبتدأ وخبر، فالجملة الفعلية معقودة بإسناد يتغير معناه في مقامات الزمان والحدث»[4] فالجملة الاسمية لا تداخلها الفضلة، وسيبويه قال بغير ذلك، والجملة الفعلية توجه بالزمان والحدث، وهو بذلك يوافق رأي سيبويه لكنه يسقط المكان.

ويمر إبراهيم أنيس بالفضلة مُطلقا عليها اسم (متعلقات الإسناد)، وتفهم الفضلة عنده على أنها كل ما عدا المسند والمسند إليه[5]، أما المخزومي فيقف عندها، ويبين أن تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في الكلام وقلة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض. فالمرفوعات هي العمدة «وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها»[6]، وقد نظر النحاة إليها على أنها من زيادة الكلام، ويمكن الاستغناء عنها[7]، ويسمي ما تعدى إليه فعل الفاعل بالمفعول، وما عداه من المفعولات متعلقات

---

(١) انظر الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٤٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٤١.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٤.

(٤) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص٩٣.

(٥) انظر أنيس د. إبراهيم، من أسرار اللغة، ص٢٧٧.

(٦) المخزومي، د. مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٩٣.

(٧) انظر المخزومي، د. مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص٩٥ .

الفعل؛ لأنهن فعلا يتعلقن به تعلقا يراد به إلى توكيده، أو تعليله، أو بيان مكان إحداثه أو زمانه، وهن جميعا منصوبات؛ لأنهن خارجات عن الإسناد، والتفريق بينهن ينبغي أن يقوم على أساس من إدراك ما لهن من وظائف»(١).

ويرى المنصوبات بواعث للحياة في الجملة «فيبعثن في الجملة حياة لم تتأت لها بدونهن»(٢)، ولكنه يعتبرها «مكملات للمعنى المعبر عنه بأصل الجملة»(٣)، وفي ذلك تناقض؛ فمن دونها لا حياة في الجملة بمعنى العمدة، ولا تعبير عن المعنى بالعمدة المستقل عن السياق، وبها يتحقق وجود الجملة التامة (جملة النص). والانفتاح على السياق. ومع ذلك يصفها بالمكملات.

ويرى في الحال غير ذلك «فإذا اقتضت ظروف القول أن يذكر الحال مثلا؛ لأن ما عداه غير مطلوب ولا منتظر- فإن ذكره سيكون عمدة، لا اختيار للمتكلم في ذكره أو حذفه، لأنه ركن مهم من أركان الجملة. والخبر غير الجملة، إلا أنه كما ينبى على الجملة الصغرى، يبنى على لواحق وتكملات غير ركنيها الأساسيين، وحينئذٍ لا بد من ذكر ما تتوقف عليه فائدة الخبر، وهو الحال هنا، وإن قال النحاة المناطقة عنه: إنه فضلة يستقل الكلام دونه فليست الحال فضلة أبدا، بل قد يكون عمدة الكلام وأساسا تقوم عليه الفائدة المتوخاة من الخبر، فلو لم يكن ذكر (الحال) مما يتوقف عليه فائدة الخبر أو غير مطلوب ولا متوقع لم يجز ذكره، لأن في ذكره تطويلا يأباه الكلام الصحيح أو الفصيح»(٤)، فأهمية الحال في بناء الجمل واضح

---

(١) المخزومي، د. مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص١٠٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١٠٥.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٥.

(٤) المخزومي، د. مهدي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٩٥،٩٦.

ولا تستقيم الدلالة بإسقاط الحال (وانتم سكارى) من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾[1] أو الحال (مرحا) في قوله تعالى ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا ﴾[2]، وهي مثيل الجواب في جملة الشرط التي عدها بعض النحاة نوعا من الجمل، كالاسمية والفعلية لعدم استقامة المعنى بفعل الشرط من دون الجواب.

وعلى موقع الحال في الجملة موقع باقي الفضلات، لا تستقيم الجملة ويحسن السكوت عليها بما يفيد من دون فضلة، فهي ركن ثابت في الجملة، ولكن كثرتها عند ابن جني وغيره وتعاورها على الإسناد تنوعا بما يقود إلى السياق أوهم بزيادتها على ركني الجملة.

فالمقدرة الذهنية عند الإنسان لا تستطيع إفراغ المعاني والدلالات على شكل تركيب نحوي إسنادي مجرد من دون إدخال الفضلات أو تصورها ذهنيا، فهي الكاشف عن المقصد والوجهة النصية للتركيب الإسنادي، والكاشف للغموض والإبهام. والمخزومي يقترح تسميتها (متعلقات الفعل)، لا كما سماها القدامى بالفضلات[3].

وهذه التسمية موضع اعتراض، لأن العامل في الفضلات والإسناد ليس الفعل أو التجرد من العامل المعنوي واللفظي، إنما هو العامل الوحيد في التراكيب اللغوية وهو منتجها (المتكلم)، كما قال ابن جني وابن مضاء ومن سار على

---

(١) سورة النساء، آية: ٤٣.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٣٧. وسورة لقمان، آية: ١٨.

(٣) المخزومي، د. مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٩٩.

نهجهم. فهو الذي يضع الفعل والفضلات ويضع الأسماء والأفعال ويرتبها.

والفضلات من حيث العامل مستقلة عن الإسناد وأثره، فلا وجود لفضلات معينة مخصصة لفعل ما أو لاسم ما أو لإسناد على آخر، فالفعل (قام) ليس له مصاحبات معجمية معينة من الفضلات، ولا تركيبية، فلك أن تقول: قام إلى، وقام عن، وقام واقفا، أو مسرعا أو قام له، والفعل (ضرب) المشهور تقول فيه: ضربه، وضرب له وضرب انتقاما، وضربا.... وكل ذلك محكوم بسياق الكلام.

فالذي أنتج الفعل أنتج الفضلة المناسبة لمقاصد النص، وليس لمقاصد الفعل، فالفضلة معادل في أصل وضعها للإسناد، غير أنه يتقدم في وروده على الذهن عن العمدة. إذ العمدة في النص مقرر واضح في أغلبه، بينما الفضلة هي العنصر التداولي المتحرك المتجدد في الجملة.

وسار تمّام حسان على نهج النحاة القدامى في الاستغناء عن الفضلة، فالجملة «عند النحاة ركنان: المسند والمسند إليه...وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة، يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة»(١)، ويقرر أن من الأصول المعتمدة الإفادة، وجواز العدول عن الأصل أمن اللبس، ومن هنا لا يجوز الحذف إلا إذا أمن اللبس(٢)، وإذا أخذنا بهذا المبدأ باعتبار الإسناد عمادا لا يستغنى عنه، والفضلة من الزوائد، فإننا نقف عند حدود ما لا يحقق الفائدة، فلا فائدة من جملة: ذهب زيد إلى العمل. إذا تم حذف الفضلة؛ شبه جملة (إلى عمله) باعتبار أن (ذهب زيد) هي العمدة، وليس فيها إضمار لعنصر آخر، وتقوم بذاتها ولا تنتمي إلى نص ما، ولم ينو الزمان

---

(١) انظر حسان، د.تمام، الأصول، ص١٣٠.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٣٠.

أو المكان أو الحدث، وإذا افترضنا النية على رأي سيبويه، فإن الفضلة مقدرة في الجملة، والعمدة بذلك له سياق ويفيد، فالفضلة شرط الإفادة، ويجب حضوره في الجملة على الذكر أو الإضمار والتقدير.

فالقول بالإفادة أصل يوجب القول بأن الفضلة أصل في الجملة؛ لأن المعنى أصل التركيب. فالعمدة عماد البناء، كواسط البيت ودعامات البناء، ولا استغناء عن الفضلة ركنا من أركان الجملة، فلا فائدة من بيت لم يشيد ويعد للسكن المناسب.

ووصفها تمام حسان بقرينة التخصيص، وبين دور كل منها في الدلالة فهي قرائن معنوية، وهي قيود على الإسناد «فالتخصيص علاقة سياقية كبرى، وإن شئت فقل: قرينة معنوية كبرى، تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها ... وهذه القرائن الخاصة كلها تجتمع كما سبق في قرينة معنوية كبرى أعمّ منها، تشملها جميعًا وتسمَّى قرينة التخصيص، وإنما سميت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص، لما لاحظته من أنَّ كلَّ ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبِّر كلٌّ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة. فإذا قلنا: ضرب زيد عمرًا، ... أو ضربًا عمرًا، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان في كل مثال مما سبق مخصَّصًا بوقوعه على عمرو، أي أن الوقوع على عمرو كان قيدًا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، وكان أيضًا جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه، فطوعته لِأَنْ يفهم من جهة وقوعه على عمرو»[1].

---

(١) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٤، ١٩٥.

والفضلة عند مازن الوعر «الزيادة النحوية الدلالية على العلاقة الإسنادية»[1]، وهو يرى «أن مفهوم المسند والمسند إليه والفضلة.. إنما هو حجر الأساس في النظرية العربية اللسانية للتراكيب»[2]، وعلى هذا تكون العلاقة بين المسند والمسند إليه والفضلة علاقة الإسناد[3]، ومع هذه الأهمية للفضلة إلا أنه يعود للمربع الأول باعتباره ركنا إضافيا، «فالفضلة تدخل التركيب العربي كركن إضافي يسهم في تحديد معنى التركيب العربي»[4]، وهذا بحكم الرؤيا التقليدية التي تنطلق من حدود الجملة الواحد المستقلة، ففيها تردد بين الركن الأساسي والإضافي، فإذا سلّمنا بأن الجملة بمفهوم العمدة كيان مستقل فلا معنى من ضم الفضلة لحدودها، وهو ما لا يقبله العقل، فالمعاني النصية بحاجة إلى توليد تراكيب نحوية دلالية كثيرة منسجمة تداوليا، والجملة بمفهوم العمدة لا تفي المعنى حقه، وإذا قلنا بأن كل جملة تصدر عن متكلم أو كاتب واع هي جملة نصية فكل جملة مفضلة.

ويرى الزوبعي أن الفضلة سميت كذلك لخروجها من الإسناد؛ لا لأنها غير ذات دور في العبارة[5]، فيستشعر النحاة فضل الفضلة في الجملة، ولكن يبقى هذا مجرد إحساس لا يقوى أمام الإسناد بما يدفع إلى إضافة الفضلة ركنا أساسيا في الجملة مع العمدة. ويقدر (قلقيلة) للبلاغيين أنهم لم يجعلوا متعلقات الفعل عناصر أساسية في تكوين الجملة، لا لعدم التقدير لدورها، ولكن لطبيعة وجودها في

---

(١) د.مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٢، ٣٨، ٣٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٤.

(٥) انظر شحود، حسن عبد الكريم، التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين، ص٥٦.

التركيب، حيث توجد في جملة دون جملة، وتختلف في جملة عنها في جملة أخرى[1]، والرد على ذلك في ثنايا البحث. والقيود عنده ما زادت على المسند والمسند إليه غير المضاف إليه وصلة الموصول[2]، فالتنوع أوهم أن الفضلة ليست ركنا في الجملة. والفضلة عند حسين جمعة «اسم يذكر لتتميم معنى الجملة (المكونة من المسند والمسند إليه) إذا لم يتم بهما معنى مفيد»[3]، فأين الإسناد المفيد من دون الفضلة؟ إن ربط استدعاء الفضلة بالمسند والمسند إليه قول يستدعي التأمل، فالفضلة هو من يستدعي الإسناد ويقيده توجيها؛ لأنه تركيب دلالي سياقي في أصل البنية العميقة، فهو لا يأتي اعتباطا.

وقيود الجملة عند عبد العزيز عتيق: أدوات الشرط، والنفي، والمفاعيل الخمسة، والحال والتمييز، والأفعال الناسخة، والتوابع الأربعة: النعت والعطف والتوكيد والبدل[4]، وهو رأي يؤخذ به؛ لأن ما ذكر من أدوات الشرط والأفعال الناسخة ذات بعد نصي، فهي تضع العمدة في دائرة من دوائر السياق والنص، وتخرجه من البعد التركيبي المجرد.

ويرى الأسدي «أن الموضع الوظيفي الأهم سينتقل في البنى الأكبر إلى موضع التكملة، فهو يصطلح (سيبويه) بالخبر على الحال في جملة: (هذا عبد الله منطلقا)، وكذلك ستكون الفائدة في الحال في جملة: ذهب زيدٌ راكضا، وفي المفعول في جملة:

---

(١) انظر قلقيلة، عبده عبد العزيز، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٦٤م، ص١٢٥.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٨٨.

(٣) جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، ص٥٤، ٦٨، ٩٣.

(٤) انظر عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص٥٢.

ضرب زيدٌ عمرا[1]، وقوله: (سينتقل) ينم عن إحساسه بقيمة الفضلة في الجملة كمكون أساسي دلالي وتداولي. وهذا الإحساس يدفعه إلى وضع الفاعل مع متعلقات الفعل مساويا بينه وبين الفضلات، فيقول: «إن الفعل وشبه الفعل والمشتق هو محور الجملة أو نواتها من الناحية التركيبية، وحول الفعل تدور متعلقات أو تسبح في مجاله لدلالته على الحدث وهذه المتعلقات هي: من صدر عنه، ومن وقع عليه، وزمانه، ومكانه، ودرجته، ونوعه والحال التي تتم فيها، وعلته، وإذا ظهر في متعلقات الفعل فعل آخر كان محورا ثانويا لمتعلقات ينجذب إليه»[2]، وجَعْل الفاعل من ملابسات الفعل. ورد ذلك عند القزويني نقلا عن الزمخشري[3].

ويصنف المتوكل الوظائف «إذا اعتبرت أهمية الدور المقوم به صنفين: وظائف مركزية، ووظائف هامشية. تُسند وظائف الصنف الأول إلى الحدود الموضوعات، في حين تُسند وظائف الصنف الثاني إلى اللواحق»[4]، «أما الحدود اللواحق فتأخذ إحدى الوظائف الدلالية الهامشية كالوظيفة (الزمان) والوظيفة (المكان) والوظيفة (الأداة) وغيرها»[5]، ولم يزد على ما قاله الأقدمون من تقسيم، فمقابل العمدة قال: (بالوظائف المركزية) ومقابل الفضلات أو الزيادات قال: (بالهامشية). «وتنقسم الوظائف التداولية... قسمين: وظائف (خارجية) مسندة إلى مكونات خارج الحمل

---

(١) انظر الأسدي، حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٤٤.

(٢) الأسدي، حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٥٦.وانظر عيادة، د.محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف للنشر، مطبعة بدر سعيد للطباعة، ١٩٨٨م، ص٤٢، ٤٣.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٨٢.

(٤) المتوكل، د.احمد ، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص٢١.

(٥) انظر المرجع نفسه، ص٢٢.

وهي: (المبتدأ والذيل والمنادى). ووظائف (داخلية) تُسند إلى حدود الحمل ذاته وهي (المحور) و(البؤرة))»[1].

ويعرف الوظيفة (المحور) في النحو الوظيفي كما يلي: «تُسند الوظيفة المحور إلى المكان الذي يشكل محط الحديث داخل الحمل»[2] نحو: ماذا اشترى خالد؟ اشترى خالد حذاء. فخالد محور أسند إليه الحدث.

أما الجمل الذيلية «فتُسند الوظيفة الذيل إلى المكون الحامل لمعلومة من شأنها توضيح أو تعديل أو تصحيح معلومة يتضمنها الحمل»[3]. «فالمكون الذيل يقوم على مستوى البنية الإخبارية للجملة بأدوار ثلاثة، فهو يوضح معلومة مبهمة واردة في الحمل مثل: قابلته أمس، خالد. أو يعدل معلومة ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها، كما في جملة: يسوؤني عمرو، تصرفه. أو يصحح معلومة أعطيت خطأ كما في الجملة: زارني أمس بكر بل إبراهيم»[4]، ويتابع المتوكل عن المكون الذيل ذاكرا مظاهر خارجيته وهي:

أ- أن التلفظ به في عملية إنتاج الجملة يأتي بعد تمام التلفظ بالحمل.

ب- وأنه يفصل بينه وبين الحمل بصمت (يتحقق خطأً بواسطة فاصلة).

ج- وأن المحمول لا يعمل فيه مباشرة، بحيث لا يسند إليه وظيفة دلالية، ولا وظيفة تركيبية.

د- وأن القوة الإنجازية المواكبة للحمل لا تنصب عليه كما يتبين من:

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص٢١.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٠.

- المبتدأ والذيل من حيث الموقع يتمايزان، فالمبتدأ يتقدم على الحمل لأن عملية التخاطب تقتضي أن يتحدَّد مجال الخطاب قبل التلفظ بالخطاب ذاته، والذيل يتأخر عن الحمل لطبيعة دوره التوضيحي أو التعديلي أو التصحيحي[1].

وهذا التوضيح والوصف للوظائف المركزية والحمل والمحمول والذيل من وصف نحو الجملة، فالذيل (التوابع أو الزيادات أو الفضلة) ومنه الخبر. وهي في المركز الثالث من حيث الرتبة والوظائف النحوية، ولكنها من حيث الوظيفة الدلالية والتداولية هي في المركز الأول، فهي المقصود من التركيب النحوي، والحمل محور، والمبتدأ أولا في التركيب.

ووصف المتوكل للذيل يمنحه بعدا نصيا وتوجيها للجملة نحو سياقها، إلا أن التأثر بموقف النحاة من الفضلة وموقعه في ترتيب تركيب الجملة دفعه إلى تسميته بمعادل لفظي دوني وهو الذيل، ولا يقل عن دونية الفضلة، وهو لا يتناسب مع وظيفته على مستوى الجملة والنص، ولم يشفع له الخروج من دائرة تأثير الإسناد، والامتداد الخارجي. فهو مكوّن خارجي، فالمكون الخارجي كالمبتدأ أو الذيل«لا يعمل فيه المحمول ولا يدخل في حيز القوة الإنجازية المنصبة على الحمل، بل إنه يأخذ دوما قوة انجازيه مباينة»[2]، فخروج الفضلة من حيز أثر العاملية يعطيه قوة تساوي عناصر الجملة الأخرى.

وقاعدة الجملة البسيطة عند الزناد «تتكون من نواة إسنادية ومتممات»[3]، فتمنح الفضلة مكانة المتمم الأصل.

---

(١) انظر المتوكل، د.احمد ، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص٣١.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٢.

(٣) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص٣١.

والجملة عند السامرائي تتكون من المسند والمسند إليه ركنين أساسيين، وفضلة، (والفضلة بكل أنواعها متأخرة)[1]، وما تقدم فهو من باب التقديم والتأخير (ولا يكون ذلك إلا لسبب)[2].

والقول بالاستغناء عن الفضلة لا يأتي من ناحية المعنى فقط وإنما من ناحية التركيب أيضا، إذ «قام التفريق بين العمدة والمتممات (الفضلات) عند النحاة العرب القدامى على وجهين[3]:

الأول: إن قوام أية جملة لا يكون إلا بالمسند والمسند إليه.

الثاني: إن الجملة يمكنها أن تستغني عن المتممات.

فهم بعد أن يثبتوا الجانب التركيبي في الجملة للعمدة ينظرون إلى المكون الدلالي والتداولي، ويعتذر لهم كراكبي بأنه: «لا يعني استغناء الجملة عن المتممات عدم أهميتها، وإنما مرادهم بمعنى الاستغناء هو أننا إذا عزلنا المتممات عن السياق استقام الكلام بنيويا، وإذا اجتثثنا المكونات الأصلية من النص لم يؤد الخطاب وظيفته الإبلاغية»[4].

وربط الاعتذار بالسياق والنص منحى جديد مسوغ عند من جعل الفضلة ركنا في الجملة، كابن هشام، ومن جعلها عنصر تماسك في الجمل كابن جني،

---

(١) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان- الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م-١٤٢٧هـ، ص٣٥

(٢) المرجع نفسه، ص٣٥

(٣) كراكبي، د.محمد، بنية الجملة دلالاتها البلاغية، في الأدب الكبير لابن المقفع دراسة تركيبية تطبيقية، ص٢٤.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٤.

وسيبويه لا يُخلي تركيبا فعليا أو اسميا من الفضلة، وأما من اقتصر على العمدة وحده في الإفادة؛ فإن مفهوم النصية في الجملة عنده غير وارد، والاستغناء عن الفضلة عنده أصل في الجملة وهو استغناء إسقاط لا حذف على الإضمار والتقدير. والاستغناء عن الفضلة مطلقا ينفي صفة الكلام المفيد عن التركيب.

والقول بالنص يحتم القول بالعمدة إظهارا أو إضمارا لا الإسقاط، وهو أمر بدهي دفع النحاة إلى التركيز على العمدة وإهمال الفضلة، أما تأدية الوظيفة الإبلاغية فمجالها الفضلة، بعد أن يكون في الجملة عماد يبنى عليه.

٨-٤ الفضلة عند اللسانيين الغربيين

اللغة بنت المجتمع فكما درس العرب لغتهم وفصّلوا القول في الجملة وأركانها، وقدموا الإسناد وأخروا الفضلة، فقد درس علماء اللغة الغربيون لغاتهم، وقد سبقت الإشارة إلى بعض آرائهم في الإسناد، وسنذكر هنا بعضها في ما جاوز العمدة.

الإسناد عند نحاة العرب أساس ثابت في الجملة، يقابله الشكل التركيبي الثابت عند دي سوسير (De Saussure)، وأما المحور الاستبدالي فيتمثل في لواحق العمدة من الفضلة والأدوات، فضلا عن التبدل الذي يطرأ على ترتيب المسند والمسند إليه وتعريفهما أو تنكير أحدهما[١].

والفضلة عند بلومفيلد (Bloomfield) مكونات غير ضرورية، وأطلق عليها اسم (متممات الإسناد أو توسعاته) وهي المفعولات والحال والتمييز والتوكيد. ويقول: إن معنى عنصر متمم أو توسعة لا يعني بالضرورة ما ليس له قيمة معنوية،

(١) جمعة، د.حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) ص٧٠.

فقد يكون للتوسعة من حيث الإبلاغ قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية، وهناك مكونات ليست من الإسناد ولا من التوسعة، ويسميها (توسعات الدرجة الثانية) وهي المنعوت والنعت والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، والمؤكد والتوكيد، والمبدل منه والبدل، والمعطوف عليه والعطف، والمستثنى منه والمستثنى، والمميز والتمييز، وصاحب الحال والحال، والمظروف والظرف. وبينهما تلازم متبادل وثيق، فلا يمكن أن يوجد منعوت بدون نعت ولا نعت بدون منعوت[1]. فرأي Bloomfield بلومفيلد مثل أغلب آراء نحاة العربية، وكل منهما التزم حدود الجملة في الوصف النحوي.

وينال الإسناد المجرد (العمدة) اهتمام بوجراند (Beaugrande) عندما يصوغ بناء قطعة تتكون من عقدة، وقضايا تتعلق بالعقدة من مثل: الصفة والظرفية والمكان والغرض، وهي كما يقول: «لها طول الجملة»[2]، كما في جملة: « Rocket, Feetlong stood in anew mexicodesert» وكلها متصلة بالحالة. ويصوغ بناء آخر أكثر سعة من السابق يحتوي على أكثر العناصر الثانوية[3]، ولكنه يربطه بالعقدة وهو الاسم «Rocket». كربط الفضلات بالفعل في النحو العربي. ثم يصوغ نموذجا آخر أوسع، ويقوم هذا النموذج على الروابط والتماسك، وكل المكونات تدور حول العقدة الرئيسية (الصاروخ). وهكذا يتكون النص من عقدة ومجالاتها. وتتسع الصياغة باتساع المفهوم[4].

---

(١) السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٧٠.

(٢) انظر دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ص٢٢٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٠٥.

(٤) دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ص٢٢٨ وما بعدها.

ويرى برجشتراسر أنه: لا لزوم لتقدير شيء في شبه الجملة، وهي عنده نوع من الكلام، ليس بجملة بل كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية، فمثلا أسلوب التحذير: راسك، الأسد، دونك، أو النداء، يا حسن أو مثل: (التفت فإذا النبي) أي (فكان النبي موجودا). لا تقدير فيها، فهي كلام مستقل بذاته ويؤدي معناه دون حاجة إلى تأويل أو تقدير، ويوافقه محمد حماسة في ذلك إلا تسمية (شبه الجملة)[1]، وهذا إغراق في استقلالية الجملة والتعبيرات عن بعضها، وإفراغ لشبه الجملة من وظيفتها التركيبية التداولية، وابتعاد عن طبيعة تكوين ونشأة الجملة، فإذا كان الإنسان بطبيعته اجتماعيا يعيش ضمن منظومة اجتماعية صغرت أم كبرت، إلا أنه في النهاية لا تستقيم حياته إلا بالاتصال والتواصل الاجتماعي، فإن اللغة التي تعبر عن مكنون حياته الاجتماعية لا تحيا مفرداتها وجملها وبناها منعزلة عن بعضها، فدراسة الجملة مستقلة لا ينسجم مع كينونة الحياة، والاعتقاد بإمكانية عزل الجملة ودراستها مستقلة عن سياقها ضرب من الخيال أو الوهم، فإذا قلت: الأسد. وسَكَتَّ، ولم تقدّر وتؤول في التركيب، فما الجدوى التواصلية أو ما الهدف من إطلاق هذا اللفظ من مخارجه الصوتية بالنصب دون الرفع؟ وإذا قلت: احذر. مجردا من الفضلات فماذا تفهم؟ قد يكون ذلك ممكنا في حالة هذيان النائم، يطلق كلمات كثيرة غير مسموعة، وتخرج واحدة منها بصوت مسموع. وعندما يصحو ننهال عليه بالأسئلة: ما الأسد الذي ذكرته في نومك؟ فيسرد لنا رؤياه إن تذكرها.

والفضلة عند تشومسكي في نظريته عناصر توسع في الجملة، وهذا آخر ما

---

(١) حماسة، عبد اللطيف، د.محمد، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٥٠.

توصل إليه في النظرية الموسعة في الجملة[1].

وقدم (جان فرباس) مفهوما وظيفيا جديدا سماه (دينامية الاتصال)، وهو خاصية من خاصيات الاتصال، يتجلى في سياق تنمية المعلومات التي يراد التعبير عنها. واعتمادا على هذا المفهوم، فهناك ثلاث وحدات وظيفية في الجمل:

١- المسند Rheme ينقل أقل درجة من دينامية الاتصال.

٢- المسند إليه Theme وهو ينقل أعلى درجة منها.

٣- الوحدة الانتقالية: وتكون- غالبا - من العناصر الإضافية (الظرف والحال) أو التي تحتاجها استقامة الجملة نحويا (كأدوات النسخ) و(أدوات الشرط) الخ...)[2] فالفضلات من الوحدات الانتقالية، تنقل المعنى من جملة إلى أخرى على نمو حتى يتم النص.

وقد استخلص بيتوفي (Petofi) فارقا جوهريا بين الجملة والنص «وهو ربط الجملة (على الأقل في صورتها الأساسية بفعل مستقل أساسي) يمكن أن تتبعه (بمفهوم نحو التبعية) عدة مواقع لعناصر ما، وعلى العكس من ذلك يضم النص - في العادة - عده محمولات فعلية»[3]، وهذا ما ينفيه توجيه الفضلات للفعل نحو السياق النصي، فالفضلات تمثل البطاقة الشخصية للجملة النصية التي تخرجها من فكرة الاستقلال والانغلاق. فالمحمولات لا تتواصل إلا بالعناصر التابعة، ولم يقدم بيتوفي petofi شيئا يختلف عن فكرة عمل الفعل، فالجملة محمول واحد والنص مجموعة محمولات.

---

(١) انظر نوم تشومسكي، البنى النحوية، ص١٠٥.

(٢) انظر الأسدي، د. حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٤٣.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٤١.

٩.٤ الفضلة ركن في الجملة

ساد شبه إجماع بين النحاة على أن الفضلة ليس ركنا في الجملة، ويمكن الاستغناء عنه، ولنا في ما قاله بعض النحاة والبلاغيين تاليا دحض لهذه الفكرة، عدا عن دحضها في معيار الإفادة.

١.٩.٤ الجملة الفعلية

أجمع النحاة على معيار الإفادة لحسن السكوت على الجملة، والإفادة تكون بالعمدة والفضلة. فالمسند والمسند إليه والفضلة حجر الأساس في النظرية اللسانية العربية للتراكيب على رأي الوعر[١]، وموقع الفضلة محوري في التركيب[٢]، فهي ركن أساسي في الجملة العربية، وهي في الجملة الفعلية مضمرة مقدرة ومظهرة أملاها سياق النص.

ومن المضمر المقدر ما قال به سيبويه: «واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل، يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث، ألا ترى أنَّ قولك: قد ذَهَبَ. بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ»[٣]، فالفعل اللازم يتضمن المصدر (الحدثان) وهو فضلة، ويحمل الظرفية المكانية، فيقول: «ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال: ذهب أو قعد. فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا، وإن لم يَذكره، كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ. وذلك قولك: ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ وجَلستُ مجلساً حسنا وقَعدْتُ مقعداً كريما وقعدْتُ المكانَ الذي

(١) انظر الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٣٨.

(٢) انظر الفاسي الفهري، د.عبد القادر، البناء الموازي – نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص٣١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤.

رأيت وذهبتُ وجهاً من الوجوه»[1]، وفي قوله «وإن لم يَذكره، كما علم...» وقوله: «كما كان الظرف موضعا قد صير فيه بالنية، وإن لم يذكر فعلا»[2] ما يجعل الفضلة ركنا من أركان الجملة لا يستغنى عنه كالعمدة. فالكلام (جملة النص) نصي التكوين، يتجاوز نطاق الإسناد المجرد (العمدة)، وله متكلم قاصد وسامع، فقوله: «ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ. وجَلستُ مجلساً حسنا. وقَعدْتُ مقعداً كريما. وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت. وذهبتُ وجهاً من الوجوه» فيه المسند والمسند إليه والفضلة المفضلَة؛ أي إن الفضلة وُصفت وخصصت بأخرى، نحو: مجلسا حسنا، مقعدا كريما، المكان الذي رأيت، وجهاً من الوجوه. وقد تقدر الفضلة في الفعل المتعدي وحقها الإظهار لإغراض بلاغية.

والفعل اللازم يتضمن ظرف الزمان، «ويَتعدّى إلى ما كان وقتا في الأمكنة كما يتعدّى إلى ما كان وقتا في الأزمنة لأنّه وقتٌ يقع في المكان ولا يَختصُّ به مكانٌ واحدٌ كما أنّ ذاك وَقتٌ في الأزمان لا يُختصُّ به زمن بعينه فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن، كان مثلَه لأنّك قد تَفْعَل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة، وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك»[3].

أما الفضلة التي يمليها سياق النص فقوله: «وإذا قُلْتَ: ضربَ عبدُ الله. لم يستَبِن أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنّ (ذهَبَ) قد دلّ على صِنف، وهو الذّهاب»[4]، فالمفعول به (لم يستَبِن)؛ لأن تقديره متروك للمتكلم، يقدره وفق

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٤.

السياق النصي، فقد يكون زيدا أو عمرا أو طفلا أو شيخا. ولكل سياقه الخاص.

فالجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي واللازم تتركب فيها الفضلة أساسا، وليست زيادة في التركيب أو الدلالة. والجملة التي يحسن السكوت عليها تحمل سياقها، وتدل عليه، ووسيلتها الفضلة. والعمدة محورها التركيبي[1].

٢-٩-٤ الجملة الاسمية

الإسناد في الجملة الاسمية عند تمام حسان وصف المسند بالمسند إليه، وهي علاقة بحاجة إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها[2]، وحدد سيبويه قرائن أساسية لا بد منها في الجملة الاسمية إذ يقول: «واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ»[3]، فالمبتدأ عمدة ولا يفيد إلا بثلاث: الخبر والزمان والمكان. والخبر وصف للمبتدأ كالصفة للموصوف، وهو الغاية والمقصد التداولي «وإنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود، إلا أنه متقدم في القصد، وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل»[4]، وعلى ذلك فالخبر من صنف الفضلة، يؤخر ويقدم «والأصل في الأخبار أن تؤخرا. لأن الخبر وصف في المعنى فحقه أن يتأخر، وجوزوا التقديم إذ

---

(١) انظر الأسدي، حسن عبد الغني جواد ، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٥٦. وانظر عيادة، د.محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص٤٢، ٤٣.

(٢) انظر حسان، د. تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٢٧.

(٤) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٦٧.

لا ضرر، مثاله قولهم: تميمي أنا. ومشنوءٌ من يشنؤك»[1].

والخبرُ يوجه المبتدأ إلى سياقه كالفضلة، فقولنا: الأرض معمورة. غير قولنا: الأرض مهجورة. فهذا سياق غير ذاك.

وظرف الزمان والمكان في المبتدأ والخبر بيان الغاية مكانا وزمانا، فكل معنى مفيد له مكان وزمان، وهما من الفضلات، فكل عمدة لا بد له من فضلة مقدرة أو مظهرة يحسن السكوت بها عليه، لتتم الفائدة. وهي في الجملة الاسمية ظرف الزمان أو المكان والخبر.

ومن التعليل النحوي المعتمد على معرفة سياق المبتدأ في الجملة الاسمية، لافتقاره للمخصص السياقي، وذلك لغياب المخصص اللفظي، كالتعريف والمضاف إليه والصفة، حديث المبرد عن المبتدأ إذ يقول: «فالابتداء نحو قولك: زيد. فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع؛ ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له: زيد. ولكنت قائلاً له: رجل يقال له زيد. فلما كان يعرف زيدا، ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً»[2]، فالاسم والفعل عُمد لا تفيد وحدها، والاسم في الابتدأ يتكون من: تعريف واسم، وهذا هو العمدة، والعماد في بناء الجملة. والفعل يلازمه الفاعل حال النطق به للمعلوم، ولا يفيد، وهما عمدة.

---

(١) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ، ج١، ص٤٨١. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٢٢٧.

(٢) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٢٦

وفي توجيه المبرد ربط للجملة بسياق ما، متعارف عليه بين المتكلم والسامع، وتقدير لموجهات لم تذكر لعلم السامع بها. وإذا لم يكن لمثل هذه الجملة سياق ولا موجهات (فضلات) فلا معنى لها، فاستحضار السياق يسمح بتقدير الفضلة، والفضلة تدل على السياق.

٣ـ٩ـ٤ شبه الجملة

شبه الجملة ركن أساسي في بناء الجملة، ولا يقوم مقام ركن آخر كما لا يسد المحذوف المقدر مسد الفضلة تركيبا ودلالة وتداولا، وقد يضمر أحدهما ولا يحذف على الإطلاق، فيضمر المسند في مثل قولنا: في الدار رجل. اسم أو فعل، ويوجه بالفضلة لحاجة الإسناد إلى ذلك، حتى يُعرف له نص يدركه المتلقي، وقُدمت شبه الجملة للضرورة النحوية، فالعرب لا تبدأ بنكرة؛ لأن بداية الكلام مع المتلقي تكون بمعرفة، وإذا قدر المضمر بفعل (استقر) كانت الجملة فعلية، وإذا قدر باسم (مستقر أو كائن) فالجملة اسمية[(١)].

وممن قال بالجملة الظرفية من المحدثين المخزومي فجملة: في الدار رجل. وأمام البيت جدول. ليست من الاسمية، فما تقدم ليس اسما كما هو معروف عن الاسم في مثل هذا الموضوع، ولم يقدم للضرورة والأهمية، وليس الاسم المؤخر مبتدأ، ولو كان كذلك لكان موضعه صدر الكلام. وليست هذه بالجمل الفعلية لأن الفعل في الجمل الفعلية مذكور غالبا، والفعل المفهوم في هذه الجمل وهو الكينونة العامة مما لم يذكر أصلا، ومما هو مضمر متروك إظهاره أبدا؛ ولهذا عُدّت جملة ظرفية[(٢)].

---

(١) ابن عقيل، شرح بان عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢١٠.

(٢) المخزومي، د.مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص١٦٠.

ويرى المخزومي أن الجمل التي مثل: عندك درهم، على الشرفة بلبل، يعرب شبه الجملة فيها فاعلا؛ لأن الظرف يكون فيها مفهما معنى الكينونة العامة وليس فيها تقديم للأهمية، والكوفيون يعربون المرفوع في هذه الأمثلة ونحوها فاعلا، والبصريون يشترطون لذلك أن تقع في سياق نفي أو استفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ لأن النفي أو الاستفهام يقرب الظرف من كونه فعلا، فلذلك أعربوه فاعلا[1].

وهذا التأويل في تقسيم الجملة يزيدها تعقيدا فليس الأمر أكثر من تقديم للأهمية والضرورة، ولا وجود لجملة الظرف، فشبه الجملة عنصر تداولي في تركيب الجملة موجه للعمدة. فجملة: على الشرفة بلبل. هي: بلبل (مستقر) على الشرفة فالجار والمجرور إبانة عن طبيعة الاستقرار، فقد يكون على الشجرة. وإذا قلنا بأنها فاعل فماذا فعلت؟ وحينها نقدر المحذوف فعلا ونعلّق به. وأما جملة ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ فالاستفهام الداخل على شبه الجملة ﴿أَفِي ٱللَّهِ﴾ إنكاري وهو نقل للاستفهام من موضعه في المبتدأ ﴿شَكٌّ﴾ إلى الخبر شبه جملة ﴿أَفِي ٱللَّهِ﴾ فيكون الأصل «أشكٌّ في الله» أي لا شك في الله، وعندما تقدمت شبه الجملة للأهمية، نقل الاستفهام إليها للضرورة الدلالية والتصدر في الكلام، فالاستفهام إنكاري؛ أي إنكار الشك في وجود الله، وإسقاط الاستفهام الإنكاري إقرار الشك والعياذ بالله من ذلك.

١٠-٤ شبه الجملة والتعليق

التعليق على التوجيه للجملة لا غنى عنه، فشبه الجملة ليس مسندا ولا مسندا إليه، وشبه الجملة المتعلق بالإسناد له بعدان:

---

(١) المرجع نفسه، ص١٦٢و ١٩٧.

الأول: إذا لم يقدر في شبه الجملة متعلَّق فهو جزء من الإسناد. نحو: في الدار رجل. وعندها يكون شبه الجملة مبتدأ و الاسم بعده (رجل) خبر، ولا يبتدأ بشبه الجملة[1]، فكيف يخبر عنها، وهل يصح أن يحل شبه الجملة محل اسم معرفة ليخبر عنه؟ ومن قال برفع (رجل) فاعلا لشبه الجملة على الفعل المقدر في شبه الجملة، أو أن شبه الجملة فاعل في المقدر؛ فإنه يلجأ إلى تقدير الرافع، فالرفع ليس من الفاعل، ثم إن عدم الأخذ بالتقدير يلغي القول بالتقديم والتأخير في الجمل التي دخل عليها شبه الجملة، ويلغي المقاصد الدلالية التداولية في تركيب الجملة.

الثاني: وإذا قدر المتعلَّق على الكون العام أو الخاص فشبه الجملة عنصر آخر في الجملة غير المقدر، ولا يستغنى عنه، لأن تقدير: زيد مستقر أو استقر. كجملة تامة مستقلة لا معنى لها، وينقصها موجه دلالي: ظرف مكان أو زمان، فهل الاستقرار في البيت أم في العمل أم لديك أم عندي أم ...؟ فشبه الجملة في حال تقدير المتعلَّق لا بد من وجوده إظهارا أو تقديرا كونه دليلا على سياق ما، وليس طرفا إسناديا محضا في تركيب العمدة ، فشبه الجملة ليس متعلقا بركن إسناد، وإنما هو ركن بحد ذاته يوجه الإسناد. لأنه عنصر دلالي تداولي، والإسناد المجرد ليس كذلك.

ويأتي الاختلاف في شبه الجملة بسبب النظرة إلى استقلال الجملة التام عن النص، فالذي يرى أن شبه الجملة غير متعلِّق توجيها، ويغني عن المسند، يخضع لمفهوم استقلال الجملة استقلالا تاما عن السياق. أما من قال بالتعليق توجيها، فإنه ينطلق من مبدأ سياقي، فقولنا: في الدار زيد. يحتم أكثر من تأويل، فزيد في الدار قائم أو مستقر أو عامل وغيره. وهنا تبرز قضية الكون العام والخاص، فالمقصدية السياقية تحدد ذلك، فهل هو في الدار على هيئة خاصة أم عامة؟ والتفكير في

(١) انظر المبرد، المقتضب، ج٣، ص١٠٢.

الخصوص والعموم يعني أن الجملة ذات ارتباط سياقي يوجب التعليق على التوجيه، حتى تبقى الجملة في سياق نصي معلوم على وجه من الوجوه.

فالمبدأ السياقي يضع شبه الجملة في دائرة الدلالة والتداول، وهذا يقود إلى طبيعة الاستعمال اللغوي للغة العربية في خاصية التقديم والتأخير، فإذا اعتبرنا شبه الجملة جزءا إسناديا مستقلا تعطل القول بالتقديم والتأخير، وتعطلت خاصية التسويغ للابتداء بالنكرة، واعتبر عامل فصل بين المتساندين، وغيرها من القضايا النحوية التي تجيز لشبه الجملة ما لا تجيزه لغيره.

فالنظرة التركيبية للجملة المستقلة بأنها الإسناد المجرد فقط، تجعل شبه الجملة عنصرا إسناديا جامدا منقطعا عن السياق، والنظرة السياقية التداولية تجعل شبه الجملة عنصرا دلاليا متحرك الدلالة وموجها للإسناد وفق معطيات النص، نحو: غضبت به، وله، ومنه، وفيه، وغضبت لذمه.

وهناك من يجيز ذكر الكون العام نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾[1]، وقال بعض النحاة أن الاستقرار هنا بمعنى عدم التحرك لا مطلق الوجود فهو كون خاص، وذكر ابن عطية: بأنه المتعلق الذي يقدر في أمثاله وقد ظهر[2].

وهناك من يرفض فكرة المتعلق في الجار والمجرور فيقول: «وهذا كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة

(١) سورة النمل، آية: ٤٠.

(٢) ابن هشام، المغني، ص٥٨١. وانظر قباوة، د.فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣٠٤.

تبقى لمن يدعي هذا الإضمار»[1]، والتعليق ليس مربوطا بعمل الألفاظ، فإذا بطل عملها فإن عمل المنتج للجمل لم يبطل، والمعنى في التركيب يستوجب التعليق على التوجيه.

فالقول بعدم التعليق بمعنى التوجيه لا يتوافق مع فائدة الخبر فإذا قلنا: في الدار رجل. على أن شبه الجملة خبر مقدم من دون تعليق أو توجيه، فماذا نسند إلى المبتدأ (رجل)؟ هل نسند إليه مطلق الإخبار وهو شبه جملة: (في الدار)؟ كعمدة في التركيب، مع تفريغه من معنى محدد نقصده، هل يستقيم وجود شخص في مكان ما من دون مقصد عام أو خاص؟ وإذا جعلنا شبه الجملة (في الدار) مبتدأ، فهل نخبر عنه بأنه (رجل)؟ والقاعدة تنص على أن شبه الجملة لا يقع موقع المسند إليه[2]، «وَمَا كَانَ لَا يَقع إِلَّا ظرفا فَلَا يجوز الْإِخْبَار عَنهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يرْتَفع وكل مَا خبرت عَنهُ فَلَا بُد من رَفعه؛ لِأَنَّهُ خبر ابْتِدَاء فَمن ذَلِك (عِنْد)، لَو قلت: زيد عنْدك، فَقَالَ قَائِل: أخبر عَن قَوْلك (عنْدك) لم يجز؛ لِأَنَّهُ كَانَ يلزمك أَن تَقول: الَّذي زيد فِيهِ عنْدك؛ فترفع مَا لَا يجوز أَن يَقع مَرْفُوعا أبدا وَكَذَلِكَ ذَات مرّة، وَسوى، وَسَوَاء، وسحر إِذا أردْت بِهِ سحر يَوْمك... وكل مَا نصبته نصب الظروف لم تخبر عَنهُ؛ لِأَن ناصبه قَائِم، وَإِنَّمَا تخبر عَنهُ إِذا حولته إِلَى الْأَسْمَاء وَكَذَلِكَ المصادر»[3].

---

(١) ابن مضاء، أبو العباس عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء اللخمي القرطبي، (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط١ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ويليه كتاب مختصر في ذكر الألفاظ، لأبي بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري، (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت / لبنان ط١ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص٢٣.

(٢) انظر عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص١٣٢.

(٣) انظر المبرد، المقتضب، ج٣، ص١٠٣.

وإذا لم نقدر الكون العام في جملة: في الدار زيد. فعلينا تقدير الكون الخاص، فلا يعقل أن تقول: في الدار زيد. ولا تقدر، فلا يحسن السكوت على المعنى إلا على تقدير الكون العام لما هو متعارف عليه بين المتكلم والسامع، أو الخاص للجاهل بالأمر، وعلى الوجهين يجب تقدير المتعلّق مع وجود شبه الجملة توجيها.

وسوغ جوارنة رأي ابن مضاء في إلغاء المتعلّق[1] في مثل قوله تعالى: ﴿لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾[2] و﴿لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3] و﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ﴾[4]، فلا شك عنده في «أن هذا كله تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في) من مثل: في الدار زيد. ولا حاجة بنا إلى غير ذلك...وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار»[5].

إن إلغاء العوامل إلا المتكلم يوجب القول بأن الفضلة ركن في بناء الجملة مع المسند والمسند إليه، ولا يصح الاستغناء عن واحد منها، فخروج ما بعد الفعل من تأثيره واستمرار حاجة المعنى إليه تعني أنه مطلب للمتكلم مساو للعمدة في المكانة،

(١) انظر الجوارنة، د. احمد محمود، التقديم والتأخير في الجملة العربية في السور المكية، المركز القومي للنشر، إربد، الأردن، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٦٤.

(٢) سورة طه، آية: ٧٥.

(٣) سورة الكهف، آية: ٢٦.

(٤) سورة الطور، آية: ٢٧.

(٥) ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق محمد البنا، ص٧٩. ابن مضاء، أبو العباسي احمد بن عبد الرحمن بن محمد، كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، د.ت ص ٨٧.

وللسامع بالضرورة،؛ لأن السامع يدرك المعنى من المنطوق خلافا للمتكلم. ولا يغني العمدة عن الفضلة في هذا المقام؛ لأن الفضلة ليس عين الفعل، فالعلاقة القائمة بين الفعل والفضلة علاقة تكامل وليست علاقة تبعية، أو استبدال كامل، فالفعل مفتقر للفضلة، فالأول يفتقر للثاني، وهذا يستدعي أن يأخذ شبه الجملة مكانة في بناء الجملة غير التعلق، وهو التوجيه، فما حاجة الفعل للفضلة؟

وإذا ذهبنا إلى حروف الجر فيما يقرره النحاة وتشي به الدلالة، فإنها حروف معان، ومعناها متعلق بدلالة الجملة والنص، فلا تملك معنى مستقلا بذاتها، فشبه جملة: (لهم). في الآية الأولى مكون من حرف الجر والمجرور، وحرف الجر مفتقر لما يرتبط به لتحديد الدلالة، فلا نقول (لـ الدرجات العلى). فتكون بمعنى (لهم)، وإذا أدخلنا حرف الجر على الاسم بعده؛ أي (للدرجات) أصبح المعنى مختلفا، وكذا جهة الإعراب، وإذا اختلف المحيل؛ أي الضمير المتصل بحرف الجر كأن نقول: (لك، لنا، له، لي، لهن) اختلفت الدلالة، فشبه الجملة له ارتباط بسياق ما، وعلاقته بما ارتبط به علاقة توجيه، فماذا يوجه في الآيات السابقة؟ فإذا جعلنا التوجيه للمبتدأ مباشرة، كان المعنى أن الدرجات العلى ملك لهم، وإذا قصدنا أنها مكان لهم جزاء بما فعلوا، فالتوجيه متعلق بالمكان (مستقر)، فمبدأ التعليق واجب. والأخذ بالتعليق يوجب الأخذ بالتوجيه.

ومجمل الآراء في تعليق شبه الجملة أنه: «قيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه، وأن يجعل من قبيل الجملة، فيكون التقدير استقر ونحوه»[1].

(١) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢١١.

وذهب ابن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات»[1]، وعلى رأي ابن عقيل «فإنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف الحذف وقد صُرح به شذوذا كقول الشاعر:

لـك العـز إن مـولاك عـز وإن يهـن   فأنـت لـدى بحبوحـة الهـون كـائن»[2]

وأرى أن شبه الجملة مُوجِّه للإسناد لا عوضا عنه، لأن تقدير المفرد المحذوف أشيع من تأويل شبه الجملة بالمفرد، وعند تأويل شبه الجملة بالمفرد لا بد من حذفها وتقدير المفرد في موضعها، كما في الجمل التي لها محل من الإعراب، وهذا الأمر غير متأت هنا؛ لأن شبه الجملة لا يستغنى عنه بالمفرد الذي تُؤَوَّل لها به[3]، وشبه الجملة من الفضلات، وهي ركن أساسي في الجملة لا يستغنى عنه[4]، وإذا كان لا بد من متعلَّق أو موجِّه فالجملة نوعان اسمية وفعلية، ولا وجود للجملة الظرفية .

ومبدأ التعليق على التوجيه في اللغة ضرورة نصية، فالنص يقوم على تعالق الجمل، ولولا ذلك لما صح بناؤه. وترابط المعنى يفرض ترابط الشكل، وطريق هذا الترابط والتماسك أدوات اللغة وموجهات الجملة (الفضلة)، ولذلك ابن جني يراها عامل تماسك في أغلب الجمل[5].

---

(1) المصدر نفسه، ج١، ص٢١١.

(2) المصدر نفسه ج١، ص٢١١.

(٣) انظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ، ص٣٠٥.

(٤) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٢٣٥.

(٥) انظر ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١ ص١٥٠.

٤-١-١ ما لا يقتضي التعلق

شبه الجملة توجيه نصي للمتعلَّق المحذوف نحو السياق، وهو ركن أساسي في جملة النص يوجّهها وإن لم يوجد محذوف في الجملة، ولذلك نجد أشباه جمل لا تتعلق بعامل محذوف عند النحاة نحو(١):

الظرف، إذا ناب الاسم الذي هو في الأصل ظرف عن الفاعل نحو: يُصام شهرُ رمضان. وهذا رجل لا يختلف أمامَه، فالاسم هنا فقد الحاجة إلى التعلق لأنه انتقل من حيز الظرفية إلى حيز الاسمية حين تم التصرف به كما يتصرف بالأسماء، فقد دخل الاسم (شهر) في علاقة الإسناد؛ لأنه نائب عن الفاعل، فخرج عن علاقة الظرفية مع الفعل. وخروجه لم يغنِ الجملة عن التوجيه، فالمفعول به أصبح نائب فاعل، مع بقاء المضاف إليه موجها للمعنى كما كان قبل البناء للمجهول، ولو حذفناه لخفي المعنى. والجملة الثانية: هذا رجل لا يُختلف أمامَهُ. جاء الظرف فيها (أمامه) في محل رفع نائب فاعل، فهو مبني على الفتح لإضافته إلى مبني، ولكن من النحاة من قال إنه منصوب على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة عن الفاعل(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾(٤)، فالنحاة ما بين النصب في محل أو البناء على نيابة الفاعل، ومهما يكن التخريج فإن الظرف قد جاء مستقلا

---

(١) انظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣٠٩.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٣٠٩- ٣١٤.

(٣) سورة سبأ، آية: ٥٤.

(٤) سورة يونس، آية: ١٩.

عن التعليق، آخذا موقعه من الدلالة النصية، فلا يبين المعنى النصي من دونه. وفي المضاف إليه توجيه. ومن الظروف التي أخرجت من التعليق قول فرعان التيمي[1]

جَـزَت رحِـمٌ بـيني وبـين منـازلٍ   جـزاءً كمـا يَسـتنجزُ الـدَّينَ طالبـهُ[2]

فلفظ (بين) الثاني معطوف على الأول منصوبا، وليس ظرفا يقتضي التعليق، فالظرف لا يكون صفة لظرف؛ لأن أشباه الجمل لا يصف بعضها بعضا كالجمل[3].

أن يقع الجار والمجرور تابعين في عطف أو بدل أو توكيد نحو قول كُثيّر:

فواعجبـا للقلـب، كيـف اعترافُـهُ   وللـنفسِ لَمّـا وُطِّنـتْ، فاطمأنّـتِ[4]

ومن التوكيد قول الكميت:

فتلك وُلاةُ السَوءِ، قد طـال ملكُهـم   فحتـام حتـام العنـاءُ المطَـوَّل؟[5]

---

(١) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢،ص٢٠٣. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٤٦، ٣٥٦.

(٢) انظر عيون الاخبار٣/ ٨٦. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢،ص٢٠٣. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٤٦، ٣٥٦.

(٣) انظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣٠٩.

(٤) كثير عزة، ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ص١٠٣. وورد البيت على نحو:فيا عجبا للقلب، كيف اعترافُهُ وللنفسِ لمّا وُطِّنتْ، كيف ذلّتِ؟ في الأمالي في لغة العرب، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، (٢٨٨هـ - ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، ج١، ص٦٦. وفي خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي.

(٥) انظر حاشية الصبان، ج١، ص١١٥. وانظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣٠٩.

أن يقع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء، فإنهما حينذاك ينتقلان من حيز التعدية والتقييد إلى حيز النصب على التمام، نحو قول امرئ القيس:

واللهِ لا يـــذهبُ شَـــيخي بـــاطلا حتـــى أبـــير مالكـــا، وكـــاهلا[1]

لأن (حتى) فيه استثنائية، فهي وما جرَّ بها من مصدر مؤول في محل نصب على الاستثناء، ولا يقتضيان تعليقا[2].

أن يحذف الجار الأصلي وينصب الاسم بعده لفظا أو تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[3]؛ أي على صراطك المستقيم.

فحذف الجار ونصب الاسم بعده يفقد شبه الجملة أصالتها، وينقل الاسم حينئذٍ إلى حالة النصب فيكون منصوبا على نزع الخافض على قول الكوفيين، أما أهل البصرة فينصبونه بالفعل اللازم قبله، فسقوط الجار عندهم يوصل الفعل إلى الاسم فينصبه[4]. وينسحب رأي البصريين على المفعول لأجله، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[6]، وقول الفرزدق:

---

(١) امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (د . ت)، ص١٣٤.

(٢) انظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣١٢.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٦.

(٤) انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٤٤.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٩.

(٦) سورة الإسراء، آية: ٣١.

يُغضي حياءً ويُغضى من مَهابته فما يُكلم إلا حين يبتسم[1]

فهم يرون أن (حذر، وخشية، وحياء) منصوبات على المفعولية؛ لأن حرف الجر حذف قبلها، فوصلت الأفعال إليها فنصبتها. أما الكوفيون فيرون أنها منصوبات على المفعول المطلق[2]. وهذه الأمثلة ليس فيها تعليق، فيصلح الاستدلال بها على أن شبه الجملة موجّه لا متعلق، فهي وإن فقدت التعليق الداخلي فإنها تشير إلى سياقها.

وبعد ما سبق في موضوع التعليق، هل شبه الجملة هي الخبر أم المتعلَّق أم الاثنان معا؟ فعن ابن عقيل أن مذهب جمهور البصريين أن الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، وأما ابن عقيل فيرجح أن الخبر هو نفس المتعلَّق وحده، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلَّق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثل الخاص، طردا للباب على وتيرة واحدة[3].

وأرجح رأي جمهور البصريين في تعليل الفائدة بأنها من المحذوف والمتعلَّق، وليست موطنه الأصلي، فالمحذوف المتعلَّق المقدر موطن الخبر وحده كما يرى ابن عقيل، وشبه الجملة قيد عليه على أن تكون توجيها، فالمحذوف المقدر جزء من العمدة، في مثل جملة: زيد في الدار. والمسند والمسند إليه متلازمان تركيبا، ولا يذكر

---

(١) الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني، دار صادر بيروت، لبنان، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، مج٢، ص١٧٩.

(٢) قباوة، د.فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣١٤.

(٣) انظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢١٠.

المبتدأ إلا ذكر الخبر، أما شبه الجملة فعنصر تركيب ودلالة ثالث في الجملة، يفتقر إليه العمدة، كافتقار المسند والمسند إليه لبعضهما، فلا يَفِقد مكانه ويندغم مع المحذوف ليكون عين المحذوف، وإنما يقوم بدور التوجيه للخبر المظهر والمضمر، ومن هنا كان المحذوف والفضلة بمجموعهما فائدة الخبر لا الخبر وحده، وأرجح رأي ابن عقيل في شبه الجملة، فليست موطن الخبر، وإنما هي متعلِّق بالخبر على التوجيه له. فالجملة ذات سياق، وهي بحاجة لعنصر يربطها به، والقول بالتقييد يغلق الجملة ويقطعها عن نصها ويوجد علاقة تركيبية موحدة بين المسند والفضلة، في تقييد المسند إليه، وفي حقيقة المعنى أن التقييد هنا للمسند فقط على أن يوجهه إلى سياق ما، فهو مستقر في الدار وليس في العمل أو عندك فلا يغني واحدهما عن الآخر؛ فالقيد على التوجيه لا التعليق، فرأي البصريين فيه معنى الارتباط السياقي، وأما رأي ابن عقيل فيجعل الجملة مستقلة بذاتها منقطعة عن السياق.

وطرد الباب على الخاص يوقع في اللبس، فالاتفاق على حذف الكون العام وحده لا لبس فيه، لما تعارف عليه المتكلم والسامع، أما أن يسحب على الخاص فهو ملبس، والشرط العام في الحذف عدم اللبس.

وفي طرد الباب على العام والخاص لبس في التقدير، لأن موطن الخبر الأصلي في المقدر، وليس في شبه الجملة، فإذا لم يفرّق بين العام والخاص وقع اللبس ولا سيما في الجمل المفصولة عن السياق.

ومما سبق نجد أن إضمار الكون العام وتوجيه شبه الجملة له لا ينقل الإعراب من المحذوف إلى شبه الجملة، فالقياس يقتضي تقدير المحذوف وتحميل الإعراب عليه. وابن يعيش يشرح ذلك فيقول: «اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: زيد في الدار. وعمرو عندك. ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن

الدار ليست من (زيد) في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: عمرو استقر عندك أو حدث أو وقع، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازا، لما في الظرف من دلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص، فلو اردت من قولك: زيد عندك، أنه جالسٌ أو قائمٌ، لم يجز الحذف؛ لأن الظرف لا يدل عليه؛ لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا أو قاعدا»[1].

فشبه الجملة ركن في الجملة قائم بذاته لا يقع مكان الخبر، وقوله إن الظرف دليل على المحذوف ينقصه الدليل، فالظرف في قولنا: زيد في الدار وعمرو عندك. لا يدل على الكون العام أو الخاص، فماذا لو قلنا: زيد تحت المطر، هل معني الجمل واحد على اعتبار المحذوف هو الكون العام؟ سنجدها مختلفة المعاني، والمحذوف المقدر واحد، يتم تقديره من دون شبه الجملة، فشبه الجملة ليس دليلا على المحذوف بل جاء موجّها له نحو معنى مقصود، وما القول بمعمولية الظرف للخبر إلا من التمسك بفكرة العامل، وتبعية الفضلة للعمدة. ومنطق التسلسل التركيبي والدلالي في الجملة يفيد بافتقار الثاني للأول وليس العكس.

٤.١١ الفضلة والتوسعة في الجملة

ذهب النحاة إلى أن للكلام أصلا ثم يُتّسع فيه على صور مختلفة، وجاء في المقتضب أن «الْكَلَام يكون لَهُ أصل ثُمّ يتسَّع فِيهِ فِيمَا شاكل أَصله فَمن ذَلِك قَوْلهم زيد على الْجَبَل وَتقول عَلَيْهِ دَين فَإِنَّمَا أَرادوا أَنَّ الدَّيْن قد ركِبه وَقد قهره»[2].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٠. وانظر الأمير، الشيخ محمد الأمير، حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب، بيروت، د.ت، ج٢، ص٤٣.

(٢) المبرد، المقتضب، ج١، ص٤٦.

ففي الشق الأول من كلام المبرد تنظير نصي سياقي يخرج معنى الكلام من إطار الجملة، ويركز على الأصل الذي يتسع أو تتولد له المتتاليات الدلالية بصور التعبير المختلفة، فما زِيد في الجملة إلا لحاجة السياق، لكنه في الشق الثاني وهو التمثيل للتنظير فقد حصر نفسه في إطار الجملة المستقلة، فلا وجود لجامع دلالي سياقي بين جملة: زيد على الجبل. وجملة: عليه دين. وإن كان الجامع شكليا مستنبطا من معاني حرف الجر، وهو الاعتلاء، فكل جملة من نص مستقل عن الآخر، وأما الشق الثالث وهو قولهم: «فإنما أرادوا أن الدين قد ركبه وقد قهره»[1]، فهو تعليل نصي يتعلق بالجملة الثانية ويتجاوز حدودها إلى معنى عام وهو القهر من الدين، وليس في الجملة ما يشي بالقهر إلا من باب التوجيه للمعنى، على أصل الكلام المتعارف عليه.

إن الفضلات من عناصر النظم (البناء) في الجملة، وهي عنصر أساسي في بناء الجملة وتوجيهها، وما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أو به أو فيه أو معه أو حال أو تمييز أو استثناء إلا لبيان الفائدة، فبها يزيد المعنى وضوحا، وقال الجرجاني عن أثر الزيادة في المعنى: «كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان»[2]، وما وصف الفضلة بالزيادة إلا من النظر إلى استقلالية الجملة وعمادها وعمدتها الإسناد.

ومن السمات النصية: الشمولية والاتساع، فتحليل النص لا يعرف الاجتزاء فلا يتوقف عند حدود ولا يقبل شروطا مسبقة[3]، وهذه السمة لا تتحقق في النص

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٤٦.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥٣٤.

(٣) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٤٢.

من دون الفضلة في تركيب الجملة. فمن وظائف الفضلة في الجملة التوجيه والتوسعة، «فالحال متصل بالحرف على وظيفة المتمم المجيب عن (كيف) والمفعول المطلق دال على التأكيد، وبيان هيئة المتكلم»[1].

والمعاني تسبق على المتكلم أو الكاتب، عمدة وفضلة فهي أصل التكوين تقع معا، وتمتاز الفضلة بأنها تتركب مع العمدة لدواع تداولية، ليعرف العمدة سياقه، فهي عنصر توجيه ثم توسيع، وليست من توسعة الجملة المنقطعة عن السياق «فالجملة المفيدة ما كانت منجزة في سياق معين، ودلت على فائدة تامة في ذلك السياق»[2]، إلا أن عاشور يعود ليربط التوسعة بالجملة، «فالتوسعة متصلة مركزيا بالمكونات المباشرة للجملة، وتكون التوابع أيضا مستوى مهما من التوسعة في بنية المركبات الاسمية، فالمركب الاسمي: ضمّا خفيفا. في جملة: أضمه إليّ ضمّا خفيفا، ضرب من المسند الفرعي المتحقق بضمير الغائب (المفعول به) من أضمه»[3]، وفي عودة الضمير كعنصر إحالي خارج الجملة ما يؤكد ارتباط التوسعة بالنص، وليس الجملة؛ لأن سبب مجيء الفضلة بنوعها الخاص مرتبط بطبيعة السياق النصي، وليس بأثر الإسناد. فالوحدة الأولى في الفعل الكلامي هي النص[4].

ويقول المنصف عاشور عن المفاعيل في تحليله لبنية الجملة في نص السعدي في حديث أبي هريرة «وتشترك هذه المفاعيل في التعبير عن دلالات متقاربة ولا سيما الحال والمفعول لأجله، والمركبات المحتوية على النعوت، فهي تدور إجمالا حول

---

(١) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص١١١.

(٢) المرجع نفسه، ص١١١.

(٣) المرجع نفسه، ص١١١.

(٤) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص١٢٤.

الزمن المطلق أو الوصف للهيئة عند التلفظ، والقيام بالحدث أو السبب المصاحب للفعل»[1]، فالفضلات موطن المعنى المقصود والإعلامية، وإذا كان في الجملة أكثر من فضلة، «فالمتأخر منها حيز المعنى إذا جاءت على الترتيب»[2]، «فكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان»[3].

والتشارك بين المفاعيل في النص الواحد يأتي من كون المفاعيل موجهات للمعنى، وتسمح بترابط الجمل دلاليا، لتشكل نصا واحدا، فلو جاءت الفضلات غير متشاركة في الدلالة، لما ارتبطت جمل النص معا، ولأصبح كل إسناد بمعنى خاص لا ينسجم مع جسم النص، والنتيجة ضياع النصية والسياق، ويصبح الكلام غير مفهوم، ولا ينم عن وحدة دلالية جامعة.

ويرى المتوكل أن زيادة الذيل في الجملة من باب التوسع في الجملة[4]، وهو يردد رأي تشومسكي في بناء الجملة في النظرية الموسعة[5]، والنظر إلى البعد الدلالي والتداولي للفضلة في الجملة يقود إلى ما تقوم به من أدوار تركيبية تداولية وهي:

أولا: خارجي: إذ تُوجِّه الجملة إلى نصها الذي تنتمي إليه.

ثانيا: داخلي: كل زيادة منها في الجملة زيادة في توضيح المعنى المقصود من الجملة.

ثالثا: داخلي وخارجي: تسمح لأدوات الربط والاتساق بالعمل داخل الجملة والنص وخارجهما.

---

(١) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص١٢٤.

(٢) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مج٢، ص٥٢٥.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥٣٤.

(٤) انظر المتوكل، د.احمد، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص٧-١١.

(٥) انظر نوم تشومسكي، البنى النحوية، ص١٠٥.

١٢ـ٤ طول الفضلة في الجملة

تُوجّه الجملة بالفضلات تبعا للمقصدية وزاوية الإعلامية التي يبتغيها المنتج، وبناء على الموقف السياقي، وموقف المتلقي، وقد تكون بفضلة أو أكثر من ذلك، ولأن الحصر لا يقوم على عدد معين منها في الجملة، سيتم وصفها بالإيجاز والمساواة والإطناب على النحو التالي:

أولا: الإيجاز: وهو نوعان:

- إيجاز إضمار. وفي هذه الحالة لا تظهر الفضلة ولكن تقدر وفقا لمعطيات السياق، وأقلها إضمار الحدث (المفعول المطلق) والزمان والمكان كما قال سيبويه[1] نحو: قام زيد.
- إيجاز إظهار. وهنا تظهر الفضلة في الجملة، وتكون بأقل موجِّه (فضلة) إلى السياق، نحو: قام زيد إلى عمله. إذا كان العمل هو المقصد، وقد تُفضَّل بالحال (مسرعا) إذا قصد حال الفاعل، وهكذا في بقية الفضلات وفقا للسياق.

ثانيا: المساواة: وهنا توجَّه الجملة بفضلة مفردة أو جملة أو شبه جملة أو أكثر بما لا يؤدي إلى إسهاب في توضيح دلالة الجملة نحو: قام زيد إلى عمله مبكرا. وإذا كان التبكير مقصد المتكلم يقدم.

ثالثا: الإطناب: وهنا تكثر الموجهات (الفضلة) فتستوفي مقاصد المنتج، وتكشف عن جميع الجوانب الدلالية في الجملة، فتقل التوقعات التداولية في الجملة، وهو ما يعرف بالإعلامية، فكلما زادت التوقعات زادت الإعلامية، وكلما قلت

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

التوقعات قلت الإعلامية. نحو: نهض زيد من الفراش إلى عمله مبكرا نشيطا حاملا معوله حالما بخير وفير.

والجملة من حيث التوجيه بالفضلات على نوعين:

الأولى: جملة صغرى مفضلة. وهي على نوعين:

فضلة مضمرة. نحو: ذهب زيد. وزيد مجتهد. وهي موجهة تقديرا بفضلة مضمرة، تقدر وفقا للسياق المنجز أو المفترض أو العرفي.

فضلة مُظهرة. ويُظهر التوجيه بالفضلة نحو: ذهب زيد إلى البيت.

الثانية: كبرى مفضلة. وهي على نوعين:

- توجيه مضمر: وهي موجهة تقديرا بفضلة مضمرة، تقدر وفقا للسياق المنجز أو المفترض أو العرفي. نحو: زيد قام أبوه. على تقدير قياما أو إلى العمل... وفقا للسياق. والمضاف إليه في لفظ (أبوه) أخرج زيدا من كونه أبا.
- توجيه مُظهر: إذ تظهر الفضلة فنقول: زيد قام أبوه قياما، أو إلى البيت أو مسرعا أو صباحا. في حال إرادة بيان السياق النصي لجهل المتلقي به.

١٣-٤ أثر الفضلة في رسم خطة النص والجملة

النص (ن) يتكون من جملة نص (ج ن) أو جمل نصية، والجملة إلى الأخرى تكوّن البنية الكبرى (ك)، والبنية الكبرى إلى الأخرى تكون النص، فالنص بالنسبة للمنتج هو:

ن ← ج ن أو+ ج ن + ...= ك

ك ← ك أو (ك + ك + ... = م ن أو (ن)

ورمز (م ن) تعني موضوع نصي. وجملة النص المكونة من مسند ومسند إليه وفضلة، تكون على شكل:

(ع + مو ←) والرمز (ع) هو العمدة، والرمز (مو) يعني الفضلة بمفهوم التوجيه (مُوجِّه)، والسهم انفتاح للجملة على المعنى النصي، فهي مفتوحة على معنى مقصود، فلا يأتي الفضلة مع العمدة إلا لغرض سياقي.

والجملة غير النصية من مسند ومسند إليه ≠ م + م أ ≠ مغلقة النهاية، وبناء على انقطاعها عن النصية، تكون على شكل ≠ ع ≠. (م = المسند، م أ = المسند إليه، وهما مكونا العمدة، ع = العمدة).

وتقسيم جملة النص الفعلية إن مثلناها بالرموز (ع) و(مو) فالعمدة ركن والموجه (الفضلة) ركن ثان، فإن لها أشكالا وهي:

١. ع + مو. نحو: نادى زيد عمراً. وذهب زيد إلى العمل.

٢. ع + (مو. مضمر مقدر من السياق). نحو: قام زيد.

٣. (ع. مضمر مقدر من السياق) + مو. نحو: جواب من سأل عن حال زيد فتقول: بخير.

٤. مو + ع. نحو: الحَمَلَ أكل الذئبُ.

٥. م + مو + م أ نحو: نادى عمراً زيد. فقد فصل ما بين الفعل والفاعل وهو العمدة (ع) فلزم الرمز إليه برمز طرفي الإسناد (م، م أ).

أما تركيب العمدة (ع) نحو: قام زيد. من دون سياق فهي تركيب شكلي غير نصي. وأما رسم جملة النص الاسمية على اعتبار الخبر عمدة فهو على النحو التالي:

١. م أ + م + مو.   نحو: زيد مجتهد (مو: فضلة مقدرة)

٢. م أ+ م+ مو.   نحو: الجو جميل في الجبال.

٣. م أ+ م + م أ + مو. نحو: الطالب يكتب درسه.

٤. م أ + (م مضمر) + مو. نحو: زيد في الدار. والمضمر هو المسند المقدر؛ أي أن المسند إليه (زيد) والمسند المقدر(مستقر أو استقر أو...) والفضلة مُوجِّهة للمضمر.

٥. مو + (م مضمر) + م أ . نحو: في الدار رجل؛ أي موجه (فضلة) + مسند مضمر تقديره (يستقر أو مستقر ...) + مسند إليه، وهذه صيغة فيها أقوال ومسميات.

أما صيغة م أ+ م. مجردة عن سياقها فهي صيغة العمدة وهي غير نصية وتكون على شكل: ≠ ع ≠. ولا وجود لهما في الاستعمال اللغوي (التداولية). وهي صيغة تعليمية معزولة عن ركن الفضلة (المُوجِّه) لبيان التركيب الإسنادي المجرد (العمدة).

أما جملة النص الاسمية على اعتبار العمدة هو المبتدأ فقط ويتكون من: (اسم + تعريف)، ورمزه (ع) والخبر مُوجِّه نصي يشارك الفضلة في توجيه العمدة، ورمزه (خ) وعلى اعتبار أن الفضلة ركن ماثل مقدر في الجملة الاسمية كما يرى سيبويه(١)، ورمزه (مو)، فرسمها كالتالي:

١. ع + خ + مو (مضمر). نحو: زيد مجتهد (مو: موجه مقدر) أي: زيد مجتهد في عمله.

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦.

٢. ع + خ + مو. نحو: الجو جميل في الجبال.

٣. (ع. مو) + (خ مضمر) + مو. نحو: جو جميل في الجبال. فالمبتدأ موصوف بفضلة (مُوجِّه) والخبر مقدر.

٤. ع + خ (ع + مو). نحو: الطالب يكتب درسه.

٥. ع + (خ مضمر) + مو. نحو: زيد في الدار. العمدة (زيد) والخبر المضمر هو المسند المقدر (مستقر أو استقر أو...) والفضلة مُوجِّهة للخبر المقدر.

٦. مو + (خ مضمر) + ع . نحو: في الدار رجل؛ أي مسند مضمر تقديره (استقر أو...)، وهذه صيغة فيها أقوال ومسميات.

٧. ع + (خ مضمر) + مو + (ع = مو). نحو: زيد في البيت يدرس. فجملة (يدرس) في حل نصب حال وهي تحل محل فضلة (موجِّه).

ومن هذا التقسيم نرى الفضلة مُوجِّها سياقيا نصيا يلازم الجمل النصية، وقد تكتفي الجملة النصية الاسمية والفعلية بصيغة (مو) في السياق للقيام بالدلالة والتداول. وتكتفي صيغة (ع) للقيام بالدلالة والتداولية في الجملة الفعلية السياقية بحكم التقدير. أما صيغة (ع) في الجملة الاسمية فتحتاج إلى الخبر داخل السياق وخارجه، والتقدير يكون للمبتدأ والخبر في إطار السياق، ومن هنا أفردتُ للخبر رمزا خاصا ولم أربطه بالفضلة.

أما وجه الشبه والتقارب بين الفضلة والخبر فيأتي من أنهما يوجهان العمدة إلى السياق النصي؛ فالفضلة عامل نصي ولا يستغنى عنه في التركيب المفيد، وإذا قررنا أن لا جملة مفيدة إلا جملة النص، فإن الفضلة ذات وجود ظاهر ومقدر. ولا يعني هذا القول أن العمدة مما يستغنى عنه فهو عمود التركيب النحوي.

١٤-٤ الفضلة وفكرة الأصل

ومن الأصول عند النحاة القدامى أن الكلمة وحدة الجملة. وهي أقسام ثلاثة: اسم وفعل وحرف. ومنها الاطراد وأصل الوضع. فاتجه النحاة إلى المطرد، وعزفوا عن غير المطرد، واخترع النحاة أصل الوضع، وبنوا على هذا الأصل، وهو أن للجملة ركنين: المسند والمسند إليه، وهما عمدة لا تقوم الجملة إلا بهما، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فضلة، يمكن أن يستغنى عنه في تركيب الجملة[١]، وأضاف نحلة إلى فكرة الأصل القائم على الإسناد المجرد ما يلي[٢]:

١- **الأصل الذكر:** فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

٢- **الأصل الإظهار:** فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

٣- **الأصل الوصل:** وقد يعدل عنه إلى الفصل.

٤- **الأصل الإفادة:** فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة، وتتحقق بالقرائن حين يؤمن اللبس[٣].

وفكرة الأصل تقود إلى فكرة أصل البناء في الجملة، فكل جملة لها معنى تصدر عنه، والمتكلم يصدر عن المعنى لا التركيب، والمعنى في الجملة جزء من معنى جامع، ومن هنا ننظر في أصل مبدأ الإفادة، وهو مبدأ عام عند النحاة، وعلى

---

(١) انظر نحلة، د.محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٩. وانظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٨.

(٢) انظر نحلة، د.محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٩. وانظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٨.

(٣) انظر نحلة، د.محمود احمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص٧١.

الإفادة يجب أن ننظر في أصل الوصل والفصل والإظهار والإضمار والذكر والحذف، علام يقوم؟ وهل يقتصر على العمدة؟ فإذا كان الذي يحقق الإفادة في الجملة هو الشكل البنائي المجرد في الجملة العربية، وهو (العمدة) المسند والمسند إليه، فهذا يعني أن الجملة العربية لا تعتمد على المعنى، ولا قيمة للمتكلم أو السامع، ولا لفصل أو وصل، ونعرف أن الإعراب فرع المعنى، وسيبويه يفترض سياقا عندما يعلل الوجهة الإعرابية، والجرجاني يعطي الأهمية للمتكلم في إيصال المعنى للسامع(١)، فالجملة لها أصل نصي دلالي، ولكل نص سياق، وحتى تكتمل المعادلة ما بين الجملة والنص ويتم الفصل والوصل والتقديم والتأخير منطقيا، لا بد من عنصر دلالي تركيبي أساسي في بناء الجملة لا يستغنى عنه غير العمدة؛ لأنه لا يفي بمبدأ الإفادة الموفية إلى حسن السكوت كما قرر ابن هشام في مفهومه للجملة، وهذا العنصر هو الفضلة. فهو أصل في الإفادة والبناء، وفي ذلك تفصيل في الحديث عن الجملة. ويضعه المتوكل في المرتبة الثانية في تصنيفه للوظائف، ويصفه بالهامشي ومن الهامشيات اللواحق(٢).

٤ـ ١٥ الفضلة والوظائف النحوية

هناك قيود وظيفية نحوية من حيث الإعراب والرتبة والمطابقة والربط والحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك من الخصائص، والفضلات جزء من هذه الوظيفة، ومنها الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية(٣).

---

(١) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٧٣.

(٢) انظر المتوكل، د.احمد ، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص٢١.

(٣) انظر السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٢٩.

- **الوظائف التركيبية** (النحوية)، وهي: المبتدأ (يبنى عليه الكلام) والفاعل ونائب الفاعل (يبنى عليه الفعل المقدم عليه) والمفعول به (في حالة تعدي الفعل). وقد ينظر إلى المفعول به كجزء تركيبي نحوي لحاجة الفعل المتعدي له[1]، وهي مقولة تنطلق من مفهوم الجملة المستقلة (نحو الجملة) القائمة على العمدة وتأثيره في عناصر الجملة، فالمفعول به جانب تركيبي دلالي أساسي في الجملة كفضلة وليس تابعا؛ لأنه يمكن قصر الفعل المتعدي على الفاعل، إذا كان المقصد الدلالي محصورا بالفاعل لناحية بلاغية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾[2]، وهنا يقدر المفعول المطلق، وكل الفضلات ذات وظائف دلالية في الجملة موفية إلى التداولية.

- **وظائف دلالية:** إذ الخبر يتم المبتدأ. والفاعل يسند إليه الفعل، والمفعول به يقع عليه فعل الفاعل، والمفعول المطلق يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده، والمفعول لأجله علة الفعل، والمفعول فيه زمان أو مكان الفعل (وهو للحدث وليس للفعل) والمفعول معه بعد واو للتنصيص على المعية، والحال يبين هيئة صاحبه، والتمييز يرفع الإبهام في جملة أو مفرد، والمستثنى إخراج بعض من كل، والمضاف إليه ما نسب إليه شيء بوساطة حرف الجر، والنعت يكمل متبوعة بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به، والتوكيد المعنوي يكرر أمر المتبوع من حيث العموم والشمول، واللفظي يكرر المتبوع بنصه أو بلفظ آخر، وعطف النسق، يكون بتوسط حرف بينه وبين المتبوع على اختلاف في دلالة الحروف المعنوية، وعطف البيان يوضح

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص٣١.

(٢) سورة النجم، آية: ٤٣.

متبوعة إن كان معرفة بلفظ يدل على ذات متبوعة، والبدل مقصود بالحكم[1].

- **وظائف تداولية:** «فالمبتدأ معرفة المخاطب، والخبر محط فائدة السامع والتمييز تنبيه المخاطب على المراد بالنص على محتملاته، والمنادى طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل، والتوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل»[2]، والحال والاستثناء والمضاف إليه وشبه الجملة والمفاعيل، كلها ذات وظائف ومقاصد تداولية. وهي كالخبر موضع قصد وغاية، فالخبر «هو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل»[3]، والفضلات غاية، ولم يأبه علماء النحو بمكانة الفضلة، فالاسم أفقدها مكانتها[4].

١٦ـ٤ العلاقة الدلالية بين الفعل والفضلة

لأن الفضلة ليس مسكوكات لا تنفك عن فعلها، ولأنه يصلح النطق به مع أفعال مختلفة، نجد الفعل الواحد تتوارده أكثر من فضلة، وكل فضلة توجه الفعل إلى نص مغاير «وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه. فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق... وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً، وجاءني

---

(١) انظر السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٠.

(٣) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٦٧ .

(٤) انظر الأستراباذي شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٦٨ .

يسرع وجاءني وهو مسرع، أو هو يسرع،... فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له»[1].

فكل فضلة لها وجهة نصية، فتقول: قام زيد إلى عمله، وقام زيد مناديا. وقام شاكرا. وقام منتصف الليل. فالفعل قد وُجِّه وجهات دلالية متعددة بأثر الفضلة، ومقصدية المتكلم، وليس بأثر الفعل. فكل تركيب نحوي موجّه بالفضلات، حتى الفعل اللازم[2]، وإذا وُقِف على الفعل من دون (فضلات) موجهات أو امتداد نصي، فليس له صفة تداولية، وليس له مسوغ إلا الصفة التركيبية، وهي صنعة تعليمية ما لم نقدر فيه نوعا من الفضلات يمنحه معنى.

١٧ـ٤ الاستغناء

لا تستغني جملة النص (الكلام) عن الفضلة، وتستغني على الإضمار المقدر من السياق، كاستغناء جملة النص عن العمدة إضمارا على التقدير بدلالة السياق، ومنه قول سيبويه «هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه» ومنه «معنى التعجب كما قال: تالله رجلا. وسبحان الله رجلا. وإنما أراد: تالله ما رأيت رجلا. ولكنه يترك الإظهار استغناء لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه»[3]، فقد وقع الاستغناء عن الفعل كالفضلة في السياق، كقولنا: دخل زيد البيت ودخل عمرو.

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٨١، ٨٢. وانظر مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص٨٢.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٩٤.

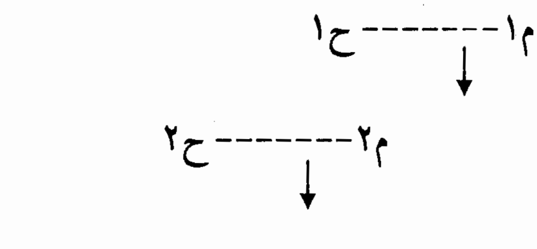
٤ـ١٨ التتابع النصي ودور الفضلات

تتابع الجمل بالإسناد تتابعا شكليا، فالامتداد النصي للجمل يحتاج إلى عناصر أخرى تداولية كالفضلات والتوابع، لتكون منطلقا للتتابع الجملي القائم على المعاني المتصلة بما يعرف «تتابع الموضوعات»[١]، وتتابع الموضوعات على ثلاثة أنماط عند (دانش)[٢].

١- توال أفقي للموضوعات: إي أن محمول الجملة (ح) الأولى يصبح موضوعا (م) للجملة الثانية ومحمول الثانية موضوعا للأولى، وهكذا نحو[٣]:

- المرء سمع كثيرا عن الغرب.
- فَهُم قد فتحوا جبهة ثانية.
- الجبهة الثانية سوف تتحطم.

فالمحمول للجملة الأولى (الغرب) تحول إلى موضوع للجملة الثانية (فَهُم) ومحمول الثانية أصبح موضوعا للجملة الثالثة (الجبهة الثانية)...



(١) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢٧. وانظر الفاسي الفهري، د.عبد القادر، البناء الموازي – نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص٣١.

(٢) انظر فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢٧.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٢٦.

وهذا النوع من التتابع مبني على الفضلات والتوابع، لتصبح موضوعات (عمدة) لاحقا، فهو يبدأ بعمدة كتركيب شكلي موجه بفضلة، ثم تنمو الجمل معتمدة على التوابع والفضلات فتتحول إلى عمد. فاستمرار الدلالة مرتبط بالفضلة هنا وليس بالعمدة.

والموضوع هو ما ينبغي التحدث عنه، ومحمول الحديث هو ما أخبَر عن الموضوع نحو: الأمير(الموضوع) دخل من البوابة وسار بمحاذاة السور...(المحمول). الموضوع وهو (الأمير) معلومة معروفة مسبقا وذات قيمة منخفضة بينما المحمول، معلومة جديدة ذات قيمة إخبارية مرتفعة[1].

٢- توال ذو موضوع مستمر: وفيه يتم تلقي موضوع الجملة الأولى باستمرار من خلال أشكال تكرار متباينة، ويربط بأبنية المحمول الجديدة، وهو بذلك يشكل نوعا من ثبات موضوع النص. نحو:

- مقهى الحديقة جددت أخيرا.
- هو يبدو الآن مضاء ولطيفا.
- هذا المكان المصمم بمنتهى الذوق يجتذب كثيرا من الزوار.

م١ ----------> ح١

م١ ----------> ح٢

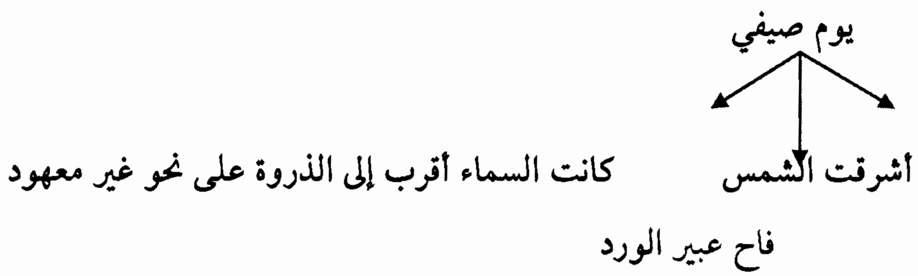
م١ ----------> ح٣

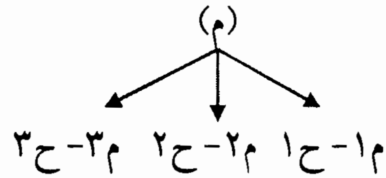
م١ ....

(١) المرجع نفسه، ص٢٦.

وهذا النوع من توالي الجمل مبني على (العمدة) شكلا والفضلة دلالة، فقد شرط (دانش) ربطه بأبنية المحمول الجديدة؛ فبه تحصل الفائدة التي يحسن السكوت عليها.

٣- توال ذو موضوع متفرع: وهنا لا يمكن استنباط أبنية الموضوع المفردة مباشرة من الجمل السابقة، بل تلحق بموضوع علوي- موضوع شامل- ولا يجب أن يذكر هذا الموضوع العلوي بشكل صريح دائما نحو:





وهذا النوع يقوم على النمط الإسنادي[1]، بإضمار الفضلة، فالتقدير على التالي: يوم صيفي في (فصل...) أشرقت الشمس فيه، وكانت السماء (فيه) أقرب إلى الذروة على نحو غير معهود، وفاح عبير الورد فيه أو (فاح عبير ورده).

والنوعان الثاني والثالث يصلحان في النصوص الشعرية أكثر من النصوص النثرية الطويلة، فالنصوص أكبر من كونها تتابع جمل. بينما النمط الأول يصلح لبناء النصوص بأنواعها. والنوع الثاني يكون الموضوع فيه ثابتا، والمحمول (الفضلة) متغيرا حتى تستمر التداولية والثالث فيه محمولات ظاهرة ومقدرة.

(١) فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص٢٧، ٢٨.

١٩-٤ الفضلة مركز في التوليد والتحويل

الجملة بنوعيها الصغرى والكبرى، هي الشكل السطحي في البناء اللغوي، وتعبّر عن البنية الدلالية العميقة، بطرفيها الأساسين العمدة والفضلة، وليس العمدة فقط، والفضلة فيها محور دلالي وتوليدي وتحويلي. وحتى نتبين ذلك نجري تحليلا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[1]، فلو أخذنا الجملة الإسنادية (العمدة) التالية: «فسوف يأتي الله» وحاكمناها كبنية مستقلة (تركيب شكلي) و(دلالي) لا يمكن الاستغناء بها دلاليا أو تداوليا، فالمعنى المقصود غير واضح، وإذا أدخلنا العنصر الدلالي التداولي الجار والمجرور «بقوم» يصبح الإتيان واضحا، وهو من حيث الوظيفة الدلالية للجملة مكتمل، فقد اتضح الإتيان أنه بقوم، ولكن الجانب التداولي الذي فرضه الجار والمجرور (بقوم) اوجب حاجة تداولية أخرى، فمن هم القوم؟ وما وظيفتهم؟ وأين هم؟ وبمَ يتميزون؟ أو... فنرى الفضلة (شبه الجملة) قد فتحت جملة التركيب الإسنادي على بعد تداولي آخر- وهذا دور الفضلة النصي بأنها تفتح الجملة على غيرها ولا تغلق الجمل- فجاءت جملة: «يحبهم» صفة القوم، وهي ترتبط بالموصوف بضمير الغائب (هم)، وسمح المعنى المقصود بعطف جملة «يحبونه»، وتحمل الجملتان عناصر إحالية ترابطية تماسكية، تعود على عناصر إشارية داخل الجملة، فالضمير «هم» في: «يحبهم» يحيل على العنصر الإشاري (القوم) في جملة سابقة، والضمير «الهاء» في: «يحبونه» يحيل على

(١) سورة المائدة، آية: ٥٤.

لفظ الجلالة، وهو عنصر إحالي مقامي خارج النص، وواو الجماعة تحيل على القوم، ثم جاءت صفة القوم الثانية (أذلة)، وشبه جملة (على المؤمنين) فوجهت الذلة إلى عنصر إشاري آخر وفتحت المعنى على عموم آخر، وهم (المؤمنون) الوارد ذكرهم في بداية الآية، وكل مؤمن في نص القرآن الكريم، كون القرآن الكريم نصا واحدا، والصفة الثالثة (أعزة) للقوم، وأما شبه جملة: (على الكافرين) فتفتح الجملة النصية (الآية) على نصها في مواضع أخرى من نص القرآن الكريم وجملة: «يجاهدون في سبيل الله» مرتبطة بشبه جملة: «بقوم» من ناحية الوظيفة النحوية والتداولية، فهي صفة القوم وتحيل على القوم بواو الجماعة، وشبه الجملة: (في سبيل الله) تفتح المعنى على أبعاد نصية أخرى ببيان نوع الجهاد، وجملة: «ولا يخافون لومة لائم» مرتبطة بالإحالة النصية على القوم بالضمير الدال على الجماعة في الفعل: «يخافون». واسم الإشارة (ذلك) يحيل على معنى الآية، وهكذا إذا تابعنا تحليل الآية نجدها ذات دلالة واحدة وهي تمثل بنية نصية.

فشبه جملة «بقوم» هي المحور التداولي لهذه الجمل، وليس الفعل (يأتي) فالإسناد عماد تركيبي، وليس مقصدا نصيا هنا، وهو في البنية العميقة تَبَعٌ للفضلة، إذ المباني تبع للمعاني، وأول الفكرة آخر العمل، والفضلات مقاصد دلالية وتداولية، وفي التركيب النحوي تأتي آخرا. وما جاء بعد الإسناد ما كان ليكون على هذه الشاكلة من المعنى لولا شبه الجملة، فلو قدرنا شبه جملة آخر نحو«بيوم» لتغيرت جميع الجمل التالية؛ لأنها مرتبطة بشبه الجملة، وليس بالعمدة «يأتي الله»، فبعد أن بان الموضع التداولي جاءت الجمل اللاحقة تبعا له وليس للفعل، فشبه الجملة هنا موجه نصي لمسار ونوعية الجمل التي شكلت مجتمعة بنية نصية كبرى أو كلاما مفيدا.

فبناء التراكيب اللغوية وتحليلها لا يقوم على أساس نمطية التركيب وجعل العمدة عماد التحليل، وإنما على أساس البنية الدلالية العميقة، وهذا له ارتباط بفرضيتي المقدرة والأداء عند تشومسكي ولها فرضيتان أخريان هما: البنية العميقة (Deep structure) والبنية السطحية (Surface structure)، أما البنية العميقة فهي الأساس الذهني المجرد لمعنى تركيب معين، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جملي أصولي، ويكون التركيب رمزا لذاك المعنى وتجسيدا له... ولو أخذنا للتطبيق جملة: يشرح المدرس الدرس بطبشورة يكتب بها على السبورة.

فهذه الجملة تتكون من ثلاث جمل أصولية (نواة) على رأي عمايرة[1]، وكل واحدة منها تجسد معنى عقليا في ذهن المتكلم وهي:

١- يشرح المدرس الدرس

٢- يكتب المدرس بالطبشورة

٣- يكتب المدرس على السبورة[2].

وهذه الجمل تمثل في مجموعها علاقة بين نقاط رئيسة: (المدرس، الدرس، الطبشورة، السبورة) وهي البنى العميقة التي يأتي دور تجسيدها بكلمات متتابعة منطوقة (البنية السطحية)، وتأتي البنية السطحية متآلفة من الجمل الثلاث لتكوّن جملة تحويلية معبرة عن العلاقات بين الكلمات السابقة... وقد ينطق بها المتكلم مقدما جزءا من الجمل النواة على الأخرى، وذاك لا يقدم أو يؤخر في المعنى الذي في ذهن المتكلم أو في الكشف عنه[3]، «فالبنية السطحية ...هي الكلام المنطوق

---

(١) انظر عمايرة، د.خليل احمد ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٢٥٣.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٢٥٣.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٢٥٣، ٢٥٤.

المرتبط ارتباطا وثيقا بالقواعد التحويلية في اللغة»[1] لأداء المعنى المقصود.

ونرى عمايرة، يجسد جملة: يشرح المدرس الدرس بطبشورة، يكتب بها على السبورة. على شكل جمل ثلاث في البنية العميقة، ثم يقول: وهذا كله لا يقدم ولا يؤخر في المعنى الذي في ذهن المتكلم، بعد القول بإمكانية تقديم جزء من الجمل على آخر. فالمعنى في ذهن صاحبه واحد لا يغيره ترتيب الجملة الأساسي العمدة (النواة) في البنية العميقة، ومع ذلك هي جمل ثلاث في أصل التركيب، كل واحدة تجسد معنى عقليا في ذهن المتكلم، ولكن إذا أخذنا مفهوم البنية العميقة عند تشومسكي؛ فإنها أساس ذهني مجرد لمعنى معين، والتجريد للمعنى، يعني أنه معنى واحد مستقل بذاته، ويقع دفعة واحدة على رأي الجرجاني، وتحليل المعنى الواحد إلى عدة جمل يعني عدة معان، فإما أن تكون الجملة هي المعنى الواحد المترابط بجميع مكوناتها التركيبية؛ جملة أو أكثر، وإما أن تكون هي الشكل النحوي المتعارف عليه من مسند ومسند إليه، أو العمدة والفضلات.

وبناء الجملة من العمدة بناء سطحي غير دلالي وليس الأصل، وأما الثاني المكون من العمدة والفضلة فهو ما يتعلق بالبنية العميقة الدلالية، والمعنى في هذه الجملة محوره الطبشورة، وليس المدرس أو الدرس أو السبورة، وعليه تقسم الجملة أعلاه إلى جملتين نصيتين من ناحية التحليل التداولي للتركيب، لا الفائدة المحتملة من تفكيك التركيب. وهما:

يشرح المدرس الدرس بطبشورة.

يكتب بالطبشورة على السبورة. أو يكتب على السبورة بالطبشورة.

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٥٤.

فجملة: يكتب بها على السبورة. تحيل بالضمير على الطبشورة وهي العنصر الإشاري في جملة: يشرح المدرس الدرس بطبشورة؛ لأن مركز هذه الجملة لفظ (الطبشورة). ولا أساس لوجود جملتين منفصلتين: يكتب المدرس بالطبشورة. ويكتب المدرس على السبورة؛ لأن محور المقصدية في الجملة يتركز على شبه جملة (بالطبشورة)، فالمعنى العميق المقصود في الجملتين واحد، ومحوره (الطبشورة)، فبنيت الجملة الكبرى على هذه الشاكلة، وشبه جملة (بها) و(على السبورة) مُوجِّهان في جملة واحدة لا جملتين منفصلتين.

ولم يذكر عمايرة الفعل (يشرح أو يكتب) مع المفردات الرئيسية للجملة؛ لأنهما عماد وليس دلالة مقصودة.

وليس هناك جمل هي أصل في التكوين، وإنما هناك معنى هو أصل التكوين، والمتكلم يقدم ويؤخر في المعنى أصلا، وليس في الكلام بعد إنتاجه (الأداء)، إلا من باب التحسين والتخيّر، ولذلك نجد المتكلم أو الكاتب، يضرب عن كلمة أو يبدل واحدة مكان أخرى، لإدراكه أن هذه اللفظة أفضل من الأخرى في تأدية المعنى.

فلا يصح أن نقسم الجملة النصية إلى جمل أساس بناء على العمدة، إلا من باب محاولة فهم التركيب النصي وإدراك سر من أسراره، ولكل لغة أسرارها في أداء المعنى، وجملة: يكتب بالطبشورة. جملة متخيلة، لا تفيد في بيان المعنى، وشبه جملة (بالطبشورة) موجه لجملة: يشرح المدرس الدرس. وليست منفصلة عنها، فإضافة شبه جملة (بالطبشورة) كانت هي المقصد من التوسعة في الجملة.

فجملة: يشرح المدرس الدرس بطبشورة ويكتب بها على السبورة. جملة واحدة على مستوى البنية الدلالية العميقة، وليست جملا، وهي على مستوى البنية السطحية مكونة من جملتين، إذا أخذنا بالعوامل عند النحاة العرب: جملة (يشرح)

وجملة (يكتب)، وتجمعهما الإحالة بالضمير (الهاء) في شبه جملة (بها) العائد على العنصر الإشاري (الطبشورة)، ومهما يكن من توضيحات واجتهادات، فإن هذه الجملة جملة نصية واحدة كبرى، بؤرتها التركيب الدلالي شبه جملة: (بالطبشورة). وبذلك نرى الفضلة قد أخذت بعدا دلاليا محوريا، وليس هامشيا، يستغنى عنه.

ويرى عمايرة أن تقسيم الجملة إلى توليدية وتحويلية يكون قبل تقسيمها إلى اسمية وفعلية «فتكون الجملة التوليدية هي الجملة التي تحقق التعريف الذي نأخذه بتصرف من شرح ابن يعيش: فهي الحد الأدنى من الكلمات التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه»[١].

٤-٢ الفضلة وانفتاح الجملة على النص

هناك من يرى أن بنية النص مفتوحة، كونها لا تعرف التمام والانغلاق بخلاف بنية الجملة، وبنية سائر الوحدات اللغوية[٢]، وهو يجاوز مختلف مظاهر الانسجام لحدود البنية، مما حدا ببعض الدارسين إلى اعتبار النص تابعا لضرب خاص من القدرة سمي بالقدرة التواصلية، واعتبروها القدرة اللغوية الحق[٣]، وهناك من يرى أن النص «شكل مغلق له بداية ونهاية»[٤]، فهناك اتجاهان في منطلق دراسة لسانيات النص:

---

(١) أ.د.خليل احمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٢٩٣.

(٢) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٩٥.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٩٥.

(٤) مرتاض، عبد الملك، النص الأدبي من أين وإلى أين، ص١٨.

الاتجاه الأول: يرى فيه بنس (panes) وهاليداي (Halliday) ورقية حسن و أيزنبرغ Isenberg وبرينكر Brinker أن النص ينطلق من دراسة ما استقر في نحو بنية الجملة ليتناول دراسة الظواهر التي تتجاوز الجملة، في نطاق الأقوال.

وأما الاتجاه الثاني: فيرى فيه بيتوفي (petofi) و فان دايك (Van Dijk) أن نتناول النص من حيث هو كل، ويعتبر منطلقا ويدرس تركيبه ومفاصله صياغة ومحتوى[1].

ولا انفصال بين الاتجاهين؛ فالنص من حيث التكوين النابع من المقدرة اللغوية هو كلي الدلالة، ومن حيث البناء اللغوي الأدائي هو جزئي، يبدأ من جملة النص إلى أن يصل النص إلى منتهاه. إذ تقوم أدوات اللغة بدورها في الترابط والتماسك على توجيه من الفضلات للجمل نحو نصها، فيكون الانسجام، فالعلاقة بين نحو النص ونحو الجملة علاقة تكاملية، سواء قلنا بالاشتمال أو الاتصال، ولكن لا مجال للانفصال، فالنص يشتمل على الجمل، وتتبع الجمل لنحو النص في الأصل، ونحو النص يتكون من أنحاء الجملة القائمة في نحو اللغة، وعلى ذلك فالجملة تكشف عن نصيتها بذاتها من الموجهات النصية (الفضلات) فيها، مع احتمالية التأويل، والتأويل والتوجيه يعني أنها مرتبطة بنص ما، ولو كانت العلاقة تقوم على الانفصال ما بين النص والجملة لأخذت الجملة معنى واحدا مسكوكا، ولما كان للتأويل مكان، فالتأويل يعني أن الجملة ذات علاقة اتصالية احتوائية وليست علاقة انغلاق وانفصال. فهي مفتوحة على نص ما تُوجَّه بناء عليه، ويكثر ذلك عند سيبويه، ويأتي الانفتاح من ناحية الموجهات (الفضلة) في الجملة، فهي تؤشر على ارتباط نصي، لا سيما إذا سلمنا بأن كل جملة هي نصية في أصل

(١) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٨٩.

الوضع، والفضلة ركن أساسي في بنائها، فإذا قلت: قام زيد أو قام زيد إلى بيته. فإن الجملتين نصيتان، أدت كل منهما مطلق القيام لزيد على تفاهم مسبق بين المتكلم والمتلقي وأظهرت الثانية المكان، ولك أن تقدر الحدث والمكان أو الزمان في الأولى، فهي متضمنة وإن لم تذكر، وإذا لم يُنْوَ فيها الحدث والزمان أو المكان فليست من كلام العرب الذي يعقل أو يستعمل في التداول، وهي تركيب إسنادي مجرد (عمدة) لا علاقة له بأي دلالة، فتقدير الحدث والزمان والمكان كائن في كل جملة عند سيبويه، تُعْلَمُ وإن لم تُذْكَرْ[1].

وإظهار الفضلة في الجملة يحدد صفتها نصيا، فإذا قلت: النظافة من الإيمان. فهي على نوعين: نص كامل يحمل في طياته طاقة دلالية تحتاج توليد جمل لبيان مكنونها، موضوعها النظافة من ناحية الإيمان، وتكون جملة نص تابعة لنص في النظافة، بدليل شبه جملة الجار والمجرور. وإن كانت موضع خلاف أهي من العمدة أم الفضلة؟ إلا أنها دلت على أن الجملة في سياق نص يتحدث عن النظافة، وجزء من نص فيه تناص مع الإيمان، وإذا قلت: النظافة وجه حضاري. فقد تم توجيه الجملة إلى إطار نصي آخر، يدور في الفلك الحضاري المتنوع، والإيمان أيّا كان موضوع في الحضارة.

وإذا قلت: النظافة صحة. فقد استقلّت جملة نصية أو جملة من نص، والمُوجِّه لها الخبر، فالخبر وصف حدد مجال النظافة في الصحة، والمبتدأ عرّف بال التعريف ليسوغ الإخبار عنه، وهي من الروابط النصية في علم نحو النص، ولها في نحو الجملة ما يشبه ذلك، قال ابن السراج: «والألفُ واللام تستعمل في موضع (الذي) في الوصف، ولكنها لا تدخل إلا على اسم، فلما كان ذلك من شأنها وأرادوا أن

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤ - ٣٦.

يصلوها بالفعل، نقلوا الفعْلَ إلى اسم الفاعل، والفعلَ يريدون، فيقولون في موضع (الذي قامَ) القائم. فالألفُ واللام قد صار اسماً وزال المعنى الذي كان له، واسمُ الفاعلِ ها هنا فِعلٌ»[1] وحذفها يحوج المبتدأ لتخصيص كالإضافة وإن قال النحاة إن المضاف للعمدة عمدة، لكنه من ناحية التحليل الدلالي غير ذلك، لاحتياجه إليه، فقولنا: نظافة الجسد. غير نظافة الروح أو نظافة الفكر أو نظافة المكان، فكل إضافة توجه المبتدأ وجهة غير الأخرى. وهي مع الخبر عامل انفتاح للجملة على النص لا انغلاق، بينما النص في بنيته الكلية ودلالته الجامعة مغلق، وقد يكون فيه تناص مع غيره، وهذه علاقة غير علاقة الجملة بالنص. ويمكن وصف العلاقة بين الجملة والنص بالخطية، والعلاقة بين النص والنصوص الأخرى بالشعاعية بناء على التناص الأحادي أو المتبادل. فهناك نص يأخذ من نصوص ويعطي، وثان مفترض في الإنتاج البشري يعطي ولا يأخذ، وثالث مفترض مغلق، لا يأخذ ولا يعطي.

٤ـ٢١ الافتقار

٤ـ٢١ـ١ الافتقار والفضلة

الافتقار هو «أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة، ولا يوقف عليه في الكلام غالبا، وإنما يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه»[2] والافتقار قسمان:

الأول: يكون اللفظ مفتقرا إلى غيره بحسب أصل الوضع لهذا اللفظ، ويسمى هذا القسم من افتقار اللفظ افتقارا متأصلا، وهو افتقار العناصر التي لا يصح

(١) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج١، ص٢٦٥.

(٢) الخلاصة النحوية د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة- ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠ م، ص٨٠.

إفرادها في الاستعمال[1]، ومثال ذلك: افتقار حروف الجر إلى المجرور، والمضاف للمضاف إليه، يقول ابن جني: «والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز، وهو أقبح منه الفصل بين المضاف والمضاف إليه»[2]. وافتقار حرف العطف إلى المعطوف وحرف الاستثناء إلى مستثنى، وإن حذف وجب تقديره كما في «ليس إلا» وافتقار واو الحال إلى جملة الحال، والضمير إلى مرجعه والموصول إلى صلته، فالموصول لإبهامه وعدم إشارته إلى مدلول بعينه لا ينفك يحتاج إلى ما يأتي بعده، من جملة فعلية أو اسمية، ويكون مع صلته في المعنى والحكم كلمة واحدة. وقال النحاة العرب: إن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جاءت لتحديد الاسم الذي قبلها ولتخصيصه نحو: قابلت الذي يفعل الخير[3].

وافتقار بعض الظروف إلى مضاف إليه: إما مفردة وإما جملة، ومنه: العلم يرتفع بأهله. فلا يقف القارئ على(الباء) حرف الجر من دون أن يأتي بعدها مباشرة بالمجرور[4].

الثاني: ويكون الافتقار فيه للباب النحوي الذي تقع فيه الكلمة، وليس الافتقار فيه عائدا إلى أصل وضع الكلمة. ويسمى هذا القسم: الافتقار غير المتأصل نحو قولنا: كتاب عليٍّ. فليس الافتقار للكتاب لأنك تقول: هذا كتاب جميل أو

---

(١) انظر رفعت، د.حسين ، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٢٩، ٣٠.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٩٥.

(٣) انظر عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص٢٠٠.

(٤) انظر رفعت، د.حسين ، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص٣٠. وانظر حسان، د.تمام، البيان في روائع القران، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠-٢٠٠٠م، ج١، ص٨٩. و حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٢٦ وما بعدها.

نافع. ولكن الافتقار خاصة من خواص التركيب الإضافي؛ لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر[(١)].

ويقول السيوطي في النوعين: «الافتقار بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمم معناه: كالموصولات والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا ونحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار، كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها، والفاعل للفعل، والمبتدأ للخبر»[(٢)].

والافتقار بنوعيه محكوم بالسياق، فالافتقار المتأصل تلازمي سياقي، كافتقار الجار إلى مجرور والظرف إلى مظروف أو العمدة إلى المفاعيل أو صاحب الحال إلى الحال أو المميز إلى التمييز أو المضاف إلى المضاف إليه، فلا يعيّن فيه العنصر المفتقر إليه اعتباطا، وإنما يكون بناء على مقتضيات السياق النصي، وهو من افتقار الأول للثاني، فالمجرور في قولنا: قدم زيد إلى أهله. ما كان ليكون بهذا التركيب لولا اعتبارات السياق المنجز أو المفترض أو العرفي، فما الذي حدد لفظة (أهل) هنا لولا أنها مرتبطة بسياق فيه (الأهل) مقصد تداولي في الجملة، وكذا بقية الافتقار.

والعمدة يفتقر للفضلة والجملة تفتقر لنصها، والنص كبنية يفتقر للجمل، وسبيل افتقار الجمل للنص هو الفضلة، فقولنا: عاد زيد إلى أرض الوطن منتصرا، غير قولنا: عاد زيد إلى ارض الوطن وافر المال. فالفضلة في الأولى يضع الجملة في سياق نصي يحوج إلى سياق الجمل تدور في نطاق نص يتحدث عن الانتصار، وفي الثانية يحوج إلى جمل تدور في نطاق الكسب المادي، فالافتقار هنا افتقار نصي،

(١) انظر حسان، د.تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، جامعة أم القرى معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص٤٢.ة وانظر رفعت، د.حسين، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص٣١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٧٠.

وليس افتقارا مقتصرا على حدود لفظة أو جملة بذاتها أو على حرف جر بحد ذاته أو على الفعل مع المفاعيل أو على صاحب الحال أو المميز أو المستثنى منه أو المضاف، فالافتقار المتأصل ليس افتقارا تركيبيا دلاليا وإنما افتقار تداولي في الأصل.

وأما الافتقار غير المتأصل في حدود العمدة، فهو افتقار تركيبي خاصة الفعل والفاعل. وأما المبتدأ والخبر فالافتقار بينهما تداولي؛ لأن الخبر وصف في طبيعته يقود المبتدأ إلى نص ما، وإذا غلبنا رأي سيبويه في الفعل اللازم بأنه لا بد من أنه يحمل الحدث والزمن والمكان[1]، فالتركيب الإسنادي يكون تاما مفضلا، وهو نصي مفتقر إلى نصه المفترض، وعلى ذلك يكون الافتقار المتأصل وغير المتأصل ذا بعد نصي، فهما من الافتقار النصي، وحينها لا فرق بين نحو النص ونحو الجملة في هذا الجانب، وكل منهما يفتقر إلى الآخر، وبينهما تلازم لا ينفك. فالنص بحاجة إلى الجمل لتكشف عن الدلالة الجامعة.

والافتقار في الأصل دلالي سياقي لأن «الألفاظ المفتقرة افتقارا متأصلا لا تفيد أي فائدة جزئية أو غير جزئية خارج السياق اللغوي، فهي ألفاظ تركيبية ليست مواد اشتقاقية يرجع إليها في المعجم، ولذلك ليس لهذه الألفاظ معاني معجمية تفيدها خارج السياق»[2].

والألفاظ المفتقرة افتقارا غير متأصل خارج سياقها لا تفيد إلا المعنى المعجمي؛ لأنها ذات مواد اشتقاقية يرجع إليها في المعجم نحو: (محمد، كسا، بان، مسرعة، قائم، إردبا)، ويستثنى منه التوكيد إذا كان التوكيد لفظيا في الأدوات نحو: منْ المنزل من المنزل خرجت. فالتوكيد هو (مِنْ) الثانية والمؤكَّد هو (مِن) الأولى، ومع ذلك لم

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

(٢) رفعت، د.حسين، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص٦١.

تفد شيئا؛ لأن المؤكَّدة من الألفاظ المفتقرة تأصيلا إلى غيرها[1] على رأي من يرى الافتقار من الثاني للأول.

إن جميع المفتقرات غير المتأصلة لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إلا إذا كان المنتج لها والمتلقي على علم بسياقها، فالفعل وإن ضُم إليه الفاعل، والمبتدأ وإن ضُم إليه خبره برأسه، لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، من دون الفضلة، وما يذكر من حسن السكوت على العمدة، فإن مرجعه النظر لهذه الجمل على أنها ذات سياق مفترض متعارف عليه، وتتضمن الفضلة وإن لم تذكر. إلا أن نحاة الجملة التركيبيين يرون الافتقار في تركيب العمدة فقط، فيخرجون الفضلات، ومن ذلك قول الوراق «... لأن الفعل ليس يفتقر إلى المفعول، كافتقاره إلى الفاعل، ألا ترى أنك قد تقتصر على الفاعل وحده في الفعل المتعدي فلا تذكر المفعول، كقولك: ضربت وأكرمت»[2]، فما الفائدة من هذا التركيب.

وترد ظاهرة الافتقار بمفهوم التلازم في العمدة والفضلة «ويقصد بالتلازم اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادا وظيفيا حتى أنها لتعد كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنى واحدا»[3] وهي في نوعين[4]:

- تلازم يكون الفصل فيه بين المتلازمين سائغا، ويؤدي غرضا بلاغيا، وهو القائم بين الفعل والفاعل[1] نحو: ضرب زيدا عمرو. فزاد الفضلة لصحة التمثيل.

---

(١) انظر رفعت، د.حسين ، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص٦١.

(٢) الوراق، علل النحو، ص٢٧٧.

(٣) عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٨٥ - ١٩٠.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص١٨٥ - ١٩٠.

تلازم لا يتم فيه الفصل بين المتلازمين وإن تم ذلك فقبيح[٢]، ويمثل ذلك القسم الظواهر اللغوية التالية: التلازم بين المضاف والمضاف إليه وبين حرف الجار والمجرور. وبين الموصول والصلة، وبين النعت والمنعوت[٣].

فالتلازم بين الفضلات أقوى منه في العمدة، إذ يُفصل بين المسند والمسند إليه بوجه من الوجوه، ويستقبح في الفضلات. وظاهرة الافتقار أعم من التلازم فهي تتجاوز المتلازمين تركيبا إلى افتقار العنصر الإحالي النصي إلى مرجعه الإشاري في النص. فهو علاقة دلالية سياقية.

وللافتقار غير المتأصل أبوابه النحوية، وحصرها حسين رفعت في تسعة وعشرين موضعا ومنها[٤]: الموصول يفتقر إلى صلة. والنعت يفتقر إلى المنعوت. والتوكيد يفتقر إلى المؤكد. وعطف البيان يفتقر إلى متبوعه. والبدل يفتقر إلى المبدل منه. والحال تفتقر إلى صاحبها. والاسم المبهم يفتقر إلى تمييز أو إلى وصف أو إلى إضافة. وشبه الجملة يفتقر إلى ما يتعلق به. والمضاف يفتقر إلى المضاف إليه.

٢-٢١-٤ الافتقار بين العمدة والفضلة

إذا صح أن الجملة بنت النص، فهناك افتقار بين العمدة والفضلة، والفيصل في التصنيف هو السياق والناحية التركيبية، والافتقار بين العمدة والفضلة على

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٩٠. وانظر الأنبا ري، أبو البركات، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، أسرار العربية، تحقيق، د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ٨٧.

(٢) انظر عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص١٩٧.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٩٧.

(٤) انظر حسين، د.حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص٥٥ - ٥٩.

نوعين:

الأول: افتقار دلالي: وهو نصي يقوم على افتقار العمدة للفضلة، كافتقاره إلى شبه الجملة نحو: عاد زيد إلى أهله. وعاد زيد عصر اليوم، وجلس زيد تحت الشجرة، ومنه الافتقار للمفاعيل: كالافتقار للمفعول به، نحو: ركب زيد الحصان. فتركيب العمدة من الفعل المتعدي يكون مفتقرا للمفعول به دلالة وتداولا، فقد يركب جملا أو سيارة أو طيارة أو قطارا وغيره، وإن لم تأتِ بالمُفتقَر إليه في التركيب، كنت كمن يصوت في الهواء. وقس على ذلك المفعول لأجله وفيه ومعه والمطلق، وكذلك الافتقار للمستثنى نحو: جاء القوم إلا زيدا. والحال نحو: جاء زيد راكبا. والتمييز نحو: اشتريت رطلا لبنا. والمضاف إليه نحو: أحضر زيد كتاب النحو. والتوابع من مواطن الافتقار الدلالي. ومن الافتقار افتقار الموصول إلى صلته، والمفسَّر إلى مفسِّره وحرف العطف يفتقر إلى المعطوف المناسب لما عطف عليه. ويكون بين المبتدأ والخبر، فكل مبتدأ له خبر، وليس خبر كالآخر، فقولنا: فلسطين محتلة. غير محررة أو مقدسة. فكل خبر له جهة دلالية نصية غير الأخرى.

ووفقا لنمطية تركيب الجملة العربية فإن الأول مفتقر للثاني، فالفعل والفاعل وحدة إسنادية مجردة (عمدة) تفتقر للفضلة، فالعمدة يذكر ليبنى عليه وليس له بل لما يُقصد. وهذا يخرج الفضلة من عمل العمدة فيه. والمبتدأ عمدة يبنى لإقامة الخبر لأنه الغاية والمقصد وإن تأخر.

الثاني: افتقار تركيبي: ويكون بين الفعل والفاعل، فالعمدة عماد الجملة، غير أنه برأسه من دون نص أو فضلات لا يفيد، والمبتدأ يفتقر للتعريف. فلا يُخبر عن نكرة.

٤ـ٢١ـ٣ الافتقار بين النص والجملة

النص كالجملة، له شكل ومضمون، شكله العام البنية الكلية ومضمونه الدلالة الجامعة، والافتقار فيه على نوعين:

الأول: افتقار شكلي. وهو على نوعين:

- افتقار جملة إلى جملة إلى أن يكتمل الشكل النصي باكتمال الدلالة الجامعة، إن كان نصا يتكون من دلالة جامعة ليس لها دلالات فرعية (أفكار جزئية). والذي يقود الافتقار بين الجمل هو الفضلة على تنوع فيها.
- افتقار بنية كبرى إلى أخرى، فكل بنية تتكون من جمل مترابطة، وكل بنية تتماسك مع الأخرى إلى أن تكتمل الدلالة الجامعة في النص المكون من دلالتين فرعيتين فأكثر. وتتماسك هذه الدلالات بعناصر الاتساق اللغوي كالإحالة والوصل والحذف والاستبدال والاتساق المعجمي تكرارا وتضاما، وغيرها من عناصر الاتساق، ومن ذلك اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾[1]، فقد أحال اسم الإشارة (هذا) إلى عنصر إشاري غير لغوي، وهو مضمون آيات المراودة كبنية كبرى في السورة فارتبط اللاحق بالسابق.

ثانيا: افتقار دلالي. وفيه تفتقر جملة النص إلى نصها، فكل جملة لا بد لها من نص تُعرف به، ويُعرف نص الجملة من المُوجِّهات النصية (الفضلات) فيها. فقام زيد. وقعد زيد وكتب. تفتقر إلى نص تفهم في إطاره والسبيل إلى ذلك إدخال

---

(١) سورة يوسف، آية: ٢٩.

الفضلات، فقام زيد فزعا أو إلى عمله. تدخل الجملة إلى نص فيه الخوف وآخر فيه العمل. فالافتقار في اللفظة المفردة والجمل دليل فقر في الدلالة، وافتقار الشرط إلى فعله وجوابه، وعدم حسن السكوت على فعل الشرط دون الجواب هو افتقار دلالي نصي وسياقي في الأصل، فلا إفادة في فعل الشرط دون الجواب، ومكونات الشرط تركيبيا ثابتة، ولكن من حيث الدلالة غير ثابتة متنوعة وفقا للسياق، فقولنا: إن تحسن القول تنجُ، وإن تحسن التدبير تأمن العاقبة. وإن تحسن النقاش تفز. هي جمل شرطية لها أركانها، وكل واحدة من هذه الجمل لها وجهتها السياقية الخاصة بما قدمته جملة الجواب، فالافتقار الأسلوبي سياقي والجواب في الشرط والقسم كالفضلة في الجملة. والفضلة في الجملة من الافتقار الدلالي.

والافتقار النصي سلسلة، فكل مفتَقِر يطلب مُوجِّها، حتى تكتمل الدلالة الجامعة، وسبب افتقار الجملة إلى الأخرى هو الفضلات؛ لأنها موجهات تداولية نصية. فالجملة متمم للجملة، أما الفضلة فموجه للجملة وليست متمما.

٤ـ٢١ـ٤ الافتقار يوجب التقدير

مبدأ الافتقار في جملة النص يوجب تقدير المحذوف، ولا يصح الاستغناء عن ركن من أركان الجملة، سواء في ذلك العمدة والفضلة، ولا حذف في الجملة إلا بدليل لأمن اللبس، «وتقدير واحد من ألفاظ الجملة دليل على أنه عنصر من ضميمة، وإن أحد عناصر هذه الضميمة موجود يتطلب تقدير صيغة الذي لم يذكر... وهكذا يبدو أن قرينة التلازم قرينة موافقة إذ تسعى إلى ضم اللفق للفقة حفاظا على المعنى النحوي وإبانة له»[1].

(١) حسين، د.حسين رفعت ، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص٦٧.

والجملة في الإطار السياقي النصي يحذف جزء منها، ويفيد ما بقي فائدة يحسن السكوت عليها، لإمكانية تقدير المحذوف بدلالة النص أو السياق، وفي إطار الجملة المنقطعة عن السياق فالحذف يُفقِد الإفادة، فجملة: جاء زيد راكبا. تفيد إفادة تامة لدلالة الفضلة على النص، وتفقد الإفادة إذا قلنا: جاء زيد. من دون نص تنسب إليه ويقدر به المحذوف؛ لأنها فقدت ركنا أساسيا في الجملة يُعرف به السياق وهو الفضلة.

٤ـ٢١ـ٥ الافتقار والرتبة

هناك أبواب نحوية لا يجوز فيها أن يتبادل الباب المفتقر الموقع مع الباب المفتقر إليه، ويتحقق هذا النوع من الموقعية في أبواب الفعل اللازم والفعل المبني للمفعول والنعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل والتمييز والمضاف، ولا يسمح بالترخص في الموقعية إلا في بعض هذه الأبواب وفي حالة أمن اللبس نحو قول الشاعر:

أَلا يَــا نَخْلَــةً مِــنْ ذَاتِ عِــرْقٍ   عَلَيْــك وَرَحْمَــةُ اللّــهِ السّــلامُ[1]

ويمكن تبادل المواقع بين المفتقِر والمفتقَر إليه مع احتفاظ كل منهما بموقعه الإعرابي، كما في المبتدأ والخبر والحال وشبه الجملة. ويمكن تبادل المواقع بين الفاعل والمفعول به، وبين الفعل والمفعول به، فيتقدم المفعول به على الفعل

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٦٧. وانظر البغدادي، خزانة الأدب، ج٢، ص١٦٩. وانظر الأستراباذي، شرح الرضي، ج١، ص٢٤٦، ٣٥٦.

والفاعل، ويجري ذلك بين كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها وأعطى وأخواتها واعلم وأرى وما ضُمن معناهما[١].

فالاحتفاظ بالموقعية وجواز التبادل كما سلف لا يقتصر على الإسناد دون الفضلة وفي ذلك تساوٍ في الأهمية في بناء الجملة، علما بأن الافتقار يبقى قائما بين هذه الأبواب رغم تبادل المواقع؛ لأن الداعي إلى القول بالافتقار هو المعنى والإفادة، وهما المقصودان من كل كلام لغوي صحيح، ويظل المعنى غير مكتمل والإفادة غير تامة حتى يتضام البابان المفتقران إلى بعضهما أيا كان موقعهما داخل الجملة أو التركيب[٢].

٤-٢١-٦ افتقار المتلازمين للرابط

في الجمل المفتقرة للأخرى افتقار للرابط بينهما «فجملة الصلة وجملة الخبر وجملة الحال وجملة النعت يفتقر كل منها إلى رابط، وإذا لم تضام كل منها الرابط فلا تفيد فائدة تامة؛ لأن جملة الصلة تظل مرتبطة في اكتمال فائدتها بجملة الموصول أحد عناصر بنائها، وجملة الخبر ترتبط في فائدتها بالمبتدأ، وجملة الحال ترتبط في فائدتها بجملة صاحب الحال أحد عناصرها، وجملة النعت ترتبط في فائدتها بجملة المنعوت أحد عناصرها[٣].

وبين البنى الكبرى في النص افتقار ليتماسك النص كوحدة نصية كلية، ويقوم الترابط النصي على عناصر الاتساق.

(١) انظر رفعت، د.حسين ، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص٦٨، ٦٩.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٦٩.

(٣) انظر رفعت، د.حسين ، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ، ص٥٥ -٥٩.

٢٢ـ٤ النبر والفضلة

النبر ارتفاع الصوت، يقال نَبَرَ الرجل نَبْرَةً إذا تكلم كلمة فيها عُلُوّ[١]. والتنغيم: «ظاهرة موسيقية أدائية، تظهر عند نطق الجمل لمعنى خاص يريده المتكلم، وهو نوع من النبر الذي ينقل بابا لغويا إلى باب آخر»[٢] والنبر والتنغيم يمنعان اللبس[٣].

وللنبر دور في الأداء الوظيفي في الجملة، إذ يؤشر على أهمية موضع النبر أو التنغيم، وتَقدُم اللفظة موضع النبر في الجملة يدل على أهميتها، وأن المتكلم يسعى لإبراز دلالتها، ففي جملة: لّما تطهّرت أقبلت على البحر. نجد النبر على الظرف (لّمّا) «فكأن نبرة الجملة موضعها المركب الظرف الاسمي المفعول فيه، ثم تنزل النبرة في الجزء الثاني من الجملة الملفوظة»[٤].

ولكن سيطرة الإسناد على التفكير النحوي جعل المنصف عاشور يستدرك منوها إلى أهمية العمدة حفاظا على هيبته في الدرس النحوي، فيقول: «ولا يعني ذلك أنه أقل أهمية من الجزء الأول (يقصد بالأول الظرف) بل الثاني عمدة الإسناد وأصله، والأول متمم ومفعول فيه»[٥]. ولا تستأثر العمد بالنبر أو التنغيم، كما في أسلوب التحذير والإغراء، نحو: النار النار، أو دونك. ومنه قوله تعالى:

---

(١) انظر الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م، ط١، ج١، ص٣٦٤.

(٢) عمايرة، د.خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٤٣١.

(٣) انظر جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ص٦٨.

(٤) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص١٤٨.

(٥) المرجع نفسه، ص١٤٨.

﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٔـٰنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾[1]، فقدم الظرف على المركب الإسنادي لأهمية الوقت في الحدث، فزوجة عزيز مصر تخفي الحقيقة منذ زمن، وتعتمل في نفسها، وجاء الوقت الذي تظهر فيه الحقيقة، وكأنها كانت تصارع الوقت للاعتراف، وهو موضع تنغيم خاص في الآية الكريمة لأهميته في الحدث. ومن ذلك «أقبلت عليه أتأمله، فإذا هو في عظمة الفيل وعليه سمات الحكمة والجلال»[2]، فجملة: هو في عظمة الفيل. جملة حالية ونلحظ الإيقاع في مقطع (في عظمة الفيل)، وقد نتحدث عن رجل فيه صفة الطول، فنقول: أقبل رجل طويل. فنمد الصوت في حرف العلة، إبرازا لصفة الطول.

٤ـ٢٣ الحذف

٤ـ٢٣ـ١ حذف الفضلة

ما يمكن حذفه من العناصر غير الإسنادية لا يحذف إلا حذفا جائزا[3] وغير مضر بالمعنى، ويكثر في المفعول به[4]، ومن الحذف المضر بالمعنى الذي يوجب ذكر الفضلة «حذف الجواب وحذف المستثنى، فلا يحذف المجاب به نحو: ضربت زيدا. في جواب من يقول: من ضربت؛ إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى نحو: ما ضربت إلا زيدا. ولا يصح حذفه صناعيا في الاشتغال كما في قولك: زيد ضربته. فإنه لا يصح حذف (الهاء) من (ضربته) مع بقاء الاسم مرفوعا، فلا يصح أن يقال:

---

(١) سورة يوسف، آية: ٥١.

(٢) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص١٥٣.

(٣) انظر حماسة، عبد اللطيف، د. محمد، بناء الجملة العربية، ص٢١٣.

(٤) انظر ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٢٤٤.

زيدٌ ضربت. إلا على وجه ضعيف بل يقال: زيدا ضربت»[1].

وحذف الحال على قلة. يقول الأشموني: «قد تحذف الحال للقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولًا أغنى عنه المقول نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾[2]؛ أي قائلين ذلك»[3]، والتمييز نحو: كم صُمت؟ أي كم يوما؟ ... والاستثناء في بعض التراكيب المعينة، وذلك بعد (إلا) و (غير) المسبوقتين بـليس، يقال: قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير[4].

والحذف لا يكون إلا بدليل لأمن اللبس، ويؤخذ الدليل من المنطوق أو المكتوب، وتقدير المحذوف يكون بانتماء التركيب الذي وقع فيه الحذف إلى الدلالة الجامعة في مستوى من مستويات هذه الدلالة؛ فالحذف علاقة نصية وسياقية.

٢.٢٣.٤ الحذف المطلق إسقاط للتركيب

يقول ابن مضاء في حديثه عن الحذف والتقدير: «وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها، لا يخلو من أن تكون محذوفة في اللفظ موجودة معانيها في النفس، كما أن الألفاظ الدالة عليها محذوفة في اللفظ؛ فإن كانت لا وجود لها في النفس، ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي يُنصب وما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال»[5]، ويفهم من ذلك أن لا حذف في

---

(١) السامرائي، د. فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، ص٧٨.

(٢) سورة الرعد، آية: ٢٣.

(٣) الصبان، محمد بن علي، «حاشية العلامة الصبان» على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك، ج١، ص٢٨٥.

(٤) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص٨٣١.

(٥) ابن مضاء، الرد على النحاة ويليه كتاب مختصر في ذكر الألفاظ، ص٤٢،٤٣.

التركيب النحوي على إطلاقه، لأن القاعدة عند النحاة «أن كل منصوب لا بد له من ناصب لفظي»[1]، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة، والكلام تام دونها، فقد أبطلوا ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب[2].

وعلى ذلك فالحذف بمعنى الإضمار للعمدة والفضلة؛ لأن الجملة لا غنى لها عن أحد ركنيها، والحذف بهذا المفهوم صفة لكل من الإسناد والفضلة، إذا أمن اللبس. وهو كالملفوظ، «فالمحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظِ بهِ، إلا أن يعترِض هناك من صِناعة اللِفظ ما يَمنع منه»[3].

وأما الاستغناء المطلق عن أحد ركني الجملة فمسقط للجملة، لأن التركيب يقوم بالمعاني المفيدة. فجملة: جاء زيد ظافرا. إن أسقطنا أحد ركنيها من دون سياق لا معنى لها.

وإظهار الفضلة أو إضماره في جملة النص خارج السياق وداخله واجب للإفادة. فإذا قلنا: قام زيد. من دون سياق يعرف به مقصد هذا التركيب، فإنا لا نعرف لهذا الإسناد وجهة دلالية أو نصية، ولا فائدة منه تذكر، وإذا أتبعنا بفضلة نحو: قام زيد إلى حقله. بات سياق الجملة واضحا وأصبح التركيب كلاما وجزءا من نص يتحدث عن الزراعة أو ما شابهه. وكذا الإضافة فلو قلنا: افتتح زيد مدرسة. فالسياق العام عُلم من المفعول به، لكن المدارس كثيرة، وإذا أدخلنا المضاف إليه وقلنا: افتتح زيد مدرسة صناعية. فإن النص يتوجه إلى الصناعة لا

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٢) انظر المصدر نفسه، ص٢٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٨٤.

الزراعة، وهكذا كلما أضفنا فضلة عرف المتلقي الوجهة السياقية للجملة النصية على وجه الدقة، وأخرج الإسناد من الإبهام، فالفضلة جسر النصية في الكلام ولا كلام من دون فضلات، وإنما جمل تركيب إسناد مجرد.

فالاستغناء عن الفضلة في التركيب على الإضمار؛ لأن النظام النحوي في الجملة يقوم على الوظائف النحوية الدلالية، بينما الحدث اللغوي يمتد إلى الجانب التداولي، وهذا الفرق يدركه النحاة العرب، فيقول الصبّان في تعريفه للفضلة: بأنها: «ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي»[1]، فالاستغناء عن الفضلة في الجانب النحوي لا التداولي، والكلام في جانبه الدلالي والتداولي لا يستغني عن الفضلة والعمدة؛ فالعمدة عماد البناء النحوي، والفضلة يكسب الجملة بعدا سياقيا ونصيا، ويخرج الجملة من إطارها الضيق إلى الإطار التداولي.

ويكون الاستغناء على الإضمار لأن «تمام فائدة الجملة لا يتأتى إلا من التمام الوظيفي للمقولات التي تشغل الوظائف»[2]، فالفعل الذي يأخذ مفعولين مثلا، لا يحسن السكوت على واحد منها نحو: (ظننتك)، فالمعنى لا يكتمل ولا يتضح إلا بالمُكمّل الثاني من المُوجّهات النصية (الفضلة). يقول سيبويه «... وقال: إن من أفضلهم كان رجلا، يقبح، لأنك لو قلت: إن من خيارهم رجلا. ثم سكتّ، كان قبيحا حتى تعرّفه بشيء أو تقول: رجلا من أمره كذا وكذا»[3]، ويبني سيبويه

---

(١) الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى (٩٢٩هـ) شرح الأشموني على الألفية (ضمن حاشية الصبان على شرح الأشموني) دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج٢، ص١٦٩.

(٢) الأسدي، د. حسن عبد الغني جواد ، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص٢١٦

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٥٣.

الإعراب على المقصدية في مواضع كثيرة من كتابه[1]، وعلى تعليل سيبويه للكلام بالمواقف السياقية تكون مقولة: يحذف المفعول اقتصارا، ويحذف لغير دليل[2] على وجهين مختلفين:

الأول: وهو الاقتصار لدواع بلاغية سياقية نصية كالحذف للإبهام فتقول: أعطيت. «فالمفعول من غير باب «ظن» فضلة، فيجوز حذفه اختصارا، كما جاز ذلك في مفعولي (ظن)، ويجوز حذفه اقتصارا، بخلاف باب «ظن» فتقول: «ضربت»»[3].

الثاني: وهو الحذف بغير دليل، فتقول: أعطيت. وأنت لا تقصد، وهذا لا يصح منطقا ولا يصح تركيبا دلاليا؛ لأن التركيب بحاجة أن يدرك، فالتركيب الإسنادي المجرد للإسناد، كصوت ينعق به عند الزمخشري[4]، وهو مما لا يفيد عند ابن هشام[5]، ولا وجود له عند سيبويه. وتصح هذه الحالة في إطار سياق مفترض أو تركيب غير مفيد بقصد التعليم.

فمعيار الإفادة وحسن السكوت يقتضي ركن الفضلة في الجملة المفيدة، فالمعنى يتوقف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾[6]، فلا يستغنى عن الحال (كسالى) وهو فضلة، ونحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا

---

(١) انظر المصدر نفسه، ج١، ص١٠٣، ج٢، ص١٧٦.

(٢) انظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج٢، ص٦٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٦٢٧. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص١٥٤، ١٥٥.

(٤) انظر الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٣.

(٥) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٩٠.

(٦) سورة النساء، آية: ١٤٢.

تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾[1]، فلا تحذف جملة الحال (وأنتم سكارى)، حينها يتغير المعنى المقصود، ويحصل معنى مغاير لأحكام الإسلام. «بل قد يكون الفضلة واجب الذكر والعمدة واجب الحذف كما في الإغراء والتحذير، في نحو: إياكم والكذب. ونحو: الله الله. في الدعاء، وكما في بعض أحوال حذف عامل المفعول المطلق نحو: صبرا آل ياسر[2]. وقوله تعالى: «فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ»[3]، فالمذكور هو الفضلة والعمدة محذوف، وكل من الفضلة والعمدة قابل للحذف كما هو معلوم، ويقدران في كل جملة من السياق، ومن نادر حذف المسند إليه حذف الفاعل في حالة بناء الفعل للمجهول.

ومن حذف الفضلة تبعا للمقصد التداولي على القصر، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[4].

فالفضلة في الجملة المفيدة ركن أساسي يظهر في التركيب، ويحذف بدليل وفقا للسياق والمقصدية ودرجة الإعلامية.

٤ـ٢٣ـ٣ حذف الفعل بدلالة الفضلة سياقي

يرى النحاة أن الأصل في الكلام الذكر، ولا يجوز أن نحذف منه شيئا إلا بدليل[5]؛ فالشرط العام وجود الدليل المقالي والمقامي مع عدم وجود ضرر معنوي

---

(١) سورة النساء، آية: ٤٣.

(٢) انظر السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٤ -٢٤.

(٣) سورة الملك، آية: ١١.

(٤) سورة النجم، آية: ٤٣، ٤٤.

(٥) انظر الخصائص، ج٢، ص٣٦٠. وانظر السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها وأقسامها ص٧٥.

معنوي أو صناعي[1]، والدليل المقالي أو الحالي، هو ما دل عليه المقام أو المقال، كأن تقول لمن كان يتكلم وسكت: حديثك: أي أكمل أو نقول: كتابك أي ادرس[2].

ومن قيام الفضلة دليلا على الفعل المحذوف قول سيبويه «أن ترى رجلا قد سدَّد سهما نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول القرطاسَ والله؛ أي أصاب القرطاس، فأصاب الآن في حكم الملفوظ بِه»[3] ومنه «باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. وذلك قولك: زيدا وعمرا ورأسه»[4] ومنه «بابٌ يُحذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل، وذلك قولك: هذا ولا زَعَماتِك، أي ولا أتَوَهَّمُ زَعَماتِك ... ولم يَذكر، ولا أتوهَّمُ زعماتِك لكثرة استعمالهم إيَّاه ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنّه يَنْهاه عن زَعْمه»[5]، فوقع الحذف على الفعل لا الفضلة؛ لأن حذف حذف الفضلة يوقع في اللبس وضياع المعنى، وذكر الإسناد وحده ملبس لا معنى له إلا في سياق معلوم. ومنه المفعول المطلق «هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفِعل غيرِ المستعمَل إظهارُه، وذلك قولك: سَقياً وَرْعياً ... ... وإنَّما اختُزِل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل»[6]، وفي غير الدعاء: «قولك: حَمْداً وشُكْراً

(1) انظر المرجع نفسه، ص٧٦. وانظر الوراق، علل النحو، ص٢٣٠.

(2) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص٧٧.

(3) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٨٤.

(4) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥٣ .

(5) المصدر نفسه، ج١، ص٢٨٠.

(6) سيبويه، كتاب سيبويه ج١، ص٣١١.

لا كُفْراً وعَجَبا وأفْعَلُ ذلك وكَرامةً»[1]، وفي أسلوب التحذير والأمر «... باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنتَ تحذّرُ: إيّاكَ، كأنّك قلت: إيّاك نَحِّ وإيّاك باعِدْ... ومن ذلك أن تقول: نفسَك يا فلانُ؛ أي اتّقِ نفسَك، إلاّ أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأُمثّل لك مالا يُظهَر إضمارُه»[2]، ومما يجب حذف العمدة فيه من الكلام والفضلة دليل على المحذوف باب الاشتغال نحو: «زيدًا ضربته»، وما كان مثلا نحو: «الكلابَ على البقر» أي: أرسل، والمراد بالبقر بقر الوحش، أو كالمثل نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾[3] أي: وأتوا[4]؛ لأن الفضلة دليل عدم اللبس وبيان المعنى ودليل السياق، وأورد عبد اللطيف حماسة مواطن يحذف فيها الفعل[5] والفضلة دليل عليه نحو:

أولا: الاسم المنصوب على الإغراء أو التحذير نحو: إياك والشر. ومن الإغراء: العمل العمل. فالمحذوف عمدة في الجملة وهو الإغراء والتحذير.

ثانيا: الاسم المنصوب على الاختصاص: نحو: نحن – العرب- أسخى من بذل. فالفعل هنا محذوف وجوبا تقديره أخص.

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٣١٨.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٤، ٢٥٤.

(٣) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٤) انظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج٢، ص٦٢٧، ٦٢٧.

(٥) انظر حماسة، عبد اللطيف، د. محمد، بناء الجملة العربية، ص٢١٧- ٢١٩.

ثالثا: الاسم المنصوب الذي يقع بعده فعل مقيد بضميره أو بما يتصل بضميره مثل قوله تعالى ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[(١)]، فالسماء مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

رابعا: المصادر المنصوبة، إذا كانت في وضع من الأوضاع الآتية:

إذا كان المصدر مستعملا بدلا من اللفظ بفعله في الأمر أو النهي كقوله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾[(٢)]؛ أي فاضربوا الرقاب، وفي الدعاء نحو: (سقيا ورعيا وجدعا)[(٣)] وفي الاستفهام نحو: (أتوانيا وقد جد قرناؤك).

إذا كان المصدر مسوقا لتفصيل عاقبة ما تقدمه، مثل قوله تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[(٤)] والتقدير فإما أن تمنوا منّا وإما أن تفدوا فداء.

إذا كان المصدر مكررا أو محصورا، وقد وقع نائبا عن فعل مسند لاسم عين مثل: (أنت سيرا سيرا) و(ما أنت إلا سيرا).

المصدر الواقع بعد جملة هي نص في معناه مثل: (له عليّ ألف درهم اعترافا) ويسمى المصدر المؤكد لنفسه، فالمصدر (اعترافا) هو بمثابة إعادة الجملة السابقة عليه.

---

(١) سورة الذاريات، آية: ٤٧.

(٢) سورة محمد، آية: ٤.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣١١.

(٤) سورة محمد، آية: ٤.

المصدر الواقع بعد جملة تحتمله، وتحتمل غيره فتصير الجملة به نصا، ويسمى المصدر المؤكد لغيره نحو: أنت ابني حقا. فالمصدر (حقا) رفع احتمال المجاز في (أنت ابني).

المصدر المشعر بالحدوث الذي يقصد به التشبيه الواقع بعد جملة مشتملة على معنى المصدر وفاعله معنى، وليس في الجملة المتقدمة عليه ما يصلح للعمل مثل: لزيد صوت صوت بلبل. و له بكاء بكاء الثكلى.

خامسا: الاسم المنادى سواء أكان منصوبا أم مبنيا في محل نصب، ويجعله النحاة منتميا إلى الجملة الفعلية التي حذف منها الفعل والفاعل، فأصل: (يا زيد) عند سيبويه (أدعو زيدا) فحذف الفعل والفاعل، وليس المنادى أحد جزأيها وهو المفعول به واجب الذكر لفظا وتقديرا، يقول سيبويه: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب»[1].

سادسا: الحال إذا كانت في تركيب مما يلي[2]:

أ- إذا كانت الحال مذكورة للتوبيخ مثل: (أقائما وقد قعد الناس) و(أتميميا مرة وقيسيًا أخرى) والتقدير في المثال الأول أتوجَد؟ وفي المثال الثاني: أتتحول.

ب- إذا وردت في تركيب سمع على هيئته، مثل: هنيئا لك. فالتقدير فيه: ثبت لك الخير هنيئا أو أهنأك هنيئا.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٨٢.

(٢) حماسة، عبد اللطيف، د. محمد، بناء الجملة العربية، ص٢٢٠، ٢٢١.

ومن مواطن حذف الفعل وبقاء الحال دليلا عليه ما يلي:

أ- إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها مثل: زيد أبوك عطوفا. والتقدير: زيد أبوك أحقه عطوفا. وهنا يجب حذف الفعل (أحقه) لأن الجملة السابقة على الحال مكونة من اسمين معرفتين جامدتين.

ب- الحال الدالة على ازدياد أو نقصان بتدريج بشرط اقترانهما بالفاء أو ثم مثل: تصدق بدرهم فصاعدا. واشتر بدينار فسافلا. أي فذهب العدد صاعدا وذهب العدد سافلا أي نازلا.

ت- الحال التي تسد مسد الخبر مثل: ضربي زيدا قائما. وشرط المبتدأ هنا أن يكون مصدرا أو أفعل مضافا إلى المصدر، ولا تصلح الحال أن تكون خبرا له. والتقدير: ضربي زيدا إذا كان قائما -وكان هنا تامة - عند إرادة الماضي، أو إرادة الاستقبال، وقد حذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها، وسد الحال مسدها. وهذا الحال لا يصلح أن يكون خبرا لأنه يخالف المبتدأ، فالقيام لا يصح أن يخبر به عن الضرب.

سابعا: الظرف والجار والمجرور اللذان يقعان صلة للموصول، يجعلهما النحاة من قبيل الجملة الفعلية لتعلقهما بفعل يكون صلة الموصول، وهذا الفعل مع فاعله محذوف وجوبا، ولا يبقى ما يتعلق به الجار والمجرور أو الظرف، فإذا قلت: جاء الذي عندك أو في الدار. فالظرف والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف وجوبا تقديره استقر أو كان، فهما ينتميان إلى الجملة الفعلية. غير أن الجملة الفعلية هنا متممة للموصول، وليست مستقلة بذاتها. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1].

---

(1) سورة النمل، آية: ٤٠.

٢٤ـ٤ التقديم والتأخير

من أساليب العرب في لغتهم التقديم والتأخير الذي يوقعونه في تركيب الجملة، فيقدّمون المفعول على الفاعل، والمفعول على الفعل والفاعل ويقدمون الخبر على المبتدأ، وهم «إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعْنَى وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم»[1]، وتظهر الأهمية الدلالية نوعين من الأركان اللغوية المقدَّمة وهما[2]:

أولا: الفضلة: وهو ركن يتحرك ضمن التركيب العربي بقواعد تحويلية.

ثانيا: المسند إليه: فإنه يتقدم في التركيب العربي بقواعد توليدية مركبية.

والركن المقدم موضع الدلالة الأصلية العميقة. «وهدف تقديم الأركان اللغوية في التراكيب العربية، يمكن أن يوافق هدف تقديم الأركان اللغوية في النظرية اللسانية الغربية، فطبقا لاعتقاد ديك وتشومسكي، فإن أهم ركن لغوي في التركيب الأساسي هو ذلك الركن المقدم على غيره من بقية الأركان، وهذا المفهوم كان قد استخدمه القدامى من علماء اللغة لشرح عملية التقديم والتأخير في التراكيب العربية»[3].

٢٥ـ٤ الرتبة في الفضلة

في نظام جملة النحو العربي يقع الفضلة بعد العمدة، وتزيد العناية به وفقا لاهتمام المتكلم بما هو له، حتى يصبح ربَّ الجملة، يقول ابن جني في المفعول به: «فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ٣٤.

(٢) انظر الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٢٢٥.

(٣) الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٢٢٥.

فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة... ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغَوْا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرًا، فقالوا: ضُرب عمرو، فاطُّرح ذكر الفاعل ألبتة»[1].

والترتيب الخطي للجملة الفعلية في اللغة العربية هو: الفعل فالفاعل فالفضلة، وفي الجملة الاسمية: المبتدأ فالخبر. وهناك نوعان من الرتب في العمدة والفضلة[2]:

الأولى: الرتب المحفوظة: فإذا وجد في الكلام لبس فإن الرتبة محفوظة، ومن ذلك رتبة الفاعل ونائب الفاعل[3]، ومما يقع اللبس فيه قولهم: ضرب عيسى موسى. فيجب الالتزام بالرتبة.

الثانية: الرتب غير المحفوظة: ويكون ذلك إذا عرض عارض، وكان يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به فيقدَّم المفعول على الفاعل، وفي هذه الحالة تنتقض الرتبة وتنتهك. ويوضح ابن جني هذا الانتهاك بقوله: «اعلم إذاً أنه لا تُنقَض مرتبة إلاّ لأمر حادث فتأمَّله وابحث عنه»[4]، «ومن ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدا. ... وإنما أمتنع لقرينه انضمَّت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمر على مُظَهره لفظا ومعنى»[5].

أما الرتب النحوية للفضلات فهي على النحو التالي:

---

(١) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٦٤.

(٢) شحود، حسن عبد الكريم، التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين، ص٦- ٨.

(٣) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٢٨.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٠٠.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٢٩٣-٢٩٤.

- **المفعول به:** رتبته غير محفوظة والأصل فيه أن يأتي بعد الفاعل[1].
- **المفعول المطلق:** رتبته غير المحفوظة بأن يأتي بعد الفاعل والمفعول، ولكنه قد يتقدم على عامله وجوبا إذا كان مما له الصدارة[2].
- **المفعول له:** رتبته غير محفوظة[3].
- **المفعول معه:** رتبته محفوظة بالنسبة إلى عامله، وغير محفوظة بالنسبة إلى الفاعل[4].
- **المفعول فيه (الظرف):** رتبته بعد عامله، وهي غير محفوظة؛ لأنه باب الاتساع والتصرف[5].
- **الحال:** رتبته غير محفوظة مع العامل المتصرف، ومحفوظة مع العامل غير المتصرف[6]، وأجاز الأخفش التقدم شرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيد قائما في الدار[7].
- **التمييز:** رتبته محفوظة بالنسبة إلى العامل فيه. وأما إن كان العامل الفعل الصريح، نحو: طاب زيد أبا، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول، فجوزه المازني والكسائي والمبرد، نظرا إلى قوة العامل، ومنعه الباقون، قيل: لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور[8].

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١،ص١٠٨.

(٢) انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٩٨

(٣) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٣.

(٤) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٣.

(٥) انظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٥٥.

(٦) انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٢٤.

(٧) انظر الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٢٤

(٨) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص ١٧.

- **المستثنى:** رتبته محفوظة بالنسبة للعامل فيه وأداة الاستثناء[1].
- **المجرور:** رتبته محفوظة بعد الجار[2].

وأما التوابع فهي محفوظة الرتبة بعد المتبوع[3].

فالفضلات ذات رتب محفوظة وغير محفوظة، وإذا قارناها مع العمدة في الرتبة فهو على النحو التالي:

- **الفاعل:** رتبته محفوظة بعد عامله[4]، والكوفيون يجيزون التقديم.
- **نائب الفاعل:** رتبته محفوظة عند النحاة حملا على الفاعل[5].
- **المبتدأ:** رتبته أن يأتي قبل الخبر وهي غير محفوظة[6].
- **والاسم والخبر في باب كان وأخواتها:** ويحمل النحاة ذلك على المبتدأ[7].
- **والاسم والخبر في باب إن وأخواتها:** رتبة الاسم قبل الخبر وهي محفوظة إلا إذا كان الخبر شبه جملة[8].

---

(١) انظر ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٢٤، ٣٨٢.

(٢) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٨.

(٣) انظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) انظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٢٨.

(٥) انظر ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٨٥.

(٦) انظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج١، ص٥٩.

(٧) انظر المصدر نفسه ج١، ص٨٦.

(٨) انظر سيبويه، الكتاب، ج١،ص٥٩، ج٢، ص١٤٣.

- **الحروف العاملة عمل ليس:** اشترط فيها النحاة لتعمل أن يتقدم اسمها على خبرها، وذلك في لغة الحجاز، وقد تنتهك هذه الرتب فتهمل هذه الحروف[1].
- **أسلوب الشرط:** رتبته محفوظة إذ تأتي أداة الشرط ففعل الشرط وبعده جواب الشرط[2].
- **أسلوب القسم:** رتبته محفوظة، حيث يأتي القسم وبعده جواب القسم[3].
- **جملة صلة الموصول:** رتبتها محفوظة، وتأتي بعد الموصول[4].
- **العوامل غير المتصرفة:** رتب معمولاتها أن تأتي بعدها، وهي رتب محفوظة[5].

فالناظر في الرتب يجد رتبا محفوظة وغير محفوظة للعمدة والفضلة على اختلاف فيما بينها. فلا مزية للعمدة على الفضلة في ذلك.

٤-٢٦ استثناءات شبه الجملة من الشرط النحوي

يستثنى شبه الجملة من بعض الشروط النحوية في الجملة؛ فالتجوّز فيها أوسع منه في العمدة ومن ذلك[6]:

(١) انظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج١، ص٩٣.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ج١،ص٥٩، ج١، ص١٣٣، ١٣٤.

(٣) انظر ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٨٧.

(٤) انظر المبرد، المقتضب، ج٣، ص١٩٦، ١٩٧.

(٥) انظر المصدر نفسه، ج٤، ص١٩٠.

(٦) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص٧٣.

أولا: أن تتقدم على اسم الأحرف المشبهة بالفعل إذا كانت هي خبرا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ إذا كانت خبرا، والأصل ألا يتقدم الخبر إذا كان خبرا للأحرف المشبهة بالفعل.

ثانيا: تتقدم على اسم لا النافية للجنس، والأصل ألا يتقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها.

ثانيا: إذا كانت خبرا للمشبهات بليس، والأصل عدم تقدم الخبر.

رابعا: إذا كانت معمولة لخبر كان. يجوز أن تتقدم على اسمها نحو: كان عندك محمد جالسا. والأصل: كان محمد جالسا عندك. والأصل عدم تقدم الخبر هنا إلا لشبه الجملة.

فالرتبة قرينة لفظية على المعنى النحوي، فإذا قلنا: جاء زيد يركب الحصان الذي يزهو به. فقد علمنا من رتبة (الذي) أنها صفة للحصان لا لزيد، وأن صلة الموصول هي (يزهو به) وليس (يركب الحصان)، فلا تفهم على نحو ما نفهم: جاء زيد الذي يركب الحصان يزهو به. لأن الرتبة هنا كانت قرينة على المعنى المراد من حيث أن الصلة لا تتقدم على الموصول أبدا[(١)].

وفي النحو العربي رتب محفوظة في العمدة والفضلة، فالمستثنى رتبته محفوظة بعد أداة الاستثناء، والمفعول معه مع واو المعية، والجار والمجرور، وقد حصر حسين رفعت المحفوظات رتبة بستة وثمانين موقعا، كان منها اثنان وخمسون موقعا من الفضلات والتوابع[(٢)].

---

(١) رفعت، د. حسين، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص١٠٩، ١١٠.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٩٧- ١٠٩.

أما المسائل التي تتحقق فيها الرتبة غير المحفوظة في الفضلات والتوابع فقد أوردها حسين رفعت في إحدى وأربعين حالة[1]، ونجد منها ثلاثا وثلاثين حالة من الفضلات والتوابع، وبمقارنة حالات الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة من الفضلات والتوابع نجدها في الحالتين في موضوع الفضلات أكثر منها في غير الفضلات، مما يدل على أهمية الفضلات والتوابع من الناحية الدلالية والتركيبية، والحفظ وعدمه يتحكم به الواقع الدلالي والتداولي والتركيبي، والفضلة موضع للدلالة والتداولية، وهي ركن في تركيب الجملة. فالجمل بحد ذاتها نصية، والفضلات والتوابع هي وسائل نصية، وليست متممات أو مكملات أو قيودا على الجملة في نحو الجملة أو من الزيادة التي يستغنى عنها لأنها سياقية؛ إذ خلص رفعت حسين في دراسته لمسائل الافتقار المتأصل وغير المتأصل إلى أن «السياق يحدد لكل لفظ... بابه الإعرابي الذي يدخل فيه»[2].

٤ـ٢٧ الدلالة في القواعد التوليدية والتحويلية

المعنى لا يتولد في مستوى المسند والمسند إليه - الجملة عند ابن هشام- وطبقا لفرضية تشومسكي المركبية لا تقع الفضلة في بداية التركيب، وهي محكومة للمستوى اللساني (الإسناد) الذي يُحكم من خلال المستوى الكلامي[3]، وهذا الحكم من منظور العاملية للإسناد وهو لا يتحكم بالتركيب، فالمتحكم الأول هو منتج الكلام، وأول ما يُفكَّر به المستوى الدلالي، والفضلة ذات بعد دلالي، بغض

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٢٦، ١٣٢.

(٢) رفعت، د. حسين، ، الموقعية في النحو العربي- دراسة سياقية، ص١٣٥.

(٣) انظر الوعر، د، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٢٣٧.

النظر عن المستوى التركيبي الذي يحتمل التقديم والتأخير بناء على الأهمية الدلالية للمقدم وفقا لاعتقاد علماء اللغة القدامى والمحدثين من العرب، ووفقا لرأي علماء غربيين من أمثال: ديك وتشومسكي[1]، فالمحمل الأول على الجانب الدلالي. وهذا ما يدعم أن الفضلة عامل نصي في الجملة وليس مكون جملة منقطعة عن السياق.

ومن عناية العرب بالمعنى عدا الجرجاني والبلاغيين، يقول ابن جني رادا على ادعاء أن العرب أولت عنايتها الألفاظ وأغفلت الاهتمام بالمعاني: «وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها»[2].

٤ـ٢٧ـ١ الفضلة وتوليد الجمل

التوليد (Generation) يعني أن النحو يجب أن يولّد كل الجمل الصحيحة نحويا في اللغة فقط[3]؛ فهو لا يتعدى حدود البحث في الجملة الواحد من حيث أركان الجملة وما يطرأ عليها من تحويلات، فقد ميّز تشومسكي وفصّل في كتابة (مظاهر النظرية النحوية) بين أمرين في التركيب العميق للجملة وهما: المسند إليه أو الفاعل والمفعول في البنية السطحية، وقال: إن ذلك في الوظائف الدلالية للتركيب العميق للجملة[4]، وأهمل عناصر التوسّع في آخر ما توصّل إليه في تحليل الجملة، فلم

(١) انظر المرجع نفسه، ص٢٢٥.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢١٥.

(٣) انظر عبد الرحمن، د. ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م، ص٢٢.

(٤) انظر جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص١٦٩.

يتخط حدود الجملة ولم ينظر في ما هو أبعد من الجملة التي نظر إليها النحاة العرب القدامى، وكانت نظرتهم التحليلية أبعد من الجملة، وأما التركيبية فكانت في حدود الجملة على الأغلب.

ويتكون التركيب النحوي من مستويين: «التركيب العميق والتركيب السطحي، أما التركيب العميق فهو يتمثل في راسم أركان الجملة الذي يحتوي على الوحدات المعجمية (Lexicalitem*) التي تتولد بواسطة قواعد المكون الأساسي. ثم تتحول إلى تراكيب سطحية عند تطبيق عدد معين من القواعد التحويلية، أي إن التركيب العميق يقوم بدور المدخل (input) للمكون الدلالي. وأما التركيب السطحي فيقوم بدور المدخل الفنولوجي (phonological component)»[1]، وظهرت نظرية التوليد الدلالي «التي ترى أن التركيب العميق للجملة هو الصورة الدلالية لها التي تتحول إلى البنية السطحية»[2] فجمل من مثل:

(The colourless green ideas sleep furiously). (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف) ومثلها: اشتعل الثلج. هي صحيحة تركيبا، ولكن لا معنى لها، فهي غير مقبولة، بينما جملة: ذهب الولد. المشابهة لجملة: اشتعل الثلج، فهي تركيب له معنى ومقبولة[3]، فأصل الاستعمال مبني على المعنى.

وحصر تشومسكي القواعد التوليدية بإنتاج الجمل، وليس النصوص وهذه القواعد تعطي وصفا تركيبيا، ولكنه لم يتطرق إلى تركيب الجمل مع بعضها تداوليا،

(*) وردت في الكتاب (معجمة).

(١) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص١٨٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٣.

(٣) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص١٨٤، ١٨٥.

فالتوليد هو لجمل غير متناهية «على شكل مجموعة من السلاسل اللغوية على أساس أفقي، وتسمى هذه السلاسل اللغوية الاشتقاق»[١]، و«عَرَّف القواعد التوليدية، بأنها آلة مولدة، تستطيع أن تولد كل الجمل النحوية، ليس إلا، وهذه القواعد ينبغي أن تعطي وصفا تركيبا صحيحا لكل جملة مركبة»[٢]، وعرّف القدرة «بأنها مجموعة قواعد عقلية، يستطيع المرء بها أن ينتج عددا غير محدود من الجمل»[٣]، وتفسر عددا لا ينحصر من الجمل، وقبله بقرن ونيف قال وهلم فون هومبولت: «إن اللغة تستخدم وسائل محدودة استخدامات غير محدودة»[٤]، ويذكر نهاد الموسى: أن ابن هشام قد نفذ إلى مضمون فكرة إنتاج كثير من الجمل بناء على قواعد محدودة، لكن غلبته الأمثلة الجزئية، فإنه أقام الباب الثاني من كتابه المغني على (ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية))»[٥].

وحدد تشومسكي القدرة بإنتاج الجمل، والعقل البشري يبدأ بالفكرة الجامعة ثم المعاني الجزئية على شكل جمل؛ فالإنتاج العقلي أولا يكون للمعنى الجامع في النص دفعة واحدة، ثم معاني جمل النص. وفي ذلك يقول الجرجاني: «وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم

---

(١) الوعر، د. مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، مدخل، ١٩٨٨م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص١٢٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١١٨.

(٣) نوم تشومسكي، البنى النحوية، ص٥.

(٤) الموسى، د. نهاد، نظرية النحو العربي، ص٥٤.

(٥) المرجع نفسه، ص٥٤. وانظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٨٨٤.

بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[1]، ومن وضع المعنى دفعة واحدة في الجملة، قال: «واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً»[2].

فالبنية العميقة للجملة النصية دلالية، وكل بنية تركيبية لا تخلو من الفضلات؛ لأنها ركن دلالي في الأصل، فلا يستغني عنها التركيب الإسنادي المجرد (العمدة) في البنية السطحية ذكرا أو إضمارا.

٤ـ٢٧ـ٢ الفضلة والجملة التحويلية

الجملة التحويلية «هي الجملة التي جرى فيها شيء من التغير في إطارها التوليدي الأصل؛ أي إن الجملة التحويلية = جملة توليدية + عنصر أو أكثر من عناصر التحويل»[3] وتسمى العناصر التحويلية التي تدخل الجملة (قواعد النحو التحويلي)، ووضع عمايرة الجملة التوليدية في إطارين: اسمي وفعلي وسماها قواعد النحو التوليدي[4] مغفلا دور الفضلة في البنية التوليدية، والفضلة في أساسها تركيب دلالي في الجملة، فجملة: جاء زيد راكضا، أو زيد جاء راكضا أو ... يركض. بنيت للتعبير عن الحال، وجملة: رجع القهقرى. بنيت لبيان صفة الرجوع، فأصل البناء التوليدي دلالي وكذا التحويلي، فالفضلة تركيب أساسي في الجملة

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥٤.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٩٣.

(٣) عما احمد، خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٤٢٤، ص٢٨٠.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص٤٢٣.

التوليدية وعنصر تحويل، فكل جملة تحمل نوعا من الفضلات، وإن لم تذكر كما جاء عند سيبويه، والرضيّ في الجملة الفعلية.

ونجد في تعريف عمايرة للجملة التحويلية موقعا للفضلة، فالإطار التوليدي هو الأصل، ويقصد به العمدة، فما زاد عن العمدة من عناصر التحويل والفضلة فهو زائد، ويحدث تغييرا في بنية الجملة والدلالة، ومثله كل ما اعتبر من الزيادة.

وأهم عناصر التحويل: الحذف والتحديد (التوسع) والإحلال (الاستبدال) والاختصار والزيادة وإعادة الترتيب (التركيب)[١]، وتعد من عناصر التحويل السطحي.

٤ـ٢٧ـ٢ـ١ التركيب

وهو من أبرز عناصر التحويل، ويتبعه نظم الكلام في الجملة من تقديم أو تأخير (الترتيب)، طلبا لإظهار تركيب المعاني في النفس،[٢] فجملة: أكرم خالد عليا. جاءت على أصل التركيب، وإذا قلنا: عليا أكرم خالد. فإن المعنى يختلف، فالمراد هنا التركيز على من وقع له الحدث، وإذا قدمنا (خالد) فالتركيز على من وقع منه الحدث، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته.

وكذا في الجملة الاسمية تقول: محمد رسول. وتقدم فتقول: الرسول محمد. بعد تعريف الخبر حتى يجوز الابتداء به. والترتيب في الجملة الفعلية يجري على الفضلة كما يجري على العمدة على اختلاف في الآراء النحوية، بل إنه في الفضلة أكثر وأدل على المعنى المقصود.

---

(١) انظر عمايرة، د.خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٤٢٤. وانظر البحيري، سعيد، علم لغة النص ص٩٠.

(٢) انظر عمايرة، د.خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٤٢٤.

وقد أشار سيبويه إلى أهمية التقديم والتأخير (الترتيب) ودوره في المعنى فيقول: «فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[1] وعن الأسماء يقول: «والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمامِ مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول»[2]، ومن التقديم والتأخير قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[3].

٤ـ٢٧ـ٢ـ٢ الزيادة

فكل زيادة في المبني تؤدي إلى زيادة في المعنى، كما هو في عرف النحاة، ومن الزيادة عندهم الفضلات، وهي ذات بعد دلالي وربطها النحاة بمركز الجملة (العمدة). «ونقصد بالزيادة عنصرا من عناصر التحويل، يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو المتممات أو غير ذلك، ويعبر عنها البلاغيون بالقيد، تضاف إلى جملة الأصل لتحقيق زيادة في المعنى»[4] نحو: عاد زيد. فهي جملة توليد تتكون من التركيب الأساسي للجملة الفعلية (العمدة) فإذا قلنا:

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ج١،ص٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥٦.

(٣) سورة الإخلاص، آية: ٤.

(٤) عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص٩٦. وانظر بو معزة، د.رابح، التحويل في النحو العربي، ص٥٣.

عاد زيد فرحا. فإننا نكون قد أدخلنا الجملة في باب الحال، وقد نضيف عليها فنقول: عاد زيد من العمل فرحا يوم الجمعة. وتحول الجملة عن بنيتها الأساسية بالتقديم والتأخير بالزيادات ومنها الفضلات، والحروف: كحروف التوكيد والتحقيق والأدوات نحو: أفعال المقاربة والشروع، والنواسخ نحو: كان وأخواتها وإن وأخواتها وغيرها.

ويرى عمايرة أن جملة الشرط مكونة من جملة توليدية وهي (فعل الشرط) نحو: إن حضرت فأنا مكرمك. فجملة: حضرت. جملة توليدية وبما أنه لا يكتمل معناها إلا بالجواب فقد عمل الجواب على تحويلها[1] والتحويل توجيه للمعنى في الشرط.

٤ـ٢٧ـ٢ـ٣ الحذف

الحذف «باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة»[2]، وهو يمثل أي نقص في الجملة التوليدية: الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى، حيث يحمل جزؤه المتبقي معنى يحسن السكوت عليه كالإجابة على من قال: من القادم: فتقول: خالد؛ أي (القادم خالد) أو خالد القادم»[3]، والفضلة كامنة هنا، فالتقدير: القادم إلينا أو من هناك أو من السفر الخ. وكأن تقول لمن كان يتكلم وسكت: حديثك: أي أكمل أو نقول: كتابك أي ادرس، ومقصد الحذف هو الإيجاز، وهو من عناصر بلاغة المتكلم «فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر»[4].

---

(١) انظر عمايرة د.خليل احمد، في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٢١.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص١٤٦.

(٣) عمايرة د.خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٤٢٤.

(٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص١٠٢.

ومن الحذف حذف التمييز كما في صيغة (أفعل ب). نحو: أكرم بزيد. فأنت تتعجب من زيد كريما أو شجاعا الخ. وقد يحذف المفعول به فتتحول الجملة إلى جملة تحويلية، ويحذف المفعول به لأغراض منها: إثبات المعنى للفعل، وليس لمن يقع عليه الحدث، كما في قولنا: فلان يحل ويعقد[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[2] فمفعول (يسقون، تذودان) محذوف.

ويحذف المفعول الذي له قصد معلوم في الجملة بدليل الحال عليه؛ وذلك لأن القصد بين المتكلم السامع مع حذفه يكون جليا واضحا لا لبس فيه فإذا وقع اللبس امتنع الحذف.

٤-٢-٢٧-٤ التحويل بالاستبدال

أما التحويل العميق؛ فهو ذاك الذي ينطبق على التراكيب التي وقع تحويل في وظائف كلماتها من الإسناد إلى التخصيص، من نحو التحويل الجاري في تمييز النسبة، ففي الآية الكريمة: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3] يلاحظ أن التمييز «شيبا» محول عن فاعل، والبنية العميقة للجملة الفعلية في هذه الآية هي (واشتعل شيب الرأس)[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[5] وهي محولة عن البنية

---

(١) انظر عمايرة د.خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٤٢٩.

(٢) سورة القصص، آية: ٢٣.

(٣) سورة مريم، آية: ٤.

(٤) انظر بو معزة، د.رابح، التحويل في النحو العربي، ص٥٣.

(٥) سورة القمر، آية: ١٢.

العميقة: وفجرنا عيون الأرض. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾[1] محولة عن البنية العميقة: مالي أكثر من مالك[2]، فالتحويل العميق جرى على الإسناد وحوله إلى التخصيص بالفضلات، وهو تحويل دلالي مقصود.

٤-٢٧-٢-٥ علامات الإعراب

وهي حركات تظهر على أواخر الكلمات لإبراز معان في النفس، فتغيّر الحركة يتبعه تغيير في المعنى، كما قال ابن مضاء: «إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة، وإنما جاءت لتدل على معان في نفس المتكلم»[3].

ومن الحركات التي تعتبر تحويلية الحركات الدالة على الأبواب النحوية التالية: الإغراء والتحذير والاختصاص، وأسماء الأفعال، وكم الاستفهامية، والخبرية، والاسم المنصوب بعد واو المعية، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو بمعنى مع والاسم المنصوب في التعجب[4].

جملة توليدية		جملة تحويلية
هذا الأسد	←	الأسد الأسد (للتحذير)
هذا ماء	←	الماء الماء (الإغراء)
نحن العرب	←	نحن العربَ (الفخر والتعظيم نصب على الاختصاص)
إليك الكتابُ	←	إليك الكتابَ (الحث على أمر معين)
استوى الماء والخشبةُ	←	استوى الماءُ والخشبةَ (المعية)

(١) سورة الكهف، آية: ٣٤.

(٢) انظر بو معزة، د.رابح، التحويل في النحو العربي، ص٥٦.

(٣) عمايرة.د.خليل احمد، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٤٣٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٤٣٠.

لا تأكلْ سمكا وتشربْ لبنا ←—— لا تأكل سمكا وتشربَ لبنا (المعية)

قرأت كتابا ←—— كم كتاباً قرأت؟ (استفهام)

قرأت كتابا ←—— كم كتاب قرأت (تكثير)

فتغير الحركة في الثاني غيّر المعنى بقصد المتكلم، وليس بسبب العامل[1]، وهذه الحركات من النصب أو الجر هي مما يعرف بالفضلات ما عدا أسماء الأفعال والفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، فالفضلات عناصر تحويل، وهي عناصر توليد. ويقول ابن الطراوة عن العامل في المنصوبات «إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها وتسليط عامل لفظي عليها»[2].

ويرى ميشال زكريا: أن العلامات على أواخر الكلمات ليست ما يحدد وظيفة المؤلَّف الكلامي في الجملة، بل الموقع للكلمة في البنية العميقة هو ما يحدد الوظيفة، والعلامات تقع في مستوى قريب من المستوى السطحي[3].

«والإعرابُ إنَّما دخل الكلامَ؛ ليفرّقَ بينَ الفاعل والمفعول، والمالكِ والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يَعْتَورُ الأسماء من المعاني»[4] والإعراب عند ابن جنّي: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّكَ إذا سمعت «أكرمَ سعيدٌ أباه»، و«شكرَ سعيداً أبوه»، علمْتَ برفعِ أحدهما ونصبِ الآخر، الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِهِ»[5] وهو عند السّكاكيّ

---

(١) عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص١٦٨.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٤٩.

(٣) انظر ميشال، د. زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص٢٠.

(٤) الزّجّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، ص٧٦.

(٥) ابن جنّيّ، الخصائص، ج١، ص٣٥.

مرتبطٌ في جميع جزئيّاته بالمعنى؛ إذ به توجّه المعاني وتعرف الدّلالات، وذلك بقوله: «إنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى، كما تشهد لذلك قوانينُ علمِ النّحْو»[1]. فالتحويل دلالي في البنية العميقة.

٤ـ٢٧ـ٢ـ٦ التنغيم

ويكون بالنبر وهو«تقوية الصوت في كلمة معينة ليرتفع على غيره من أصوات الكلمة ذاتها، بعامل من عوامل الكمية والضغط»[2] وإذا كان النبر على كلمة من كلمات الجملة؛ فإن ذلك يكون قياسيا دلاليا نسميه التنغيم، ولا يكون التنغيم في الجمل إلا لمعنى[3] ومنه قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ﴾[4] والمقصود (أتبتغي مرضاة أزواجك)، ولو قرأها قارئ بنغمة صوتية مستوية لأخرجها من معناها الذي أريد بها[5]. ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

ثُــمَّ قَــالُوا: تُحِبُّهــا؟ قُلْــتُ: بَهْــراً عَــدَدَ الــنَّجْمِ وَالحَصَــى والتُّــرَابِ[6]

(١) السكّاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ص٢٥١. وانظر أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، سامي، د. عوض سامي عوض، ياسر محمّد مطرجي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،٢٠٠٧م، المجلد (٢٩) العدد١، ص٩.

(٢) عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٧٢.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٧٢.

(٤) سورة التحريم، آية: ١.

(٥) انظر عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص١٧٤.

(٦) عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، (٢٣ - ٩٣هـ ،٦٤٣ - ٧١١م)، شرح ديوان عمر ابن أبي ربيعة، شرحه وقدم له: عبد الأمير علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٦٤.

فإن (تحبها) جملة استفهامية بالتنغيم[1]. ومن ذلك في الفضلات قولنا: النار. فإذا قيلت بفزع فهي للتحذير، وإذا قيلت بصوت متوسط أو منخفض في فصل الشتاء، فهي للإغراء. وقولنا: يا الله. فهي للنداء وإذا قيلت بدهشة فهي للتعجب.

إن قواعد التحويل ذهنية، وقواعد اللغة كذلك، «وتهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي»[2] وتعرف عند تشومسكي (بالمقدرة) وليس بالضرورة أن كل قاعدة توليدية هي تحويلية «فقد تكون القواعد توليدية، ولكن ما هي بتحويلية»[3] «ومن ناحية أخرى كل قواعد تحويلية هي توليدية»[4]؛ لأن «أي أداة أو فضلة لا تترك طبيعة التركيب ثابتة في العربية، فعندما نقول: محمد رسول الله. فإن دلالتها تختلف عن دلالتها لو قلنا: ما محمد إلا رسول»[5].

٢٨.٤ الفضلة وعناصر الاتساق

عناصر الاتساق أدوات لغوية «ويقصد عادة بالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة (لنص، خطاب) ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته»[6] وعناصر الاتساق مع مجموعة من العلاقات تربط أجزاء النص بعضها ببعض «لتحيل الجمل

---

(١) المرجع نفسه، ص١٧٤.

(٢) الخولي، د. محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٤.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٤.

(٥) جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) ص٧١.

(٦) خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص٥.

المتعددة إلى ما يشبه أن يكون جملة واحدة متصلة الأقسام»[1].

وهي عوامل ربط بين البنى من الناحية الدلالية نحو: قال: الشاعر مادحا فوهبه الممدوح. فالضمير (الهاء) في (فوهبه) وهي موقع المفعول به رابط دلالي، ولكن لا يتحقق الربط إلا إذا فُهمت وجهة القول. فالرابط اللغوي داخل الجملة بحد ذاتها (أي البنية الداخلية) لا يكفي، ويجب استحضار البنية الخارجية (مراعاة المقام) والفصل بين البنيتين غير وارد بالنسبة للمتلقي[2] ويتم الاتساق في المستوى الدلالي والنحوي والمعجمي (الأشكال) والصوت والكتابة والتعبير[3].

والاتساق «يستعمل للإشارة إلى وحدة مفترضة أعلى من الجملة»[4] فهو «يشير إلى مجموعة من الإمكانيات التي تربط بين شيئين..ويتم الربط من خلال علاقات معنوية،... أي الوسائل الدلالية الموضوعية بهدف خلق النص»[5] والوحدات الأعلى من الجملة هي بنية كبرى أو أكثر بما تمثل من فكرة أو معنى فرعي على الدلالة الجامعة، وتعمل عناصر الاتساق على ربطها ببنية النص الكلية.

ومن أمثلة عناصر الاتساق اسم الإشارة عندما يحيل على عنصر إشاري نصي؛ والعنصر الإشاري النصي مقطع من الملفوظ يحال عليه بعنصر إحالي نصي[6] وفي سورة يوسف نجد اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ

(١) العموش، خلود، الخطاب القرآني- دراسة في العلاقة بين النص والسياق، ص٢٠.

(٢) خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص١٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٥.

(٤) المرجع نفسه، ص١٦.

(٥) المرجع نفسه، ص١٦.

(٦) انظر الزناد، نسيج النص، ص١٢٨.

أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾[1] يحيل على ادعاء المراودة من امرأة العزيز على يوسف عليه السلام، وهو عنصر إشاري يمثل جزءا من موضوع نصي[2].

٤.٢٨.١ الإحالة

تُعَرَّفُ الإحالة (Refrence) عادة بأنها العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات[3]، ولكنه تعريف واسع يجعل اللغة بمجملها عنصرا إحاليا، ولم يحدد طبيعة العنصر الإحالي، وبتعريف أدق للإحالة فإنها: «تتمثّل في عودة بعض عناصر الملفوظ على عناصر أخرى نقدّرها داخل النص أو في المقام»[4]. «وتطلق تسمية (العناصر الإحالية) (Anaphores) على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها مجمل نموذج النص[5] وبعناصر الإحالة كأداة ربط واتساق يتحقق الترابط في الكلام،

---

(١) سورة يوسف، آية: ٢٩.

(٢) انظر الهواوشه، محمود سليمان، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص (سورة يوسف مثالاً) عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص١٨٣، ١٨٤.

(٣) انظر بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٧٢.

(٤) الرواشدة، د. سامح، في الأفق الأدونيسي (دراسة في تحليل الخطاب الشعري)، عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٦.

(٥) انظر دي بوجراند، روبرت النص والخطاب والإجراء، ص١٨١.

والضمير عنصر ربط داخل وخارج الجملة، فيؤكد الرضي بأن «الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزءا من الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»(١).

فالضمير عند النحاة القدامى عنصر ربط بين أجزاء الكلام، والجملة على ذلك جزء من الكلام، وليست هي الكلام، وهذا التفسير للرابط هو ما يعرف بعنصر الاتساق في نحو النص.

والإحالة تكون بالضمير وغيره في نحو النص كالإحالة باسم الإشارة والاسم الموصول، وتكون داخل الجملة وخارجها قريبة وبعيدة ومن ذلك: إحالة اسم الإشارة (تلك) في بداية سورة يوسف إحالة نصية عامة قريبة وبعيدة(٢)، وفي مفهوم الإحالة على عنصر نصي نجد ما قاله الزمخشري مثلا في توضيح مدلول اسم الإشارة (ذلكن) في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾(٣) فقال: ويجوز أن تكون الإشارة إلى المعنى بقولهن: عشقت عبدها الكنعاني. تقول: هو ذلك العبد الكنعاني الذي صورتنّ في أنفسكن، ثم لمتنني فيه. تعني: «أنكن لم تصورنه بحق صورته، ولو صورتُنَّهُ، بما عاينتن لعذرتنّي في الافتتان به»(٤).

---

(١) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٩١.

(٢) انظر الهواوشه، محمود سليمان، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص (سورة يوسف مثالاً)، ص١٤٣ - ١٤٦.

(٣) سورة يوسف، آية: ٣٢.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٤٦٤.

٤ـ٢٨ـ٢ الحذف

الحذف من عناصر التحويل في الجملة، وهو «علامة داخل النص وفي معظم النص وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق، وهذا يعني أن الحذف عادة علاقة قبلية»[١] واشترط النحاة في الحذف قيام الدليل أو قرينه للدلالة على المحذوف[٢].

والحذف من عناصر الاتساق اللغوي، ويكون في الجملة بحذف أحد ركنيها، ويكون في النص بحذف بنية كبرى، وهو ما كان أثره الدلالي أو الارتباط المرجعي له يتعدى الجملة، وهذا النوع يعمل على ربط أجزاء النص، وللمتلقي فيه فسحة للتأويل، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾[٣] الفاء في (فلما) عطفت على جملةِ حدثٍ سبق وصول يوسف عليه السلام إلى الملك، وهي من مجريات القصة يقدرها المتلقي، وحذفت لأنها تفهم من السياق[٤]، والحذف النصي يقوم على الربط بين النص والمقام وهذا الدور يأتي من فهم السياق وتأويل المتلقي، وإلى ذلك أشار الفقي، إذ قال «من

---

(١) انظر خطابي ، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص٢١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٨٨، ج٢، ص٣٧٨. وانظر حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢١.

(٣) سورة يوسف، آية: ٥٤.

(٤) انظر الهواوشه، محمود سليمان، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص (سورة يوسف مثالاً)، ص١٣٣.

أنماط الحذف المهمة في التحليل النصي حذف بعض الأحداث دون البعض في التسلسل الزمني للقصة[1].

ولأهمية «دور الحذف في الاتساق ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة»[2] وهذه نظرة تقوم على أن الجملة نصية ذات مقام سياقي. والحذف المعتمد على المقام هو الغالب عند النحاة العرب أما عند الغربيين فنادرا[3] وقول المرأة لبائع الحليب (اثنين من فضلك) وهي تقصد (أعطني لترين اثنين من الحليب من فضلك)، فالحذف فيه كما يرى هاليداي (Halliday) وحسن أنه لا دور له في الاتساق النصي، بسبب الاعتماد على النص المنجز فقط[4].

وتقدير المحذوف في الجملة والنص من كون الجملة في نظام نصي، وتحليل النص إلى جمل لا يفضي إلى جعله رهينا بما تقضي به نظرية الجملة من صرامة وإحكام في سياق حدود الجملة، وضبط خصائصها الشكلية والمعنوية[5]، لأن الجمل في طبيعتها نصية. ومن أمثلة التعالق النصي المعنوي في الجمل جملة مقول القول، والجملة الخبرية - أي نظام الجمل التي لها محل من الإعراب- والجملة التفسيرية والاعتراضية والصلة.

---

(٣) انظر الفقي، صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والتوزيع والنشر، القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. ص١٩٥.

(٢) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص١٣٥.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٣٥.

(٤) انظر خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص٢٢.

(٥) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٢٢٥.

وكون الجملة في نظام نصي يجب أن تكتمل عناصرها، إذا كانت خارجَهُ، ليعرف نصها، وتعرف وجهة الإحالة، والعنصر الذي يضع الجملة في نصها هو الفضلة. والضمير المحيل من الفضلات، وللاتساق عناصر أخرى ليس هذا مكان بحثها، كالاتساق المعجمي والوصل والاستبدال.

٤ـ٢٨ الفضلات والأدوار النصية

تقوم الفضلات بوظائف نصية توجيهية للفعل، وتعرف بمتعلقات الفعل ومن ذلك:

٤ـ٢٩ـ١ المفعول المطلق

المفعول المطلق «هو المصدر، سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل»[١]، «وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود: قد قعد، أو الخروج: قد خرج، بناء على قرينة التوقع أي قعد القعود المتوقع»[٢]، والتوقع قرينة سياقية، إذا نطق الفعل وأريد به معنى لا مجرد صوت. ولأن الكلام مقصود من قائله «فلا فعل إلا وله مفعول مطلق»[٣]. «وسُمّي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه»[٤]، ويذكر بعد الفعل ليؤدي عدة وظائف[٥].

---

(١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج١، ص٥٥.

(٢) الأستراباذي شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٩٦.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٦٩.

(٥) انظر المخزومي د.مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص١٠٦.

يؤكد الفعل توكيدا يشبه أن يكون توكيد لفظيا، لأن المصدر المذكور يتضمن المعنى الذي عُبِّر عنه بالفعل، ويحتوي على حروفه نحو: أكرمت الضيف إكراما[1]، فهو يأخذ الإسناد إلى الحدث، وموطن القصد في الجملة، وكل فعل لازم أو متعد يتضمن الحدث.

ويبين صفة الحدث الذي عُبِّر عنه بالفعل نحو: نمت نوما عميقاً[2]، والمصدر الذي يبين الصفة أو النوع هو المصدر المخصص بالنعت، كالمثال السابق أو الإضافة كقولنا: صبرت على الأذى صبر الرجال.

ويبين عدد المرات التي أحدث فيها الفعل كقولنا: لَكَمَ البطل خصمه لكمتين أو ثلاث لكمات[3].

وهذه الأدوار في المفعول المطلق تقوم على البعد النصي للتركيب، فهي مقصد المنتج، ولها ولمثلها يقوم الفعل «واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث»[4] وهي موطن الإعلامية والموقفية عند المتلقي، ومفتاح التماسك والترابط، وعليها يتم تحديد الظرف في الجملة.

٤ـ٢٩ـ٢ المفعول لأجله

ويعرف بالمفعول له: «وهو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جُدْ شكرا. فشكرا مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى (جد)

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٠٦.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص١٠٦.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص١٠٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

لأجل الشكر، ومشارك لعامله وهو (جُدْ) في الوقت؛ لأن زمن الشكر وهو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر، وكذلك ضربت ابني تأديبا. فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل، إذ يصح أن يقع في جواب لِمَ فعلت الضرب؟ وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل، وحكمه جواز النصب»[1].

فالمصدر جيء به لتحديد صفة الفعل؛ لأن المراد ليس الفعل بحد ذاته، وقد علم في ذاته، وإنما أريد سبب القيام. والمفعول لأجله بيّن النصية من الشروط، فهو مصدر يبين علة الحدث، محددا المعنى المقصود، وله فاعل يرتبط به وزمن، ويصح أن يقع في جواب سؤال، فالمتكلم يسأل المتلقي في أمر ما قد حدث. والتعليل شرح وتوضيح لحدث مقصود في زمان ومكان، وله فاعل ومتلق.

ورجح ابن عقيل رأي سيبويه في مجيء المفعول لأجله معرفة لورود شواهد في ذلك[2] من مثل قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[3] وفَرَق في المعنى بين (حذر) نكرة وبينها معرفة في السياق.

٤-٢٩-٣ المفعول معه

وهو «كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) وقبلها فعل وفاعل فذلك الاسم منصوب»[4]. واختلف النحاة في ناصبه، فمذهب سيبويه والمحققين أنه الفعل المذكور كقولك: قمت وزيدا. فالناصب (قمت)؛ لأن الاسم منصوب، والنصب

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص١٨٦.

(٢) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص١٨٩.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٩.

(٤) العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق، غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص٢٧٩.

عمل، ولا بد للعمل من عامل و(الواو) غير عاملة للنصب، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلا الفعل، فإن قيل الفعل هنا لازم والواو غير مُعدية له إلى المنصوب قيل المتعدي إلى الاسم ما تعلق معناه به، والواو علقت الفعل بالاسم فكان الناصب هو الفعل بواسطة الواو كما كان الفعل عاملا في المستثنى بواسطة (إلا)؛ لأنها علقت الفعل بما بعدها، ولم تصلح هي للعمل، وقال الزّجّاج: الناصب له فعل محذوف، وقال أبو الحسن الأخفش ينتصب الاسم انتصاب الظروف؛ لأنه ناب عن (مع) كما أن (غير) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، وهذا ضعيف لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف. وقيل الواو علقت الاسم بالفعل(١).

ومهما تكن الاختلافات النحوية المبنية على العوامل اللفظية، فإن المفعول معه قام بوضع الجملة التي سبقت واو المعية في سياق نصي واضح أخرجها من الاحتمالات التداولية. فالاختلاف في عامل النصب لا يخرج التركيب عما جاء له من معنى. فالمفعول معه جاء توجيها للفعل، وبمفهوم القيد جاء «لإفادة تقييد الْمُسْنَدِ في الجملة بقيد مصاحبة الاسم المنصوب بعد واو المعيّة للاسم الذي جاء قَبْلها، فهو يفيد فائدة شبيهة بفائدةِ الحال في الجملة»(٢)، ولأهمية المفعول معه في السياق لا يقعُ القصرُ فيه(٣)، «ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه»(٤) فثبتت لإفادة المصاحبة مهما قدرت بعدها. فإن قلت: جئت أنا وسعيدا. فالنصب للمصاحبة بعدا عن معنى المشاركة، لأنه يصح هنا أن ترفع على العطف. فالحركات للمعاني وليست للعوامل.

---

(١) انظر العكبري، أبو البقاء محب الدين، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٧٩.

(٢) الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها. دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج١، ص٤٥٧.

(٣) انظر الشحود، علي بن نايف، الخلاصة في علوم البلاغة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص٢٢.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٠٨.

٤-٢٩-٤ ظروف المكان والزمان (المفعول فيه)

المفعول فيه «هو الظرف وهو أسماء الزمان والمكان وسُّميت بذلك لأنّ الأفعال تقع فيها وتحلُّها ولا تؤثرّ فيها فهي كالإناء والحالُ فيه غيرُه ولذلك سمّاها بعضهم (أوعيةً) وبعضهم (محالٌ)»[١]، ولأن الأفعال لا تؤثر فيها فلا تخلو منها جملة لو تقديرا[٢]، «ووظيفته في الكلام بيان المكان الذي أحدث فيه الفعل والزمان الذي تم فيه إحداث الفعل كقولنا: وقفت أمام الملعب الكبير. وزرتك ضحى. وقوله تعالى: «وجاءوا أباهم عشاء يبكون»[٣] وهي مرتبطة بحدث تُوجِّهُه زمانا أو مكانا».

وينقل الزناد عن لوكاشيو «أن الملفوظ يصبح نصا عندما تترابط عناصره باعتماد عامل الزمن، أي عندما يتوفر فيه عنصر زماني ما، يرتبط بزمان آخر معروف أو (معطى) عند السامع والمتكلم»[٤] «وأنواع الزمن عديدة منها النفسي ومنها الزمن الفلكي، ومنها الزمن البيولوجي الخ»[٥] وقد قال سيبويه: أن الفعل اللازم «يتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ ... ويَتعدّى إلى ما كان وقتا في الأمكنة، كما يتعدّى إلى ما كان وقتا في الأزمنة؛ لأنّه وقتٌ يقع في المكان، ولا يُختصُّ به مكانٌ واحدٌ كما أنّ ذاك وَقتٌ في الأزمان لا يُختصُّ به زمن بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثلَه لأنّك قد تَفْعَل

---

(١) العكبري، أبو البقاء محب الدين، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٧١.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

(٣) المخزومي، د.مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص١٠٦.

(٤) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص٧٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٧٣.

بالأماكن ما تفعل بالأزمنة، وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك»[1].

والزمن يتحقق في الفعل نفسه، وفي الظروف المُوجِّهة للفعل، فظروف الزمان: غدا، أمس، عصرا، الآن... تضع الجملة في إطار نص ما. على أن تكون صحيحة الاستعمال، فجملة: خرج محمد أمس صباحا. تحمل زمنا في الفعل نفسه، وتوجه بالظرف أمس؛ لأن المراد ليس مطلق الزمن الماضي، وحددت بظرف آخر وهو (صباحا) لغرض بين المتكلم والسامع، فزمن الفعل ليس نفس الزمن المقصود من الظرف، فالظرف موجه مستقل، «ولا يقع شيء إلا في زمان ومكان، فالحال تقع في الظروف، والظروف لا يقال إنها واقعة في الحال»[2].

«وتُعد الظروف عند تشومسكي ملحقات (lastresort) لا مخصصات»[3]، أما فشنوكي (١٩٩٥-١٩٩٧) فإنه «يفترض أن الظروف مخصصات الرؤوس زمنيّة أو جِهِيَّه أو مُوَجِّهيَّة»[4]، وفي ترتيب بناء الجملة فإن «جل الظروف يمكن أن تظهر في آخر الجملة بعد الفعل والفاعل والمفعول به»[5] ولا يفقدها الترتيب موقعها النصي. النصي.

والظروف ذات وظيفة تداولية في الجملة، فالإسناد وحده لا يقوم بأداء المعنى المقصود، وهي المقصدية النصية التي تؤدي إلى الإعلامية والمقبولية لدى المتلقي. وفي الصفات التي ذكرها تمام حسان للظروف ما يدلل على دورها النصي، فقد قسم

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٥، ٣٦.

(٢) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٧١.

(٣) الفهري، عبد القادر الفاسي، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، المغرب، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م، ص١١٢.

(٤) المرجع نفسه، ص١١٢.

(٥) المرجع نفسه، ص١١٤.

الكلم إلى سبعة أقسام وهي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، وخص الظرف بقسم؛ لأنه «دلالة على علاقات زمانية بالوظيفة، وليست دلالة زمنية بالتضمين كالزمن في الأفعال»[1] ودلل على استقلال الظرف عن الأقسام الأخرى بما يلي[2]:

أولا: من حيث الصورة الإعرابية: فهي جميعا مبنيات، والبناء يقرب الكلمة من الحرف، وبذلك تبتعد عن طبيعة الاسم.

ثانيا: من حيث الرتبة: فرتبتها التقدم على مدخولها سواء أكان مفردا أم جملة ولكنها تكون حرة الرتبة في الجملة عامة.

ثالثا: من حيث الصيغة: فالظروف كلها من غير المشتقات مثلها مثل الضمائر والأدوات، فلا تكون لها صيغ معينة، ولا تتصرف إلى صيغها، ولعل هذا أيضا يباعد بينها وبين الأسماء ويقارب بينها وبين الحروف.

رابعا: من حيث الجدول: فما دامت غير متصرفة، فإنها لا تدخل في علاقات جدولية مع غيرها أيًا كان نوع هذه العلاقات.

خامسا: من حيث التضام: فالظروف ذات افتقار إلى مدخول لها يعين معناها الزماني المبهم، والضمائم التي بعد هذه الظروف إما أن تكون كلًّا من المفرد والجملة كما في: إبان ومتى وأين وأنى. وإما أن تكون الجمل فقط كما في: حيث وإذا وإذ ولّما، وبعض هذه الظروف تتبعه (ما) وهو إذ، وإذا، ومتى، وأين، وحيث،

---

(١) حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٩.

(٢) انظر المرجع نفسه ص١٢١، ١٢٢.

وهذه الصورة من صور التضام تفرد الظروف بطابع خاص لا تشاركها فيه الأسماء ولا الصفات ولا الأفعال ولا الضمائر.

سادسا: من حيث التسمية: هذه الظروف لا تسمّى شيئا معينا، وهي من ثم لا تدل على مسمًّى، وليس معناها معجميا، وإنما هو معنى وظيفي قريب الشبه من معنى الأدوات، فهذه الظروف تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان مع اختلاف بين كل واحد منها وبين الآخر من حيث التضام، ثم من حيث ظلال المعنى، كالفرق بين أيان ومتى، والفرق بين أين وأنى، والفرق بين إذ وإذا.

سابعا: من حيث الزمن: والفرق بين ما يدل عليه ظرف الزمان وبين الزمن الذي للفعل:

أن الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمين. والزمن في الفعل مضي أو حالية أو استقبال، ولكنه في الظرف كناية عن زمان اقتران حدثين، والفرق بين الزمن في الصفة وزمان الظرف أنَّ زمان الظرف معنى للظرف وهو مفرد، وأن زمن الصفة وظيفة لها في السياق دون الإفراد؛ لأن معناها وهي مفردة هو - كما سبق- الدلالة على موصوف بالحدث، أما الأسماء فليس الزمن جزءا من دلالتها، وإذا دل بعضها على زمان فإنه يدل عليه من طريق التسمية، كالليل والنهار أو عن طريق معاملة الظرف مثل ليلا، نهارا، حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما .

ثامنا: من حيث التعليق: الظروف في اللغة العربية تعبيرات عن معنى الجهة، شأنها في ذلك شأن كل ما أفاد علاقة التخصيص: كالمفعولات والحال والتمييز والمستثنى، ومن هنا كان وضع الظروف في السياق وضع المفعول فيه، ومن هنا

أيضًا يقال للظرف: إنه متعلق بالفعل؛ لأنه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معينة من جهات فهمه.

وخلص تمّام حسان إلى أن الظروف ناقصة التصرف، فقد يستعمل منه المضارع أو المضارع والأمر أو هما واسم الفاعل أو هن والمصدر، ولكن لا نجد منها واحدا يتصرف تصرف الفعل التام. والوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه الأدوات هي النسخ كدور النواسخ في اللغة، فإذا أردنا أن نُشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث، فإن السبيل إلى ذلك أن ندخل الناسخ عليها، فتزيل عنها طابعها الأصلي، وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ[1].

٤ـ٢٩ـ٥ المفعول به

المفعول به اسم دل على ما وقع عليه فعل الفاعل[2]، وهو فضلة، ويحذف بقصد معلوم في الجملة بدليل الحال عليه؛ وذلك لأنّ القصد بين المتكلم السامع مع حذفه يكون جليا واضحا لا لبس فيه، فإذا وقع اللبس امتنع الحذف. ويمتنع حذف المفعول به في حالات منها[3]:

إذا سد مسد الفاعل نائبا عنه: فُتِح الحصنُ.

وفي جملة التعجب: ما أكرم محمدا.

وإذا حذف عامله: تعبا لنا وراحة لغيرنا.

إذا وقع جوابا عن سؤال: ماذا كتبت؟ الدرس.

---

(١) انظر حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٣٠.

(٢) انظر الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (ت ١٤١٧هـ)، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص٢٦٥.

(٣) انظر عمايرة د.خليل، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص١٣٢.

إذا وقع محصورا: ما قابلت إلا عليا.

وامتنع حذف المفعول به إذا وقع جوابا عن سؤال لأن الفعل والفاعل حذفا وبقي المفعول به ليحمل معنى يحسن السكوت عليه.

وقال السيوطي بجواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة، ومنع حذفه في ستة مواضع[1] وقال: «إذا حذف المفعول نوي لدليل عليه نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2]، أي لما يريده، وقد لا يُنوى إما لتضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم، كما يضمن اللازم معنى يقتضي التعدية كتضمن (أصلح) معنى (الطف) في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[3]؛ أي الطف بي فيهم»[4]، ومن أغراض حذف المفعول به[5].

١- إنزال الأفعال المتعدية منزلة اللازمة: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[6] أي هل يستوي من له علم ومن لا علم له.

٢- حذف المفعول به لقرينة لفظية أو معنوية: كقولنا: أصغيتُ إليه، أي أصغيت أذني إليه.

٣- توافر العناية على إثبات الفعل للفاعل: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ

---

(١) انظر السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١١.

(٢) سورة هود، آية: ١٠٧.

(٣) سورة الأحقاف، آية: ١٥.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٣.

(٥) جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) ص٨٤-١٠٦. وانظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج١، ص١٠٥وانظر الجوارنة، د. احمد محمود، التقديم والتأخير في الجملة العربية في السور المكية، ص٢٢٦.

(٦) سورة الزمر، آية: ٩.

مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[1]، فقد ترك ذكر المفعول به، وأتى بالفعل مطلقا؛ لأن قرينة الحال تمنع ذكره؛ أي حال القوم في موقف الورود إلى الماء، فقد حذف المفاعيل في أربعة مواضع (يسقون أغنامهم أو مواشيهم، وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا، فسقى غنمهما).

٤- البيان بعد الإبهام، وأطلق عليه الجرجاني الإضمار على شريطة التفسير، ويكثر في استعمال فعل (المشيئة) ومتعلقاته، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2] والتقدير لو شاء الله أن يهديكم لهداكم أجمعين[3].

ومنه قول البحتري:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ في السُّؤْ ... دَدِ والْمَجْدِ والْمَكَارِمِ مِثْلاً[4]

---

(١) سورة القصص، آية: ٢٣، ٢٤.

(٢) سورة النحل، آية: ٩.

(٣) انظر جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) ص١٠٥.

(٤) البحتري، ديوان البحتري، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف مصر، ١٩٦٤م، مج٣، مج٣، ص١٦٥٧. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ج٧، ص٦٧. العباسي، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد، (ت ٩٦٣هـ)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ ١٩٤٧م، ج١، ص٢٥٦.

أي طلبنا لك مثلا، ثم حذف؛ لأن ذكره في الثاني يدل عليه، وفي الحذف جمال وحسن مزية وروعة(١).

٥- القصد إلى التعميم: ورود الفضلة أو القيد في البلاغة يؤدي إلى تخصيص المعنى، فالفضلة مُوجِّه دلالي في النص، ولكن قد يُعمد إلى حذفه بقصد التعميم، وفتح الجملة على أكثر من منحى أو توسيع الدلالة لتشمل مثلا الجنس البشري كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾(٢) فحذف المفعول به للفعل (يدعو) حتى لا تختص الدعوة بمجموعة معينة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾(٣).

٦- رعاية الفاصلة القرآنية: كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾(٤) والحذف هنا لم يكن رعاية لناحية تركيبية نحوية بقدر ما هو رعاية لنسق الفاصلة.

٧- العزوف عن ذكر المفعول به: كقول البحتري:

مــن غــادةٍ منعــتْ وتمنــعُ نيلَهَــا ... فلــو أنَّهــا بــذلتْ لنــا لم تبــذُلِ(٥)

(١) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٦٨.

(٢) سورة يونس، آية: ٢٥.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٣١.

(٤) سورة الضحى، آية: ٦ – ٨.

(٥) البحتري، ديوان البحتري، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف مصر، ١٩٦٤م. ص١٧٤١.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ) كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: محمد علي البجاوي، محمد أبو الفضل

فعزف عن ذكر ما تبذله تلك الغادة؛ بحذف المفعول به بدليل القرينة، مما اكسب الكلام حسنا وبهاء.

٨- للإيجاز والاقتصاد في الحذف كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[١].

«وقد يأتي التقييد بالمفعول به لكثير من الأغراض البلاغية التي سبق بيانها في دواعي ذكر العنصر الذي يُراد الإعلام به من عناصر الجملة»[٢] وهذه النتيجة عند الميداني تنطبق على المفاعيل الخمسة.

٤-٢٩-٦ التمييز

وهو «اسم يُجاء به لبيان إبهام أو توضيح غموض، والمبهم نوعان:

١- نسبة. كقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ ومنه ما يجيء في التعجب، نحو: ما أَحْسَنَهُ منظراً. ولله دره فارساً. ومنه ما يجيء في التفضيل: نحو: خالد أعظم قدراً»[٣] ولولا التمييز لم يعرف ما اشتعال الرأس، ولم يعرف موضع التعجب في الحسن، ولم يعرف التعجب السماعي فيها، ولم تؤدِ الجملة معناها الدلالي المقصود.

إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ص٢٤٣.

(١) سورة الأعراف، آية: ١٤٣.

(٢) الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج١، ص٤٥٣ -٤٥٧.

(٣) المخزومي د.مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص١٠٨.

٢- مفرد: نحو: عندي خاتم فضة، والمفرد هو الذي يراد تمييزه[١]: ومنه: المقدار نحو: قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾. والعدد نحو: قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[٢].

فالتمييز أبان نوع الخاتم ومقدار المثقال وعدد الليالي والأيام، ومن دونه يقع الإبهام، كما أن نوع التمييز محكوم بموقف ما، فالذي أوجب تقدير هذه الأنواع من التمييز، هو طبيعة النص الذي تنتمي إليه. فالتمييز عنصر نصي. وعلى ذلك نأخذ تعليل النصب عند سيبويه في قولهم: «داري خلف دارك فرسخاً، فانتصب لأن خلف خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فلما قال: داري خلف دارك أبهم، فلم يدر ما قدر ذاك، فقال: فرسخاً وذراعاً وميلاً، أراد أن يبين. فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب، كما عمل: له عشرون درهماً في الدرهم»[٣].

والناظر في قول سيبويه لا يرى فيه حدا تركيبيا معينا، فإذا رجعنا إلى الجانب التركيبي للجملة من دون التمييز (فرسخا) نجده مكتملا، إلا أن التركيب النحوي القائم على تمام الدلالة النصية والسياقية مراعاة للمتلقي استوجب ذكر التمييز؛ لأنه غاية في الكلام وبيان، ففيه مقصدية وإعلامية وقبول.

والتمييز مقصد دلالي للمتكلم يذكر إذا لم يُعلم المراد من التركيب، ويحذف إذا دل عليه دليل أو أراد المتكلم غرضا من حذفه. ومن ذلك قول ابن جني: «وقد حذف المميز، وذلك إذا عُلم من الحال (حكم ما) كان يعلم منها به. وذلك قولك:

---

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٠٨، ١٠٩

(٢) سورة الحاقة، آية: ٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ج١، ص٤١٧.

عندي عشرون واشتريت ثلاثين وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحَذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام»[1].

ومن الفرق بين الحال والتمييز القائم على مفهوم الجملة المستقلة وليس النص أو السياق قول ابن هشام: «أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾[3]، بخلاف التمييز[4] وهذا يعني أن التمييز لا يؤثر حذفه في الكلام كما تؤثر الحال، فماذا لو قلنا: طاب محمد نفسا؟ وحذفنا التمييز (نفسا) .فما المعنى المقصود، وجملة: اشتريت رطلا تمرا. إذا حذفنا منها التمييز (تمرا) فإن احتمالات المعنى المقصود تتيه بين النصوص، فلا يُفهم للمتكلم معنى خاص، فالتمييز مجال نصي وحذفه يفقد العمدة معناه النصي وإن ذكر المفعول به؛ لأن مركز التداولية يقوم على التمييز في موضعه المقصود.

وتمّام حسان يدرج كل المنصوبات تحت عنوان التخصيص[5] والتفسير للذوات عنده قرينة معنوية على باب التمييز، وواضح أن التفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلّا عند المبهم، والمبهم الذي يفسره التمييز إما أن

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٧٨.

(٢) سورة لقمان، آية: ١٨.

(٣) سورة النساء، آية: ٤٣.

(٤) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص٦٠١.

(٥) انظر حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٩.

يكون:

١- معنى الإسناد: نحو طاب محمد نفسًا.

٢- معنى التعدية: زرعت الأرض شجرًا.

٣- اسم مفرد دالا على مقدار مبهم: اشتريت مترين حريرًا «فهذا مبهم من حيث المقياس والعدد».

ولا شكَّ أن الإبهام عموم، وأن التقييد تخصيص، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم، ويمنحه مفهوما دالا مفيدا يحسن السكوت عليه، وكون التمييز تخصيصًا مقصودا بذاته، وهو ما نسعى إلى إثباته هنا، مع دعوى أن كل المنصوبات مخصصات لعموم الدلالة في الإسناد أو في نطاق الإسناد، وهي من ثمَّ دالة على (جهة) معينة في فهم علاقة الإسناد. فإنه يصدق على الأسماء المنصوبة أنها تعبيرات عن (الجهة) [١].

٤ـ٢٩ـ٧ الحال

الحال هو بيان هيئة أو حال وهو «وصف فضلة منتصب مفهم في حال: كفردا أذهب»[٢]، وهو فضلة «والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو. وقد يجب ذكره لعارض كونه سادًّا مسد عمدة، كضربي العبد مسيئًا، أو لتوقف المعنى عليه»[٣] كقول الشاعر:

---

(١) انظر حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٩.

(٢) الصبان، حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني على الألفية، ج١، ص٢٤٨. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٤٣.

(٣) الصبان، حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني على الألفية، ج١، ص٢٥٠.

«إنما الميتُ من يعيشُ كئيباً كاسفاً بالُه قليلَ الرجاءِ»[1]

ويكون الحال على نوعين:

١- مفرد. نحو: جيء بالبطل محمولا على الأعناق. ورأيت الهلال بين السحاب.

٢- جملة. نحو: مررت بالقوم يتهامسون، وقوله تعالى﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[2].

والحال على النوعين مُوجِّه نصي لا يحذف إلا بدليل، فحذفه يفقد الجملة معناها المقصود، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ فالحال في الآية لا يستغنى عنها، فالقول بأن الحال من الزيادة التي يستغنى عنها، لا يستقيم مع ما تؤدية من معنى في التركيب النحوي.

وابن جني لا يجيز حذف الحال إلا بدليل، فيقول: «وحذف الحال لا يحسُن. وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضِدّ الغرض ونقيضه... فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[3]؛ أي فمن شهده صحيحا بالغا فطريقه

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني، انظر العسكري، أبو هلال، معجم الفروق اللغوية، تنظيم: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م- ١٤١٢ مؤسسة النشر الإسلامي، ص٥٢٥. والحريري، القاسم بن علي (٤٤٦هـ - ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ص٢٨٣. ولسان العرب ج٢، ص٩٠ «موت»، وشرح قطر الندى ص٢٣٥؛ ومغني اللبيب ص٦٠١. وحاشية الصبان، ج١، ص٢٥٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٤٣.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٥.

أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا. وأما لو عريت الحال من هذه القرينة، وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»[1].

ومن أنواع الحال التي ترتبط بالمعنى السياقي:

الحال المؤسسة: «وتسمى المبينة، وهي التي تفيد معنى جديدا لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها نحو: أقبل أخوك ضاحكا. فكلمة (ضاحكا) حال مؤسسة؛ لأنها أفادت الجملة معنى جديدا لا يفهم عند حذفها».

الحال المؤكدة: وهي لا تفيد معنى جديدا وإنما تقوي معنى موجودا في الجملة قبل مجيئها، ولو حذفت لفهم معناها مما بقي من الجملة نحو: هو الحق بيّنا[2].

وتأتي الحال لبيان الهيئة، وهي مرتبطة بصاحبها، وهذا الارتباط يجعل الإسناد موجَّها إلى معنى نصي معين، فاختيار حال من أحوال كثيرة محتملة لصاحب الحال يعني أن الحال جاءت وفقا لمعطى نصي سياقي. فالنوع الثاني من الحال ليس على وجه محدد فيحذف إذا لم يقصد.

٤ـ٢٩ـ٧ـ١ حذف الفعل بدلالة الحال

تعرف الحال بأنها من متعلقات الفعل، ولا يمنع ذلك من حذف الفعل بدلالة الحال، كوقوع الحال جواباً عن السؤال بكيف، كقولك: راكباً: لمن قال لك: كيف جئت. «فلم يذكر الفعل معها لذكره أثناء الخطاب»[3].

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) انظر سيبويه، ج٢، ص٧٩. وانظر شرح ابن عقيل، ج١، ص٦٥٣-٦٥٤. والنحو الوافي، حسن، د. عباس، ج٢، ص٣٦٥.

(٣) المخزومي د.مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص١١٤.

ومن الأمثلة الأخرى قولك: راشداً مهدياً. ويقال في موقف الدعاء للمسافر أو ما شاكله، ومن ذلك قولك: هنيئا مريئاً. لمن يشرب أمامك، فأنت لا تصرح بالفعل؛ لأن ذلك من فضول القول.

٤-٢٩-٨ الإضافة

وهي «نسبة وارتباط بين شيئين على نحو لا تُعبِّر معه عن فكرة تامة، وإنما يضاف شيء إلى شيء ليرتبطا، ويكونا بمنزلة شيء واحد، فيكتسب الأول من الثاني ما له من صفات وخصائص، كالتعريف والتخصيص»[(١)] «لذلك يحذف التنوين من المضاف؛ لأن التنوين علامة التنكير والإضافة علامة التعريف أو التخصيص، فالتنوين والإضافة لا يجتمعان»[(٢)] وللمضاف إليه رتبة «وذلك ...أن المضاف مقدم على المضاف إليه»[(٣)].

والإضافة تأتي بها العرب لبيان المعاني وتحديدها[(٤)]، وهي«من أشيع أساليبهم في البيان ومن أكثر الأصول النحوية جريا على الأقلام، والعرب يضيفون لبيان الفاعل (خَلْقُ الله) ولبيان المفعول (خَلْقُ السموات) وللمكان (ظِباء وجرة) وللزمان (برد الشتاء) ولبيان الموصوف (حسن الوجه) ولبيان الصفة (يمين صدق) ... ويستعملونها في التفضيل (أعلم القوم)»[(٥)] وهذا «دليل على بلوغ أصحاب تلك اللغة درجة عالية في دقة التفكير واتصافهم بمزية الوضوح وتحديد المقصود

---

(١) المرجع نفسه، ص١٧٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٧٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٠٥.

(٤) انظر جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) ص٥٧.

(٥) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٧٥.

تحديدا يقتضيه المنطق العلمي، واللغة العربية لا ينطبق عليها وصف الابتدائية لكثرة ما فيها من الألفاظ الدالة على الكليات والمفاهيم والمعاني العامة والمجردة»[١].

والإضافة بنوعيها جاءت لأمر دلالي متعلق بمقتضيات نصية، فقولنا: هذا صديق زيد. إذ زيد غير عمرو أو صديق أخيك. وفي قولنا: هذا كاتب الرسالة. فإن الكاتب قد يكون للقصة أو الرسالة أو الرواية، وكل إضافة هي توجيه للمضاف والجملة نحو سياق معين. فإذا حللنا تركيب: (ثور زيد). فإن البنية السطحية تقوم على بنية أخرى، إذا تم حذف التنوين للإضافة على نحو: ثور + (إضافة) + زيد. «ولما كانت الإضافة شحنة إخبارية، فإننا نستطيع أن نقيسها بمعيار التحسس إيجابا أو سلبا أو بمقياس الاختيار بافتراض السؤال المفضي إلى الصياغة، عندئذ نفهم أن الإضافة هنا هي للملكية، فنجري التحويل آليا على المعادلة بحيث نحصل على: ثور + (ملكية) + زيد. ولفظ الملكية مصدر صناعي ينوب عن الحدث، وبعد تجرده من عامل الذهن، تمكنا من تحويل المصدر إلى مركبات، فكرة الحدث فيه بطرفيها، فنحصل بعد تفكيك لفظ الملكية على ثور + (مالك + مملوك) + زيد . ... ثم نفك القوسين، ونوزع بالتبادل ما كان في صلبها على طرفي المعادلة، فيكون لدنيا: ثور مملوك زيد مالكه»[٢].

وهذا التحليل الذي قام به المسدي للإضافة ما كان ممكنا لو أن الإضافة ليست عنصرا نصيا في الجملة، حيث يمكن فهم سياق ما أو افتراضه، وتقدير الجملة، فالتحليل أفضى إلى جملتين بمعنى واحد.

---

(١) المبارك، د. محمد، خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠م، ص٦١.

(٢) انظر المسدي، د، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص٣٣٦.

٤-٢٩-١ الحذف في الإضافة بين نحو الجملة والمفهوم النصي

يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا إذا أمن اللبس ودل عليه السياق اللغوي، كقول الشاعر:

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ... ونارٍ توقدُ بالليلِ نارا[1]

والتقدير: وكل نارٍ، فحذف (كل) وبقي المضاف إليه مجرورا[2] دليلا على السياق، ويحذف المضاف ويبقى المضاف إليه قائما مقامه في إعرابه، نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[3] والتقدير أهل القرية، حُذف المضاف (أهل) وبقي المضاف إليه قائما مقام المحذوف في الإعراب فنصب على المفعولية وهو دليل على المحذوف.

ويسوغ الحذف إذا اطمأن المتكلم لفهم المتلقي، يقول ابن يعيش: «اعلم أن المضاف قد حذف كثيرا من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذ لم يُشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا»[4]، ومسوغ الحذف هنا محكوم بالنص المتعارف عليه بين المتكلم والسامع، فهناك مقام سياقي اجتماعي اعتمد عليه في الحذف ودليل لفظي في المضاف إليه.

وحذف المضاف والمضاف إليه يخضع لأمن اللبس «وجواز حذف المضاف إليه

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب ج٩ ص٥٠٨، وانظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج٢، ص٧٢، ٧٤. وانظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص١٣٧. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ٧٧.

(٢) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ٧٧.

(٣) سورة يوسف، آية: ٨٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٢٣. وانظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص١٣٤.

في الغايات[1] مشروط بقيام قرينة على تعيين ذلك المحذوف»[2] لأن الغايات موجهات نصية لا يستغنى عنها في الجملة المنزوعة من سياقها، أما التي يعرف لها سياق منجز يمنع اللبس فيجوز حذفها.

و«الأصل في اللغة عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما معًا بمنزلة الكلمة الواحدة»[3] ولأن المضاف إليه يؤتى به لتوضيح المضاف، فهو مرتبط بسياق جملة النص، ولا يحذف إلا بدليل، وحذفه لا يرقى إلى فصاحة إبقائه، ومن أمثلته: بين ذراعي وجبهة الأسد. على تقدير بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، ومنه أيضًا: قطع اللَّهُ يَدَ ورجلَ من قالها. على تقدير: قطع الله يَدَ من قالها ورجلَ من قالها[4].

والمضاف إليه يأتي لأغراض دلالية فجملة: «جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه»[5].

ولأن المضاف إليه دلالي في التركيب يوجه المضاف، فهو عند النحاة «بين الفضلة والعمدة، فإنه قد يلتحق بالعمدة، وذلك إذا أضيف إلى العمدة، في نحو: أقبل عبد الله، ويلحق بالفضلة إذا أضيف إلى الفضلة، نحو: أكرمت عبد الله. وهو

---

(١) والمقصود بالغايات الظروف.

(٢) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص١٦٨٣.

(٣) أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ج٢، ص٢٧٢.

(٤) انظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج٢، ص٨٢٢. وانظر الصبان، حاشية الصبان، ج١، ص٤١٣. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٧٩.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٧٣٩.

يقع فضلة في نحو: هذا ضارب محمد»[1] وهو أصل في البنية الدلالية العميقة؛ لأنه مقصد تداولي، يخرج ما اتصل به عن الإبهام ويزيد المعنى وضوحا.

٤ـ٢٩ـ٩ الاستثناء

الاستثناء هو «إخراج واحد أو أكثر مما دخل فيه الجماعة»[2] فهو ينقل المعنى إلى خصوصية معينة، ينفرد بها، وهذا الانفراد سمة نصية، فبه تتحقق المقصدية، والإعلامية، والقبول من المتلقي في حالة من الاتساق والانسجام النصي، حيث تصبح البدائل الدلالية في الجملة واضحة، وتُدخل الجملة في السياق، واقتصار الجملة على الإسناد المجرد لا يحقق ذلك، ويحقق الاستثناء عنصر التماسك اللغوي من خلال عناصره وأدواته، إذ يُسلم كل جزء من الاستثناء إلى الآخر.

وعناصر الاستثناء تؤدي إلى التلاحم النصي، فهي عبارة عن إجراءات لغوية تنشط المحتوى المعرفي للجملة، وتوصل إلى الترابط المفهومي داخل النص، ففي جملة: ربح التجار إلا عليا. الربح عام والخسارة على الاستثناء.

فعندما نعمد إلى أسلوب الاستثناء بجميع أركانه، فإن النصية تكون واضحة لا لبس فيها، فقولنا: ما تعلم أبناء القرية إلا زيدا (زيد). فهذه جملة تتعلق بنص العلم، ومركز الدلالة ليس التعلم تحديدا وإنما الاستثناء الذي حصل في المشهد التعليمي العام في القرية، وهو تعلم زيد. فهو الوحيد المتعلم، وهو مقصد البناء اللغوي، والغاية الإعلامية والموقفية.

---

(١) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٤.

(٢) المخزومي د.مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص٢٠٦

وينصب المستثنى بعد إلا إما[1]:

- بالأداة (إلا)
- أو بما قبله بواسطة الأداة (إلا) باعتبارها ناقلة لعمل ما قبلها
- أو بفعل الاستثناء مضمرا في حالة عدم الإتباع نحو: قام القوم استثني زيدا. في جملة الاستثناء: قام القوم إلا زيدا[2].

فالاستثناء التام يتكون من تركيبين بينهما تبعية تقوم على الاستثناء، والتركيب الثاني من دون خاصية الاستثناء يعد خارجا عن الأول، ويمكن حذفه، ولكن النصية تمنع حذف الجزء الثاني، فلا تتحقق الدلالة المقصودة بالحذف مع بقاء ما قبل الأداة بمقصده، فإذا قلنا: قام القوم. بحذف ما بعد الأداة (إلا) وهو المستثنى (زيدا) فإن المعنى ينصرف إلى مجرد القيام، وليس الاستثناء، فالمستثنى مقصد الفائدة بحد ذاته، ويؤدي دورا تداوليا.

وجملة الاستثناء في نحو: قام القوم إلا زيدا «سياقها الطبيعي أن ترد جوابا للسؤال: هل قام القوم كلهم»[3]. وكذلك جملة: ما قام أحد إلا زيد. فهي إجابة سؤال نحو: هل قام القوم[4]؟ فهي جمل نصية ارتبطت بسياق نصي بأثر من الاستثناء الذي وجه طبيعة الجملة والتصورات حولها، فلو رفعنا الاستثناء منها وأصبحت على نحو: قام القوم. لم تتحدد طبيعة السياق بدقة، وبقيت الجملة مفتوحة على احتمالات سياقية نصية كثيرة، فقد تكون:

---

(١) انظر المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص٢٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٣) المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص٢٣.

(٤) انظر المرجع نفسه، ص٢٣.

قام القوم إلى عملهم.

قام القوم إلى مائدتهم.

قام القوم كاسفين خائبين.

قام القوم يستطلعون الخبر.

فالاحتمالات النصية لجملة: قام القوم. كثيرة وهي جملة مكونة من العمدة، وبقية المعنى النصي للجملة مبهم، في حين أصبح واضحا يطلب سياقا معينا، وجملة نصية تقود إلى أخريات، عندما صار في إطار الاستثناء، فالعمدة غالبا مبهم من الوجهة التداولية، والفضلة واضح الوجهة.

والعلاقات بين الجمل النصية علاقة تبعية وترابط، وفي الاستثناء ترابط كترابط الجملة البسيطة.

والاستثناء عند تمام حسان بمفهوم الإخراج، يقول: «وعلاقة الإخراج قرينة معنوية على إرادة «باب المستثنى» فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق، فإذا قلنا: جاء القوم إلا زيدًا، فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم، وأخرجنا زيدًا من هذه الإسناد»(١) «وفي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له، ومن هنا ساغ لي أن أضع «المستثنى» بين الأبواب المعبرة عن معنى الجهة، وأن أطلق على ما تفيده هذه القرائن المعنوية مجتمعة عنوانًا شاملًا هو «التخصيص»»(٢).

والاستثناء المفرغ: عند النحاة «ما خلا من المستثنى منه نحو: ما حضر إلا خالد»(٣) ولا تتحقق فيه أركان الاستثناء الثلاثة وهي: أداة الاستثناء والمستثنى منه

---

(١) حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٩.

(٢) المرجع نفسه ص٢٠٠.

(٣) د.مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص٢٠٦.

والمستثنى. «فلم يكن فيها حكم دخل فيه الجماعة ثم استثني من الجماعة واحد أو أكثر»[1] فهو أسلوب قصر والقصر عند المخزومي توكيد[2].

ونحن بين الأخذ بالناحية الشكلية وهي عناصر الاستثناء، وعليه فلا استثناء في هذا النوع، وإما أن نأخذ المعنى المقصود وهو سياقي، والمستثنى منه مقدر، ويَثبُت الاستثناء بالحضور لخالد دون غيره أو يُقصر عليه، فيكون الباب باب استثناء.

٤ـ٢٩ـ١٠ الجار والمجرور

٤ـ٢٩ـ١٠ـ١ حرف الجر

الحرف «ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره نحو: هل وبل وقد، لا تقول من هل ولا قد هل، ولا تأمر به»[3] و«الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة»[4].

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٢ تعدد معاني حروف الجر

تعدد معاني حروف الجر سمة نصية، فهي تأخذ معناه من الارتباط بغيرها، وهذا الارتباط متنوع الدلالة وفقا للسياق، فحرف الجر (من) له عدة معان. وقد حُدّ الحرف بأنه: «ما كان معناه في غيره»[5] فلا قيمة للحروف بذاتها ما لم ترتبط

---

(١) د.مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص٢٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٠٦.

(٣) ابن جني، كتاب اللمع في العربية، ص٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٢٣.

(٥) شرح الرضي، ج٤، ص٢٥٩. وانظر الراجحي، د. عبده، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية،

بغيرها. وابن هشام رد معاني الحرف إلى معنى واحد أصلي، أما سائر المعاني التي أضافها اللاحقون فمستفادة من غيره[1]، وجملة النص تتحكم بالمعنى المقصود من الحرف والكلمة. ودور حرف الجر أنه يوصل الفعل إلى الاسم، ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء[2].

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٣ الترتيب

من سمات الجار والمجرور أنه «لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعملُ فيه، ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر، فلا يجوز أن تقول: زيدٌ في اليوم الدارِ. تريد: في الدار اليومَ. ولا ما أشبه ذلك»[3].

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٤ إضمار الجار

«ولا يجوز أن تُضمِرَ تَنَحَّ عن الطريق لأنّ الجارّ لا يُضمَرُ وذلك أنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارّ غيرُ مُنفَصِلٍ، فصار كأنّه شيءٌ من الاسم؛ لأنه مُعَاقِبٌ للتنوين، ولكنَّك إن أضمرتَ أضمرتَ ما هو في معناه، ممّا يَصِلُ بغير حرفِ إضافةٍ»[4].

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٥ أهمية حرف الجر

«إن حرف الجر الذي يكون في العربية شبه جملة لا يكفي فيه أن نقول: إنه «ما

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. ص٣٦٢.

(١) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص٨٦١.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب ج٣، ص٨٠. وانظر الأصول في النحو ابن السرّاج، ج١، ص٤٠٨.

(٣) ابن السرّاج، الأصول في النحو ج٢، ص٢٣٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥٤.

دل على معنى في غيره»؛ لأن له أهمية في الاستعمال اللغوي يحتاج معه إلى درس متأنٍّ»[١] فله وظيفة تداولية تقوم على توجيه العمدة إلى سياق معين. فالمركب الحرفي قائم على دليل وظيفي واسم مجرور، وشبه الجملة تتمم نسقان المعنى الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه[٢].

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٦ تسمية شبه الجملة

وسميت بذلك لأنها مترددة بين المفردات والجمل[٣] وهي «أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدل على الجملة، فكانت أشبه بالجمل منها بالمفردات، ولما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، ولا شرطية، خرجت عن الجمل فدرسها النحاة مع المفردات»[٤]. غير أنها في الدلالة تعادل العمدة ويمكن لها أن تعامل معاملته تركيبا، وهي أكثر دلالة من العمدة على ما يمكن فهمه من التركيب المجرد.

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٧ محل المجرور

ومحل المجرور هو النصب بدليل نزع الخافض فإذا نزع الخافض (الجار) نصب الاسم بعده نحو: زهدت المال؛ أي زهدت بالمال، وجيء بحرف الجر قبله لتعدية الفعل اللازم إلى مفعوله، والتعدية تكون لتمام المعنى المقصود الذي يحسن السكوت عليه في الجملة النصية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ

---

(١) الراجحي، د. عبده، التطبيق النحوي، ص٣٦٢.

(٢) انظر المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص٨٦.

(٣) انظر ابن هشام مغني اللبيب.ص٢. وشرح ابن عقيل، ج١، ص٢١١.

(٤) قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٢٦٠.

﴿وَبِٱلَّيۡلِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝١٣٨﴾[1] فعطف الجار والمجرور (بالليل) على الحال منصوبة (مصبحين). فمحل الجار والمجرور النصب[2].

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٨ تنوع الجار والمجرور مع الفعل والدور النصي

حروف الجر مع مجرورها والفضلات عموما تعمل على توجيه الفعل وإظهار المعنى المقصود منه، وقد يوجه بأكثر من حرف جر أو فضلة «فيجوز أن يجتمع على فعل واحد عدة حروف جر، إذا كانت مختلفة، فإن الفعل الواحد قد يتعدى بغير حرف جر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يظهرها حروف الجر، فإنك إذا قلت: خرجت. فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار. فإن أردت أن تبين انتهاءها قلت: إلى المسجد»[3] ومن اجتماع الفضلات (الموجهات) على الفعل الواحد: خرج زيد من بيته حاملا كتابه رغبة في الدراسة. فكل موجه يكشف عن معنى دقيق مقصود في الجملة النصية، فما زدت شيئا إلا كان المعنى غير ما كان.

وتعدد الحروف على شرط الاختلاف، واجتماع أكثر من فضلة بعد الفعل، مشروط بمقدار المعنى المراد لا مقدار المعنى في الفعل، فالفعل بحد ذاته له معنى معجمي بسيط، والموجهات اللغوية تنوع المعنى على إرادة من منتج الكلام. فعامل التنوع والزيادة في المعنى هو مقصد المتكلم. والجار والمجرور متعلق بالفعل على

---

(١) سورة الصافات، آية: ١٣٧، ١٣٨.

(٢) انظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٢٥٥.

(٣) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب، (١٠٣٠-١٠٩٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م ج٩، ص١٢٧.

ناحية التوجيه لا التبعية؛ لأن تقدير الجار والمجرور غير خاضع للفعل، فالفعل لا يختص بنوع من شبه جملة أو فضلة لا يخرج عنها أو تخرج عنه.

٤ـ٢٩ـ١٠ـ٩ حروف الجر والتعلق النصي

يتحدث تمّام حسان عن النسبة «فهي قرينه كبرى كالتخصيص، وتدخل تحتها قرائن معنوية كما دخلت القرائن المعنوية المتعددة تحت عنوان التخصيص... والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة، هي ما نسميه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة»[١] «وحروف الجر في اصطلاح النحاة القدماء (أدوات تعليق) ومن عباراتهم المشهورة قولهم: (والجار والمجرور متعلق) فكلمة (متعلّق) هنا تفيد أن النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر؛ (أي القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة) من تعليق، على أن التعليق بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن، فإذا قلنا: جلس زيد على الكرسي. فإن الكرسي تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالمضي»[٢] والحدث متضمن في كل فعل لازم ومتعد[٣] فشبه الجملة من الجار والمجرور والظرف تشكل قيدا على الحدث توجيها، وعلاقة شبه الجملة بالحدث وتكملته هي ما يعرف بالتعليق، فالتعليق هو بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيده وتتضمنه وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة الكلام[٤].

(١) حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠١

(٢) حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٢.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

(٤) انظر قباوة، د.فخر الدين إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٢٦٢.

فشبه الجملة يعمل على توجيه الحدث، وهو من الفضلات، وحروف الجر توجه الحدث في الجملة الواحدة إلى أكثر من معنى، وهي ذات معان وظيفية في عمومها كما يلي[1]:

١- بداية الغاية
٢- انتهاء الغاية
٣- البعضية
٤- الظرفية
٥- التعليل
٦- المجاوزة
٧- الاستعانة
٨- الاستعلاء
٩- المصاحبة
١٠- الإلصاق
١١- القسم
١٢- التشبيه
١٣- بيان الجنس
١٤- التوكيد
١٥- الملك
١٦- الاستحقاق
١٧- النسب
١٨- العاقبة
١٩- المقايسة
٢٠- التعويض
٢١- التعجب
٢٢- الاستدراك
٢٣- التبليغ
٢٤- التبيين
٢٥- البعدية
٢٦- البدليّة
٢٧- العندية
٢٨- التعدية
٢٩- الزيادة

ويحلل تمام القرائن المعنوية[2] ومن تحليله للقرائن المعنوية الخاصة بالفضلات، نجد أنها قرائن على علاقات معنوية نصية، فهي قيد على الإسناد تخصصه، والتخصيص

---

(١) انظر حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٣.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٢٠٤.

هنا لخصوصية المعنى في الجملة، وتأتي هذه الخصوصية من الارتباط النصي للجملة، فلا معنى لتخصيص الحدث من دون ارتباط نصي.

فالإسناد علاقة عامة، والفضلات والتوابع علاقة خاصة تستدعيها عوامل نصية كالمقصدية والإعلامية والموقفية وغيرها من خصائص النص، وشبه جملة الجار والمجرور وسيلة تماسك دلالي في النص، فله معنى نحوي سياقي في الجملة، يفرضه النص بأثر العامل النصي منتج النص، وليس الفعل في الجملة.

٤ـ٢٩ـ١٠ـ١٠ حروف الجر والإفضاء إلى المعنى

حروف الجر تفضي إلى المعنى المقصود، فمعنى: قام زيد إلى كتابه. غير معنى: قام زيد إلى سلاحه. وتوصل الفعل اللازم إلى مفعوله، فهي «ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي: من، وإلى، وحتى... وقال الرضي: الإفضاء: الوصول، والباء بعده للتعدية»[(١)] والإفضاء على وجهين:

الأول: إفضاء نحوي، ويعرف بالتعليق من ناحية شبه الجملة، وتسمى فضلة أو متمما أو مكملا . وهو دلالة وتركيب في حدود الجملة

الثاني: إفضاء دلالي، إذ يفضي شبه الجملة إلى المعنى المقصود في الجملة، ويوجه الجملة إلى النص لاستمرار التركيب في أداء المعنى اللاحق، فينمو النص، وتتمكن أدوات الربط من العمل داخل الجملة والنص وخارجهما، وهذا ما يفيده معنى التوجيه في الفضلات.

والنوعان لا ينفصلان في الإطار السياقي والنصي، وشبه الجملة والفضلة عموما مُوجهات للعمدة تفضي بالجملة إلى ما يلي من تركيب دلالي نحوي،

---

(١) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص٢٦١.

فتتواصل دلالات الجمل ليكتمل المعنى المقصود، فالإفضاء بمجمله توجيه للتركيب النحوي إلى السياق.

٤ـ٢٩ـ١٠ـ١١ حذف حروف الجر

حروف الجر مفتقرة افتقارا أصليا وهي لا تحذف قياسا «اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا، إلا في: (الله) قسما عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) نحو: المصحف لأفعلن، وذلك غير جائز عند البصرية، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها»[١] وعند سيبويه لا يجوز إضمار الحروف، ومن ذلك «باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر، وذلك الكاف في: أنت كزيد وحتى ومذ»[٢] وقال البصريون «إن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض»[٣] «فإذا حذفت حروف الجر وصل الفعل فعمل، وكان حذفها حسناً لطول الصلة؛ كما قال عز وجل: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[٤] أي: من قومه، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جداً»[٥].

والتركيز على عدم حذف أو إضمار حروف الجر نابع من كون الدلالة في الجملة غير محددة الوجهة بفعلها، وإمكانية تقدير حرف مكان الآخر يغير المعنى

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٩٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٨٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف الأنباري، ٣٩٦.

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٥٥.

(٥) المقتضب ج١، ص١٢٧.

المقصود، فقولنا: غضب به، غير قولنا: غضب له. أو غضب منه. بينما الفاعل كوظيفة نحوية يضمر ويمكن تقديره في الفعل.

فالأصل في تمام الكلام والإفادة التي يحسن السكوت عليها في الجملة وجود الفضلة، ويجوز الحذف بالقصد والدليل «وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد. فأما حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه وذلك كقولنا: انطلق زيد. ألا ترى هذا كلاما تاما وإن لم تذكر معه شيئا من الفضلات مصدرا ولا ظرفا ولا حالا ولا مفعولا له ولا مفعولا معه ولا غيره. وذلك أنك لم تُرد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره»[1]، وكأنك تقول زيد انطلق انطلاقا، والانطلاق حدث مقدر في الكلام وهو من الفضلات، ولا تكون جملة لا فضلة فيها، وإن لم تذكر، قياسا على رأي سيبويه[2] والرضيّ.

٤ـ٣٠ التوابع:

التابع: ما كان وصفا للمتبوع، وما كان من المتبوع كأنه هو«[3]. ومن التوابع:

٤ـ٣٠ـ١ النعت

النعت: وهو «تابع يكمّل متبوعَهُ بدلالة على معنىً فيه، أو فيما له تعلُّقٌ به، مثل: «جاءني رجلٌ كريم» و«رَضِيَ بالدّية الأَبْنَاءُ الْمَقْتُولُ أَبُوهم»[4] وهو نوعان:

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٧٩.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥.

(٣) المخزومي د.مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص١٨٦.

(٤) الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج١، ص٤٦٢.

حقيقي وسببي، وفي النوعين يذكر النعت للمنعوت وفقا لمقتضى سياق معين، فوصف الرجل بالكريم، جاء في معرض الحديث عن الكرم أو عن الرجل الكريم ذاته، وليس اللئيم أو البخيل أو...وكذا النعت السببي. يقول سيبويه في جملة: مررت برجل ظريف. ما نصه: «فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد. وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف»(1) فإرادة المتكلم تحكمت بالنعت، والإرادة تنضبط لمعنى مقصود من صاحبه دخلت فيه الجملة.

والنعت يعد من اللواحق «والعبارات اللواحق مكونات تردُ على وجهين: إما أن تكون تابعة للتركيب النواة أو منفصلة عنه، وهذا الصنف في أبواب متفرقة من النحو العربي كأبواب النعت والمستثنى والمعطوف بشقيه المتصل والمنقطع»(2).

نحو: مررت بالرجل الكريمِ

مررت بالرجل الكريمَ

مررت بالرجل الكريمُ

فلفظ الكريم في الأولى تابع (فضلة) للموصوف المجرور (الرجلِ)، أما الثانية فمنصوب على تقدير أخص، وفي الثالثة مرفوع على تقدير المحذوف (هو) أي:

- مررت بالرجل (أقصد) الكريمَ.
- مررت بالرجل هو الكريمُ

---

(1) سيبويه ، الكتاب، ج١، ص ٤٢٢.

(2) المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص١٣.

والنحاة العرب يقولون: إنه يتعذر- حين يكون القصد هو المدح أو الذم والترحم - إظهار الفعل والضمير، ويجوز الإظهار حين يقصد بالنعت المقطوع التخصيص أو مجرد الإخبار(١). ومرد الأمر إلى المقصدية، وهي إحدى شروط النصية، والقصد يتوفر في الحالة النصية للجملة، والإعلامية والموقفية والمقصدية وراء هذا البناء في الجمل، والفضلة مدار المقصدية ومحلها.

والانفصال والاتصال يأتي موافقا للوجهة الدلالية وليس لصفة التركيب النحوي، فالرجل الكريم في الجملة الأولى معروف بالكرم لدى المتلقي، وأما الثانية فإنك تستدرك بالتخصيص بيانا للمتلقي، كأنك تقول: مررت بالرجل أخص الكريم لا البخيل. وأما جملة: مررت بالرجل الكريمُ؛ أي: هو الكريم أو إنه الرجل الكريم. فكأنك تؤكد وتثني عليه بالكرم، فتقيم الجملة الاسمية عوضا عن الوصف المباشر أو تكرار الوصف(٢)، فكأن السامع ينكر صفته والمتكلم يصر عليها، والجملة بهذه الصفة (الرفع) للفظة (كريم) تدل على حديث آخر غير مثبت حول إنكار صفة الكريم، فالجمل السابقة جمل نصية، وتبدو النصية فيها من الفضلة المتمثلة بلفظة (الكريم) على اختلاف أوجه الإعراب أخذا بالرأي القائل: إن الخبر وصف للمبتدأ وهو بمثابة الفضلة من المبتدأ، فلا يؤتى بالخبر إلا إذا كان المبتدأ. فيصبح المبتدأ العمدة وحده في الجملة الاسمية؛ من العماد للشيء وما سواه موجهات ودلائل نص.

والعلامة الإعرابية دليل على النصية، فالجر للصفة في الجملة الأولى على ما تحمل من دلالة في باب الفضلات، والنصب في الثانية على تقدير فعل (أخص) من الفضلات، وأما المرفوع في الثالثة فخبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ويقع ضمن جملة

(١) انظر المرجع نفسه، ص١٤.

(٢) انظر المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص١٦.

متعلقة بالمجرور شبه جملة (بالرجل)، فالضمير المنفصل (هو) مبتدأ يعود على المجرور في شبه جملة (بالرجل).

والفعل (مرّ) لازم، تعدى إلى لازم معناه النصي بأكثر من أسلوب، ولو كانت الجملة لا ارتباط نصي لها لجاز أن نقول: (مررت، و مرّ رجل)، ولكن الواقع النصي تطلب إدخال موجهات على جملة الإسناد حتى تصبح ذات معنى ووجهة دلالية نصية تعرف بها، فهذه الجمل جزء في بنية نصية، وجاءت العلامات الإعرابية للفوارق الدلالية.

والنعت من قرائن التعدية عند تمام حسان، ويندرج تحت قرائن التعدية أربع قرائن هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، وهي قرائن معنوية[١].

٢.٣.٤ التوكيد

إن «الغرض من ذكره إزالة الاتساع؛ وذلك أنَّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازا كقولك: جاءني زيد. فإنه قد يراد جاءني غلامه أو كتابه»[٢] والتوكيد للتحقيق والتسديد[٣] والتوكيد نوعان:

التوكيد اللفظي: ويقوم على أساس إعادة اللفظ وتكراره، توكيدا وإزالة لما قد يعلق بذهن المتلقي – من شك في كلام المتكلم نحو: أخبرني زيد زيد. وقام زيد قام زيد.

(١) انظر حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٤.

(٢) العكبري، أبو البقاء محب الدين، ج١، ص٣٩٤.

(٣) انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٢٦.

التوكيد المعنوي: ويقوم على أساس من استخدام كلمات خاصة منها: النفس والعين وكلا وكلتا وأجمع وأبتعين وأبصعين، على أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكَّد ويطابقه في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، نحو: جاء زيد نفسه. والرجلان أنفسهما. والنساء أنفسهن. وجاء الرجلان كلاهما والفتاتان كلتاهما.

وألفاظ التوكيد المعنوي جاءت لإزالة أي احتمال في نفس السامع، فجملة: جاء زيد. قد يكون الجائي زيد آخر غير المقصود الذي يعرفه متلقي النص، وفي حالة شك المتلقي يقوم التوكيد بإبعاد الوهم عن أي (زيد) آخر في ذهنه، وبذلك يكون التوكيد بنوعيه من العلامات الدالة على نصية الجملة في اللغة العربية.

٤-٢٣٠-٣ البدل

البدل: «هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة، فالتابع جنس، والمقصود بالنسبة؛ فصلٌ أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها، وبلا واسطة أخرج المعطوف ببل، نحو: جاء زيد بل عمرو. فإن عمرا هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهي بل»[(١)] فالبدل تابع له متبوع، وهو المقصود بالحكم، وذكر البدل في جملة: جاء أخوك خالد، يزيد الجملة وضوحا وبيانا، ويزيل اللبس في نوع الأخوة، إذا كان مقصد المتكلم نوعا خاصا من الأخوة، وهذه المقصدية لا تأتي في جملة مستقلة عن نص، فأخوة الدين غير أخوة الدم أو الصداقة أو الوطن، ولكل نوع سياقه.

وبدل البعض من كل، والاشتمال فيها تحديد للمعنى المقصود وفق السياق، والبدل المباين بنوعيه، الأول: وهو الإضراب نحو: أكلت تمرا بل زبيبا. حيث

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٢٤٧.

أضرب عن أكل التمر إلى الزبيب. والثاني بدل الغلط نحو: لقيت رجلا فرسا. عندما يريد المتكلم الفرس، ولكنه غلط فذكر الرجل فعاد إلى مقصده - نوع من البدل ودليل عل نصية الجملة، فالإضراب من شيء إلى شيء ليس عبثا، بل من ورائه سياق مقصود، وله رسالة إعلامية، وكذا الغلط والتذكر، فما تدور حوله فكرة النص غير ما غلط به اللسان. و«لا يمكن أن تعد الجملة المبدلة مدمجة وإن كانت تقع موقع تابع لمتبوع؛ لأن التابعية لا تعني الإدماج ضرورة، ودليل ذلك أن ابن هشام نفسه يسوق آراء نحاة يجيزون في تأويل الآية ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[1] أن تكون الجملة (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) بدلا من (النجوى) وأن تكون تفسيرا لها»[2].

فالبدل بجميع أنواعه سبلٌ نصية توجِّه الجملة إلى نصها، وتدل عليه، وبه يتم المقصد من جملة الإسناد، والبدل لا يغلق الجملة تداوليا بل يخرج الجملة من نطاق عزلتها (الاستقلال التام) إلى عالم النص، فجملة: أعجبني المنزل حديقته. هي حديث شخص لآخر موضحا له أو للنفس أو هي إجابة لسؤال عن موقع الإعجاب من مشهد عام.

٤-٣-٤ العطف

العطف من التوابع، والتبعية من العلاقات السياقية تقوم على الجمع والاشتراك في المعنى كما يفعل حرف العطف (الواو)، وعلى الترتيب والتعقيب بالفاء والتراخي بأداة العطف (ثم)، واستمرار المعنى وتتابعه إخراج للجملة السابقة

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٣.

(٢) المتوكل، د.احمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص٤٨.

من استقلالها إلى التبعية النصية، وإدخال للثانية في الحيز التداولي للأولى، فحروف العطف «تدخل الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأوّل»[1] لما بين المتعاطفين من انسجام سياقي، فالعطف يعمل على تتابع المعنى في الجمل، ومن العطف ما يقوم على الاستدراك في المعنى نحو: جاء زيد لكن عمرو أو الإضراب من معنى إلى آخر، وموضوع العطف واسع في الدراسة النصية ويحتاج إلى إفراد.

والشرط الجامع المانع للعطف ما قال به المبرد[2] «ولا يقع العطف على استواء إلا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول، فذلك جائز متى أردته»[3] لأن العطف مطلب نصي؛ إذ تتعاطف الجمل والألفاظ لتأدية المعنى النصي المقصود. كأن تقول: جاء محمد وخالد. فالثاني غير الأول. أما قولك: جاء محمد ومحمد. والثاني هو الأول فليس عطفا، «لأن الشيء لا يعطف على نفسه»[4] وإذا قصد بـ(محمد) الثاني شخصا آخر فهو عطف. فلا معنى من عطف الشيء على نفسه.

٤-٣٠-١٤ عطف المتعدد

سماه التهانوي بعطف القصة وعرفه بقوله: «هو أن يعطف جملا مسوقة لغرض على جمل مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين ... وكلما كانت المناسبة أشد كان العطف أحسن من غير نظر إلى كون تلك الجمل خبرية أو إنشائية، فعلى هذا يشترك أن يكون المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة»[5].

---

(١) المبرد، المقتضب، ج١، ص٣.

(٢) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٤١٧.

(٣) المبرد، المقتضب٣، ج٣، ص٢٧٩.

(٤) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢، ص٥٢.

(٥) التهانوي، محمد بن علي بن محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه احمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج٣، ص٢٧٩.

وقد يراد به «عطف حاصل مضمون إحداهما على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر الإنشائية والخبرية... فقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[1]. ليس من باب عطف الجملة على الجملة بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض إلى جمل أخرى مسوقة لغرض آخر»[2]. فالعطف للجمل سمة نصية تتعدى حدود الجملة الواحدة، إذ يعطف غرض على غرض، ومضمون على مضمون أو قصة على أخرى.

والأصل في العطف حصول الاشتراك بين المتعاطفين فتكون الجملة الثانية كالأولى في الفعلية والاسمية، على أن الحمل على المعنى يبيح الخروج عن هذا الأصل، «ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل، في نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[3] لأن الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو: (أدعوتموهم أم صمتم)، فقد جعلت الاسمية معادلة للفعلية لأنها كانت بمعناها»[4]. وشرط المناسبة لازم في جميع مستويات العطف وفي هذا قال المبرد «اعلم انك لا تعطف اسما على اسم ولا فعلا على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله»[5] والجرجاني جعل مجال العلاقات بين الجمل المستقلة نفس السامع «فإذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥.

(٢) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مج٢، ص٤٤١.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٩٣.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢١٩.. وانظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج١، ص٦٠٨.

(٥) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٣٨٧.

على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم، فلو قلت: خرجت اليوم من داري. ثم قلت: وأحسن الذي يقول بيت كذا. قلت ما يُضْحَك منه»[1] فأصل العطف علاقة معنوية، بما يفيد.

٤-٣-٤-٢ عطف الجمل المتباعدة

من مظاهر النصية في الاستعمال اللغوي في العربية العطف المتباعد، وهو: «الربط بين الجمل في مستوى النص ولا يقوم على بنية عاملية إعرابية، وإن أقرب الأشكال التي يمكن أن تستوعبه هو شكل مركب العطف المفتقر إلى الحكم الإعرابي الجامع، وبالتالي فإنه لا سبيل إلى حمل تقديم الجملة على الجملة أو تأخيرها عنها على هذا الضرب من التقديم الذي على نية التأخير لانعدام ما ترتكز عليه النية»[2] وافتقار المعطوف علية إلى المعطوف سياقي ويكون في النص المنجز والعرفي لاستمرار الأداء الكلامي، فمهما طالت جملة النص تنتهِ، وحتى تستمر معاني الجمل في كثير منها تحتاج إلى أدوات العطف، على مستوى الجملة والنص.

واهتم الجرجاني بعطف الجملة على الجملة غير التي تليها مباشرة (عطف الجملتين المتباعدتين)، كما في قول الشاعر:

تَولَّوْا بَغْتَةً؛ فَكَأنَّ بَيْناً ... تَهيَّبني فَفَاجَأَني اغْتِيالا
فَكانَ مَسِيرُ عِيْسِهِمُ ذَمِيلاً ... وسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ انْهِمالا[3]

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٥٢٥.

(٣) المتنبي، ديوان المتنبي، تصحيح ومقارنة، د. عبد الوهاب عزام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م، ص١٢٨.

«فكان مسير عيسهم معطوفا على: تولوا بغتة. دون ما يليه من قوله: ففاجأني؛ لأنا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيث أنه يدخل في معنى كأن، ... والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً وبين المعطوف عليها الأولى، ترتبط في معناها بتلك الأولى، كالذي ترى أن قوله: فكأن بيناً تهيبني مرتبط بقوله: تولوا بغتة؛ وذلك أن الثانية مسبب والأولى سبب، ألا ترى المعنى تولوا بغتة، فتوهمت أن بيناً تهيبني، ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولي بغتة، وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده على الجملة، وأن يُعتَدّ كلاماً على حِدَتِه»[1].

فالجرجاني «نظر فصل الجملة عن الجملة إذا كانت تعليلا لها بتعليق سائر المفاعيل ببقية عناصر الجملة، وهو تعليق غير محوج إلى الواو، فالجملة التي تعلل المتقدمة عليها ترتبط بها دون واو، ارتباط المفعول لأجله وسائر المفاعيل بما تقيِّده به، فإذا العلاقات بين الجمل في نظر الجرجاني بمنزلة العلاقات التي بين عمدة الجملة والأجزاء التي من قبيل الفضلة... فكما تقيّد العمدة بالفضلة تقيد الجملة بالجملة»[2]، والعطف من القرائن المعنوية[3]، وإذا أخذنا بالعوامل اللفظية فحروف العطف تنوب عن الفعل (أعطف)[4].

٤ـ٣١ مصطلح الموجّهات

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٤٤.

(٢) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو) مج٢، ص٥٣٣.

(٣) انظر، حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٩.

(٤) انظر ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٥٠.

تأخذ الفضلات التي عرفت في النحو على وجه الخصوص دورا في توجيه الجملة إلى السياق وفهم وجهة الكلام ومقصد المتكلم، وتحقق الإفادة التي يحسن السكوت عليها في الجملة، وهي الركن الثاني في الجملة بعد العمدة ترتيبا، ولها موقع تركيبي ووظيفة نحوية دلالية.

ومن ناحية النص فمعايير النص من المقصدية والإعلامية والموقفية والموقعية والتماسك الدلالي، لا تتحقق في البناء النصي من دون الفضلات، ويسمح لعوامل الربط النحوي والاتساق أن تعمل داخل الجملة والنص، بينما الإسناد يقف عمادا نحويا تركيبيا لقيام الدلالة المقصودة ولا يؤديها بذاته.

ونظرا لطبيعة الفضلة في الجملة والنص تركيبيا ودلالة، أرى أن تُعْرَف بالمُوجِّهات، وكذا التوابع وما هو في حكم الفضلة. وإني لأجد في رأي الدكتور تمام حسان في المنصوبات مستأنسا لهذا المصطلح، إذ يقول: «يصدق على الأسماء المنصوبة أنها تعبيرات عن (الجهة)»[1] وهي من قرائن التقييد والتخصيص للإسناد[2] والجرجاني يرى أن المفعول به يخرج الكلام إلى معنى غير الذي كان[3] ويتابع قائلا فقولك: جاءني رجل ظريف غير قولك: جاءني رجل. «في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر... وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان[4] فالموجهات كل ما وجَّه العمدة والجملة إلى معنى مفيد يحسن السكوت عليه. فكل اسم مفرد

---

(١) حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٩.

(٢) انظر حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٠.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٣٤.

منصوب ما لم يكن مبتدأ في الأصل، والخبر مفردا أو جملة، هو موجه نصي، وكل جملة حلت محل مفرد منصوب، أو محل خبر هي مُوجِّه نصي، والجمل التي لا محل لها من الإعراب موجِّهة وموجَّهة. فقولنا: كان الطالب مجتهدا. الفعل الناقص فيها (كان) نقل الجملة الاسمية إلى الإخبار عما مضى، والخبر فيها يدل على أن الجملة تتعلق بموضوع الاجتهاد، وقولنا: الطالب مستقبل الوطن. الخبر فيها أخذ المعنى إلى مستقبل الوطن، وليس إلى الاجتهاد في الدراسة، مع أن المبتدأ (الطالب) ينصرف بنا إلى العلم، فالمبتدأ في الجملة الاسمية هو العمدة فقط، ولا يفيد وحده، ويتكون من جزأين: اسم وتعريف. والتعريف له واجب حتى يمكن الإخبار عنه، فالمتكلم أو الكاتب لا يخبر عن مجهول، ولا يكون خبر بلا سياق؛ لأن الخبر مُوجِّه نصي سياقي، فالخبر في الجملتين وضع كل جملة في سياق نص مختلف عن الآخر، وقد يحدث التناص فيدخلان في سياق واحد.

ومن أمثلة الفضلة في التوجيه، ما نجده من اختلاف في معاني الجمل الآتية مع اشتمال كل منها على العمدة نفسه، وهو فعل مادته واحدة (ضرب، يضرب، اضرب) ويعود سبب اختلاف المعاني إلى الفضلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾(1) وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ﴾(2) وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ﴾(3) وقوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ

---

(1) سورة محمد، آية: 27.

(2) سورة المزمل، آية: 20.

(3) سورة النور، آية: 31.

﴿بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾ وفيها يقدر المفعول المطلق (ضربا)[6] وقوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾[8] فالعمدة (الفعل) في جمل القرآن الكريم السابقة مادته واحدة (ضرب) ولكن الدلالة متنوعة لكل فعل وفقا للفضلات (الموجهات) التي لابسته.

١.٣١.٤ التوجيه أصل في الجمل

فكرة التوجيه في تركيب الجملة حاضرة في الفكر النحوي العربي، ولا تقتصر على الفضلات المتعارف عليها، إلا أنها من باب التخصيص والتحديد في البحث.

---

(١) سورة النور، آية: ٣١.

(٢) سورة البقرة، آية: ٦٠.

(٣) سورة ص، آية: ٤٤.

(٤) سورة الأنفال، آية: ١٢.

(٥) سورة البقرة، آية: ٧٣.

(٦) سورة النساء، آية: ٣٤.

(٧) سورة الحديد، آية: ١٣.

(٨) سورة البقرة، آية: ٦١.

ويذكر السامرائي أنه يستقر في الفكر النحوي أن الجمل مستقلة بنفسها من حيث تمام المعنى من نحو: «حضر محمد»[١] وهناك جمل غير مستقلة ويقسمها إلى[٢]: إلى[٢]:

١- الجمل غير المستقلة بالأصالة.

٢- الجمل غير المستقلة لأمر عارض.

٣- الجمل غير المستقلة صناعة.

٤-٣١-١-١ الجمل غير المستقلة بالأصالة

«في العربية جمل لا تستقل بنفسها، ولا يتم معناها أينما وقعت وكيفما وقعت، وهي تحتاج إلى ضميم معها لإتمام المعنى»[٣] ومن هذه الجمل للتمثيل:

١- لا سيما: فإنها لا تؤلف كلاما تاما مع أنها جملة مؤلفة من مسند إليه، وهو (سيٍّ) اسم (لا)، ومسند مقدر وهو خبر (لا)، وخبر (لا) كثير الحذف كما هو معلوم فلا تقول: لا سيما. وتسكت، بل لا بد من أن يكون معها ما يتم به المعنى، نحو: أحب الشعراء ولا سيما البحتري[٤] ففكرة المتمم لا تقتصر على الفضلات، لارتباط الجملة بالسياق.

---

(١) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، ص١٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤٦.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٦.

(٤) المرجع نفسه، ص١٤٦.

٢- الجمل المبدوءة بأفعال المدح والذم، حبذا ونعم وبئس... وهي مؤلفة من فعل لازم وفاعله (حبذا)، ولكن لا يسكت على هذا الحد، بل لا بد من أن نأتي بالمخصوص بالمدح أو الذم نحو «حبذا العمل الصالح»[١].

٣- جمل الاستثناء المبدوءة بخلا وعدا وليس ولا يكون: نحو: حضر الرجال خلا محمدا. وليس محمدا. فإنها غير مستقلة حتى تأتي معها بما يستثنى منه، مع أنها جمل مؤلفة من فعل وفاعل ومفعول به أو من فعل ناقص واسمه المستتر وخبره»[٢].

وهناك جمل أخرى إسنادية تحتاج إلى ما ليس فضلة لإتمام معناها نحو:

١- ١-الجمل المبدوءة بـ«مذ» و«منذ» نحو «ما رايته مذ يومان» فالرفع على تقدير: مذ كان يومان. فهي بحاجة لمتمم.

٢- جملة القسم نحو «لعمري» و«أيمن الله» مؤلفة من مبتدأ وخبر محذوف، ولا يتم معناها إلا بالجواب.

٣- «ليت شعري» في نحو: (ليت شعري هل أعود إلى أهلي) فـ(ليت شعري) جملة مؤلفة من مسند إليه وهو اسم ليت، وخبرها المحذوف وجوبا، ومع ذلك فهي لا تستقل بالمعنى حتى تذكر بعدها جملة الاستفهام»

فالجمل المُتمّمَة هنا مستقلة تركيبيا على اعتبار أن الجملة ما تكونت من مسند ومسند إليه، إلا أنها احتاجت لمُتمِّم موجّه لها.

(١) المرجع نفسه، ص١٤٦، ١٤٧.

(٢) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٤٧.

٤ـ٣١ـ١ـ٢ الجمل غير المستقلة «لأمر عارض»[(١)]

وهذه جمل قد تكون مستقلة في ذاتها غير أن وقوعها في موقع معين أو سبقها بأداة معينة يجعلها غير مستقلة، وهنا نجد سيطرة الإسناد على التفكير النحوي بتغليب الجملة التي تشغل موقع العمدة على الجملة التي تشغل موقع الفضلة. وأقسام الجمل غير المستقلة لأمر عارض هي[(٢)]:

أ- الجمل الواقعة في حيز ما يحتاج إلى قول آخر معها ليتم المعنى ومن ذلك:

١- «الجمل الواقعة صلة للاسم الموصول نحو «جاء اللذان نجحا» فجملة «نجحا» جملة تامة بخلاف (اللذان نجحا)، فإن وقوعها صلة الموصول جعلها غير مستقلة»[(٣)]. والأصل أن نشير إلى جملة (جاء اللذان) الإسنادية بأنها غير تامة وأتمت بجملة (نجحا) توجيها، لأن الاسم الموصول لا يدل على «معناه إلا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كما الموصوفة»[(٤)] فقد تم تغليب الجملة الإسنادية التي تشغل موقع العمدة في التركيب على الجملة الإسنادية التي تشغل موقع الفضلة في التركيب.

٢- جملة النعت. فإن جملة الصفة مع الموصوف جزء جملة[(٥)] ولذا تحتاج إلى الجزء الذي يتم به الكلام، فجملة النعت تحتاج إلى منعوت فقولك:

---

(١) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٤٧-١٤٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤٧-١٤٩.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٨.

(٤) الصبان، حاشية الصبان، ج١، ص٨٣.

(٥) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٩٢.

«رجل يعمل، خير من رجل لا يعمل» فإن جملة (يعمل) لا يستقل بها الكلام فهي صفة لرجل، وهو مبتدأ، ولا يتم الكلام إلا بالخبر (خير).

٣- «جملة البدل لأنها تحتاج إلى مبدل منه، وإلا لم تكن بدلا نحو: عرفت خالدا أبو من هو»[١]. وأرى أن المبدل منه محتاج للبدل، فالأول بحاجة الثاني وفقا للمقصدية (الغائية) وخطية بناء الجملة العربية، إلا أن صورة الإسناد المجرد المستغني عن الفضلة تسيطر على التوصيف النحوي.

٤- «جملة المضاف إليه نحو: جلست حيث أخوك جالس. فجملة: أخوك جالس. تامة بخلاف: حيث أخوك جالس. لأن وقوعها مضافا إليه جعلها غير مستقلة حتى يكون معها ما يتم به الكلام»[٢] والأصل حاجة جملة: جلست حيث. إلى جملة أخوك جالس. وما هذا التحليل إلا لسيطرة الإسناد على التفكير النحوي.

٥- «جملة الحال: أيضا لا يستقل بها الكلام، فهي تحتاج إلى عامل يعمل فيها، وإلى صاحب حال في الغالب، ولا تأتي جملة الحال إلا ضمن جملة أخرى شأن جملة النعت نحو: أقبل حامد يسوق دابته. فجملة (يسوق دابته) جملة حال غير مستقلة في كونها جملة حال»[٣] والأصل حاجة جملة: أقبل حامد. لجملة: يسوق دابته. فالأولى ناقصة لاقتصارها على العمدة وانتظارها الحال لتمام معناها المفيد، والثانية تامة بالمفعول به والضمير المضاف العائد على الفاعل.

---

(١) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤٨.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٨.

٦- «الجمل المفسِّرة؛ لأنها تحتاج إلى ما تفسّره. ولا تكون الجملة تفسيرية إلا إذا كان معها ما تفسره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[1] فجملة ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ مفسرة للنجوى، وعلى هذا لا تكون ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ المفسرة مستقلة بنفسها»[2] والأصل منطقا حاجة النجوى للمفسِّر؛ فالأول بحاجة الثاني للدواعي الدلالية.

٧- «جمل الأسماء المقطوعة إلى النصب والرفع نحو «مررت بمحمد الكريم» «ومررت بعبد الله زين العابدين «نصب» وجملة الاختصاص في نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فالكريم، و زين، ومعاشر. مفعول به لأفعال محذوفة وهي غير مستقلة بل تحتاج معها إلى ما يتم به الكلام». «والجمل الاعتراضية من الجمل غير المستقلة أيضا؛ لأنها لا تكون معترضة حتى يكون هناك ما تعترضه»[3] وموجب الرفع والنصب مدلول الحركة لا العامل اللفظي. والجملة المعترضة لا تكون لولا استدعاء المعنى لها مما سبق من كلام. والمفاعيل السابقة هي حاجة المتكلم، وإذا أخذنا بالعامل النحوي فالفعل مفتقر لها لبيان الفائدة بها.

وهذه تراكيب تعد من الفضلات، ومنها ما له مكان من الإعراب، وأخرى لا مكان لها من الإعراب، وتشترك في أنها تستعمل لإتمام المعنى بمصطلح نحو الجملة،

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٣.

(٢) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٤٨.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٩.

وأثر العامل النحوي. وهي في الواقع الاستعمالي للكلام تستخدم لبيان الوجهة السياقية، فهي من حاجة الأول للثاني، وليس العكس كما هو المفهوم من قولهم: إن الحال محتاجة إلى صاحبها أو الجملة المفسِرة تحتاج إلى ما تفسره، فالبناء المنطقي للجملة يجعل الأول بحاجة الثاني، ولو أن الجملة لا سياق لها لما احتاج الأول (العمدة) للثاني (الفضلة)، ولا احتاج الفضلة وما في مقامه للعمدة. فالحاجة نصية متبادلة بين طرفي جملة النص في أصل الوضع، ومنطقيا يحتاج الأول للثاني، وهي حاجة دلالية تركيبية.

٤ـ٣١ـ١ـ٣ الجمل غير المستقلة صناعة

وهذه الجمل «قد تكون جملا مستقلة في ظاهر الأمر، تامة المعنى إلا أنها عند أهل الصنعة غير مستقلة، وذلك نحو: ليذهبن أخوك. فإن الكلام عند النحاة جواب لقسم مقدر واللام واقعة في جوابه، فهي غير مستقلة»[١] يقول ابن جني في خصائصه «ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد. فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومنّ زيد. فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قَسَم؛ أي: أُقسم لَيقومنّ أو نحو ذلك»[٢] وهذا استقلال تركيبي لا يدخل في مفهوم الكلام أو الجملة المفيدة، فهي خارج معيار الإفادة ما لم تتم بمكون تركيبي دلالي. فجملة الشرط والقسم كل واحدة منهما تتركب من جزأين وكل واحد منهما عمدة في ذاته، ولا يتم المعنى بواحد دون الآخر، والجزء المتمم للمعنى كالفضلة في الجملة التامة (جملة النص)، يقوم بتوجيه

(١) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٥٤.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٧٣.

الجملة إلى المعنى السياقي الخاص. فهي غير مستقلة وغير تامة ما لم يظهر أو يقدر الجزء المحذوف.

٣٢-٤ الفضلة تجاوز لحد الجملة

لم يتم التفكير في تجاوز الجملة، واتخاذ النص موضوعا للدراسة إلا في أواخر الستينات، ويلاحظ أن سنة١٩٨٤ توافق ذروة الاهتمام بنحو النص وتحليل الخطاب[١].

وحاول هاريس (Harris) أستاذ تشومسكي أن يجد وسيلة تمكنه من تجاوز مستوى الجملة، ووجد ذلك في حمل الجمل بعضها على بعض[٢] ومما يتعلق بحمل الجمل وتجاوز حد الجملة النظر في العناصر التداولية في الجملة، فنجد فان دايك (Van Dijk) يبدأ التحليل «بالقيود التداولية (الإحالة)، ويفترض أن الأمر يتعلق بجمل أولية في نص ما أو بنصوص ذات جملة واحدة، ففي جملة النص: اشتريت كتابا أمس. تُشكل بنية الضميمة الاسمية الثانية (النكرة) أساسها، وتكون تلك الجملة صحيحة الاستخدام من الناحية التداولية فقط حين ينطلق المتكلم من أن المخاطب لا يعرف كنه هوية الكتاب»[٣] فالضميمة في هذه الجملة شكلت الجانب التداولي، ومنها بدأ التحليل، فالقيود التداولية تكشف عن نصية الجملة.

ويُبرز فان دايك (Van Dijk) قيمة إضافة المكون التداولي إلى المكونين النحوي والدلالي؛ بأن المكون التداولي يحدد شروط المناسبة بالنسبة للجمل وأنواع

---

(١) انظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مج٢، ص٧٧.

(٢) انظر صالح، د. عبد الرحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط١، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ٢٠٠٧م، ص٣٤٤.

(٣) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢٢٨

الخطاب؛ أي مناسبة الجمل والخطاب للسياقات التواصلية التي تنجز فيها. ويرمي فان دايك (Van Dijk) من إضافة المكون التداولي إلى تجاوز الجملة إلى وحدة الخطاب كتجلّ عملي لوحدة مجردة هي النص(١) ولإبراز عدم كفاية علامات نحوية لتحقيق نحوية النص، وعدم تماسكه على وجه الإطلاق، قام باقتراح عدة قيود عامة لذلك(٢):

أ- تطابق التحديد (التخصيص) الزمني في البنية الدلالية لجملة (أ) مع نظيرتها في (ب).

ب- عدم جواز ألا تكون الفروض المسبقة لجملة (أ) غير متماسكة دلاليا مع نظيرتها في (ب) أو مع التضمينات الدلالية التي تستخرج منها(٣).

ويرى أن معيار التعرُّف يمكن تحقيقه بصورة واضحة من خلال القيود الدلالية التالية(٤):

- ورود سابق لمترادفات.
- علاقة محددة (تضمين) بين الوحدة المعجمية المعرَّفة والوحدة المعجمية في الجملة المتقدمة.
- تعيين مكاني (أو زماني) للوحدة المعجمية المعرَّفة.

ويرى أن اختيار اسم معرفة أو نكرة يتوقف على(٥):

---

(١) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢٣١، ٢٣٢.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٢٣٠.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص٢٣٠

(٤) انظر المرجع نفسه، ص٢٣٠.

(٥) انظر البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢٣٠.

* قيود تداولية (إحالية وإشارية).

* قيود دلالية نصية وهي:

١- ورود نمط الوحدة المعجمية ذاته أو مترادف له – أي أبنية دلالية مطابقة- في جملة متقدمة.

٢- ورود عنصر الجملة التالية أو فرضه السابق في جملة متقدمة أو في أحد تضميناته.

٣- توافق التضمينات والفروض المسبقة والدلالات الوظيفية المكانية والزمانية أيضا (خلوها من التناقض).

ويقول البحيري: «وهكذا يؤكد فان دايك (Van Dijk) على ضرورة توسيع النحو بإضافة المستوى الثالث وهو المستوى التداولي؛ مستوى الحدث الكلامي وما يتطلبه من قيود ومعايير، فلم يعد كافيا أن يوصف المنطوق في جهتي بنيته النحوية والدلالية، وإنما باعتبار الحدث المنجز....أي إن إضافة هذا المستوى ستمكن من إعادة بناء جزء من المقتضيات التي تجعل الأقوال (المنطوقات، الجمل الصغرى) مقبولة تداوليا، وبتعبير آخر مناسبتها بالنظر إلى السياق الذي تنجز فيه»[1] فالمستوى التداولي الثالث بتوصيفه العام يتحقق في الركن الثاني من جملة النص، وهو الفضلة كموجه في الجملة وجانب دلالي تداولي، أما الشروط الخاصة اللاحقة فمجالها عموم النص، وحتى تتوفر في عموم النص لا بد من وقوعها في أحد ركني جملة النص: العمدة والفضلة، فأي نص يبدأ بجملة نص، وإذا خلت الجملة من المقومات النصية لا يكون النص، فأصل الشجرة بذرة.

---

(١) البحيري، سعيد، علم لغة النص، ص٢٣١.

ومن المعايير السابقة يؤكد نحاة النص كون البنية الصغرى أكثر من جملةٍ متعالقة ببعض فرقا لنحو النص عن نحو الجملة، وهو تفريق في غير موضعه من واقع المعايير نفسها، فمعايير حدود الزمان والمكان والحدث والعناصر التداولية، والقيود التداولية الإشارية متحصلة في الجملة الواحدة من نحو الجملة، فالجملة ذات الفعل اللازم تتضمن القيد الزماني والمكاني واسميهما والحدث وإن لم تذكر[1] والتداولية التي تجاوز الجملة إلى الخطاب تتحقق بالفضلات في الجملة الواحدة نحو: ذهب زيد إلى البيت. فهي تتضمن الزمان في الفعل نفسه، ويمكن تحديد ظرف الزمان كمخصص، فتقول: (عصرا). وفيها المكان (البيت)، والحدث (المفعول المطلق)؛ أي ذهب ذهابا. وهي فضلات توجه الجملة إلى نص ما. فالفضلة به تتماسك الجمل[2] وتفيد المعنى المقصود، وليس بالضرورة أن تتحقق الجملة في النص المنجز فقط، فكون الجملة تصدر من عاقل إلى سامع يعيها فلها سياق، وإن لم يكن السياق منجزا فهو عرفي؛ متعارف عليه بين المتكلم والسامع، وإن لم يكن كذلك وعَقِلها القارئ فهو يفترض لها نصا. وعلى ذلك تسقط بقية الشروط الخاصة بالتعالق على المنجز من جملة سابقة أو لاحقة، فهي حاصلة بمجرد حدوث الإفادة في الجملة، وفي معيار الإحالية والإشارية فالجملة ذات الفعل اللازم تحمل إحالة بالضمير في ذاتها، فجملة: ذهب إلى البيت، تحيل على عنصر إشاري قد يكون داخل النص كإحالة نصية، وقد يكون خارجه فتصبح إحالة مقامية. وجملة:

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤، ٣٥. وانظر الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٩٦.

(٢) انظر ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١ ص١٥٠.

ذهب زيد إلى البيت. تحمل العنصر الإشاري (زيد)، وتقوم شبه الجملة بالانفتاح على النص الذي تنتمي إليه الجملة كموجه لا متمم.

ويربط (ديك) التعالق بمفهوم التخاطب «فالشرط الأدنى لترابط القضايا التي تعبر عنها جملة أو متتالية هو ارتباطها بموضوع (موضوعات) التخاطب نفسه»[١] وسبيلها الفضلات ويرى فان ديك (Van Dijk) «أن تحليل الانسجام يحتاج إلى تحديد نوع الدلالة التي ستمكننا من ذلك»، وهي دلالة نسبية: أي إننا لا نؤول الجمل أو القضايا بمعزل عن الجمل والقضايا السابقة عليها «فالعلاقة بين الجمل محددة باعتبار التأويلات النسبية»[٢] ومن وسائل انسجام النص أو الخطاب عنده[٣]:

تطابق الذوات

علاقة التضمين، الجزء- الكل- الملكية

مبدأ الإحالة المفترضة للعوالم

مفهوم الإطار

التطابق الإحالي

تعالق المحمولات

العلاقات الرابطة بين المواضيع الجديدة، علاقة الرؤيا، التذكر

---

(١) خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٤.

(٣) انظر المرجع نفسه ص٣٧.

وكل هذه الخصائص تسمح بها جملة النص المكونة من العمدة والفضلة، ولا تتحقق في النص ما لم تُوجَّه الجملة بالفضلة. ونظرا لموقع الجملة في النص تكون على نوعين:

أولا: جملة نص منفصلة: وهي جزء من دلالة جامعة، لا روابط لفظية فيها تربطها بنص منجز. ودليل نصيتها الفضلات. وبها يُعرف سياق الجملة.

ثانيا: جملة نص متصلة: وهي جزء من الدلالة الجامعة المنجزة، وترتبط مع جمل النص الأخرى بروابط لغوية وعلى ذلك قول الرضي: بأن «الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزءا من الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»[(١)] وحتى تعمل الروابط الأخرى، يجب أن تكون الجمل مُوجَّهة بالفضلات.

٤ـ٣٣ ظاهرة التعدد تجاوز لحد الجملة

٤ـ٣٣ـ١ تعدد الفضلة

يجوز تعدد الظرف والعامل واحد ومن ذلك قول ابن هشام: «وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو: آتيك يوم الجمعة سَحَر. وليس بدلا، لجواز: سِيرَ عليه يومُ الجمعة سَحَر. برفع الأول ونصب الثاني نص عليه سيبويه»[(٢)] ومن ذلك ما قاله سيبويه: «ما لقِيتُه مُذْ يومِ الجمعة صَباحاً؛ أي في هذه الساعة، وإنّما معناه أنّه في هذه الساعة وقَعَ اللّقاءُ، كما كان ذلك في: سِيرَ عليه

(١) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٩١.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٣١.

يومُ الجمعة غدوةَ. وتقول: سيرَ عليه يومُ الجمعة غدوةُ. تجعل غدوةُ بَدَلا من اليوم كما تقول ضُرِبَ القومُ بعضُهم»[1].

فنظرة سيبويه وابن هشام تقوم على أبعد من أثر العامل اللفظي. وهو حصول الفائدة الخاصة عدا العامة، والمقصود بالخاصة دقيق المعنى المراد، وكأن المتكلم يعرف أن اللقاء يوم الجمعة ولكنه يسأل عن أي جزء من نهار يوم الجمعة فقال(صباحا). فالتوجيه على هذا النحو يحمل السمة النصية والخروج من نطاق الجملة وسيطرة العامل اللفظي. والأخذ بالسياق والقول بأن (سحر) ظرف أخص من (يوم الجمعة) يدل على أن المتكلم لم يقصد إلى تكرار الظرف، بقدر ما قصد تخصيص الوقت للمتلقي بتحديد الزمن العام بالخاص، فلم يجعل أحدهما بدلا من الآخر؛ لأنه مقصد تداولي وليس ناحية وظيفية نحوية، فيوم ظرف وسحر ظرف.

٤-٣٣-٢ تعدد القراءة والإعراب

النص وإن كان محدد المعالم منذ البداية بتصور الدلالة الجامعة التي تتولى الجمل لها توالدا، فلا يعني هذا أن يكون واضحا كل الوضوح، فللمتكلم أو الكاتب مقاصد من عدم الوضوح، مما يؤدي إلى التأويل وفتح النص لوجوه من الاحتمالات المتعددة في القراءة، والدراسات النقدية الحديثة تعلي من شأن القارئ، وتجعله منتجا للنص من جديد بعد افتراض موت مؤلفه، فأصحاب هذا التوجه من أنصار تعدد الأوجه الإعرابية أو يفترض أن يكونوا إلى جانب تعدد الأوجه الإعرابية، حتى لا يموت النص، فالتعدد مرتبط بتنوع وتعدد القراءات للنص، وعليه تتعدد التقاليب النحوية المحتملة للتراكيب، وكل تركيب له ما يميزه دلاليا، وعلى ذلك أقوال سيبويه: إذا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣٢.

شئت أو أردت أو كأنك تقول وغيرها، فيتغير الإعراب وفقا لزاوية المعنى المراد أو المتأول به، وغالبا ما تقع الاحتمالات والتأويل على الفضلة.

وتعدد الإعراب يتبع توجيه المعنى سياقيا، ومنه توجيه جملة «لله دره فارسا، وكفى بزيد شجاعا» فعند الأكثرية من النحاة تعرب فارسا وشجاعا تمييزا، وقال بعضهم هي حال، والرضي لا يرى بينهما فرقا، إذ جاء في شرح الرضي على الكافية: «ورجح المصنف الأول (أي تمييزا) قال لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية، فإذا جعل حالا، اختص المدح وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقا...»[١].

وهنا يقول عبد الحميد السيد: «وفيما ذهب إليه الرضي تغييب للمقام، فإن الحال غير التمييز، ففي جعله حالا اقتضى سياقا غير سياق التمييز، وإلا كان التمييز والحال وظيفتين بمعنى واحد، فإن أردت الهيئة كان حالا، وإن أردت الذات فهو تمييز»[٢].

٣-٣٣-٤ الاشتراك في الفضلات وتجاوز حدود الجملة

من سمات الفضلة التي تسمح بتجاوز الجملة حدودها باتجاه النصية ظاهرة اشتراك أكثر من عمدة في فضلة واحدة، بينما لا نجد في نظرية العامل ما يسمح باشتراك عاملين في معمول واحد. ومن الاشتراك:

- الاشتراك في المفعول لأجله نحو: يصلي ويصوم ويتصدق ابتغاء مرضاة الله.

---

(١) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٦٩.

(٢) السيد، د. عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات العربية، ص١٢٧.

- الاشتراك في المفعول فيه زمانا ومكانا نحو: عمل وكد ليلا ونهارا أو (ليل نهار)، وعمل وكد في ضيعته. وهذا الاشتراك يؤدي إلى التماسك والترابط بين الجمل.
- ومنه «الاشتراك بين الجملتين، ويمكن أن يكون من حيث سائر المفاعيل، ومنها المفعول فيه كما في: رأيت زيدا ورأيت عمرا بالباب. جاء الخصمان وجاء القاضي في الصباح . ويفضي هذا إلى القول بوجود علاقات معنوية بنيوية تتجاوز حدود الجملة الواحدة وتربط بين جملتين أو أكثر لاشتراكها في بعض المتممات»[1] «والاشتراك في الصفة أشد إشكالا من الاشتراك في سائر المفاعيل، إذ إن القيود في النوع الأول أكثر عددا واشد صرامة منها في النوع الثاني»[2].

٤-٣ الفضلة وانسجام النص

هناك نصوص واضحة منجزة بعبارات موزونة لا فراغات فيها لفظا ومعنى، وأخرى تبدو مقطعة متباعدة، تدفع القارئ إلى تعبئة الفراغات وربط أجزاء النص ليحدث الانسجام، فيأتي دور التأويل والتقدير لإيجاد الانسجام. ومن هذا الدور في انسجام النص ندخل إلى مكانة الفضلات في التقدير وتوجيه النص الوجهة الممكنة، وربط أجزائه، فالمتلقي لا يستطيع أن يؤول أو يركب نصا مفرغا من الموجهات (الفضلات)، فقد تُعرض على المتلقي نصوص تقوم على مبدأ التجاور في المكونات التركيبية، ولا تقوم على ترابط الدلالة في التركيب النحوي،

---

(١) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مج٢، ص٢٧٨.

(٢) المرجع نفسه ص٢٧٨.

وحتى يتم فهم وتأويل هذا النص، لا بد من افترض الانسجام، حتى يتم تصور النص، ذلك أن المتلقي ينطلق من افتراض أن الخطاب كيفما كانت طريقة تقديمه منسجم. ثم يبحث بعد ذلك عن العلاقات الممكنة من أجل بناء انسجامه، وبالتالي الوصول إلى قصد الرسالة التي ينقلها الخطاب(١).

وافتراض الانسجام مبني على مقدرة المتلقي في إيجاد وجهة دلالية تداولية للنص الذي بين يديه: كأن تقول : مناظرة ثنائية : الأحد، الثالثة والنصف: أساتذة علم النفس وأساتذة الاجتماع، الجامعة الأردنية، الآداب، مدرج الفراهيدي.

فالمتلقي يمكنه إعادة تأويل أو فهم التراكيب على النحو التالي: ستجري مناظرة ثنائية يوم الأحد في تمام الساعة الثالثة والنصف مساء، بين أساتذة من علم النفس وأساتذة من علم الاجتماع في الجامعة الأردنية في كلية الآداب على مدرج الفراهيدي.

فالمعرفة الخلفية لدى المتلقي تساعده على فهم وبناء وتأويل النص، وما يعنينا هنا البناء النحوي الذي يحقق هذا التأويل ويصل أجزاء الكلمات أو أشباه الجمل المتناثرة، أهو البناء الإسنادي (العمدة) أم أنه الفضلة – مع الاعتراف بأن الإسناد عمود البناء اللغوي التركيبي - سنجد أن النص قد بني على الفضلات في توضيح الدلالة المقصودة، وجاء الإسناد في جملة فعلية واحدة فقط. فإذا قمنا بعملية تحليلية لمكونات هذا النص فإنها على النحو الآتي:

جملة فعلية خبرية (ستجري مناظرة).

صفة (ثنائية) شبه جملة (ظرفية) (يوم الأحد)

---

(١) خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص٥٢.

مضاف إليه	(الأحد) شبه جملة جار ومجرور	(في تمام)
مضاف إليه	(الساعة) مضاف إليه	(الثالثة)
معطوف على المضاف إليه	(والنصف) شبه جملة جار ومجرور	(في الجامعة)
مضاف إليه	(الأردنية) ظرف زمان	(مساء)
ظرف مكان	(بين) مضاف إليه	(أساتذة)
جار ومجرور	(من علم) مضاف إليه	(النفس)
معطوف على المضاف إليه	(وأساتذة) شبه جملة جار ومجرور	(من علم)
مضاف إليه	(الاجتماع) شبه جملة جار ومجرور	(في كلية)
مضاف إليه	(الآداب) شبه جملة جار ومجرور	(على مدرج)
مضاف إليه	(الفراهيدي)	

ولو قمنا بتقدير عُمد في النص على النحو التالي: ستجري مناظرة ثنائية يوم الأحد، وساعتها الثالثة والنصف : يتناظر فيها أساتذة من علم النفس وأساتذة من علم الاجتماع، ومكانها الجامعة الأردنية في كلية الآداب على مدرج الفراهيدي. وأفرغناه من الفضلات، ليكون النص على النحو التالي: ستجري مناظرة ... وساعتها، يتناظر... أساتذة، وأساتذة... ومكانها...

فهل يقوم العمدة بالدلالة على نصه كالفضلة؟ وهل يفيد العطف بينها؟ إن مدار التأويل والتقدير والإفادة هي موجهات النص (الفضلات)، ولو أخذنا العمدة وحده لما بان النص وضل وجهته. فالفضلات عناصر توجيه دلالي في الجملة وهي عناصر تداولية سياقية في النص.

٣٥٤ـ السمات النصية في الفضلة

تتسم الفضلة بسمات سياقية نصية تجعلها وسيلة في تجاوز الجملة إلى النص، ومحط اهتمام الدراسات النصية، وتلغي الفوارق بين نحو النص ونحو الجملة منها:

٣٥٤ـ١ المقصدية

الفضلة ركن دلالي تداولي في الجملة تقود الجملة إلى نصها، ومن مظاهر ذلك الحروف المتضمنة في الفضلات نحو: (كيف في الحال و في للظرفية وماذا في التمييز...) فهي علامة تبئير للدلالة على أن المقصود من الجملة هو مضمون الفضلة، وتوجيه الفعل إلى مركز الجملة دلاليا، فالمكونات التي تحمل وظائف دلالية كالمفعول لأجله، والحال، والمفعول معه، لا تحتل وظيفة الفاعل فلا يقال:

وقف احترامٌ للمعلم. لأنه مفعول لأجله

جيء راكبٌ على الحصان. لأنه حال

سير والشاطئُ. لأنه مفعول معه.

والفضلات لا تشكل عمقا زائدا على معنى الجملة، بل هي عمق بحد ذاتها لأنها مقصد دلالي وتداولي في التركيب النصي، فعندما نقول: عاد زيد من العمل. فإن المقصد من الدلالة هو العودة من مكان العمل، وليست العودة بحد ذاتها، وإذا قلنا: عاد زيد من العمل متعبا. فإن المقصود هو حال العودة من العمل، وليس العودة من العمل، وهكذا كلما أضيف إلى الجملة تركيب يكون موضعا للدلالة والمقصدية. وليس من الزيادة التي يمكن الاستغناء عنها. وفي كل زيادة معنى غير الذي كان[1].

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥٣٣.

٤ـ٣٥ـ٢ الإعلامية

الإعلامية من المقصدية، غير أنك قد تزيد في الفضلات في الجملة الواحدة وأحيانا تكون الزيادة في العمدة في الجملة الكبرى بما يشكل معنى واحدا، وهذه الزيادة تسهم في وضوح المقصدية، وتزيد الإعلامية في التركيب، وقد تؤدي الزيادة إلى انصراف المتلقي عن النص لانكشافه وذهاب متعة التلقي، وإذا نقصت الإعلامية وأبهم المعنى أعرض المتلقي لصعوبة وعي المقصد النصي والسياقي.

وقد تم مناقشة بقية الخصائص النصية وربطها بالفضلة في الفصل الثاني في معايير النص والتفريق بين الجملة والنص.

٤ـ٣٥ـ٣ حرية الموقع وثبات الحركة الإعرابية

حرية الموقع في الفضلة جانب توليدي تحويلي مسموح بها إلى يمين ويسار الفعل مع الاحتفاظ بوظيفتها الدلالية، وحركتها الإعرابية لا اختلاف فيها علامة على المعنى وإن تغير مكان الفضلة في عموم القاعدة، نحو: ضرب زيد عمرا. ضرب عمرا زيد. عمرا ضرب زيد، مع التأكيد على شرط عدم اللبس. واحتفاظ الفضلة بحركتها الإعرابية على عموم القاعدة وحرية الحركة التحويلية دليل على سمة الثبات في الفضلة؛ لأنها موضع الدلالة المقصودة، وهذا يعطيها أهمية في بناء الجملة وربط النص ببعضه، والسماح بنقل المعنى والتجسير لجمل أخرى، فتركيب العمدة نحو: قام، فتناول ثم خرج، يبحث. لا يحقق معنى مفيدا يحسن السكوت عليه، وإذا وضعنا الفضلة موضعها في كل تركيب نحو: قام زيد مبكرا، فتناول طعامه، ثم خرج من بيته، يبحث عن عمل. استقام المعنى للتراكيب الإسنادية.

والفضلة في التركيب لا يؤدي المعنى دون العمدة، لكن بحكم خطية التركيب في الجملة يقف الأول بحاجة الثاني، ولا تتجاوز الجملة إلى الثانية من دون الفضلة. وهو

من المنصوبات «وكلّ المنصوبات تندرج تحت عنوان التخصيص»[1] والتخصيص يقع على مضمون الإسناد أولا وهو الحدث المقصود، وهو في تحليل التركيب فضلة ويقع على الفضلة على اعتباره ركنا ثانيا في الجملة فقولنا: سار زيد يوم الجمعة صباحا. فيه تخصيص للسير بيوم الجمعة، وتحديد الصباح من الجمعة.

٤-٣٥-٤ أداة ربط وركن تركيب

يقع الفضلة رابطا لغويا إضافة إلى وظيفته التركيبية الدلالية «فكل اسم من الأسماء التي تقع أداة ربط يمكن أن يكون أداة ربط وفي الوقت نفسه يكون أحد أركان الجملة؛ فلو قلنا: من يقرأ كتبه ينجح. ... لصارت (من) أداة ربط وموقعها مسند إليه لأنها في محل رفع مبتدأ... وقد تكون مسندا كقولنا: خير كتبك ما قرأته. ما اسم موصول أداة ربط، وقعت في محل رفع خبر للمبتدأ (خير)»[2] فالتوزيع في التركيب النحوي شكل نصي، أو شكل بلاغي[3].

وإضافة إلى ما سبق فإن للفضلة صفات نصية طرقت في البحث نجملها بما يلي:

الفضلات (الموجهات) مكون أساسي في تركيب الجملة النحوي، ولا يستغنى عنها، فهي مقصد وفيها الإعلامية والموقفية، والتماسك النصي.

(١) حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٩.

(٢) جمعة، د. حسين، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية) ص٦٩.

(٣) انظر صلاح، فضل بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢١٦.

كل جملة موجهة (مفضلة) هي جملة مفيدة، وليس كل جملة إسناد مجرد (عمدة) مفيدة خارج السياق.

كل جملة يحسن السكوت عليها هي نصية موجهة بالفضلات من باب التفضُّل لا الزيادة.

كل جملة فيها فضلات (موجهات) جملة نصية سياقية.

كل جملة فيها فضلات (موجهات) تسمح بدخول الروابط وعناصر الاتساق.

كل جملة فيها روابط هي جملة نص مُوجَّهة.

جملة الإسناد غير الموجه (العمدة) بالفضلة ليست توليدية؛ لأنها لا ترتبط بنص ما يولِّدها.

كل جملة لا فضلات (موجهات) فيها تحتمل أن:-

أ- تكون نصية. على تقدير فضلات (موجهات) مضمرة فيها لغرض تداولي مع عدم اللبس حين الإضمار.

ب- تكون غير نصية. إذا أفرغت من الفضلات إضمارا وإظهارا، وهذه لا وجود لها في الاستعمال اللغوي (التداولية)، إلا ما كان منها للتعليم بيانا لعناصر التركيب الشكلي.

٤ـ٣٦ الخلاصة

نظر أغلب النحاة ممن جاء بعد سيبويه إلى الفضلة على أنه من الزيادة التي يمكن الاستغناء عنه، فالجملة عندهم كيان لغوي مستقل من حيث الشكل والدلالة تقوم بالمسند والمسند إليه وتستغني عن الفضلة، ولم ينظر إليه ركنا أساسيا في بناء الجملة إلا من عدد محدود من النحاة قديما وحديثا، ووسِمَ الفضلة بأنه من الشيء الزائد المستغنى عنه وإن أردف النحاة بأنه ذو أهمية دلالية.

فعرض البحث لأهمية الفضلة في الجملة والنص تركيبا ودلالة، وأبان فضله على الجملة والنص في جملة من القضايا اللغوية على اختصار، فكثير من الموضوعات بحاجة لبحث مستقل.

وتم إعادة توصيف الجملة بناء على مكانة الفضلة فيها، ووسِم الفضلة بمصطلح المُوجِّه عوضا عن الفضلة بناء على دوره في توجيه الجملة نحو نصها الذي تنتمي إليه.

قامت الدراسات والأبحاث تركيزا على الإسناد (العمدة) في الجملة، ونال عناية أغلب النحاة القدامى والبلاغيين، وبنيت عليه جملة النحو العربي، وأهمل الفضلة، واعتبر مما يستغنى عنه في تركيب الجملة، سوى الإشارة إلى أن الاستغناء لا يعني عدم الأهمية في المعنى.

وحاولت في هذه الكتاب الكشف عن مكانة الفضلة في نحو الجملة ونحو النص، وبعد البحث تبين أن للفضلة مكانة تركيبية دلالية وتداولية في الجملة، وهي في النص من باب أولى.

ركز النحاة من قدامى العرب والمحدثين والغربيين ممن تم الاطلاع على آرائهم النحوية في الجملة على العمدة، فهو عماد الجملة وموضع الإفادة فيها، وقليل منهم من قال بأهمية الفضلة في الجملة، فالعمدة أساس التركيب والمعنى، والنحاة في ذلك على آراء:

الأول: يبني أحكامه النحوية في الجملة على العمدة المستقلة عن السياق، فيجعلونه موضع الإفادة، والكلام عندهم بمعنى الجملة.

الثاني: جعل الجملة ما تكوّنت من العمدة أفاد أم لم يفد، وجعلوا الكلام بمعنى الجملة.

الثالث: الإسناد (العمدة) مما لا بد منه، وكانوا يأخذون بالسياق في حديثهم عن الجملة، وأولهم سيبويه فقد بنى القواعد النحوية على الاستقراء من المتداول اللغوي، وكان يشير إلى السياق، ويكثر من العبارات الدالة عليه، من مثل: كأنك قلت، وإذا شئت، وإذا أردت أو نويت، وغيرها، وقد ثمَثّل السياق المنجز والسياق العرفي؛ وهو ما تعارف عليه المتكلم والسامع، وثمَثّل السياق المفترض، إذ يفترض

للكلام سياقا قِيل فيه، وعليه أكثر التوجيهات النحوية.

الرابع: فريق اعتمد الإسناد المجرد (العمدة) في الإفادة، وأردف الفضلة في بناء الجملة.

والبلاغيون على ما عليه النحاة، ومن خرج منهم يعود إلى العمدة في الإفادة وإقامة حد الجملة، فالجرجاني له تنظير متقدم في السياق والنصية، ممثل بنظرية النظم التي تقوم على المعنى الواحد في النفس، وتوالي الجمل تبعا للمعاني، على أن النظم سبك للمعنى والمبنى بطريقة فنية عالية، لا ينفصل واحد منهما عن الآخر، لكنه في التطبيق يرى استقامة المعنى والإفادة في المسند والمسند إليه، فهما الجملة المفيدة.

أما اللسانيون الغربيون فيمن اطلعت، فلم يخالفوا النظرة السالفة عن الجملة، فالعمدة عنصر أساسي وهو الموضوع، وما عداه عناصر ثانوية متعلقة بالأول، وآخر ما توصل إليه تشومسكي في نظريته الموسعة أن ما زاد عن المسند والمسند إليه في الجملة عناصر توسع.

وأما الفضلة فلم ينل اهتمام النحاة القدامى، وأهمل فهو مما يستغنى عنه، ووصف بالمتمم والزيادة واللاحقة عدا تسمية الفضلة، غير أن سيبويه لم يسمها بالفضلات، ويذكر أنواعها بمسمياتها الخاصة، وكان الكلام عنده من مسند ومسند إليه، ولم يُخْلِهِ من فضلة، ولم يذكر الجملة.

والفعل اللازم عند سيبويه يتضمن الحدث والزمان أو المكان أو اسميهما وإن لم يُذكرا، فمضمون الكلام يقتضي ذلك، وألزم الجملة الاسمية ظرف الزمان والمكان.

وابن جني جعل الفضلة عنصر تماسك في الجمل، من دونه معظم الجمل

واهية، والرضي قال: إن كل فعل فيه مفعول مطلق، وأوضح رأي في الفضلة ما قال به ابن هشام في قطر الندى وبل الصدى، فهو مما لا يستغنى عنه، وهو بعد المسند والمسند إليه في تركيب الكلام المفيد.

ومما قاله سيبويه وابن جني وابن هشام والرضي نستنتج أن الفضلة عنصر قار في الجملة العربية، وأنه مناط الإفادة، وهو عنصر تركيبي دلالي وتداولي لا تخلو منه جملة مفيدة، ولا يستغنى عنه، ولا يتم المعنى وتحصل الإفادة دونه، وعليه فلكل جملة تامة مفيدة هي جملة سياق، فما شارك الفضلة العمدة في التركيب إلا للإفادة، وهو مبدأ سياقي.

وارتكازا على أقوال هؤلاء ومن قال بقولهم من قريب أو بعيد، وخاصة ابن جني في ناحية التماسك، فإن للفضلة بعدا سياقيا نصيا، لأنه عنصر تداولي في الجملة، فلا تماسك بين الجمل من دونه، وعلى هذا التماسك يقوم عمل أدوات الربط والاتساق في اللغة بين الجمل ضمن السياق، فهذه العناصر لا تعمل إلا مع جملة مفيدة لها نص أو سياق.

ولعل دور الفضلة التداولي أتاح المجال للقول بعامل النصب على القصد إليه، كما قال ابن الطراوة.

وبناء على معيار الإفادة وحسن السكوت في الجملة فإن الجملة تتركب من ركنين أساسيين لا غنى عنهما في أي تركيب مفيد وهما:

الأول: العمدة. ويتكون من عنصرين هما: المسند والمسند إليه، وهما عماد بناء الجملة تركيبا ولا يفيدان وحدهما فائدة يحسن السكوت عليها خارج السياق أو النص، وهما يحذفان على الإضمار لا الإسقاط.

الثاني: الفضلة (المُوجِّه) وأقله في الجملة مفعول مطلق، وظرف زمان أو مكان، ويزيد ويقل ويتنوع في الجملة وفقا للمقصدية ودرجة الإعلامية في الجملة، ووفقا للموقف.

وبناء على دور الفضلة التداولي في الجملة، فإن له بعدا نصيا، وهو غير مقيد بالعمدة، وليس قيدا حصريا له، فليس من الزيادة أو التتميم للجملة أو التكميل وليس لاحقة يستغنى عنه، وإنما هو مُوجِّه للجملة نحو السياق، ويترتب على اعتباره موجها في الجملة ما يلي:

أولا: إن أبقينا على تسميته فضلة فيكون ذلك من باب التفضُّل على الجملة، وفضلُه في حصول الفائدة التي يحسن السكوت عليها في التركيب. فالعمدة وحده خارج السياق لا يفيد إلا بالفضلة.

ثانيا: يعتبر الفضلة ركنا ثابتا في الجملة من ناحية التركيب.

ثالثا: يعتبر موجها للجملة نحو السياق والنص، فهو عنصر توجيه للجملة يضع الجملة في السياق ويسهم في بناء النص.

رابعا: يسمح بعمل الروابط اللغوية في الجملة والنص، فهذه الأدوات تقوم في التراكيب المفيدة.

خامسا: يعتبر عنصر انفتاح في الجملة على الجمل الأخرى، فيسمح بنمو النص بداية من الجملة وهي أساس النص إلى أن يكتمل النص بنية كلية. فهو ذو ارتباط خارج الجملة وتوجيه للمكون الداخلي في الجملة.

سادسا: بناء على ثبوته في الجملة ركنا فإنه لا يُستغنى عن نظام التعليق في الجمل، ويكون تعليقا على التوجيه خارج الجملة، فشبه الجملة في قولنا: زيد في

الدار. جاء بيانا لمكان الاستقرار في سياقه، فإذا قلنا: زيد في الجامعة؛ فالاستقرار في الجامعة غير الاستقرار في الدار.

سابعا: كل جملة فيها فضلة هي جملة نص، أو سياقية، ولا وجود لجملة مفيدة دون فضلة، فالكلام عند ابن هشام ما أفاد، أما الجملة فهي من مثل قام زيد. وزيد قام. وجملة جواب الشرط والقسم. لا تفيدان دون الجزء الأول من التركيب.

ثامنا: الفضلة بالتوجيه يُكسب الجملة مرونة تداولية، فتعدد الفضلات في الجملة يمنح المتكلم قدرة على إيصال المعنى للمتلقي بوضوح، فالمتلقي يبدأ من اللفظ والمتكلم من المعنى، كما أن الجمل ليست مسكوكات لا تبارح طولا واحدا بمعنى واحد.

تاسعا: باعتبار الفضلة ركن توجيه في الجملة فإنه يخرج من سيطرة العامل اللفظي، فهو يقود الفعل لا الفعل الذي يقوده. ويثبت العاملية للمنتج (المتكلم، الكاتب).

عاشرا: باعتبار الفضلة ركنا في الجملة، فصفة حذفه كما في العمدة، فهو غائب حاضر، فكما لا يجوز حذف العمدة على الإطلاق بمعنى الإسقاط؛ لأن حذف العمدة مطلقا من تركيب الجملة يسقطها معنى، فكذا الفضلة.

ومن مجموع هذه السمات في الفضلة، ودوره السياقي، فإن نحو العربية نحو نص في الأصل، ولكن العرب أمة تميزت بالفصاحة، والدقة في القول، فاهتمت بلغتها تفصيلا، فركزت على الجملة كونها أول تركيب في التعبير عن المعاني، فهي وإن اعتنت بألفاظها فعنايتها بالمعنى أشد كما قال ابن جني، غير أن إغراقها في العناية بدقيق ألفاظها وتراكيبها أوهم بقصر النحو على الجملة عند من لم يأخذ

النحو من واقعه، ولذلك نجد سيبويه يعتمد على السياق في توجيه الإعراب ويفترض للتراكيب سياقا؛ لأنه أخذ اللغة من واقعها الاستعمالي (التداولية).

وأمر آخر يدل على نصية اللغة العربية أن أهل اللغة اشتدوا لها وعنوا بقواعدها وأحكام نحوها خدمة للقرآن الكريم، وهو نص كامل يفسر بعضه بعضا، ومعجزة القرآن الكريم في اللغة أولا، وفي تحدي العرب في لغتها تكريم لها من الله عز وجل، ودليل عظمة لغتها، فالله لا يتحدى في صغير الشأن، ولا يقسم إلا بعظيم، فكيف يستطيع نحو الجملة استيعاب نص عظيم معجز ونحوه في حدود الجملة القائمة على العمدة!

فالنحو العربي من حيث المنطق نحو نص أو سياق، وما تسميته بنحو الجملة إلا من باب إطلاق الجزء على الكل، وإن اختلفت الاجتهادات في رسم حدود الجملة والكلام والقول. فهذه جهود إنسان يصيب ويخطئ، ينسى ويتذكر.

إن من يقصر الإفادة على العمدة في الجملة يخرج الجملة من الاستعمال، أو يجعلها جملا مسكوكة لا تبارح معنى واحدا وضعت له كالرمز. وعليه فالفضلة في الجملة الفعلية ركن تداولي لا يستغنى عنه، وبه تتحقق الإفادة المقصودة، وليس في كثرته وتنوعه ما يُفْقِده هذه المكانة.

وكل جملة مفيدة فيها فضلة ولها سياق، والجملة الاسمية يلزمها من الفضلات السياقية شبه الجملة، وإن لم تذكر باعتبار أن المتكلم والسامع على علم بسياق الجملة، وإن لم يكن بينهما توافق ومعرفة بسياق الجملة الاسمية، فذكرها واجب فقولنا: زيد جاد. جملة مبهمة إن لم يذكر مجال الجَد.

وركنا الجملة الاسمية هما المبتدأ والخبر، والمبتدأ هو العمدة فقط، وهو من جزأين: اسم وتعريف. وأما الخبر فهو وصف للمبتدأ، وهو الغاية وله من

الفضلات صفة الوصف للمبتدأ (العمدة)، وصفة التداولية، وبهذه الصفة يُوجِّه الجملة الاسمية إلى سياقها، فهو مُوجِّه للعمدة كالفضلة، ووصفه بالمُوجِّه يفي الناحية التركيبية والدلالية في الجملة، فالخبر والفضلة كل منهما ركن في التركيب المفيد.

وعند ذكر الخبر أو الفضلة في الجملة المستقلة، فإن الجملة تصبح ذات افتقار داخلي وخارجي. أما الداخلي فالعمدة يفتقر للخبر، والخبر لا يذكر إلا لوصف المبتدأ توجيها، وكون الفضلة جانبا دلاليا وتداوليا، فإنه يترتب عليه أن الأول من التركيب في الجملة وهو العمدة مفتقر للثاني وليس العكس، فالعمدة وحده لا معنى له يفيده بعيدا عن إطار السياق، والعمدة والخبر والفضلة في الإطار السياقي يجوز في كل منهما الحذف ولا يستغنى عن واحد منها. فالافتقار بين المبتدأ والخبر والعمدة في الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) افتقار تلازم كالجار والمجرور.

وبناء على مبدأ الافتقار فإن جملة الصلة والمفسِّر والحال وجواب الشرط والقسم وكل جملة ارتبطت بعنصر إشاري سابق في تمام المعنى المفيد تكون مما يَفتقر إليها الأول في التركيب، فالأول بحاجة الثاني حاجة تداولية، فالأول لا يتم معناه إلا بالثاني، والنحاة يركزون على تبعية الثاني للأول افتقارا، وهذا ينافي الواقع التداولي وخطية بناء الجملة، فالمضاف مفتقر للمضاف إليه، والموصوف مفتقر للصفة، والمميَّز مفتقر للمميِّز، والفعل مفتقر للفاعل، والمبتدأ مفتقر للخبر، والعمدة مفتقر للفضلة وما الاهتمام بالأول (العمدة) إلا من غلبة الإسناد على التفكير النحوي.

ومن مبدأ الافتقار فإن الجملة مفتقرة للنص، فالجملة التي لا نص لها، لا معنى لها. ولا فضلة فيها؛ لأن الفضلة عامل نصي، فكل جملة موجَّهة بالفضلة هي جملة

نص، ويتضح نص الجملة وسياقها بقدر ما يدخل الجملة من الفضلات ابتداء من المفعول المطلق في الجملة الفعلية، والخبر وشبه الجملة في الجملة الاسمية. والغموض في معنى الجملة يزال بالفضلة توضيحا وتوجيها لا تكميلا أو تتميما.

وبناء على موقع الفضلة في الجملة ركنا ثابتا، فإن فكرة التعليق على التوجيه ماكثة في الفكر النحوي ولا يستغنى عنها؛ لأن الاستغناء عنها يعني إسقاط المكون الثاني في العمدة أو إسقاط الركن الثاني من الجملة والعودة إلى الإسناد المجرد (العمدة) الذي لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه، مما يُفقِد اللغة دقتها في التعبير، ويصبح الكون العام والخاص معنى واحدا. فشبه الجملة ليست المسند في مثل: زيد في الدار. فقد يكون في الدار لأمر خاص، وقد يكون لعموم الكون، وهو مطلق الحدث المقصود، واللغة العربية ذات أسرار ودقائق، والإيجاز سمة في كلام العرب، فإن لم يكن منضبطا لمعايير خاصة فقد الإيجاز قيمته.

فالتعليق في اللغة نظام تركيبي دلالي يحقق للغة سمة الإيجاز بالاختصار، ويترتب عليه اختصار للمساحات في الكتابة، ومواكبة عصر السرعة.

ونظام التعليق في الجمل بمفهوم التوجيه لا ينكفىء داخل الجملة، ويتوقف عليها في المعنى، وإنما هو نظام توجيه لما تعلَّقه نحو السياق، فهو يفتح الجملة على السياق، فقولنا: زيد في الدار. فيه مقدرٌ وهو (مستقر أو استقر) وما في معناه، ولا يتم المعنى به؛ لأنه فاقد للسياق، وبدخول شبه جملة (في الدار) يُعرف مكان الاستقرار، ويفتح الجملة لإضافة معنى آخر، كأن تقول: زيد (مستقر) في الدار للراحة، فيفتح معنى الاستقرار على سياق خاص، ويُدرك نص الجملة، وهكذا كلما زدت شيئا، كان المعنى غير ما كان عليه على رأي الجرجاني. فالتعليق توجيه للمعنى خارج الجملة، فهو علاقة سياقية (تداولية) ونصية في الجملة.

وعند مقارنة ما للفضلة من خصائص بما للنص من خصائص، فانك واجد الفضلة في جملة النص ماثل لا ينفك عنها، وتتحقق به الخصائص النصية، فالمقصدية في النص جهة المعنى، تبدأ بالدلالة الجامعة، فالنص يبنى من جمل متعالقة تتحقق بها الدلالة الجامعة، وحتى ينتقل المعنى من جملة إلى أخرى ليكتمل النص لا بد من الفضلة مكونا أساسيا في الجمل، فهو مُوجِّه لخطية البناء، كما أن أدوات الربط والاتساق في النص لا تعمل بين بنى النص من الصغرى إلى الكبرى فالكلية اعتمادا على العمدة، ما لم يفضّل التركيب الإسنادي (العمدة) بالفضلة توجيها، فالفضلة يحقق للنص الانسجام بما يوفره من ناحية دلالية وتداولية في الجملة وعموم النص، ويمكّن لعوامل الربط أن تعمل، فيتحقق الربط السطحي بين التراكيب المفيدة، فالفضلة عنصر إفادة في الجملة، وإدراك المتلقي لمقاصد المتكلم يكون بالعناصر التي تحمل الدلالة والفضلة منها.

والفضلة يحقق الإعلامية في النص والجملة. والإيجاز والمساواة والإطناب في استخدام الفضلة في غير موضعه يفقد النص جاذبيته الإعلامية عند المتلقي، كما أن ربط النص بالموقف الاتصالي طريقه الفضلات، وهي التي تحدث المقبولية عند المتلقي ابتداء من الجملة إلى نهاية النص، وخلو النص من الفضلات يُفْقِده الترابط والتماسك عند المتلقي، فالفضلة طريق الجملة إلى النص والسياق. ومن هذه الأدوار النصية للفضلة في الجملة، وكون النص يظهر بالجمل فإن الفصل بين النص والجملة غير ممكن، وصحة بناء الجملة وقواعدها تعني صحة بناء النص، فالكل أصله جزء، كالبناء أصلة لبنة، فلا يجوز الفصل بين النحوين: نحو النص ونحو الجملة، وليس من نحوين، بل هو نحو واحد، نحو اللغة، وأصل قيام النحو من أجل خدمة المعنى، والمعاني ليست مسكوكات جزئية مستقلة لا سياق لها.

وأصل الوضع للنحو بدأ بالاستقراء السياقي والنصي، وهذا ما قام به سيبويه فهو يفترض للتركيب سياقا أو يذكره، وبناء على معالجات سيبويه السياقية يمكن تقسيم النص إلى نص منجز وعرفي، والعرفي هو المتعارف عليه بين المتكلم والسامع يظهر منه بعض الجمل المفهمة للسياق ويقدر بعضها، والنص الثالث مفترض، وهو يكثر في التوجيهات النحوية، فيكثر سيبويه من قوله: كأنك قلت أو أردت أو إذا شئت وما شابه ذلك.

وبناء على اعتبار الفضلة ركنا في الجملة، والجملة جزء من نص، فإن جملة التركيب الإسنادي المجرد (العمدة) المفيدة خارج السياق لا وجود لها بحكم معيار الإفادة وحسن السكوت، إلا من الناحية التعليمية لفهم مكونات التركيب في جملة النحو العربي.

وفي موضوع التوليد والتحويل فإن الفضلة تقع في أصل التوليد، فالجملة كما قال الجرجاني تقع دفعة واحدة في النفس. وهي لا تولد في البنية العميقة دون الفضلة، بل إنه مقصد دلالي توليدي وتحويلي في الوقت نفسه، والتوليد والتحويل يجريان بوقت متزامن، غير أنك تقدم وتؤخر في عناصر الجملة حسب الأهمية، وذاك في العمدة والفضلة، ويكثر في الفضلة لكثرته التداولية، ومرونة حركته في الجملة، وتخففه من كثرة القيود النحوية. وبناء على موقع الفضلة في الجملة توجيها، فإن الجملة على نوعين:

الأول: جملة النظام النحوي. وهي الجملة المكونة من العمدة والفضلة (المُوجّه) وهي ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه، وهي جملة النص، والعمدة والفضلة (المُوجّه) فيها ركنان أساسيان لا يستغنى عنهما إظهارا أو إضمارا.

ثانيا: جملة النظام التركيبي: وهي على نوعين:

الأول: جملة تركيب ناقص: وهي جملة تتكون من مسند ومسند إليه فقط، ولا تفيد معنى يحسن السكوت عليه، وتصلح للنواحي التعليمية في بيان مكونات العمدة.

الثاني: جملة تركيب تام: وهي الجملة من المسند والمسند إليه والفضلة، ولا معنى لها يفهم فيحسن السكوت عليه نحو: هرول ميت قاعدا.

وبناء على اعتبار الفضلة ركنا في الجملة فهناك نوعان من جملة النظام النحوي من الجانب النصي وهما:

الأول: جملة نص، حيث تكون الجملة جزءا من النص؛ وهي بنية صغرى وكبرى، وتتبع لمعنى جامع، ودليل التبعية فيها هو الفضلة، وكل جملة مفيدة يحسن السكوت عليها هي جملة نص.

الثاني: الجملة النص، وتكون الجملة من العمدة والمُوجِّه (الفضلة) ذات دلالة جامعة تحمل معنى جامعا تتوالد له معان نصية فرعية وجزئية.

وهناك نوع من النصوص يبنى على الكلمة، وهو **الكلمة النص**. وهي كلمات أمهات، وهنا يقوم النص على الكلمة المفردة التي تحمل دلالة جامعة أكبر من المعنى الذي تحمله (الجملة النص)، من مثل: الكون، العدل، الحرية، حب الوطن، وهذا النوع يقوم على الاسم والتعريف، وهو في الجملة الاسمية، فهذه الكلمات تأخذ موقع المبتدأ وهو العمدة، والمعاني التي تتولد له ومنه وصفا وتحليلا هي الخبر.

وانطلاقا من موقع الفضلة في الجملة باعتبارها ركن توجيه في الجملة فإن النصوص على ثلاثة أنواع:

الأول: النص المنجز، وهو ما تحصل للمتلقي بمعظم تراكيبه النصية، من النصوص المكتوبة والمسموعة.

الثاني: النص العرفي، وهو ما تحصل للمتلقي ببعض الجمل المفيدة الكاشفة عن الدلالة الجامعة بين طرفين على علم بها.

الثالث: النص المفترض، وهو الدلالة الجامعة المفترضة من قبل المتلقي والتي يدرك بها مدلول جملة النص (جملة النظام النحوي)، فيقم للجملة سياقا أو نصا ترتبط به وتوجه بناء عليه.

وإذا نظرنا إلى موقع الفضلة في الجملة عند ابن هشام باعتباره من عناصر الجملة القارّة، فإن الجملة لبنة النص الأولى، وتقسيم ابن هشام الجملة إلى صغرى وكبرى أدق في التعبير عن الموقع النصي للجملة من البنية الصغرى، فكل جملة مفضلة جملة نص، ونواتها الجملة المكونة من العمدة والفضلة، وهي التي يسميها الجملة الصغرى وثانيها الجملة الكبرى وهي المكونة من أكثر من عمدة لتؤدي معنى واحدا من المعاني الجزئية في بناء النص.

أما معيار نحاة النص في البنية الصغرى؛ بأنها جملة نواة قبلها جملة وبعدها جملة فهذا تقسيم ينقصه المعيار، فإذا كان في الإفادة التي يحسن السكوت عليها فتلك هي الجملة الصغرى. ولم يأبه نحاة النص لهذا الشكل من التقسيم عند ابن هشام كجملة نص، لأنهم ينظرون للجملة في النص كالفضلة في الجملة يمكن الاستغناء عنها، وذلك ناتج عن إهمال دور الفضلة في الجملة؛ لأن مفهوم الجملة عندهم تركيبي يقوم على المسند والمسند إليه، وهو ما لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

ومن مجمل النقاش لموقع الفضلة في بنية الجملة فإن ترتيب المفاعيل يبدأ

بالمفعول فيه؛ لأن كل جملة اسمية أو فعلية لها زمان ومكان يقدر فيها أو يُظْهَر، ثم المفعول المطلق؛ لأن كل جملة فعلية لها مفعول مطلق مقدر فيها، ثم المفعول به؛ لافتقار العمدة له بالتعدي المباشر أو بالأداة.

وأخيرا فإن مبدأ الإفادة وحسن السكوت الذي طرق عند النحاة القدامى معيار سياقي ونصي يحكم درس النص والجملة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

* الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث التغلبي **شعر الأخطل**، صنعه السكّري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، (تحقيق: فخر الدين قباوة)، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر ، دمشق، سوريا، (د .ت).

* الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي على الكافية**، (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر)، جامعة قاريونس، تونس، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

* الأسدي، حسن عبد الغني جواد، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) **مفهوم الجملة عند سيبويه**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،.

* الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى (٩٢٩هـ) **شرح الأشموني على الألفية** (ضمن حاشية الصبان على شرح الأشموني) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بيروت، (د.ت).

* الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، **الموجز في قواعد اللغة العربية**، دار الفكر، لبنان.

* امرؤ القيس، **ديوان امرؤ القيس**، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف، مصر، (د . ت).

* الأمير، الشيخ محمد، **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، دار إحياء الكتب، بيروت، د.ت.

* الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، **كتاب أسرار العربية**، ط١، (تحقيق: فخر صالح قدارة)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

* الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ط١، (تحقيق: حاتم صالح الضامن)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

- ابن مضاء، أبو العباس عبد الرحمن بن محمد اللخمي القرطبي، (ت ٥٩٢هـ)، (تحقيق: محمد حسن إسماعيل)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، **ويليه كتاب مختصر في ذكر الألفاظ**، لأبي بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري، (ت ٣٢٧هـ)، (تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

* أندريه جاك ديشين، **استيعاب النصوص وتاليفها**، (١٩٩١م)، ط١، (ترجمة هيثم لمع)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،.

* أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، (١٩٨٥م)، ط٧، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

* أنيس، إبراهيم؛ منتصر، عبد الحليم؛ الصوالحي، عطية، احمد محمد خلف الله،(١٣٩٢هـ ١٩٧٢م) **المعجم الوسيط**، ط٢، القاهرة.

* البحتري، **ديوان البحتري**، (تحقيق: حسن كامل الصيرفي)، دار المعارف مصر، ١٩٦٤م.

* البحيري، سعيد، **علم لغة النص – المفاهيم والاتجاهات – (١٩٩٧م)**، ط١، بيروت، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.

* برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، (أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب)، الرياض، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي.

* بشر، كمال محمد، **دراسات في علم اللغة**، (١٩٧١م)، ط٢، مصر، دار المعارف.

* البغدادي، عبد القادر بن عمر ، (١٠٣٠- ١٠٩٣هـ) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (تحقيق: محمد نبيل طريفي، إميل بديع اليعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

* أبو البقاء الكفومي، أيوب بن موسى الحسيني، **كتاب الكليات** - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، (تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

* البنا، محمد إبراهيم ، **أبو الحسين بن الطراوة وأثر في النحو**،١٩٩٠م، طبعة دار الاعتصام.

* بو معزة، رابح، **التحويل في النحو العربي، مفهومة – أنواعه – صوره**، (٢٠٠٨م)، سوريا، دمشق، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

* تشومسكي، نوم، **البنى النحوية**، (١٩٨٧م)، ط١، ترجمة (يؤيل يوسف عزيز مراجعة: مجيد الماشطة)، بغداد، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة.

* التهانوي، محمد بن علي بن محمد، **كشاف اصطلاحات الفنون**، ط١، (وضع حواشيه: احمد حسن بسبح)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

* الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت-٤٧١ أو ٤٧٤)، **دلائل الإعجاز**، ط٣، (قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني، القاهرة ، دار المدني، جدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- **الجمل في النحو**، ط١، (حققه وقدم له: علي حيدر)، دار الكتب العلمية، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- **أسرار البلاغة**، ط٢، (تحقيق: محمد الفاضلي)، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

* الجرجاني، علي بن محمد بن علي (٧٤٠ - ٨١٦ هـ)، **التعريفات**، ط١، (تحقيق: إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

* جمعة، د. حسين، **في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)**، (٢٠٠٢م)، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.

* ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي النحوي (٣٢٢ – ٣٩٢هـ)، **اللمع في العربية**، (تحقيق، فائز فارس)، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

- **سر صناعة الإعراب**، ط١، تحقيق، (حسن هنداوي)، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

- **الخصائص**، (تحقيق: محمد على النجار)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق (علي النجدي ناصف، و عبد الفتاح شلبي)، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

* جوارنة، احمد محمود، **التقديم والتاخير في الجملة العربية في السور المكية**، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، إربد، الأردن، المركز القومي للنشر.
* جون ليونز، (١٩٨٧م)، **اللغة والمعنى والسياق**، ط١، (ترجمة: عباس صادق الوهاب)، العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عامة).

- **اللغة وعلم اللغة**، (١٩٨١م)، ط١، الكويت، دار النهضة العربية.
- **نظرية تشومسكي اللغوية**، (١٩٨٥م)، ط١، (ترجمة وتعليق: دكتور حلمي خليل)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة.

* حجازي، محمود فهمي، **علم اللغة العربية**، (١٩٩٦م)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
* حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، القاهرة، عالم الكتب.

- **اللغة بين المعيارية والوصفية**، (١٩٥٨م)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- **الأصول**، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، المغرب، الدار البيضاء.
- **البيان في روائع القران**، (١٤٢٠-٢٠٠٠م)، ط٢، القاهرة عالم الكتب.

- **التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها**، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، السعودية، جامعة أم القرى معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج.

- **الخلاصة النحوية**، (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، ط١، القاهرة، عالم الكتب.

* حسن، عباس (ت ١٣٩٨هـ)، **النحو الوافي**، ط١٥، دار المعارف.

* حماسة، محمد عبد اللطيف، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، **بناء الجملة العربية**، ط١، دار الشروق.

- **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، (١٩٨٣م)، الكويت، مكتبة ام القرى.

* حمدان، ابتسام احمد، **الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني - دراسة دلالية تطبيقية معنوية**، (١٩٩٢م)، ط١، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

* ابن حمزة، مصطفى، **نظرية العامل في النحو العربي** (دراسة تأصيلية وتركيبية)، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م)، ط١، مطبعة النجاح الجديدة.

* أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، (تحقيق: مصطفى احمد النماس)، مطبعة النسر الذهبي، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

- خطابي، محمد، **لسانيات النص - مدخل إلى انسجام الخطاب**، (١٩٩١م)، ط١، بيروت والدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

* الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان (ت: ٤٦٦هـ)، **سر الفصاحة**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

* ابن خلدون، عبد الرحمن، **مقدمة ابن خلدون**، (تحقيق: حجر عاصي)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣م.

* خليل، عبد النعيم، **نظرية السياق بين القدماء والمحدثين - دراسة لغوية نحوية دلالية**، (٢٠٠٧م)، ط١، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

* خليل، حلمي، **الكلمة- دراسة لغوية معجمية**، (١٩٩٢م)، ط٢، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية.

* الخولي، محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، (١٤٠٢هـ -١٩٨١م)، ط١، الرياض، دار المريخ.

* الخويسكي، زين، (١٩٧٨م)، **الجملة الفعلية بسيطة وموسعة - دراسة تطبيقية على شعر المتنبي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

* دي بوجراند، روبرت، **النص والخطاب والإجراء**، (١٤١٨- ١٩٩٨م)، (ترجمة: تمام حسان)، ط١، القاهرة، عالم الكتب.

* الراجحي، عبده، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، **التطبيق النحوي**، الكويت، دار النهضة العربية.

- **فقه اللغة في الكتب العربية**، (١٩٧٩م)، الكويت، دار النهضة.

* رفعت، حسين، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، **الموقعية في النحو العربي - دراسة سياقية**، ط١، القاهرة، عالم الكتب.

* الرواشدة، سامح، (٢٠٠٦م)، **فـي الأفق الأدونيسي (دراسة في تحليل الخطاب الشعري)**، ط١، عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع.

* الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (تحقيق: مجموعة من المحققين)، دار الهداية، (د.ت).

* الزّجّاجيّ، أبو القاسم، (ت. ٣٣٧)، **الإيضاح في علل النّحو**، (تحـقيق: مازن المبارك)، ط٢، دار النّفائس، بيروت، ١٩٧٣م.

- **الجمل في النحو**، ط٣، (تحقيق: علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، اربد، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

* الزمخشرى، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت . ٥٣٨ هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل**، عدد الاجزاء ٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **المفصل في صنعة الإعراب**، ط١، (تحقيق: علي بو ملحم)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

* الزناد، الازهر، **نسيج النص**، (١٩٩٣م)، ط١، بيروت، المركز الثقافي العربي.

* زنيد، عثمان أبو زنيد،(١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)، **نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية**، ط١، الأردن، اربد، عالم الكتب الحديث.

- السامرائي، فاضل صالح،(٢٠٠٧م-١٤٢٧هـ)، **الجملة العربية تاليفها وأقسامها**، ط٢، عمان- الأردن، دار الفكر.
- سامي عوض ـ ياسر محمّد مطرجي، (٢٠٠٧م)، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٩) العدد (١).
- ستيفن، أولمان، (١٩٦٩م)، **دور الكلمة في اللغة**، ط٢، (ترجمة: كمال محمد بشر)، القاهرة، مكتبة الشباب.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، **الأصول في النحو**، ط٣، عدد الاجزاء٣، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- السرطاوي، معاذ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية**، ط١، عمان، الاردن، دار مجدلاوي.
- السعران، محمود، (١٩٦٢م)، **علم اللغة**، مقدمة للقارئ العربي، الإسكندرية دار المعارف.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، ط٢ (ضبط وتعليق: نعيم زرزور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠ هـ) **كتاب سيبويه**، ط١، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل، بيروت، (١٤١١هـ- ١٩٩١م).

* السيد، عبد الحميد مصطفى، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، **دراسات في اللسانيات العربية**، ط١، عمان، دار ومطبعة الحامد.

* السيرافي، أبو سعيد(٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: (رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الكريم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٩٠م.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (٩١١هـ) **الأشباه والنظائر في النحو**، ط١، (تحقيق: عبد العال سالم مكرم)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- **الاقتراح**، تحقيق (محمد بن فريد الشبراوي)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جزآن، (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)، المكتبة التوفيقية، مصر.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط١، (تحقيق: (فؤاد علي منصور)،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- **الاشباه والنظائر في النحو**، (تحقيق: عبد الإله النبهان، وغازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبد الله، وأحمد مختار الشريف)، دار المعارف للطباعة، دمشق، ١٩٨٥ – ١٩٨٧م.

- **الإتقان في علوم القرآن**. (المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

* الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت:٧٩٠هـ)، **الموافقات**، ط١، (المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان)، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

* الشاوش، محمد،(١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو)**، ط١، مج٢، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع.

* الشحود، حسن عبد الكريم، (٢٠٠٢م)، **التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين مع تطبيق على سور من القران الكريم** (أطروحة دكتوراه) غير منشورة، جامعة تشرين، دمشق، سوريا.

* صالح، عبد الرحمن الحاج، (٢٠٠٧م)، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ط١، الجزائر، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.

* الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي، (ت.١٢٠٦هـ) **حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

* العباسي، عبد الرحيم بن أحمد (ت ٩٦٣هـ)، **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، عالم الكتب، بيروت ١٣٦٧هـ ١٩٤٧م.

* عبد الرحمن، ممدوح، (١٩٩٩م)، **من أصول التحويل في نحو العربية**، دار المعرفة الجامعية.

- عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، (١٩٨٥م)، **الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصيفة**، ليبيا ، تونس، الدار العربية للكتاب.
- عبد العزيز عتيق، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، **علم المعاني**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عبد المطلب، محمد، (١٩٩٤م)، **البلاغة الأسلوبية**، ط١، بيروت، الشركة العالمية للنشر لونجمان.
- عبده عبد العزيز قلقيلة، (١٤١٢هـ - ١٩٦٤م)، **البلاغة الاصطلاحية**، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربي.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت٣٩٥هـ) **كتاب الصناعتين: الكتابة و الشعر**، (تحقيق: محمد علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط١، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

- **الفروق اللغوية**، ط١، (تنظيم: الشيخ بيت الله بيات)، مؤسسة النشر الإسلامي، ٢٠٠٠م- ١٤١٢.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٦٩٨ - ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط٢٠، المحقق، (محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

* العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله(ت: ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط١، جزآن، (تحقيق: غازي مختار طليمات)، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

- **التبيان في إعراب القرآن**، (المحقق: علي محمد البجاوي)، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- **مسائل خلافية في النحو**، ط١، (تحقيق: محمد خير الحلواني)، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢م.

* عمايرة، خليل، (١٤٠٤هـ -١٩٨٣م)، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، جدة، عالم المعرفة.

- (١٩٨٧م)، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه - ودوره في التحليل اللغوي**، **ط١**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- (٢٠٠٤م)، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)**، ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

* **عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي**، (ت. ٩٣هـ/ ٧١١م)، **شرح ديوان عمر ابن أبي ربيعة**، ط١، (شرحه وقدم له: عبد الأمير علي مهنا)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* العموش، خلود، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، **الخطاب القرآني - دراسة في العلاقة بين النص والسياق (مثل من سورة البقرة)**، ط١، الأردن، اربد، عالم الكتب الحديث.

* العوادي، اسعد خلف، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)، **سياق الحال في كتاب سيبويه - دراسة في النحو والدلالة**، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع.

* عيادة، محمد إبراهيم، (١٩٨٨م)، **الجملة العربية دراسة لغوية نحوية**، منشأة المعارف للنشر، مطبعة بدر سعيد للطباعة.

* الغلاييني، الشيخ مصطفى، (ت. ١٣٦٤ هـ)، **جامع الدروس العربية**، ط١٦، عدد الاجزاء٣، (راجعه ونقحه: عبد المنعم خفاجة)، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

* ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ط١، (علق عليه ووضح حواشيه: احمد حسن بسج)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

* الفارسي، أبو علي(ت ٣٧٧)، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، ط١، (تحقيق محمود محمد الطناحي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- **المسائل العسكريات**، ط١، (تحقيق: علي جابر المنصوري)، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٢م.

- **الإيضاح**، ط٢، (تحقيق: كاظم بحر المرجان)، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

* الفاسي الفهري، عبد القادر، (١٩٩٠م)، **البناء الموازي - نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، ط١، المغرب، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

- ١٩٩٨م، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، ط١، دار توبقال للنشر، المغرب، الدار البيضاء.

- فرديناند دي سوسير، (١٩٨٢م)، **فصول في علم اللغة العام**، (ترجمة: أحمد نعيم الكراعين)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،.

- الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، (تحقيق: كرم البستاني)، دار صادر بيروت، لبنان، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

- فضل، صلاح، (١٩٩٦م)، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، ط١، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.

- الفقي، صبحي إبراهيم، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية**، القاهرة، دار قباء للطباعة والتوزيع والنشر.

- فولفانج هانيه مان ديتر فيهفجر، (٢٠٠٤م)، **مدخل إلى علم لغة النص**، ط٣، (ترجمه وعلق عليه ومهد له: سعيد حسن البحيري)، مصر، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، (ت.٣٥٦هـ)، **الأمالي في لغة العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

- قباوة، فخر الدين، (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط٤، بيروت، منشورات الآفاق الجديدة.

* قدور، محمد احمد، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، **مبادئ اللسانيات**، ط١، دمشق، دار الفكر.

* القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني (ت. ٧٣٩ هـ) **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط٢، (شرح وتعليق وتنقيح: عبد المنعم خفاجي)، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.

- **شرح التلخيص في علوم البلاغة**، ط١، شرح (محمد هاشم دويري)، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.

* كثير عزة، ديوان كثير عزة، (جمعه وشرحه: إحسان عباس)، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

* كراكبي، محمد، (٢٠٠٨م)، **بنية الجملة دلالاتها البلاغية - في الأدب الكبير لابن المقفع دراسة تركيبية تطبيقية**، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، اربد.

* كريستيفا، جوليا، (١٩٩٧م)، **علم النص**، ط٢، (ترجمة: فريد الزاهي، مراجعة: عبد الجليل ناظم)، الدار البيضاء،المغرب، دار توبقال للنشر.

* المبارك، مازن، (١٣٩٣هـ ١٩٧٤م)، **النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها**، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* المبرّد، ابو العباس، محمد بن يزيد (ت٢٨٥)، **المقتضب**، (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة)، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ.

* المتنبي، **ديوان المتنبي**، (تصحيح ومقارنة: عبد الوهاب عزام)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.

* المتوكل، أحمد، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، **الوظيفة بين الكلية والنمطية**، ط١، الرباط، دار الأمان.

– (١٩٨٧م)، **الجملة المركبة في اللغة العربية**، ط١، منشورات عكاظ.

– **(٢٠٠٩م)، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.

* المخزومي، مهدي، (١٩٦٤م)، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط١، صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.

– **(١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م)، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط١، مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

* المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت. ٧٤٩هـ) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ط١، ثلاثة أجزاء، (شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

* مرتاض، عبد الملك، (١٩٨٣م)، **النص الأدبي من أين وإلى أين**، ط١، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

* المسدي، عبد السلام، (١٩٨١، ١٩٨٦م)، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط١، ط٢، ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب.

* مصطفى، إبراهيم، (١٩٥٩م)، **إحياء النحو**، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
* مصلوح، سعد عبد العزيز، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، **في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقفات**، ط١، القاهرة، عالم الكتب.
* ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ(، **الرد على النحاة**، ط١، (دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا)، دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
* مفتاح، محمد، (٢٠٠٦م)، **دينامية النص (تنظير وإنجاز)**، ط٣، الرباط، المركز الثقافي العربي.
* المنصف عاشور، (١٩٩١م)، **بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية**، منوبة، منشورات كلية الآداب.
* ابن منظور، جمال الدين محمَّد بن مكرم، (ت. ٧١١هـ)، **لسان العرب**، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
* الموسى، نهاد، (٢٠٠٣م)، **الصورة والصيرورة بصائر في احوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، ط١، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- (١٩٨٠م)، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط١، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
* الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية.

* ميشال زكريا، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
* نحلة، محمود احمد، (١٩٩١م)، **نظام الجملة في شعر المعلقات**، ط١، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
* نعيم، مزيد إسماعيل وروفائيل مرجان، (٢٠٠٥م)، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (٤٣٨ - ٥٢٨ هـ)، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد** (٢٧) العدد (٢).
* النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ط١، (تحقيق: مفيد قمحية وجماعة)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
* هارون، عبد السلام، (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م)، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، مصر، مؤسسة الخانجي.
* ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط٦، (تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ط١١، (تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد)، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

* الهواوشه، محمود سليمان، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، أثر **عناصر الاتساق في تماسك النص (سورة يوسف مثالاً)**، ط١، عمان، عماد الدين للنشر والتوزيع.

* الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، (ت. ٣١٩)، **علل النحو**، ط١، (تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

* الوعر، مازن، (١٩٨٨م)، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، مدخل**، ط١، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

- (١٩٨٧م)، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

- ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت ٦٤٣ هـ) **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت).